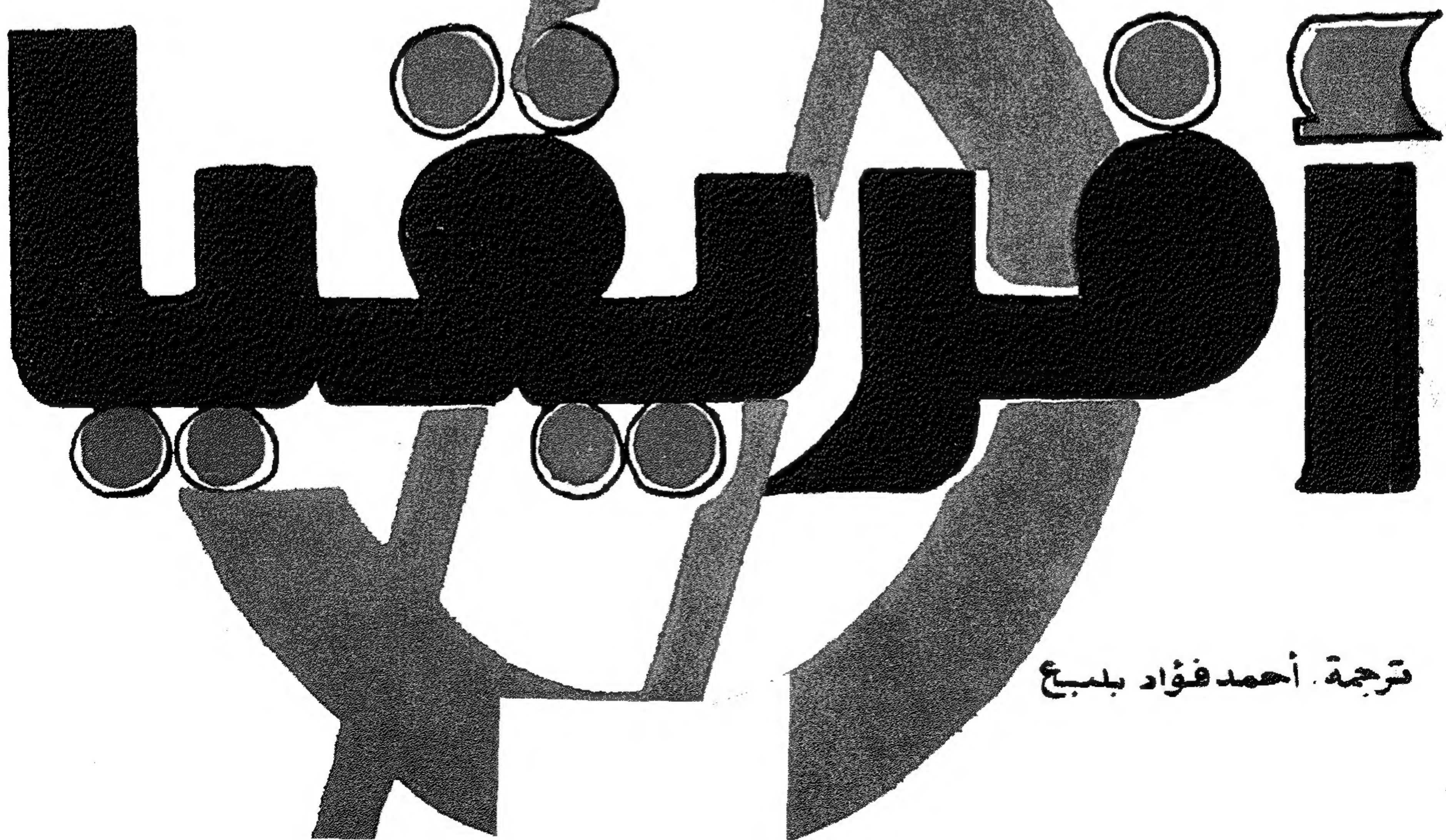


الاستعمار الأمريكي

ستيوارت سميث



ترجمة: أحمد فؤاد بلسبع

الاستعمار الأمريكى فى أفريقيا

الطبعة الاولى - ١٩٧٧

الناشر
دار النة — اة الجديدة
٣٢ شارع صبرى ابو علم — القاهرة
ت : ٥٨٤٧١ — ٥٨٧٨٠

القلاى للفنان : بهجت عثمان

ستيوارت سميت

الاستعمار الأمريكي الجديد في إفريقيا

ترجمة. أحمد فؤاد بليغ

الى أميل-كار كابرال ، وكل المكافحين الذين
نذروا حياتهم لحركة التحرر الوطني والاشتراكية

تصدير

تعتبر أفريقيا إحدى البؤر الرئيسية للصراع بين قوى التحرر الوطني والإمبريالية ، بؤرة تزداد أهمية باستمرار ، ولها دلالة خاصة بالنسبة لشعب الولايات المتحدة ، لأن الإمبريالية الأمريكية ، التي تتعرض للنكسات في مناطق أخرى ، تتحول بدرجة متزايدة إلى أفريقيا بوصفها مكاناً تسعى فيه إلى تحقيق أرباح هائلة من قمع الشعوب وقهرها ، من نهب الموارد الطبيعية الهائلة الثراء . كما أن لها دلالة خاصة بسبب العطف الطبيعي من جانب الشعب الأسود في داخل الولايات المتحدة على نضال الشعوب الأفريقية ، وبسبب جهود أنصار الجامعة الأفريقية لتحويل ذلك العطف بحيث يصبح ، عن غير قصد ، عوناً لألد أعداء الشعوب الأفريقية وأكثرهم تضليلاً .

إن معرفة الوضع الحقيقي التي تعززها الأضواء الكاشفة للنظرية الماركسية اللينينية، تعتبر ضرورية إذا كان على شعب الولايات المتحدة أن يجد الطريق الصحيح للنضال تأييداً لقوى التحرر في أفريقيا ، وفي الوقت نفسه تأييداً لتحررنا نحن من الاستغلال والقهر العنصري على أيدي رأس المال الاحتكاري . ولقد كانت مصادرنا للمعرفة الحديثة عن أفريقيا محدودة للغاية حتى الآن . لقد كانت هناك فضاء متعلقة بمواقف خاصة ، مثل دور

الشركات الأمريكية في جنوب أفريقيا ، أو دور الاستعماريين الجدد ،
أمريكيين أو غير أمريكيين ، في مصرع لومومبا . كما كانت هناك أعمال
تاريخية سوسيولوجية أوسع نطاقا ، وأعمال روائية ، تزودنا ببصيرة عميقة .
وبين أيدينا الآن العمل الذي نحن في حاجة إليه اليوم : فهو دراسة علمية
شاملة للإمبريالية الأمريكية وأفريقيا . وقد قام الاقتصادي الأمريكي التقدمي
ستيوارت سميث ، بمعالجة هذا الموضوع في أبعاده الأربعة الرئيسية :
الاقتصادي ، والسياسي ، والثقافي ، والعسكري . وهو يزودنا في أحد أجزاء
الكتاب بصورة كلية على نطاق القارة لأعمال النهب والتوسع التي تمارسها
الشركات الأجنبية في أفريقيا ، مع التفاصيل الضرورية لكل بلد رئيسي
أو منطقة رئيسية . ونحن نحصل على فهم أكثر عمقا للإستراتيجية السياسية
المرنة للإمبريالية الأمريكية ، واعتمادها في كل مكان على تلك الطبقة
الاستغلالية الرجعية الأكثر قدرة على قهر الجماهير ، والأكثر إزعاجا لعقد
صفقات تخضع السيادة القومية لمصالح الإمبريالية بوجه عام ، والإمبريالية
الأمريكية بوجه خاص ، سواء أكانت للعنصريين الفاشيست في أفريقيا
الجنوبية ، أم الاستعماريين البرتغاليين أم الطبقة الرأسمالية البيروقراطية في
بعض البلاد المستقلة حديثا . كما يزودنا الكتاب بعرض واضح لاستخدام
الأمريكيين من دعاة الرأسمالية السوداء والجامعة الأفريقية ، وذلك في
داخل إطار المخطط العام للتوسعية والسيطرة .

ويزودنا سميث أيضاً ببيانات شاملة لأنشطة البنتاجون على نطاق القارة
ابتداء من انتابيد الهائل للاستعماريين في أفريقيا الجنوبية ، إلى التسليح
والتدريب التقني اللذين يتم توفيرهما لحكومات رجعية ودول مستقلة مختارة ،
والتعاون مع إسرائيل والعمل ضد البلاد العربية في شمال أفريقيا . وهو
يوضح الاستراتيجية المزدوجة للبنتاجون : قهر حركات التحرر في داخل
القارة ، واستخدام القواعد والموارد الأفريقية بوصفها احتياطيا متزايدا
الأهمية في المواجهة العالمية مع الشيوعية ، تلك القوة التحررية العظيمة التي

تكتسب مكانة متزايدة باستمرار في عقول الشعوب الأفريقية ، وكل شعوب العالم وفي قلوبها وتنظيمها العملي .

ويكتب سميث من الموقع المواتي « لمعهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، في موسكو ، حيث يجري أبحاثه في الوقت الحالي وهو يعتمد أساساً على المصادر الأمريكية وغيرها من المصادر الغربية ، كما يستفيد أيضاً من أعمال الباحثين السوفيت التي لاتتاح هنا بسهولة . وهو يتفادى في حكمة خطأ أولئك المثقفين النظريين الذين يحاولون أن يقولوا للقوى التقدمية كيف تمارس نضالها .

وإني على يقين من أن للكتاب مستقبلاً كبيراً كسلاح في نضال الأربعمئة مليون أفريقي من أجل التحرر ، ومن أنه ضرورة لكل أولئك المعنّين في الولايات المتحدة — سوداً وبيضاً — بهذا النضال ، والمصممين على وضع حد لجرائم الإمبريالية الأمريكية ضد شعوب أفريقيا . إن هذا الكتاب إسهام جبار مقدم لكل المناهضين للإمبريالية في الولايات المتحدة وعلى نطاق العالم في النضال من أجل تعزيز التأييد العالمي لحركات التحرير الأفريقية التي تكافح من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والانتصار الكامل على الإمبريالية .

هنري ونستن

الرئيس القومي للحزب الشيوعي الأمريكي

تمهيد

يهدف هذا الاستعراض الموجز إلى تحليل علاقات الولايات المتحدة بأفريقيا عن طريق التركيز على القارة بوصفها جزءاً عضوياً من التطور العالمي . وهو يغطي المجالات الرئيسية ، في ارتباطها ببعضها بعضاً في الفترة من منتصف الخمسينات إلى الوقت الراهن (توقفت عند عام ١٩٧١ ، وفي حالات قليلة عند عام ١٩٧٢) . وتعالج هذه الدراسة سياسات الدوائر الحاكمة الأمريكية ، وأهدافها السياسية الأولية ، والمصالح الاحتكارية الاقتصادية لهذه الدوائر التي تتحرك بسرعة أقل من غيرها من المصالح ، وكذلك بعض الجوانب العسكرية الهامة . كما تعالج الفئات الاجتماعية المتأثرة بهذه المصالح ، والإيديولوجيات النابعة من هذه الفئات ، وما يترتب عليها من آثار عالمية . وهي في إيجاز تنشد التوصل إلى مقياس نوعي للمجموع الكلي للقوة والضغط اللذين تمارسهما كبرى دول العالم الإمبريالية على القارة الأفريقية .

ومن زاوية الولايات المتحدة ، فإن تطور سياستها فيما بعد الحرب تجاه أفريقيا إنما تتحدد معالمه بتعاق هذه السياسة الخاص بسياساتها الخارجية العالمية ، وبالعلاقات الداخلية في داخل البورجوازية ، وبالدور الخاص للشعب

الأمريكي — وبخاصة الزوج — وما أسهموا به في التحرر الأفريقي ، وما ترتب على هذا الإسهام من أثر ارتد مفعوله فظهر في الكفاح التحريري داخل الولايات المتحدة .

فكيف وإلى أي مدى تكون جهود واشنطنون لبلوغ الأهداف السياسية الأولية عن طريق أقصى دعم ممكن للقوة الإمبريالية من خلال حلف الأطلنطي والحلفاء الآخرين ، ومرونة العمل في مختلف المجالات ، ومن خلال المؤسسات والأعمال المشتركة ، التي تعاد لها تناقضات الدول الإمبريالية وضعفها في علاقاتها ببعضها بعضاً ، بل ما هو أكثر أهمية في مواجهة الشعوب الأفريقية وحلفائها الاشتراكيين وغيرهم من حلفائها العالميين ؟ وإلى أي مدى تتأثر سياسة الولايات المتحدة بأفكار القوة التي يتبناها صانعو القرار ، وتقديراتهم للمد والجزر في النضال الأفريقي من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي ، وانحياز الحرب الباردة إلى التدخل ؟ إن هذين السؤالين مطروحان في المجال السياسي .

إن المعالجة الجذرية للأساس الاقتصادي (شأنه شأن المجالات الأخرى) بوصفه مجعاً شديد التعقيد من المقولات الفرعية المترابطة — على نقيض « نظرية العوامل » الليبرالية على سبيل المثال — يحمل المرء على البحث عن العملية الجدلية للتفاعل ، وفي هذه الحالة ، بين تصدير رأس المال (وتدفق الأرباح) والمعونة والتجارة . ومن حق المرء أن يتوقع أن تكون مثل هذه العلاقة المتبادلة بدورها وثيقة الارتباط بالأهداف السياسية . وتكشف المحصلة في حقيقة الأمر نموذجاً محدداً — وحتى وإن لم يكن نظيفاً تماماً — « ومتداخلاً في بعضه بعضاً » . وعلاوة على ذلك فإن السياسة الخارجية السياسية — الاقتصادية الأمريكية ، عند هذه النقطة ، تتحرك كالسيل بحكم طبيعتها في المجال الاجتماعي الأفريقي .

وعلى الرغم من أن واشنطن يمكن أن « تحني الرأس » تجاه الطبقات السائدة

في التكوينات الاجتماعية التي عفا عليها الزمن، وتلك الطبقات ذات الروابط الاستعمارية السابقة مع الإمبريالية (مثل الطبقات الإقطاعية والكومبرادية في شمال القارة، والقبلية والإقطاعية جنوب الصحراء، وأصحاب المزارع الرأسمالية والرأسماليين في الجنوب)، فإن تبدى أيضاً حرصاً شديداً على حفز البورجوازية النامية؟ وهل هي معنية كذلك بالتأثير في الطبقة العاملة الأفريقية الفنية؟ إن هذين سؤالين محيران في سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لكل من الأمريكيين والأفريقيين على حد سواء.

ولما كانت المرحلة الاجتماعية - الاقتصادية لا تتطور كلاسيكياً أو بشكل محتوم في أفريقيا، فإن قوة الأفكار وتأثير القوى والاحداث العالمية في الصراع الإيديولوجي يشكّلان وزناً خاصاً. وتكرس واشنطن وهي مدركة لذلك تماماً، جهراً وأموالاً ضخمة لحرف أفريقيا العربية والسوداء عن الطريق غير الرأسمالي. وتصف هذه الدراسة جوهر للدعاية الإمبريالية الأمريكية التخريبية وأشكالها وأساليبها وتأثيرها - مثل نشر العداء للشريعة، وحفز التعصب القوي والقبلي، والجهود المبذولة لتبرير روابط الولايات المتحدة مع العنصريين والاستعماريين في أفريقيا الجنوبية. ومع ذلك فمن العسير أن يتوقع المرء من الساسة ورجال الأعمال الأمريكيين ذوي الرءوس المتحجرة، أن يسمحوا بأن تحل حرب الأفكار محل العصا الغليظة في السياسة الأمريكية.

وما دامت الاعتبارات السياسية - العسكرية والاستراتيجية تلوح بهذه الضخامة في واشنطن، فإن جوانب معينة منها يجب دراستها بعناية أكبر، مثال ذلك في أفريقيا الاستوائية - المعرنة العسكرية الأمريكية غير المناسبة لإثيوبيا، ودور الولايات المتحدة في نزاعات الكونغو، زائير الآن؟ والحروب الاستعمارية والعنصرية وأعمال القمع في أفريقيا الجنوبية، وتورط الولايات المتحدة الفعال والمتزايد منذ حرب السويس في الدول الأفريقية - العربية، التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النزاع الإقليمي في

الشرق الأوسط . وهنا لا يسع المرء إلا معالجة تلك المشكلة المعقدة ، مشكلة كيف تؤثر الاستراتيجية الرسمية الأمريكية في الاتجاهات والآفاق العامة بالنسبة لكل من الصدام المسلح والتسوية السياسية .

ويحاول الفصل الختامى من الكتاب إجراء استعراض موجز للتيارات الرئيسية بين المنظرين وصانعى السياسة البورجوازيين ، التى تؤثر فى سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا ، ولأفكار القوة الكامنة وراءها ، ولمبدأ نيكسون ومتضمناته ، ولآفاق السبعينات . وينطبق ذلك فى المقام الأول على المعضلة الإسرائيلية - العربية فى الشمال ، ومعضلة الاستيطان فى أفريقيا الجنوبية - المركزين الاستراتيجيين للسياسة الإمبريالية الأمريكية فى القارة .

وباختصار ففما يتعلق بالمصادر ، فقد سعينا إلى استخدام الوثائق الرسمية والمطبوعات والدراسات البورجوازية الحسنة السمعة كلما كان ذلك ممكناً . وقد تحولنا أيضاً إلى الدراسات السرفيتية وغيرها من الدراسات الماركسية اللينينية ، التى ما زالت قليلة العدد ، وإن كان عددها يتزايد باستمرار ، والتى تزودنا فى التحليل الأخير بفهم أكثر عمقاً للعمليات الجارية . وعند إعداد هذا الكتاب كنا نجد تعاوناً صادقاً من أمناء المكتبات فى مكتبات موسكو المختلفة ، وبخاصة مكتبة « معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية » .

ونحن ندين للكثيرين فى إعداد هذا الكتاب . ونحب أن نعرب عن تقدير خاص للإلهام الذى زودنا به جاس هول وهنرى ونستن ، وللإهتمام الشخصى الذى أبداه جيمس س . ألن ، ا . ج . نيدلمان ، وللنفع الذى قدمه العالم الأكاديمى ن . إينوزيمتسيث ، مدير « معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية » ، ونائب مدير المعهد ا . پريماكوف ، وسكرتيره العلمى ز . ليتفين وللمناقشات الحية التى أجريناها مع زملائنا فى أكاديمية العلوم السوفيتية ، ونخص بالذكر منهم ا . بايكوف ، ي . إيتينجر ، م . جيلفاند ، ف .

كابلان، و. ماكلان، ي. ميلنيكوف، ج. ميرسكي، ف. رومالوف،
ي. تارابرين، م. موزتشيكوف.

وفي الختام نحب أن نشكر بأكثر مما تستطیع الكلمات قوله شقيقنا
أوسكار، الذي لولا تأييده الصادق وتشجيعه الذي لا یكل ما كان یمكن
إعداد هذا الكتاب.

سنيوارت سمیث

موسكو، يوليو ١٩٧٢

الفصل الأول

مقدمة

١ - أفريقيا والحركة العالمية

٢ - المعالجة

١- أفريقيا والحركة العالمية

ليس المرء بحاجة اليوم إلى تبرير مفصل ومدرّس لمعالجة أفريقيا القارية — وبالتالي علاقات الولايات المتحدة بأفريقيا — كوحدة متكاملة. أما منذ بضع سنوات مضت فقد كان من المعتاد أن تعالج القارة في شكل ممزق الأوصال. فشمال أفريقيا، وبخاصة بلاد مصر^(١) وليبيا والسودان، كانت كثيراً ما تستبعد على أساس أنها جزء من الشرق الأوسط، على حين أن جنوب الصحراء، أو أفريقيا الاستوائية، كانت كثيراً ما تعالج على حدة وكثيراً ما كان جنوب أفريقيا يستبعد على أساس أن لديه اقتصاداً متطوراً نسبياً^(٢) بالمقارنة ببقية القارة. ومهما يكن كثير من هذا الاستبعاد مفهوماً من زوايا تاريخية معينة، ولبعض الأسباب الإحصائية الراهنة، فإن قدراً كبيراً من الترابط الوثيق والديناميكية في أفريقيا اليوم يمكن أن يضيع إذا

(١) كانت مصر بوجه خاص تعالج تاريخياً بشكل منفصل عن بقية أفريقيا، وكثيراً ما كانت تعتبر من الناحية الأنثروبولوجية بلداً آسيوياً، أو حتى بلداً «أبيض» أو أوروبياً (أرنولد تويني، Study of Historyc). ويمكن أن يكون مرجع ذلك جزئياً التأثير الكبير الذي كان للثقافة النيلية على الحضارة الأوربية التي جاءت إليها بعد. ومن الناحية الأخرى، فإن تبرير تجارة الرقيق وعبودية الرنوج، وبخاصة في القرن التاسع عشر، كان يتطلب التمييز ضد الشعوب الزنجية في أفريقيا الاستوائية ووصفها بأنها ذات مستوى متأخر أو حتى أدنى من مستوى البشر. ولذلك فليس من قبيل الصدفة على سبيل المثال أن علم المصريّات المنفصل قد ازدهر في خلال هذه الفترة. (أنظر بوجه خاص فيما يتعلق بهذه النقطة و. أ. ب. دي بوا، N.Y. The world and africa، ١٩٦٥).

(٢) يرد ذلك على سبيل المثال في وثائق الأمم المتحدة.

ما تركنا جانباً سواء أفريقيا الشمالية أم الجنوبية . فدور جمهورية مصر العربية^(١) في أفريقيا دور حيوى بوجه خاص ، بصرف النظر عن كونها جزءاً من الشرق الأوسط والعالم العربى . وعلاوة على ذلك فإنه لا يمكن إغفال حقيقة أن جنوب أفريقيا هى حجر الزاوية في أفريقيا الاستعمارية والعنصرية، لارتباطها إرتباطاً وثيقاً اقتصادياً وسياسياً بروديسيا وموزمبيق وأنجولا وناميبيا (أفريقيا الجنوبية لغربية) ، وإلا قصر فهم المرء عن القارة قصوراً كبيراً .

إن هذه القارة الضخمة ، التى يتجاوز سكانها ٣٠٠ مليون نسمة ، بمجتمعاتها المتعددة الطبقات التى عمرت بضعة آلاف من السنين ، قد تعرضت لأكبر قدر من التأثير من الخارج من خلال الغزو العسكرى والسيطرة السياسية والروابط الاقتصادية . ومن بين الدول الإمبريالية النشطة هناك الآن ظهرت الولايات المتحدة مؤخراً على المسرح ، وهى تقف إلى حد ما — بفضل مرقعها العالمى على الأقل — على قمة هرم النفوذ الأجنبى . ولذلك فمن أجل أن نفهم سياسة الولايات المتحدة ، يجب على المرء أن يعالج مع هذه السياسة نفوذاً هاماً حديثاً ومستمرأ ، مثل نفوذ الدول الإمبريالية الأوربية ، وأن يربطها بوجه خاص — مثلما تفعل واشنطن — بمثل هذا النفوذ .

فمنذ قرابة أربعة قرون شرعت أوروبا فى تنمية تجارتها ، ثم بعد ذلك صناعاتها ، التى كان من شأنها أن تمنحها السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى العالم . وساعدت القارات الثلاث ، التى تعتبر فى الوقت الراهن متخلفة اقتصادياً ، فى توفير مصادر التراكم البدائى . وفى فترة الاستكشاف والتجارة فقد قاد البحث عن المعادن الثمينة والأفاوية (التوابل) ووسائل الترف

(١) الإسم الرسمى لمصر منذ ٢ سبتمبر ١٩٧١ ، وانتهى حل محل الجمهورية العربية المتحدة وهى الإسم الذى عرفت به مصر منذ اتحاد مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ . وقد استمر اسم الجمهورية العربية المتحدة مستخدماً فى مصر بعد انفصال سوريا فى سبتمبر ١٩٦١ .

لتزويد الدول القومية الاوروية النامية باحتياجها ووسائل راحتها ، قاد إلى مناجم الذهب والفضة في أمريكا ، وإلى المنتجات الاستوائية في جزر الهند الشرقية ، والرقيق الافريقى^(١) . ووفر النهب من هذه القارات كلا من الثروة والحافز إلى مزيد من التوسع التجارى ، اللذين أسهما في تطور الصناعة في أوروبا وأمريكا ، وتطور النظام الاستعماري ، وما تلا ذلك من استغلال العمال في الداخل والخارج .

كما أن استمرار تطور الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، الذي ترتبت عليه نشأة الطلب المتزايد على المواد الأولية والأسواق ومصادر المعدلات الأعلى للربح ، قد أدى من انماحية الفعلية إلى الانتقال من رأسمالية المنافسة الحرة ، إلى الاحتكار ، من الاستعمار إلى الإمبريالية . وأدى هذا التوسع الكبير في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الذي جذب الاقتصاديات الرأسمالية القومية إلى نظام رأسمالى عالمى — حله لينين في كتابه الكلاسيكى المعروف ، الإمبريالية ، أعلى مراحل الرأسمالية — أدى إلى نزاع اقتصادى وسياسى ، وإلى حرب على نطاق عالمى ، وإلى أزمة عامة . إن ظهور روسيا السوفيتية بوصفها أول دولة عمالية مظفرة في العالم ، وتصنيعها ، وتطورها كقوة لها جاذبية سياسية واجتماعية دولية كبيرة ، والانتصار الحاسم الذى أحرزته القوى الاشتراكية وغيرها من القوى الديمقراطية على الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، واستمرار انفصال بلاد أوروبا الشرقية والشرق الأقصى عن الرأسمالية في فترة مابعد الحرب ، وكذلك تحلل العالم الاستعماري — هذه العوامل ووجهت ضربات رئيسية للإمبريالية العالمية .

ومن المؤكد أن نجاحات حركة التحرر الوطنى في أفريقيا ، التى وصلت

(١) أنظر ، كارل ماركس ، Capital ، المجلد الأول ، الفصل السادس عشر ،

« Genesis of the Industrial Capitalist »

إلى مرحلة التصاعد التدريجي في العقد الثاني بعد الحرب ، جاءت كنتيجة مباشرة للجهود البطولية للشعوب المقهورة والمستغلة — كشمرة لعشرات السنين من التضحية بالذات والصراع الدموي من أجل الحق في أن تحكم نفسها ، وفي أن تتمتع بثمار أرضها ومواردها وعملها . وقد جسدت هذه الانتصارات ، في إطار محيطها العالمي ، السنرات الطويلة من النضال المعادي للإمبريالية بقيادة الطبقة العاملة الأمية وأول دولة اشتراكية تقيمها الطبقة العاملة . وقد كان من الأمور الحاسمة بوجه خاص هزيمة الفاشية والنزعة العسكرية في أوروبا والشرق الأقصى ، التي كانت أيضاً شاهداً على تداعي الدول الاستعمارية الكلاسيكية — بريطانيا ، وفرنسا ، وهولندا ، وبلجيكا والبرتغال .

وفي مقابل خلفية نوازن القوى المتغير بين "نظامين العالميين الاشتراكي والرأسمالي في منتصف الخمسينات ، كان من المستطاع تحقيق انتصارات حركة التحرر الوطني ، التي بلغت ذروتها في عام ١٩٦٠ ، دعام أفريقيا .

وقد شهد العقد الذي أعقب ذلك كلاً من المد والجذر في الصراع والتقدم في القارة الأفريقية . وقد أسهمت الولايات المتحدة ، التي شرعت تبدي اهتماماً رئيسياً بالشؤون الأفريقية في خلال هذه الفترة ، إسهاماً لا يستهان به في إحداث الجذر . أما كيف حدث ذلك ، ولماذا حدث ، وإلى أي مدى فإنها الاسئلة التي تعيننا قبل غيرها .

٢ - المعالجة

إن أقوى التي تعمل في أفريقيا اليوم تتضمن بالتأكيد أنماط الاجتماعية والاقتصادية للعصور التقليدية وعصور الاستعمار وما قبل الاستعمار، مثل الإقطاع والقبلية. وذلك لأن طبقات التاريخ لا يطمسها أن تفرض مرحلة تالية من أعلى فرضاً نظيفاً، وإنما هي تتباطأ، متمازجة مع ما هو جديد ومختلفة بصماتها على هذا الجديد. ومع ذلك يقال في هذا الصدد إن أهميتها ثانوية وأقل شأنًا، على وجه الإجمال، بالنسبة لقوى أفريقية، وعالمية بوجه خاص: اجتماعية — سياسية أكثر حداثة، تسعى إما إلى حفز الاستقلال السياسي والاقتصادي الأفريقي أو إلى تعطيله.

وقد زودتنا النظرة المادية الماركسية — اللينينية إلى التاريخ، بمنهجها المنتظم، بأداة لا غنى عنها لفهم وتحليل العلوم الاجتماعية^(١) والعالم أجمع. فمجموعة العوامل السياسية والاقتصادية، وغيرها من العوامل، التي تكون زمالة في مجتمع معطى يتم فصلها عادة، لأغراض التحليل على الأقل. وهي في الحياة، بطبيعة الحال، تتلاحم وتتفاعل^(٢) بوضوح، وعندما تدعم

(١) يعترف الكتاب غير الماركسين بدرجة متزايدة، بشكل أو آخر. بفهم التداخل الوثيق بين الدراسات المختلفة للعلوم الاجتماعية. ويمكن على سبيل المثال من أجل مزيد من المعلومات عن مفهوم دراسة « ما بين فروع المعرفة ». أو « النظرة إلى العلوم الاجتماعية كوحدة متكاملة ». « بدلا من الحديث عن أحد العلوم الاجتماعية بمفرده. أن نقرأ ج. ل. هوروفيتز، *Three Worlds of Development*، نيويورك. ١٩٦٦.

(٢) أنظر خطاب أنجلز إلى ف. ميهرنج. ١٤ يولية ١٨٩٣. في كارل ماركس. هردريك إنجلز *Selected Werks*: المجلد الثاني. دار النشر باللغات الأجنبية. موسكو. ص ٤٥٠ — ٤٥٤.

بعضها بعضاً توفر الاستقرار والقوة . ومع ذلك ففي بعض الأحيان ، عندما يوجد قصور خطير - تركة العمليات والفترات التاريخية السابقة أو غير المكتملة - فإنه توجد هناك تناقضات تولد عدم الاستقرار والضعف . وعلى الرغم من أن الإمبريالية في حد ذاتها ربما لم تؤد إلى نشأة هذه التناقضات ، فإنها قد سعت إلى إدامة كثير منها ، أو إلى الاستفادة منه ، تحقيقاً لمصالحها الخاصة ، وإضراراً بالشعب الأفريقي .

ومن بين القوى الرئيسية التي أثرت في الولايات المتحدة وأفريقيا في الستينات ، كانت التغيرات السياسية الأفريقية ذات أهمية أولية . وينعكس ذلك في النضال الثوري المستمر الحاد من أجل الاستقلال السياسي عن الإمبريالية والحكم الاستعماري وهو الاستقلال الذي لا يمكن من غيره أن توجد قوة دافعة كبيرة من أجل التغيير الاقتصادي والاجتماعي . وقد أصبحت التنمية الاقتصادية ، التي تعتبر عملية تطويرية شديدة البطء في داخل إطار القوة المسيطرة ، هدفاً أولياً للدول الفتية الساعية إلى تصحيح اقتصادياتها المشوهة المنتجة للواد الأولية والموروثة عن الاستعمار ، من أجل تأمين الاستقلال السياسي والاقتصادي وتحسين المستويات المعيشية . وترتبط القوى والتغيرات الاجتماعية ارتباطاً كبيراً بالطريق التي يتم اختيارها للتطور السياسي والاقتصادي ، وتعلق بوجه خاص بالمسائل التي تؤثر في وسائل الإنتاج ، مثل التأميم ، والإصلاح الزراعي ، والقطاع العام ، والاستثمار الأجنبي ، ويدخل الزعماء الجدد ، والأحزاب والطبقات والعلاقات الاجتماعية الجديدة ، الذين يظهرون في هذه الدول في نزاع مع القوى المعارضة والمعركة - محلية كانت أم أجنبية . وبما له أهمية رئيسية في المجال الإيديولوجي تكون الأفكار والمفاهيم والنظريات الاجتماعية التي تحفز على النزاعات والصراعات والتغيرات السالفة الذكر وتسفر عنها ، والتأثيرات التعليمية والدينية والتربوية - أوربية وأفريقية ، قومية ودولية رأسمالية واشتراكية . وأخيراً فإن للقوة العسكرية أهمية خطيرة في حماية

استقلال الدول الفتية أو نفسه . ويتضمن ذلك بالإضافة إلى مستوى تنظيم القوات المسلحة ومستوى تدريبها وتجهيزها، مسائل كثيرة، منها ولاؤها السياسى والإيديولوجى ، وتركيبها الاجتماعى . ومع ذلك ، سواء فى إيجاز أو بمعنى أوسع ، فإن قوة الدول الفتية تتكون من المجموع الكلى لهذه "عوامل مأخوذاً فى ارتباط بحلفائها فى "قارة أو على نطاق العالم .

ويعتبر الإقرار بالترابط بين هذه "عوامل ذا دلالة كبيرة سواء بالنسبة لأفريقيا أم الإمبريالية الأمريكية . وهو بالنسبة لأفريقيا بوجه خاص له متضمنات كثيرة . وهو يشير أسئلة كثيرة ، منها ما إذا كان من المستطاع تحقيق قفزات خطيرة على حين تواصل الإمبريالية سيطرتها "سياسية والاقتصادية ؟ أو ما المزية الخاصة التى يمكن الحصول عليها من تقديم اقتصادى محدود إذا ما تعرض الاستقلال السياسى للخطر ، وعلى سبيل المثال من خلال الروابط الوثيقة مع الإمبريالية ؟ أو ما إذا كان "الكسب الاقتصادى "قصير الأمد له من حيث المبدأ - ولذلك من حيث المصلحة البعيدة الأمد - ما يبرره إذا ما أعيت التقدم الاجتماعى الأفريقى أو "عالمى فى مجموعه ، مثال ذلك فى أفريقيا الجنوبية ، أو الشرق الأوسط ، أو فيتنام ؟ أو ما إذا كان "ترف ، تفسير "عدم الانحياز ، بحيث يعنى الاستسلام "للعداء للشريعة ، لا يحرم الدولة الجديدة، بذلك من حلفائها الطبيعيين ، ومن قوتهم الإيديولوجية المتفوقة من "ناحية الاحتمالية ؟ ومن الممكن أن يقال إن صانعى السياسة الإمبريالية يضعون فى اعتبارهم الجانب الآخر لهذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة المترابطة .

إن الإمبريالية الأمريكية ، على وجه الإجمال ، التى تدرك بوضوح أن النظرة الأمية المنتظمة إلى المسرح العالمى المعاصر إنما تعمل ضد صالحها ، كانت تسعى بوجه عام إلى "تفتيت وإلى "تعامل مع كل من هذه "قذات على حدة . وانضرب مثالا لذلك ، فى المؤتمر الثانى "لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذى عقد فى دلهى فى الفترة فبراير - مارس ١٩٦٨ ،

أصر ممثل الولايات المتحدة، يوجين روستو، على إعتبار التجارة مستقلة عن المسائل السياسية والاجتماعية . وعلى هذا الأساس حاولت واشنطن تبرير تأييدها الصريح لاشتراك جنوب أفريقيا في المؤتمر، وهي الدعامة الرئيسية للأپارتهايد والحكم العنصرى . وكان من المفهوم أيضاً أن تعارض واشنطن أية إشارة من جانب المؤتمر إلى حربها العدوانية في فيتنام .

وعلى ضوء القوى العاملة في أفريقيا اليوم، فإننا نعنى بالماضى القريب وبال حاضر، ولـكـنـنا نتطـنـع أيضاً إلى الأمام، إلى متضمنات المستقبل القريب والبعيد . ولما كانت الحركة والاندفاع نحو التقدم هما نتيجة لحل الصراع بين القوى المتعارضة والمتنازعة، فإن إتجاههما وسرعتهما يتطابقان على وجه التقريب مع التوازن المتغير لتلك القوى، منال ذلك فيما يتعلق بالصراع الأفريقى ضد الإمبريالية من أجل الاستقلال الاقتصادى، ومن أجل قدر أكبر من الأمن السياسى فى الدول المستقلة، وضد الاستعمار والحكم العنصرى فى الجنوب، ولما كانت القدرة الشاملة للقوى المتنازعة تتضمن عوامل ذاتية وموضوعية فى آن واحد، فإن قدراً كبيراً من سرعة الحركة يتوقف على مقدرة هذه القوى على تحويل القوة الذاتية إلى قوة موضوعية . وعلاوة على ذلك، وعلى ضوء الأهمية المتزايدة للعوامل الدولية بالنسبة لكل من أفريقيا والإمبريالية، فإن القدرة الفعالة التى تستطيع الدول الإمبريالية — وبخاصة الولايات المتحدة — أن تحشدتها يمكن أن تكون خطيرة .

وتعترف الإمبريالية الأمريكية بأنها لا تستطيع أن تخصص نصيباً غير متناسب من قدرتها العالمية لمنطقة ما دون أن تتعرض لمخاطر كبيرة فى منطقة أخرى . وهى لذلك تسعى إلى إطلاق العنان لتوازن القوى، بما فى ذلك توازن القوى الخاص بها، وتطويره إستراتيجياً إلى نمط للقدرة يعمل لصالحها . ومع ذلك فإن الإمبريالية الأمريكية تمتلك عناصر ودرجات

متباينة من القدرة والضعف في مختلف المجالات ، مثل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

وفي السنوات الاخيرة أدى الاعتراف بذلك في اندوائر الامريكية وغير الامريكية إلى قدر أكبر من المحاولات الرامية إلى تحليل هذه التوازنات ، وكذلك إلى قياسها^(١) . ولم ينشأ ذلك فقط من الرغبة في بلوغ كفاية أكبر لكل دولار ينفق ، وإنما نشأ أيضاً من إدراك (ومن المحتمل بقدر ليس بالقليل نتيجة للتكاليف المتصاعدة ، والعائدات السلبية للحرب الفيتنامية) أن الاموال الامريكية لها بدورها حدود معينة .

وهكذا فإنه كثيراً ما يكون من الاهداف المباشرة للقياس تحقيق توظيف أفضل للدولارات الامريكية في برامج المعونة الاقتصادية والعسكرية^(٢) ، التي تعتبر من الادوات الرئيسية للسياسة الخارجية الامريكية في العالم الثالث^(٣) ، على حين تكون العوامل السياسية والنفسية أقل إزعاجاً^(٤) للقياس الكمي . إن تركيز الإمبريالية الامريكية

(١) وهكذا فإن هيرمان خان ، أ . ج . فاينر ، من معهد هيدسون يريان أن القوة والتفوذ مفهومان متعدد الأبعاد يتضمنان الطاقة العسكرية والحجم والثروة والموقع الجغرافي وأفكاراً أقل دقة مثل الميزة والمكانة والثقافة . ومن أجل القياس الكمي ومقارنة دور مختلف البلاد حتى نهاية القرن ، يستخدم المؤلفان ثلاثة مؤشرات هي : السكان والناتج القومي الإجمالي ، والناتج القومي بالنسبة للفرد (أنظر The year 2000 ، نيويورك ، ١٩٦٨)

(٢) وهكذا فإن دراسة حديثة لرائد تسعى إلى تحديد العلاقة بين النمو الإقتصادي ، وإعادة توزيع الثروة ، ودور القوة ؛ وتحاول أن تقيس من الناحية الكمية التقدم العسكري والإقتصادي للحكومة الأمريكية ، وأن تحدد مقدار الأموال اللازمة للبقاء على بلد ما في داخل الفلك الأمريكي بالمقارنة بتكلفة ضياعه . (ت . وولف الصغير ، U.S Policy and the third world ، بوسطن ، ١٩٦٧ .)

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٨٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٠ . كانت الأداة الخطيرة للسياسة الخارجية الأمريكية ، إستناداً إلى دراسة أخرى ، هي المعونة العسكرية ، وتحتوي من بعدها المعونة الحكومية التي يعقبها الاستثمار . (ج . إيسكا Imperial America. The International Politics of Primacy ، باتيمور ، ١٩٦٧ ، ص ٨٣ — ٨٤ .)

على القوانين الاقتصادية والعسكرية يمكن ألا يكون عفويًا ، على ضوء
ضعفها وتعرضها للسقوط في المجالات السياسية والاجتماعية والإيديولوجية.
ومن هنا كان التركيز في هذا الكتاب على المجالين السابقين.

وتقسم السياسات والاعمال الإمبريالية هنا إلى خمسة مجالات من أجل
أغراض التحليل . بيد أن ذلك لا يعتبر إطاراً نهائياً لتصنيف جميع "نظريات
وقياسها على نحو نظيف ومتقن ، وهي "النظريات التي قد تكون مملوكة أم لا ،
وكثيراً ما تكون مفتتة أو حتى مخففة . ولما كانت جوانب كمية معينة لعلاقات
الولايات المتحدة مع أفريقيا ، مثال ذلك في الأمور الاقتصادية — التي تعتبر
أموراً أساسية في التطور التاريخي الطويل الأمد — قابلة للقياس، فإنها ستعالج
في هذا الكتاب معالجة إحصائية . ومع ذلك فإن عوامل أخرى من
جوانب أخرى — يمكن أن تكون حاسمة على نحو مشترك ، وربما حتى
ذات أهمية أساسية وبخاصة في الفترة القصيرة الأمد . وسيسعى منهجنا إلى
أن يضع في الاعتبار كلا من العوامل الكيفية والكمية عند محاولة التوصل
إلى فهم أفضل لبعض العمليات والاتجاهات في العلاقات بين الولايات المتحدة
وأفريقيا في الستينات ومطلع السبعينات .

الفصل الثاني

ملامح العلاقة الأمريكية

- ١ - التركة عند نهاية الحرب
- ٢ - فترة ما بعد الحرب حتى عام أفريقيا
- ٣ - حركة الحقوق المدنية الأمريكية

تضمنت علاقة الولايات المتحدة مع أفريقية ، في تفاعل وثيق مع أوروبا ، قوى اجتماعية — اقتصادية وسياسية رئيسية عديدة بما في ذلك شرائح معينة من البورجوازية الأمريكية والجهاز الحكومي الأمريكي من ناحية ، والجماهير الواسعة من الأمريكيين ، وبخاصة السود^(١) ، من الناحية الأخرى . وليس لدى هذه الشرائح مصالح وأهداف متناقضة فقط ، وإنما لديها درجات مختلفة من التأثير أيضا مع سيادة الاحتكارات على وجه الإجمال . بيد أن ذلك لا يعنى أن علاقات القوى لم تتغير في الفترات المختلفة ، وأنه لا يمكن توقع أن تتغير مرة أخرى في المستقبل ، وبخاصة في سياق القوى العالمية .

١ - التركة عند نهاية الحرب

يمكن القول في إيجاز إنه على الرغم من أن قرنين من تجارة الرقيق قد تركزا في ليفربول ، وكانا عاملا في تراكم رأس المال البريطانى الذى حفز رجال صناعه النسيج في مانشستر ، فإن الهدف النهائى لهذه التجارة ، في

(١) بدلا من كلمة « الزنجى » (الذى يسميه البعض « الرقيق ») أصبحت كلمتا « الأسود » و « الأمريكى الأفريقى » الإسمين المفضلين بالنسبة للكثيرين . ولم يكن ذلك مجرد دلالات لفظية ، وإنما كان يرتبط بوضوح بروابط الأرض والتاريخ والروابط الإجتماعية والثقافية . وقد غيرت « جمعية مدرسى نيويورك الزنوج » اسمها إلى « جمعية المدرسين الأمريكين — الأفريقيين » وقد كان رالف بانسن ، مساعد السكرتير العام الراحل للشئون السياسية الخاصة في الأمم المتحدة ، يستخدم كلمة « أسود » بقدر ما يستخدم كلمة « زنجى » أما إيريك لينكولن عالم الاجتماع في « المعهد اللاهوتى الإتحادى » ، فيستخدم كلمة « أسود » عندما يتحدث إلى الشباب ، وكلمة « زنجى » عند مخاطبة من تجاوزوا الأربعين .

التحليل الاخير ، كان العالم الجديد. فهنا لم يكن بائعو الرقيق وأصحاب المزارع الجنوبيون هم وحدهم الذين يحنون المزايا الاقتصادية ، وإنما كان يحنوها أيضاً المتعاملون في الرقيق وأصحاب مصانع تقطير الروم من أبناء البورجوازية الورعة في نيوانجلند(*) (انجلترا الجديدة) ولذلك فلا عجب أن اعترف الدستور الأمريكي بالرق ، ووفر له بر الامان . وعلى حساب أفريقيا(١) أصبح الأمريكيون — الافريقيون المستعبدون هم المصدر الرئيسى لقوة العمل المستخدمه في الجنوب ، والتي وفرت أيضاً المواد الاولية والحوافز بالنسبة لكل من الصناعات التحويلية وبناء السفن في الشمال ، حتى أسفرت التناقضات والصراع بين الشمال والجنوب من أجل السيادة القومية عن الحرب الأهلية .

وعلاوة على ذلك كانت تركة الرق هي التمييز الاقتصادى والاجتماعى ضد الرنوج ، سواء في التشريع أم في الممارسة ، وانتشار الإيديولوجية العنصرية . وقد استمر ذلك في الولايات المتحدة (وبطبيعة الحال في أفريقيا المستعمرة) حتى يومنا هذا . كما كان يشكل أسلحة لا يستهان بها في أيدي حكام أمريكا لحرف السكان العاملين وتقسيمهم وإضدادهم ، ولاستخلاص أرباح فائضة من الأعمال البيض والسود على حد سواء .

وثمة علاقة أخرى مبكرة ومباشرة ، وإن تكن أقل أهمية ، بين الولايات المتحدة وأفريقيا ، ترجع إلى العشرينات والثلاثينات من القرن

(*) نيوانجلند اسم منطقة تشمل ست ولايات بشرق الولايات المتحدة هي : مين ، ونيوهمبشير ، وفرمونت ، وماساشوشيتس ، ورود آيلند ، وكونكتيكت . وقد سميت بهذا الاسم في القرن السابع عشر لمشابتها بالساحل الإنجليزي — المترجم .

(١) إستناداً إلى تقديرات و . أ . ب . دى بوا (في كتابه **The Negro** ، نيويورك ، ١٩١٥ ، ص ١٥٥ — ١٥٦ .) فإن تجارة الرقيق الأمريكية أدت إلى إزالة ستين مليون زنجى على الأقل من أفريقيا — توفي منهم حوالي خمسون مليوناً قبل وصولهم إلى العالم الحر ، سواء في أفريقيا أم في الطريق . أنظر ، و . أ . هنتون ، **Decision in Africa** ، نيويورك ، ١٩٥٧ ، ص ١٦ — ١٧ .

الماضى ، عندما أرسلت «جميعات الاستعمار» الأمريكية مجموعة صغيرة من الرقيق الزنوج المحررين للإقامة على ساحل ليبيريا ، وفي الحقيقة لاستعمار الداخل . وكانت هذه الحفنة من المهاجرين تمثل محاولة قوامها الحنين إلى الوطن يقصد بها الرد على الرق والعنصرية المحليين بإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء من خلال العودة إلى أفريقيا . ومع ذلك فإنه حتى هذا التيار الأولي الهزيل قد تضامل وخبأ في مواجهة آفاق التحرر والمساواة في أمريكا من خلال نمو حركة إلغاء الرق قبل الحرب الأهلية .

إن إلغاء الرق وتحرير أربعة ملايين زنجى فى خلال الحرب الأهلية لم يكونا فقط بمثابة قوة سياسية حفازة ، واحتياطياً بشرياً فى الصراع ضد أصحاب الأراضى الجنوبيين ، وإنما كان لهما أيضاً انعكاساتهما التالفة فى أفريقيا — وبخاصة وقف المزيد من إراقة دماء سكانها . بيد أنه مع مجيء حقبة الإمبريالية إتخذ إستغلال تلك القارة أشكالاً أخرى قامت فيها الولايات المتحدة ، مع ذلك ، بدور أقل . وهكذا لم يعرف رأس المال الأمريكى طريقه إلى الكونغو ، وليبيريا ، وإثيوبيا ، وجنوب أفريقيا ، وروديسيا ، على سبيل المثال ، إلا فى أول هذا القرن وبمقادير ضئيلة .

وفى ليبيريا ، بعد قرن على تأسيسها كملاذ مزعوم للرقيق المحررين ، لم يكن أخلاف هؤلاء المستوطنين — الليبيريين — الأمريكيين كما يسمون — يشكلون غير حوالى ١ ٪ فقط من سكان البلاد . ومع ذلك فقد أصبحوا طائفة حاکمة تحكم الأغلبية الساحقة من السكان الليبيريين الذين يبلغون حوالى المليونين . ويتكون هؤلاء من قبائل أفريقية تقطن الداخل الفسيح ولها تنظيمها القبلى التقليدى وحياتها القروية التقليدية . وفى الجزء المبكر من هذا القرن كانت الآفاق الاقتصادية للبلاد ، التى تكمن فى مناخها وتربتها وسواعد أبنائها ، محط أنظار كل من الاستعمار البريطانى والفرنسى ، ولكنها كانت تخضع لحماية حكومة الولايات المتحدة من أجل مصالح الاحتكارات الأمريكية .

وهكذا شرعت شركة فايرستون في عام ١٩٢٦ في تنمية مزارع رأسمالية واسعة للمطاط ، مستفيدة من قوة العمل الرخيصة التي كانت تكفلها حكومة ، إهتمامها إستقصاء لعصبة الأمم في عام ١٩٣١ ، بممارسة السخرة وأعمال شبيهة بالرق على نطاق واسع . ونتيجة لهذا الاتهام أرغم زعماء "الحكومة الليبرالية على الاستقالة ، بيد أن الرقابة الدولية على بلد كانت واشنطن تعتبره "مستعمراتها الخاصة ، حادت عن طريقها ، وواصلت إحتكارات المطاط الأمريكية عملياتها مع تعديلات طفيفة . وعند نهاية الحرب "العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تدعم البلد بوصفه قاعدة أمامية تجارية وبحرية إستراتيجية رئيسية في أفريقيا الغربية .

وبدأت حقبة جديدة في خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما أنزلت حكومة الولايات المتحدة قواتها في عام ١٩٤٢ ، موسعة بذلك نفوذها في شمال أفريقيا . ومع وقوع الاقتصاد البريطاني رهينة للدولار الأمريكي ، من خلال شحنات قانون الإعارة والتأجير . إستطاعت "الحكومة الأمريكية توسيع حجم تجارتها المحدود مع أفريقيا الاستوائية . وقد حدث ذلك أساساً من خلال الواردات الأمريكية من المواد الأولية والغذائية التي كانت تشحن من المستعمرات "بريطانيا على حساب المملكة المتحدة - "نحاس ، والكروم ، والأسبستوس ، والجرافيت ، والسيسال . وزيت النخيل . والفول السوداني ، والكافور . وعلى الرغم من ذلك فإن حجم التجارة هذا ظل صغيراً ، واستمر الجزء الأكبر من تجارة الولايات المتحدة مع جنوب أفريقيا . إن توسيع موطئ القدم الأمريكي في القارة الأفريقية في مجمرها في غضون الحرب ، قد نشأ بدرجة جوهرية عن الموقع المتداعي للدول الاستعمارية الأوروبية ، الذي يرجع جزئياً إلى الإرهاق المباشر للحرب ، كما يرجع إلى مشاركة الشعوب الأفريقية في الحرب بأمل تحقيق الاستقلال .

وقد كان التنظيم الحكومي الأمريكي قبل نهاية الحرب يعكس أيضاً

علاقة الدول الاستعمارية الأوروبية المتغيرة تجاه أفريقيا ، وكذلك إتساق آفاق المصالح الاحتكارية الأمريكية .^(١) وهكذا لسنوات كثيرة قبل الحرب العالمية الثانية كان موظفو وزارة الخارجية الأمريكية المعينون بالشئون الأوروبية يعالجون أيضاً المسائل الأفريقية العرضية التي تنشأ من حين لآخر ففي عام ١٩٣٧ عهد بمسئولية العمل عن جزء كبير من الشئون الأفريقية إلى قسم الشرق الأدنى ، الذي أنشئ في دائرة إختصاصه مكتب منفصل لأفريقيا — وكان إنشاء هذا المكتب في عام ١٩٤٣ أمراً بالغ الدلالة . إذ كان ذلك موازياً للمسار الفعلي للعمليات العسكرية الأمريكية ، كما كان تديراً بتزايد مصالح الاحتكارات الأمريكية — في فترة ما بعد الحرب — في هذه المنطقة الغنية بالبتروول .

وقد كان إسهام السود الأمريكيين في الاستقلال الأفريقي ، منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، يتركز بدرجة كبيرة على الجامعة الأفريقية ، التي سعت إلى تعبئة الرأي العام العالمي ضد الاستعمار في أفريقيا وضد التمييز العنصري في الولايات المتحدة . وقد مضى و . ا . ب . دي بوا الروح المحركة للجامعة الأفريقية ، بعيداً للغاية في مؤتمر الجامعة الأفريقية في عام ١٩٠٠ ، بحيث أعلن أن « مشكلة القرن العشرين هي مشكلة حاجز اللون »^(٢) . وكان التركيب الاجتماعي للحركة قوامه رجال أعمال ومحترفون على درجة لا بأس بها من التعليم ، ركزوا جهودهم على الكتابة والتحدث حول خطوط عنصرية ، أكثر مما كانوا ينتظمون حول خطوط طبقية . وقد دعا المؤتمر الأول للجامعة الأفريقية ، الذي عقد في باريس في عام ١٩١٩ ، الدول الاستعمارية إلى وقف عمل الرقيق والسخرة ، وإلغاء العقوبات البدنية ، وجذب الأفريقيين إلى جهاز الحكم في المستعمرات .

(١) وردت هذه العبارة في إيمانويل والرشتن Africa. the Politics of Unity

نيويورك ، ١٩٦٧ .

وعلى الرغم من أن أربعة مؤتمرات قد عقدت قبل الحرب العالمية الثانية (١) فإن المؤتمر الخامس للجامعة الأفريقية الذي عقد في مانشستر ، بإنجلترا ، في عام ١٩٤٥ ، هو الذى بدأ فى ظروف توازن القوى العالمى فيما بعد الحرب يمارس تأثيراً ملحوظاً . وكان دى بوا يتأأس ، ويشرك معه ، رجالا سرعان ما أصبحوا زعماء أفريقيين بارزين ، مثل كوامى نكروما ، وجومو كينياتا ، وبيتر أبراهام ، وجورج بادمور (٢) .

(١) عقد المؤتمر الثانى (فى لندن وبروكسل وباريس) فى عام ١٩٢١ ، والمؤتمر الثالث (فى لندن ولشبونة) فى عام ١٩٢٣ ، والمؤتمر الرابع (فى نيويورك) فى عام ١٩٢٧ .
(٢) انظر ، و . ا . ب . دى بوا « Africa and World Peace » ، فى مجلة بوليتكال أفيرز ، عدد فبراير ١٩٦٨ .

٢- فترة ما بعد الحرب حتى "عام إفريقيا"

إن مكان أفريقيا في النظام الاستعماري المتداعي في فترة ما بعد الحرب يمكن تقسيمه تاريخيا إلى فترتين متميزتين . أولاها ، حتى أواخر الخمسينات ، عندما كانت أغلبية الشعوب الأفريقية تكافح بفاعلية ونشاط من أجل تحطيم الروابط الاستعمارية التي استمرت قرونا طويلة ، سعيا وراء تحقيق الاستقلال السياسي . وفي خلال هذه الفترة كانت الإمبريالية عادة في الخلفية ، ولكنها على وجه الإجمال كانت تقدم مساندة وثيقة لحلفائها الاستعماريين في معركة عنيدة ، وإن تكن بلا أمل ، من أجل وقف ، أو إرجاء ، تحقيق العملية التاريخية ، عملية التحرر الوطني . ثانيتهما ، إبتداء من أواخر الخمسينات ، عندما حققت أغلبية أفريقيا السيادة سريعا في غضون سنوات إنتقالية قصيرة ، ثم شرع الأفريقيون يقومون بدور متزايد على مسرح قارتهم ، وفي الشؤون الدولية في إطار توازن عالمي متغير . وأرغم ذلك الدول الاستعمارية الرئيسية ، بتشجيع من الولايات المتحدة ، على أن تتخذ بوجه عام أشكالا وأساليب للتأثير والسيطرة ذات طابع غير مباشر بدرجة أكبر . كما أفسحت الإمبريالية الأمريكية مجالا أكبر للمناورة المستقلة ، ودورا أكبر لتنظيم الرجعية في قارة تمر بمرحلة من الاضطراب والتغير .

سنوات ما بعد الحرب مباشرة .

مع استمرار البلاد الاستعمارية الأوربية في احتلال المواقع السياسية والاقتصادية السائدة في مستعمراتها ، ليس من المستغرب أن تظل المصالح

الاقتصادية الأمريكية (المصالح الكبيرة بالنسبة لكل انترايا والأغراض) محدودة سواء من الناحية المطلقة أم من الناحية النسبية ، وبخاصة في تلك البلاد ، وأن تكون مركزة أساسا في جنوب أفريقيا وإيريا المستقلتين ، . فلم تكن هذه المصالح تمثل غير حوالى ٢ ٪ من الاستثمار الأمريكي الخاص الكلى في الخارج ، وحوالى ٥ ٪ من التجارة العالمية الكلية للولايات المتحدة ، ومع ذلك فقد استمرت هذه المصالح تحت مظلة « الاستقرار » السياسى — الذى أسهمت فيه بدوره — الذى وفره الحكم الاستعمارى الأوروبى ، دعك من تلك المصالح والروابط الإحتكارية الأمريكية غير الباشرة ، والصلات مع الإستعمار من خلال الروابط مع البلاد الاستعمارية نفسها .

وفضلا عن ذلك فإنه منذ السنوات الأولى لما بعد الحرب كانت المصالح العالمية للإمبريالية الأمريكية فى الاحتفاظ بالرأسمالية العالمية تحت سيطرتها المتزايدة تسير متوازية مع جهود حلفائها الأوربيين للحيلولة دون انهيار إمبراطورياتهم الاستعمارية فى أفريقيا . وكان إسهام الولايات المتحدة ينحصر جزئيا فى توسيع وجودها العسكرى المستقل الخاص فى شمال أفريقيا والبحر المتوسط ، وكذلك فى الاحتفاظ بقوة مشتركة تتخفى فى أزياء حلف الأطلسى كما أخفى ذلك أيضا فى عبارات الحرب الباردة : « وقف الشيوعية » ، و « الدفاع » ضد تهديد مزعوم من الخارج . ومع ذلك فقد كان الهدف الحقيقى ، كما هو واضح من المصادر الرسمية — وما هو أكثر أهمية من الأحداث نفسها — هو حركة التحرر الوطنى المحلية التى كانت تمثل تهديداً للمصالح الإمبريالية .

وهكذا أكدت الأهداف السياسية — العسكرية المشتركة أهمية القواعد العسكرية فى الاحتفاظ بشمال أفريقيا . « الذى يحمى جناح كل من منطقة حلف الأطلسى ، وحقول البترول ، ومواصلات الشرق الأدنى » ،

(١) سائرثويت ، السكرتير المساعد للشئون الأفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية ، فى « نشرة وزارة الخارجية » عدد ١٨ إبريل ١٩٦٠ ، ص ٦٨ .

الموجهة نحو الغرب . وفي الاتجاه نفسه كانت المصالح السياسية والعسكرية الخاصة، (١) للولايات المتحدة، ومجال مسؤوليتها في شمال أفريقيا الذي تقر به دوائر حلف الاطلنطي، تتضمن خطوط الإمداد والقواعد العسكرية في ليبيا والمغرب وتونس وإثيوبيا وليبيريا .

وفي حالة تلك المناطق من أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، فإن المصالح الإمبريالية المباشرة لم تكن حتى أقل سفورا، فقد أجرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي دراسة سلمت فيها - فيما يتعلق بالنقطة الرابعة في برنامج الرئيس ترومان (١٩٤٩ - ١٩٥٢) - بأن أفريقيا جنوب الصحراء لم تكن لها أية دلالة استراتيجية مباشرة، (٢) . وعلى الرغم من ذلك فإن المصالح السياسية والاقتصادية الفعلية كانت موجودة في حقيقة الأمر، كما كانت في حاجة إلى حماية . وهكذا فقد ترك حلف الاطلنطي الأنشطة العسكرية الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء، ذات الأهمية الاستراتيجية، بالنسبة للولايات المتحدة بوصفها مصدراً للموارد البشرية والطبيعية، و للإمدادات الحيوية من المواد الجوهرية، للبلاد الاوربية الاعضاء في الحلف . أما المسؤولية عن أفريقيا الجنوبية فقد تركت في أيدي يعتمد عليها، أيدي اتحاد جنوب أفريقيا العنصرى .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تميل تاريخياً إلى التغلغل الإمبريالى غير المباشر، كما كانت تقع في المتاعب في بعض الاحيان بسبب السياسية الاستعمارية لحلفائها، فإن روابطها كانت تتجه مع ذلك إلى مساندتهم، ومن ثم إلى المحافظة على إمبراطورياتهم الاستعمارية في أفريقيا . ولم تكن جهود الولايات المتحدة مقتصرة على المجال العسكرى، أو منحصرة في هذا المجال، أما الدول الاوربية، التي كانت تقف على الساحة كدول استعمارية

(١) المرجع نفسه .

(٢) مجلس الشيوخ الأمريكى ، لجنة العلاقات الخارجية United States Foreign Policy in Africa ٢٣ أكتوبر ١٩٥٩ ، واشنطن ، ص ٤٩ .

حاكمة ذات سلطات مطلقة ، فكانت منهمكة بشكل مباشر في قمع الحركات المناهضة للإستعمار في أفريقيا - من مصر إلى كينيا ، ومن الجزائر إلى مدغشقر (١) . وكان دور الولايات المتحدة في هذا الصدد ينحصر أساساً في تزويد حلفائها الاطلنطيين بالمساعدة المالية والاقتصادية ، وكذلك بالإمدادات العسكرية والأسلحة . غير أن هذا التقسيم للعمل بين الدول الإمبريالية لم يحدث الأثر المطلوب - في الحصيصة الأخيرة - إذ أن الشعوب الأفريقية تمكنت بالتعاون مع القوى التقدمية العالمية من إضعاف النظام الاستعماري والقضاء عليه .

هذه هي الأسباب

فترة الإنتقال خلال عام أفريقيا : ملك الأستاذ الدكتور رمزي زكي بطرس

ولم تشرع الدول الاستعمارية الرئيسية - بريطانيا في أول الأمر ، ثم فرنسا وبلجيكا بعد ذلك - في التخلي مرغمة عن الاستعمار ، إلا بعد تغير ميزان القوى العالمي ، الذي حدث إلى حد كبير نتيجة للنضال العنيف الذي خاضته قوى التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا ، والهزيمة التي ألحقها بهذه الدول .

كما أن تغير توازن القوى ضد مصالح الإمبريالية قد أثر أيضاً في الموقف الذي اتخذته الإمبريالية الأمريكية من صراعات رئيسية مثل تلك التي شنت في مصر والجزائر ، ثم بعد ذلك في الكونغو .

فبينما بريطانيا ، على سبيل المثال ، كانت في خلال الخمسينات مازالت تسعى إلى خنق الحركة الأفريقية المناهضة للإستعمار في كينيا ومصر بقوة السلاح ، فإن سياسة الولايات المتحدة كانت تتركز أساساً على استخدام مختلف أشكال الضغط غير العسكري . وهكذا فإنه نتيجة لمطالب واشنطن

(١) انظر ، فرانز قانون Le Damnés de la Terre ، باريس ١٩٦١ ، وقد صدرت منه طبعة إنجليزية تحت عنوان The Wretched of the Earth نيويورك ١٩٦٥ . [كما صدرت منه طبعة عربية في بيروت تحت عنوان معذبو الأرض — المترجم] .

التي لا يمكن قبولها ، وصلت المفاوضات للطويلة الأمد بين الولايات المتحدة ومصر حول السلاح إلى طريق مسدود في عام ١٩٥٥ . وعلاوة على ذلك شهد العام التالي سوء حساب خطير من جانب دلايس ، عندما سحب العرض الأمريكي ببناء السد العالي . ومهما يكن سوء التوفيق (١) الذي صاحب هذه الضغوط غير العسكرية ، فإن واشنطن لم تشعر أنه من الملائم أن تربط نفسها بأعمال عسكرية يائسة . مثل العدوان الانجليزي- الفرنسي- الاسرائيلي في عام ١٩٥٦ وفضلا عن ذلك فإنه عندما انتهى هذا العدوان بالفشل ، اعترفت بريطانيا أيضا بأنه يجب تقديم تنازلات للسيادة الأفريقية . وذلك لأنه مع ظهور نظام اشتراكي عالمي تحطم الموقع الاحتكاري للعالم الرأسمالي ، وأصبحت الأسلحة ، والتأييد السياسي ، والتجارة القائمة على المنفعة المتبادلة ، والمساعدة الاقتصادية ، متاحة من الدول الاشتراكية .

وبعد ذلك بفترة قصيرة تحقق الاستقلال في أفريقيا الاستوائية - أولا في أفريقيا الغربية البريطانية بحصول غانا على إستقلالها في عام ١٩٥٧ ، ونيجيريا في عام ١٩٦٠ ، وسيراليون في عام ١٩٦١ . ثم بعد ذلك في أفريقيا الشرقية البريطانية بحصول تنجانيقا على إستقلالها في عام ١٩٦١ ، وأوغندا في عام ١٩٦٢ ، وكينيا وزنجبار في عام ١٩٦٣ ، ومالاوي وزامبيا في عام ١٩٦٤ . ولكن ذلك لم يحدث دون اتخاذ خطوات تمهيدية من جانب بريطانيا ، وهي الخطوات التي جعلت منها الدولة الاستعمارية الرئيسية في أفريقيا التي سلكت على نطاق واسع مسار الاستعمار الجديد . وقد قربت الدول الجديدة ذات السيادة في الولايات المتحدة بحماسة أصيلة من جانب الشعب الأمريكي ، وباعتراف دبلوماسي سريع من واشنطن ، وبتوسيع الروابط الحكومية والاحتكارية .

(١) اعترف دين راسك ، وزير الخارجية الأمريكية ، بأن إجراءات السياسة الخارجية هذه قد أثرت كلها تأثيراً ضاراً على موقف الولايات المتحدة « نشرة وزارة الخارجية الأمريكية » عدد أول يولية ١٩٦٣ ص ٢ .

وعلاوة على ذلك ففي غضون هذا التحول ، وخشية أن يؤدي عناد
السيادة البيضاء في المعقل المتبق من أفريقيا المستعمرة ، الذي كانت توجد
لبريطانيا فيه حصة إقتصادية هائلة ، والذي كانت تربطها به روابط سياسية
قوية ، إلى إرغام حركة التحرر الوطني بأسرها على اللجوء إلى إجراءات
أكثر ثورية ، وجه ماكيلان رئيس الوزراء البريطاني النصيح إلى برلمان
إتحاد جنوب أفريقيا في فبراير ١٩٦٠ ، قائلا : « إن رياح التغيير تهب على
نطاق القارة . . . إن نمو الوعي القومي في أفريقيا حقيقة سياسية ، ويجب
علينا قبول هذه الحقيقة في حد ذاتها ، (١) . والحقيقة أن القضية الكبيرة في
الفترة الراهنة ، استناداً إلى رئيس الوزراء البريطاني . كانت هي أى طريق
بديل يمكن أن تسلكه شعوب البلاد المتخلفة ، وأن القارة السرداء ، كما
أعلن بطريقة مصطنعة طنانة ، يجب أن تحافظ جيداً على « التوازن المخوف
بالمخاطر بين الشرق والغرب » .

ولما كان واضعوا السياسة الخارجية الأمريكية يدركون أن توازن
القوى السياسية في العالم يتغير — كان ذلك واضحاً بوجه خاص في الأمم
المتحدة — فقد رحبوا بتلك الدعوة إلى تغيير في التكتيكات على نطاق القارة
عندئذ يمكن أن يتقدم الاستعمار المقنع إلى أفريقيا والعالم أجمع في صورة
إمبريالية تعرضت لتغيير صارخ . وعلى الرغم من ذلك ، وكما كان يمكن أن
نتوقع ، فإنه لم تتغير سوى الشارات والعلامات .

وقد باغت الصراع والهزيمة الاستعمار الفرنسي بدوره في الخمسينات .
فعندما سحبت فرنسا قواتها من جنوب شرق آسيا إلى أفريقيا ، حيث كانت
توجد معظم مستعمراتها ، لسحق المقاومة الجزائرية ، تورطت من جديد
في حرب دموية واسعة النطاق . وشرع ذلك مرة أخرى يستنزف قوتها
العسكرية والاقتصادية ، كما يضعف الطبقة الحاكمة الفرنسية سياسياً في مواجهة
الشعب الفرنسي الذي كان يعارض بشدة هذه « الحرب القذرة » الجديدة .

(١) جريدة نيويورك تيمز ، عدد ٤ فبراير ١٩٦٠

ولولا المساندة الأمريكية في خلال هذه الفترة ، أى مساعدة واشنطن لفرنسا في الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية دولية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٥٨ وحده ، لكان من العسير على فرنسا أن تواصل الحرب ضد الشعب الجزائري طيلة سبع سنوات ونصف سنة . وقد كان لاعتراف جبهة التحرير الوطني الجزائرية (١) بذلك في خلال صراعها المرير ، الذى أقتضى خسائر تقدر بحوالى مليون شهيد ، تأثير لا شك فيه على العلاقات الجزائرية - الأمريكية بعد التحرير .

ومن زاوية عالمية كان صانعو السياسة في الولايات المتحدة قلقين على النتائج السياسية والعسكرية للحرب الاستعمارية الطويلة الأمد . فهى من الناحية السياسية كانت تفاقم علاقات فرنسا - ونتيجة لذلك علاقات الدول الإمبريالية المؤيدة - مع البلاد النامية . وهى إذ كشفت التناقض بين الإمبريالية والتحرر الوطنى ، فقد كانت ترغب القوى المعادية للإمبريالية على السعى إلى الحصول على مساعدة أكبر من حلفائها ، أى من الدول الاشتراكية والطبقة العاملة الأمية . ونتيجة لذلك كان الرئيس إيزنهاور - ربما غير واضح في اعتباره مطامح واشنطن في شمال أفريقيا - يستحث الجنرال ديجول على انتهاز استراتيجية تصفية الاستعمار (٢) التى تساندها الولايات المتحدة .

ونتيجة للضغط على فرنسا - وبخاصة من جانب حركات التحرير في شمال أفريقيا - حصلت المغرب وتونس على استقلالهما في عام ١٩٥٦ .

(١) انظر *Annuaire d'Afrique du Nord* (حوليات شمال أفريقيا) ، المجلد الأول ، باريس ، ١٩٦٢ .

(٢) أشار الرئيس إيزنهاور ، على سبيل المثال ، في اجتماع له مع الجنرال ديجول في سبتمبر ١٩٥٩ ، إن الولايات المتحدة يمكنها أن تقدم تأييداً أكبر لفرنسا في الأمم المتحدة ، بدلا من الامتناع عن التصويت كما حدث في عام ١٩٥٨ ، لو أنها اتخذت « إجراء بناء مسبقاً من نوع ما فيما يتعلق بالجزائر ، ويمكن أن يكون مقبولا للرأى العام العالمى — أو على الأقل قدمت تفسيراً كاملاً لوجهة نظرها » دوايت إيزنهاور ، *The White House Years, Waging Peace 1956—57* ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ٤٢٩ — ٤٣٠ .

وعلاوة على ذلك كانت الإمبريالية الفرنسية ، وهي ترى أمام عينيها الشعارات على الجدران ، تتحول على مضض إلى الإستعمار الجديد في أفريقيا تنغرية والاستوائية وجمهورية مالاجاش . ومع ذلك فإن الحكم الذاتي المنزوح لم يكن يتضمن الحرية في تحديد السياسات والعلاقات الداخلية والخارجية . وظلت وظائف رئيسية ، مثل المالية والدفاع والشؤون الخارجية ، في الأيدي المأمونة للجماعة الفرنسية ، أى في أيدي فرنسا . ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن تجد واشنطن تغلغلها هنا أكثر صعوبة من تغلغلها في المغرب وتونس على سبيل المثال .

وعندما صوتت غينيا وحدها ، من بين المناطق الفرنسية ، في استفتاء ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ ، إلى جانب الاستقلال السياسى ، اتخذت فرنسا ضدها إجراءات إقتصادية ودبلوماسية وغيرها من الإجراءات الانتقامية .

وقد ظلت الحكومة الأمريكية ، مقتفية أثر فرنسا ترفض اعدة شهور الاعتراف بحكومة سيكوتورى . وعندما ثبت عدم جدوى مثل هذا الضغط الفج ، وبخاصة على ضوء المساعدة المتاحة من الدول الاشتراكية ، غيرت واشنطن استراتيجيتها ، مبتدئة بمبادرات تكتيكية ، مثل تعيين سفير زنجى أمريكى في أكرا ، ثم الترحيب بزيارة سيكوتورى للولايات المتحدة في عام ١٩٥٩ .

والاستعمار البلجيكى بدوره لم يكن باستطاعته أن يظل إلى مالا نهاية غير مبال بمد التحرر الوطنى الأفريقى ، وبخاصة عندما تقدم إلى الكونغو الفرنسى ، الذى لا تبعد عاصمته برازافيل غير مسافة قصيرة عبر نهر الكونغو عن ليوبولدفيل (كينشاسا الآن) . وعندما لم يعد من المستطاع إحتواء الحركة المعادية للاستعمار فى الكونغو البلجيكى ، كما إنعكس ذلك فى الإضرابات والانتفجارات السياسية فى مطلع عام ١٩٥٩ ، وإنتشار أحزاب الإستقلال ، فى خلال الشهور التالية ، أرغمت الحكومة البلجيكية فى نهاية الأمر على بدء المفاوضات

التي أدت إلى التخلي عن الحكم الاستعماري في ٣٠ يونيو ١٩٦٠. وحيث واشنطن ذلك برضى سافر ، سرعان ما أعقبته سياستها الفعالة الخاصة .

وإلى جانب الصراع المسلح المعادي للإستعمار ، شنت الشعوب المتحررة حديثا والدول الاشتراكية حملة سياسية ودبلوماسية دولية للضغط على الدول الاستعمارية من أجل التخلي عن ممتلكاتها في أفريقيا . واتخذت هذه الحملة شكلا حادا بوجه خاص في الأمم المتحدة - حيث بدأت مجموعة آسيوية - أفريقية غير متماسكة تعمل على هذا الأساس بالذات في عام ١٩٦٠ ، واتخذت شكلا تنظيميا بعد ذلك بخمس سنوات . ثم تشكلت رسميا مجموعة من أحزاب أفريقية بعد مؤتمر الدول الأفريقية في أكرا في عام ١٩٥٧ ، وبخاصة لمساندة الحكومة الجزائرية المؤقتة ، وشن حملة لإقرار تواريخ محددة لإستقلال المستعمرات والمناطق الخاضعة للوصاية .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أقل تورطا في الاستعمار المباشر من حلفائها الأطلنطيين ، فإنها ظلت طوال الخمسينات تنهج المعارضة الاستعمارية البالية لإقرار جداول زمنية لإستقلال المستعمرات والمناطق الخاضعة للوصاية التي أخذت من ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، أو من إيطاليا واليابان في الحرب العالمية الثانية (١) ، بدعوى أن الإستقلال يمكن أن يكون « سابقا لأوانه » . ومع ذلك فإن مندوب الولايات المتحدة كان يتمتع بدرجة متزايدة عن التصويت على قرار عارضه بشدة في المناقشة ، بدلا من التصويت ضده ، وذلك من أجل تحسين صورة الولايات المتحدة في أعين القوى المناهضة للإستعمار . وفي عام ١٩٥٧ وافقت الجمعية العامة في نهاية الأمر على قرار سوفيتي بإعلان إستقلال مناطق أفريقية خاضعة للوصاية

(١) ينطبق ذلك على سبع مناطق في أفريقيا (وأربع جزر في الباسفيك) . وقد حصلت على الإستقلال حسب الترتيب التالي : توجولاند البريطانية في عام ١٩٥٧ ، والكرون الفرنسية وتوجولاند الفرنسية في عام ١٩٦٠ ، والكرون البريطانية وتيجانيقيا في عام ١٩٦١ ، ووراندا - أوروندي في عام ١٩٦٢ .

في غضون ما بين ثلاث وخميس سنوات . وعلى الرغم من أن القرار قد أدخلت عليه تعديلات خطيرة ، فقد ووفن عليه مع تصويت الولايات المتحدة ضده .

وقد قامت الولايات المتحدة ، في المعارضة الإمبريالية السياسية والدبلوماسية العامة لقوى التحرر الوطني الأفريقية ، بدور رئيسي في إعاقة وتأخير حركة الاستقلال . ولكن فرص النجاح أخذت تفلت من الدول الإمبريالية بمرور الوقت . ففي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، على سبيل المثال كانت هذه الدول ترفض السماح بمناقشة السياسات الاستعمارية بحجة أنها مسائل " تخضع للتشريع المحلي " ، ولا تدخل في اختصاص المنظمة الدولية . ومع ذلك فإنه لما كان باستطاعة الأغلبية البسيطة أن تدرج مسألة في جدول أعمال الجمعية العامة ، فقد أصبح للدول الجديدة ذات السيادة قدرة متزايدة على مناقشة الكثير من المسائل وإقرارها بيد أنه في مسألة الجزائر لم تكن القوى المناهضة للاستعمار ، حتى عام ١٩٦٠ على درجة من القوة في الجمعية العامة تكفي - في وجه مقاطعة الحكومة الفرنسية ومعارضة الكتلة الغربية - لإصدار قرار لصالح الاستقلال (٦٣ صوتاً ضد ثمانية أصوات ، مع امتناع ٢٧ دولة عن التصويت) . وبحلول ذلك العام أيضاً وافقت الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة بأغلبية ساحقة (٧٨ صوتاً ضد صفر) على مطالبة جنوب أفريقيا ، وهي دولة استعمارية بحكم وضعها الخاص . بإنهاء التمييز العنصري في إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا الآن - المترجم) الخاضع لوصايتها ، وقد عارضت الولايات المتحدة وبريطانيا القرار في أثناء المناقشة ، وعند أخذ الأصوات امتنعنا عن التصويت . وفي العام نفسه عارضت الولايات المتحدة أيضاً القرارات التالية : القرار الخاص بحث الحكومة البرتغالية فيما يتعلق بظروف استخدام السخرة على نطاق واسع ، والفقر ، والامية الكاملة تقريباً ، ونظام القهر في المناطق التابعة لها فيما وراء البحار ، والقرار الخاص بلوم حكومة جنوب أفريقيا لسياسات

الأبارتهيد التي تنتهجها ، والقرار الخاص بلوم بلجيكا للانتخابات التي أشرفت على إجرائها في رواندا - أوروغواي . وقد كانت دبلوماسية الولايات المتحدة من حيث الأفعال مؤيدة لموقف حلفائها الاستعماريين ، على حين تحثهم على التكيف مع الشعوب الخاضعة .

وقد تجلى التفاعل الوثيق بين المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نواح كثيرة خلال هذه الفترة . فالنمية الاقتصادية الأفريقية المتباطئة التي برزت نتيجة للثورة التكنولوجية في فترة ما بعد الحرب ، قد برهنت على أن البلاد الرأسمالية المتقدمة صناعياً كانت عاجزة عن تلبية التوقعات المتصاعدة لأفريقيا بوصفها ملحقاً لأوروبا وجاءت الخطوة الأولى في حل هذا التناقض من جانب الشعب الأفريقي في سعيه إلى الاستقلال السياسي ، وبعد ذلك كان كل من الجانبين يدرك أن الصراع من أجل كسب المزيد من القدرة السياسية والدبلوماسية والحلفاء السياسيين والدبلوماسيين ، إلخ يجب أن يستمر . وقد انعكس ذلك ، على سبيل المثال ، في الموقف العنيد للدول الإمبريالية في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتكوين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . فحول مسألة تركيب اللجنة ، كانت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي مصممة على استبعاد الاتحاد السوفيتي من هذه الهيئة لدرجة أنها كانت على استعداد في مقابل ذلك للتخلي عن عضوية الولايات المتحدة فيها^(١) . وأدى ذلك إلى تضيق قاعدة العضوية بحيث اقتضت على الدول الأفريقية وحول مسألة إدخال التطور الاجتماعي ، في اختصاص اللجنة ، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا ، إحساساً منهما بأن كلمة الاجتماع ، تنطوي على متضمنات واسعة يمكن أن تهدد مصالحها الاحتكارية ، كانتا تقودان المعارضة .

وربما كانت القوى الأيديولوجية الأمريكية وتأثيرها هي الجانب

(١) انظر ، ليمانويل والرشتين ، المرجع السابق ، ص ٣٠ — ٣١ .

الأكثر تعقيدا ، والبعيد للغاية عن إمكانية الحل أو القياس . فمصدرها واتجاهها ، حتى عندما لا تكون ملائمة بشكل ظاهر للمسرح الأفريقي والقضايا الأفريقية ، كان لها تأثير هام على تلك المسألة المحورية ، مسألة تعزيز التحرر الوطني أو عرقلة . وفي خلال فترة الانتقال ، على سبيل المثال ، كانت المطامح السياسية والاقتصادية العالمية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب ، هي المصدر لملتتها الصليبية العالمية النطاق ضد الشيوعية ، مع شعارات مثل « الأنشطة التخريبية » ، التي كانت تستخدم لتفتيت أية معارضة نضالية للإمبريالية وتجريدها من سلاحها . ولم يكن هذا الأسلوب بالجديد أو الأصيل — بل هو أسلوب عمره قرن من الزمان ، وإن يكن قد إزدهر في عشية الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة في خلال سعى الرايخ الثالث "تقصير الأمد ، وإن يكن بالغ العنف ، من أجل السيطرة على العالم .

وفي أفريقيا نفسها وفرت صلات الطبقة الحاكمة الأمريكية ، أولا بالرق ، وبعد ذلك بالاستعمار ، البواعث الاقتصادية والسياسية التي تتطلب تبريراً إيديولوجياً : من ذلك أن الدول الاستعمارية الأوروبية قد وفرت « الاستقرار » ، وأن الاستقلال كان « سابقاً لأوانه » ، والشعوب الخاضعة كانت تتطلب حتما سنوات أخرى من التربية والإعداد للحكم الذاتي — الذي كان قليل منه مع ذلك وشيكاً من الناحية الفعلية . وفي أفريقيا الجنوبية كان الحكم العنصري والأبارتميد ، اللذان يوجد نظير لهما في الولايات المتحدة — على الرغم مما يوجه إليه من إدانة ومن مطالب بالإصلاح — يعزوان في التبرير الذاتي ، من جانب مؤسسة أنجلو — ساكسونية بروتستانتية أمريكية بيضاء حاكمة ، إلى « تركة (عامة) من الأحكام المسبقة » ، و « ضعف بشري » عام ، يتطلب التغلب عليهما تربية وتغييرات سياسية وقانونية تدريجية ، وكان المجندون الأمريكيون يحثون على أن تدخل سياسات الولايات المتحدة في حساباتها الاعتبارات العملية ، ويحذرون من نتائج حرب من أجل الاستقلال ، أكثر مما يحذرون .

مما يمارس الآن ضد الأغليات الساحقة من تجاوزات مفرطة في الإرهاب والوحشية .

وفي الفترة الانتقالية كانت منجزات التحرر الوطني الأفريقي تنعكس في الدوائر الحكومية في صورة نزاع بين مؤيدي « أوروبا القسدية » والمتوقعين « لأفريقيا الجديدة » ، أي تشستر باولز ، وإدلاي ستيفنسون ، وواين فريديكرز ، ومينين وليامز ، الذين كانوا يدافعون عن إتخاذ موقف تكتيكي جديد . وفي أفضل الأحوال يعزو المربون الأمريكيون الدلائل على التقدم في أفريقيا الاستوائية إلى « مناخ العداء للاستعمار » ، ويعزونها في أسوأ الأحوال إلى « منح » الاستقلال . مثال ذلك الأستاذ روبرت إيمرسون من جامعة هارفارد . الذي يكتب في محاولة « موضوعية » ، قائلا : إنه من الطبيعي بالنسبة للأفريقيين « أن يؤكدوا الطبيعة البطولية لنضالهم » وبالنسبة للأوروبيين « أن يبالغوا في كرمهم الإداري في التسليم بالاستقلال الأفريقي (١) » .

وفي الحقيقة الفعلية فإن الموجة العالمية النطاق للتحرر الوطني كانت حافزا لانتقال معظم أفريقيا من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال السياسي في أواخر الخمسينات . فعند بداية ذلك العقد لم تكن توجد بالقارة غير أربعة بلاد ذات سيادة ، هي مصر وإثيوبيا وليبيريا واتحاد جنوب أفريقيا (الذي كانت الأغلبية الساحقة من سكانه ترواح مع بلاك تحت سيطرة محلية) تتكون من شعوب لا تقطن أكثر من ١٢ ٪ من مساحة أفريقيا . وعند نهاية عام ١٩٥٩ كانت توجد بالفعل عشرة بلاد مستقلة ، يبلغ مجموع مساحتها ٢٨ ٪ من مساحة القارة . ولكن مع اقتراب نهاية عام ١٩٦٠ ، مع ظهور ١٧ دولة جديدة أخرى ، كان ٧٠ ٪ من مجموع مساحة أفريقيا ، الذي يقطنه ٧٥ ٪

(١) Africa and the U.S. Policy ، برنتس هول ، ١٩٦٧ ، ص ٤ . وانظر أيضاً ، تشستر باولز ، Africa's Challenge to America ، جامعة كاليفورنيا ، ١٩٥٧ ؛ فيرنون ماكاي ، Africa and World Politics ، نيويورك ، ١٩٦٣ .

من سكان القارة ، يتكون من بلاد مستقلة . ولم يكن ممكنا إلا أن يكون لذلك تأثيره على أمريكا .

وقد أنشئ في الحكومة الأمريكية مكتب منفصل للشئون الأفريقية يرأسه مساعد لوزير الخارجية . وكان ذلك بمثابة إقرار لا إرادى بأن أفريقيا لم يعد من الممكن اعتبارها إمتدادا لأوربا ، بل يجب أن ينظر إليها كمنطقة مستقلة يمكن للولايات المتحدة أن تتبع بالنسبة لها سياستها العدوانية الخاصة .

وفى إيجاز فإنه خلال السنوات الإنتقالية لأواخر الخمسينات ، لم يكن لدى الاستراتيجية السياسية للولايات المتحدة ، التى تهدف إلى الإبطاء من التقدم المستمر لحركة التحرر الوطنى فى أفريقيا ، أو وقف هذا التقدم ، على الرغم مما كانت تظهره من تفضيل سياسة الاستعمار الجديد ، التى يمكن أن تخفى تنازع مصالحها مع الدول المستقلة فعلا لم يكن لديها أى اتجاه لوقف سياسته التأييد للقطاع للصغير المتبقى — وإن يكن بالغ الأهمية — من الاستعمار فى أفريقيا . إذا كانت تخشى ألا يتوقف الهجوم المعادى للاستعمار عند إجراءات منتصف الطريق فى تسوية الحسابات مع النظام الاستعمارى السائد ، بل أن تمضى قوته الدافعة ، فى مجرى التحرير ، فى إتجاه طرد رأس المال الاحتكارى الأجنبى والمنفوذ الإمبريالى ، ايس فقط من أفريقيا المستعمرة ، وإنما من القارة بأسرها ، التى كانت تمثل إحتياطيا رئيسيا للاقتصاد الرأسمالى العالمى .

٣- حركة الحقوق المدنية الأمريكية

تلتى حركة نضال الشعب الأمريكي من أجل الحقوق المدنية للأمريكيين السود ، التي كانت فيما سبق تعتبر مسألة داخلية تماما ، دفعة قوية بوجه خاص من القرى الخارجية فى الخمسينات . فقرار المحكمة العليا ضد التفرقة العنصرية فى عام ١٩٥٤ كان متأثرا - كما هو مقرر بوجه عام - بالمكانة المتصاعدة للاشتراكية العالمية ، وكذلك بالنضالات التحريرية الآسيوية والأفريقية (١) . وبالمثل أيضا مقاطعة الأوتوبيسات فى مونتجمرى ، بولاية ألاباما ، فى عام ١٩٥٥ ، ومسألة ليتل روك فى عام ١٩٥٧ ، وحركة الحرية .

وعند نهاية عام ١٩٦٠ ، مع استقلال معظم أفريقيا ومواجهة بقية القارة لقضايا الإستعمار والحكم الأبيض الفوق عنصرى ، أصبحت الصلة وثيقة للغاية بين أفريقيا والمسرح الأمريكى ، فالأسود الأمريكى ، الذى فضل نفسه فيما سبق عن الخلفية الأفريقية ، وذلك إلى حد كبير بسبب تطابقها الاستعماري مع الخضوع ، شرع الآن فى توحيد ذاته مع النضال السياسى والاجتماعى والأفريقى . وفى مجارة هذا النضال ، وكان التمييز العنصرى فى أفريقيا الجنوبية ، وكذلك فى جنوب الولايات المتحدة ، مثار مناقشات

(١) كتب جيمس بالدوين بقول « إن معظم الرفوج الذين أعرفهم لا يعتقدون أن هذا التنازل الهائل (قرار المحكمة العليا فى عام ١٩٥٤ بتحريم التمييز فى المدارس) لم يكن ليحدث قط لولا المنافسة الناشئة عن الحرب الباردة ، ولولا حقيقة أن أفريقيا كانت تحرر نفسها ، ولذلك كان يتعين على أخلاف سادتها السابقين ، لأسباب سياسية ، أن يتوددوا إليها . » The Fire Next Time ، نيويورك ، ١٩٦٣ ، ص ١٠١ .

ولإجراءات على نطاق العالم . وفي ساحة الأمم المتحدة كانت العلاقات العنصرية وعلاقات الأبارتهيد تتأثر بالعلاقات الدولية .

وقد برز بشكل صارخ التمييز العنصري والاجتماعى الذى كان يتعرض له الدبلوماسيون الأفريقيون فى الولايات المتحدة ، فى الإسكان والمطاعم ووسائل النقل على سبيل المثال (١) . وتطورت الحوادث المأساوية الدولية الناشئة عن التمييز . مثل رفض خدمة الدبلوماسيين الأفريقيين فى المطاعم ، على الطريق الشمالى رقم ٤٠ بين واشنطن ونيويورك . وبسبب سخط الممثلين الدبلوماسيين وطالبة البعثات الأفريقيين واحتجاجاتهم وإجراءاتهم فى الولايات المتحدة ، أرغمت وزارة الخارجية الأمريكية على التدخل لفرض معايير السلوك الدولى .

وقد أدى وضع الأسود الأمريكى ، كمواطن من الدرجة الثانية ، إلى بعض الأحداث غير المتوقعة فى علاقات واشنطن بأفريقيا الجديدة . خلال الخمسينات كانت البعثة الأمريكية فى ليبيريا تتكون كلها من تقنيين أمريكيين زواج . وقد فسر الليبيريون ذلك « على أنه شكل خاص من أشكال التمييز » . ومع ذلك فإن الإحلال على أساس غير عنصري (٢) لم يبدأ إلا فى عام ١٩٥٩ . وعلاوة على ذلك فإنه عندما شرعت وزارة الخارجية الأمريكية ، من قبيل التملق وكسب الرضى ، تعين عن عمد ممثلاً دبلوماسياً أسود لدى دولة جديدة ، كانت تقابل بالصدفة « من فضلكم أرسلوا مواطنيكم ذوى الدرجة الأولى » (٣)

(١) « إن أصحاب الأرض إن يؤجروا لهم ؛ والمدارس ترفض أطفالهم ؛ والمتاجر لن تسمح لهم باختيار ملابسهم ؛ والشواطئ محظورة على أسرهم » ، استناداً إلى إدوارد ر. مارو ، رئيس هيئة الاستعلامات الأمريكية . جريدة هيرالد تريبيون ، ٢٥ مايو ١٩٦١ ، الطبعة الدولية ، باريس . كل إشارات أخرى إلى هذا المصدر تنسب للطبعة الدولية .

(٢) انظر ، ج . د . د . موتجمرى .

Aid to Africa: New Test for S.U. Policy

(٣) المرجع نفسه .

ولكن ذلك لم يكن كافياً لأن يوضح اصانعى السياسة الامريكيين أن الوضع العقلى للشعب الاسود بأسره فى الولايات المتحدة كان يشكل شاغلا أساسيا بالنسبة لافريقيا المستقلة لا يمكن أن يهدأ ببضع إيماءات رمزية فى إتجاه المساواة العنصرية .

وفى الستينات أدى الإقرار المتزايد بالتفاعل بين الولايات المتحدة وأفريقيا والعالم إلى توسيع حركة الحقوق المدنية الأمريكية واتخاذها طابعاً دولياً^(١) . ومنذ عام ١٩٦٠ كان الشعب الأمريكى ، كما قال رئيس لجنة تنسيق الحركة الطلابية غير العنيفة فى عام ١٩٦٤ ، « دواعياً بالأشياء التى تحدث فى كوبا ، وفى أمريكا اللاتينية ، وفى أفريقيا^(٢) » ، وفى مطلع عام ١٩٦٦ ، فى مادية عشاء أعدتها الوفود الرئيسية لخمسة عشر بلداً أفريقياً لجوليان بوند ، أحد العمال الشبان فى حركة الحقوق المدنية ، والذى عزلته الهيئة التشريعية لولاية جورجيا ، أعلن الكاهن مارتين لوثر كنج الصغير ، مرحباً ببداية « الائتلاف الخلاق بين الشعب الاسود فى الولايات المتحدة وأشقائنا السود فى أفريقيا » ، أن « لدينا نوعاً من الاستعمار المحلى فى الولايات المتحدة — هارلم ، واتس ، الجانبان الغربى والجنوبى (من شيكاغو) وقد عقدنا العزم من جانبنا على أن نطيح بأغلال استعمارنا^(٣) » .

وبعد عشر سنوات من مقاطعة الأوتوبيسات فى مونتجمرى ، بولاية

(١) أشار تحليل شيوخى مبكر للجوانب النظرية لمسألة الزفوج إلى الروابط القوية بين ذوى البشرة السوداء الذين حرروا أنفسهم على نطاق العالم ، وإلى الاشتراكية التى تقدم الحل الأساسى . (مجلة بوليتكال أفيرز ، عدد يناير ١٩٥٩ .)

(٢) جون لويس « A Trend Towards Aggressive Action » ، فى ف. ل. برودريك ، أ. مير ، Negro Protest Thought in the Twentieth Century ، الولايات المتحدة ، ١٩٦٥ ، ص ٣١٨ . وعلاوة على ذلك ، فإنه نتيجة للعمل الطليعى للتقدميين الأمريكيين ، فإن « الجماهير والجماعة الأكاديمية الرنجية نشعر بقدر كبير من القهر والحب لرجال مثل روبنسون ودى بوا » (المرجع نفسه ص ٣١٩ .)

(٣) جريدة نى ووركر ، عدد ٢٥ يناير ١٩٦٦ .

ألاباما ، لإلغاء التمييز في النقل العام بالولايات المتحدة ، كان الدكتور كنج يحث الرئيس جونسون في عام ١٩٦٥ على إصدار نداءات « غير مشروطة وخالية من الغموض » من أجل إجراء محادثات للسلام في فيتنام ، وبحلول عام ١٩٦٧ كان قد أعلن معارضته الواضحة للحرب الفيتنامية (على أساس الأموال التي تستنزفها من البرامج الاجتماعية المحلية) . وفي ٤ أبريل ١٩٦٨ ، أعتيل لوثر كنج وهو في التاسعة والثلاثين من عمره ، ذلك الداعية للعمل المباشر الواسع النطاق من أجل الحقوق المدنية ، والزعيم القوي الذي أصبح شخصية دولية .

وبحلول النصف الثاني من الستينات كان قد أصبح من الشائع ، حتى بالنسبة للمعتدلين والمسؤولين في الحكومة الأمريكية ، إجراء المقابلة بين العنصرية في جنوب أفريقية والولايات المتحدة^(١) ومع ذلك فإن استنتاجاتهم كانت تفضي إلى قنوات لا ضرر منها . وهكذا بينما كان السفير جولدبرج يدافع عن الموقف الأمريكي^(٢) القائم على المقاطعات المحدودة ضد روديسيا ، وعدم اتخاذ أي إجراء ضد جنوب أفريقيا ، كان بعض زعماء الحقوق

(١) قال رالف بانس : « إن أحياء الأقليات في أمريكا أشبه بعازل الأهالي في جنوب أفريقيا . لأنها ترمز إلى الزنجي على أنه شخص غير مقبول ، ومن مرتبة أدنى ، وذلك يعزل على حدة » . وقد حذر رئيس اللجنة الاستشارية القومية بشأن الاضطرابات المدنية ، في تقرير صدر في مارس ١٩٦٨ ، من « نوع الأبارتميد الحضري » يجرى في الولايات المتحدة مع إقامة زنجية لإراميه في مناطق معزولة ، وقوانين شبه عسكرية في كثير من المدن الرئيسية . (أنظر جريدة ذي إسكوفورمست ، ٩ مارس ١٩٦٨) . كما أشار تقرير رئاسي آخر ، صدر في ١٧ يولييه ١٩٦٨ ، وأعده ب . ل . هودج ، ب . م . هوسر من مركز بحوث السكان في جامعة شيكاغو ، إلى أن السكان الزنوج يزدون على ثلثي مجموع سكان واشنطن ، على حين يشكل البيض كل سكان الضواحي تقريباً . ويمكن أن نفلس الاتجاه نفسه في مدن أخرى .

(٢) جريدة ذي ووركر ، عدد ٧ فبراير ١٩٦٧ . وقد حث رون ويلسكنز الجمعية الوطنية لتقدم الملونين أيضاً على تأييد حكومة جونسون على أساس أنها معرضة لهجوم القوى اليمينية .

المدنية الأمريكيين ، إقراراً بالصلة مع الاحتكارات الأمريكية ، يسعون إلى تكاتف الأيدي مع أفريقيا في عمل مشترك . وعندما دعت لجنة مكافحة الإپارتهايد ، التي كان يرأسها ا . فيليب راندولف ، إلى مقاطعة بنك تشيس . مانهاتن وبنك فيرست ناشونال سيتي ، قال هذا القائد العمالي لكلا البنكين : « إنكما شريكان في الإپارتهايد ، كما أنكما في أعين الشعب الأسود في جنوب أفريقيا وفي كل مكان في العالم شريكان للقاهرين » .

وبالمثل فإن سياسة واشنطن في مجاملة الإپارتهايد قد أدينت من جانب مؤتمر القيادة الزنجية الأمريكية بشأن أفريقيا ، رداً على زيارة حاملة الطائرات الأمريكية ف . و . روزفلت لجنوب أفريقيا في فبراير ١٩٦٧ ، التي كانت بوضوح رداً هادئاً على قرار اتخذ منذ عام مضى بعدم استخدام عوانى جنوب أفريقيا للأغراض البحرية ما دامت التفرقة العنصرية سائدة هناك . ومع بداية الكفاح المسلح الصريح من جانب شعب زيمبابوى والمؤتمر الوطنى الأفريقى ضد النظامين العنصريين فى روديسيا وجنوب أفريقيا فى ١٣ أغسطس ١٩٦٧ ، أعربت مجموعات الحقوق المدنية الأمريكية عن تأييدها الكامل — وكانت ذروة هذا التأييد فيما أعلنته لجان تنسيق الحركة الطلابية غير العنيفة من عزمها على مساعدة رجال العصابات الأفريقيين فى كفاحهم (للإعداد من الناحية النفسية ، كما قيل ، « لدولية سوداء ») (١) .

وقد أسفرت التأكيدات المختلفة التي أعطيت فى توازى القوى الثلاثى الأفريقى والأمريكى والعالمى عن ترتيبات ومسارات عمل تختلف من حيث المفاهيم . ويختلف ذلك عن الوزن الكبير الذى يعزوه إلى القومية والعنصر ريتشارد رايت ، الذى نصح نكروما بتجنب الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ، والذى يعزى إلى مفهوم جورج بادمور عن الجامعة

(١) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٣٠ أغسطس ١٩٦٧ ، أنظر أيضاً ، أ . ليرومو ، « Our People in the U. S. A » ، فى مجلة ذى أفريكان كومونست ، عدد ٣٣ ، عام ١٩٦٨ .

الأفريقية وفق خطوط اشتراكية ، ولكن بعيداً عن الاتجاهات العالمية الأكثر اتساعاً ، وإلى مفاهيم آخرين من أمثال فرائزفانون نظروا إلى أفريقيا والبلاد المتخلفة ككيان في ذاته حتى إذا كان « يعززه التأييد غير المشروط من جانب البلاد الاشتراكية »^(١) . ويميل ستوكلي كارمايكل وغيره من الأمريكيين المناهضين في حركة الحقوق المدنية إلى النظر إلى العلاقة المشتركة بين الشعب الأسود في أفريقيا والولايات المتحدة من زاوية العنصرية أساساً^(٢) ، على نقيض جيمس فورمان من لجان تنسيق الحركة الطلابية غير العنيفة الذي أكد أن « .. الاستغلال ينشأ عن المواقع الطبقيّة مثلها ينشأ من العنصر »^(٣) . وحول هذه المسألة الحرجة اتخذ بعض قادة حزب بانثرالأسود موقفاً مماثلاً^(٤) .

وفي البداية قدم « المسلمون السود » ، وهم حركة كانت لها جذورها في الاحتجاج ضد التفرقة في المسيحية « دين الرجل الأبيض » ، وكانت تسعى إلى المساواة في الإسلام ، قدموا قومية انفصالية ذات اتجاهات رأسمالية سوداء^(٥) . ومع ذلك فإن الزعيم البارز مالكولم إكس ، في سعيه إلى

(١) ف.فانون ، *Wertched of the Earth* ، ص ٦٢ ، وردت في س . ل . لايفوت ، *Ghetto Rebellion to Black Liberation* ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٨ . انظر الفصل الثاني عشر .

(٢) تطرف ذلك إلى أقصى مداه بعد السنوات الثلاث التي عاشها منفياً في غينيا ، عندما أعلن في إحدى المقابلات : « نحن لسنا أمريكيين سوداً . نحن أفريقيون » . وعند بحثه عن ليدولوجية للجامعة الأفريقية زعم أن المنحدرين من أصل أفريقي يجب أن يغادروا الولايات المتحدة في هجرة جماعية — (إن هدفنا الأول يجب أن يكون أفريقيا) جريدة هيرالد تريبيون ، ١٦ يوفيه ١٩٧٢ .

(٣) جريدة ذي ووركر ، عدد ٧ يناير ١٩٦٧ .

(٤) انظر على سبيل المثال بوبي سيالي ، *Seize the Time* ، نيويورك ، ١٩٧٠ . (اعتنق مؤخراً فكرة الرأسمالية السوداء كطريق للعمل) .

(٥) ذلك على الرغم من تركيبها العالي القوى نسبياً . انظر ، س . لايريك لينكولن ، *The Black Muslims in America* ، بوسطن ، ١٩٦١ ، الفصل الأول .

توسيع الحركة بحيث يكون التركيز على « النضال فرق الدين من أجل حقوق الإنسان »^(١) ، وبحيث تتخذ طابعاً دولياً كذلك ، وبخاصة بعد رحلته إلى أفريقيا (من مكة إلى غانا) في مطلع عام ١٩٦٤ ، قد وسع فكرته عن الإخاء بحيث تحيط ، « بجميع العناصر ، وجميع الألوان »^(٢) وقد أسهمت نظراته ذات الطابع الطبقي المتزايد^(٣) ، وتأثيره الشخصي المتزايد ، في انفصاله عن إليجا محمد . وقد اغتيل مالكولم في ٢١ فبراير ١٩٦٥ .

إن التركيز الزائد على العنصرية والقومية ، مهما يكن مفهوماً من الناحية التاريخية ، قد عاق النضالات الأمريكية من أجل مساواة السود ، كما انتقل لسوء الحظ إلى الساحة الدولية . وهكذا فإن تصوير النضال العالمي الراهن — الذي تعتبر حركة الحقوق المدنية جزءاً منه — على أنه نضال يخوضه ثلث للبشرية ضد الثلثين الآخرين من البشرية غير البيضاء ، أو على أنه نضال العالم المسيحي ضد العالم غير المسيحي ، قد أحل لون البشرة والمعتقد الديني محل المعايير الأساسية لاختيار الحلفاء .

ومن الزاوية التاريخية العالمية فإن الماركسية — الليبنية تفهم السيطرة الطبقية والاستغلال ، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية للتمييز العنصري ، على أنهما قرميان ودوليان في آن واحد . وفضلاً عن ذلك فإنه لما كانت المسألة الاجتماعية — الاقتصادية للعنصرية في أفريقيا الجنوبية تدخل في إطار الاستعمار ، وتم المحافظة عليها بمساعدة الإمبريالية العالمية ، فإن النضال والحل بيدوان معتمدين منطقياً على الجهد الدولي المشترك لكل القوى المعادية للإمبريالية .

(١) The autobiography of Malcolm X ، ١٩٦٤ ، (طبعة ١٩٦٦) ،

ص ٣٥٤ .

(٢) المرجع نفسه ؛ ص ٣٦٢ .

(٣) المرجع نفسه ؛ ص ٣٦٥ ، ٣٧١ ، ٤١٦ .

الاستعمار الأمريكي الجديد

- ١ - العناصر العامة والإطار السياسى
- ٢ - الأساس الاقتصادى
- ٣ - البنىة الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية
- ٤ - القوى الايديولوجية
- ٥ - الجوانب العسكرية

١- العناصر العامة والإطار السياسى

لماذا ، ومتى . تحولت الولايات المتحدة إلى الاستعمار الجديد ؟ لقد نبغ ذلك فى المقام الأول من الظروف الموضوعية العالمية والأفريقية ، بما فى ذلك الموقع الخاص للولايات المتحدة ، وكذلك من تقدير صانعى سياستها لتوازنات القوى والاتجاهات .

وقد تميز الجزء الأخير من الخمسينات من الناحية العالمية بالقوة الشاملة المتزايدة للجماعة الاستراكية (وبخاصة الاتحاد السوفيتى) ، وبطبيعة عاملة أممية تتقدمها حركة شيوعية متحدة كـرأس حربة لها ، والاندفاع القوى لصراعات التحرر الوطنى الآسيوى والأفريقى . وقد ساعدت الصراعات فى شمال أفريقيا بوجه خاص ، بإضعافها لعدو مشترك ، فى تعزيز حركة الاستقلال فى أفريقيا الاستوائية ، التى كانت بدورها تمارس ضغطاً على بقية القارة . وعلى وجه الإجمال كانت هذه القوى التقدمية المندفعة نحو المركز ، التى تواجه كل فى بلدها القوى الاستعمارية المتنافسة تقليدياً ، مع قيام الولايات المتحدة بدور محدود ، كانت تنبئ باستمرار الحركة التقدمية الصاعدة .

وكانت الإمبريالية العالمية أيضاً ، وبخاصة الولايات المتحدة بوجهات نظرها ومطامحها العالمية ، تحس بهذا الاتجاه وتدرى أبعاده . مثال ذلك أن دراسة أساسية ، أصدرها مجلس الشيوخ الأمريكى فى عام ١٩٥٩ ، قد تضمنت أن الطابع الديناميكى لاندفاع الشعوب الأفريقية نحو الحكم الذاتى إنما يشير إلى أن (النظام الاستعمارى فى أفريقيا ، شأنه فى أى مكان آخر ،

يسير سريعاً نحو نهايته المحتومة (١) ، وأن سياسة الولايات المتحدة ، يجب أن تهتدى بتوقع سيادة الأفريقيين في كل أفريقيا جنوب الصحراء . (٢) وعلاوة على ذلك فإنه في مواجهة سيادة الروح انضالية الأفريقية ، حثت الدراسة على تجنب المواجهة العدائية لأنه ، كلما كان الانتقال إلى الحكم الذاتي أكثر سلمية ، زادت أرجحية المحافظة على الاتجاه الحالي نحو المغرب . (٣) وكان ذلك يتطلب التكيف مع الظروف والأساليب الجديدة لكي لا تتداعى الإمبريالية تحت وطأة العاصفة .

وعلى أساس هذا انتابح وهذا التفسير للأحداث ، كانت علاقات الولايات المتحدة مع القارة السوداء المستضعفة توجه نحو الهدف العام ، هدف إبقاء الدول الجديدة في الفلك السياسى للعالم (الحر) ، مع سيادة الاقتصاديات الرأسمالية ، وتحت نفوذ أكبر للولايات المتحدة .

ويمكن إدراك ثلاثة عناصر متميزة في داخل السياسة الخارجية الأمريكية . أولها ، كما كانت الحال في الفترة السابقة ، العلاقات الشاملة للولايات المتحدة بحلفائها الإمبرياليين - مرقعها السائد في تحالف الأطمنطى السياسى - "عسكري الذى يستهدف دعم الإمبريالية العالمية عن طريق مواصلة الحرب الصليبية الباردة ضد الجماعة الاشتراكية ، وحركة "تحرير الوطنى ، والطبقة العاملة الأمية . وتلى ذلك فى الأهمية فى بعض الأحيان الخلافات البالغة الحدة بين الدول الإمبريالية ، وبخاصة حول الموضع السياسى - العسكري النسبى ، وكذلك المنافسة الاقتصادية فيما بينها . ثانياً ، علاقات الدول الإمبريالية الخليفة للولايات المتحدة بمستعمراتها ومستعمراتها السابقة - شكل الصراع الدائر ، وكل من الأساليب الاستعمارية القديمة والجديدة

(١) مجلس الشيوخ الأمريكى ، لجنة العلاقات الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

المستخدمة . وقد كانت الخلافات في الموقف بين الولايات المتحدة ومنافسيها (وشركائها في الوقت نفسه) تؤدي في بعض الأحيان إلى نزاع أكثر مرارة، ومثال ذلك في الكونغرس فور حصولها على الاستقلال . ثالثها ، وهو عنصر خاص للغاية للفترة الراهنة ، وهو الاستراتيجية السياسية المتميزة والمتزايدة الأهمية الإمبريالية الأمريكية تجاه أفريقيا كقارة ، وكذلك تكتيكاتها في البلاد المختلفة . وهذه العوامل الرئيسية الثلاثة ، الموجودة والمتفاعلة بوجه عام في شكل شد وجذب ، تفسر قوة السياسة الإمبريالية الأمريكية الراهنة واتجاهها .

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف ، كانت الولايات المتحدة تسعى إلى زيادة قوتها إلى أقصى حد ممكن . وفي محاولة أولية لدعم الموقع الإمبريالي الشامل ، وللتوفيق بين المصالح المتنافسة في أفريقيا المستقلة ، قسمت الولايات المتحدة والدول الشريكة في حلف الأطلسي القارة إلى « مجالات للمسؤولية » ، تتطابق على وجه التقريب مع المجالات السابقة للنفوذ أو الحكم الاستعماري . وعلى الرغم من أن التناقضات في داخل الإمبريالية لم تتضاءل في حد ذاتها ، فإن إحساس الطبقات الحاكمة في أمريكا وأوروبا إحساساً ملحاً بالحاجة إلى الاتحاد معاً كان يلقي الظلال على هذه التناقضات . وانطوى ذلك على تأكيد أمريكي متزايد على العمل المشترك ، مثال ذلك في التكتلات السياسية — العسكرية ، وفي المؤسسات المالية المتعددة الجنسية ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

وقد كان النمط الرئيسي الثاني لتوازنات القوة هو تركة الامبراطوريات الاستعمارية المتحللة . ففي الدول الجديدة ذات السيادة خلفت قرون الاستعمار روابط عديدة متترعة تقيدها بالبلاد الاستعمارية بدرجات مختلفة — بقدر أثقل بالنسبة للدول التي خاضت صراعاً عنيفاً مع أسيادها السابقين ، وبقدر أكبر بالنسبة للدول التي حققت الحكم الذاتي بطريقة سلمية نسبياً ، والتي كانت الدولة الاستعمارية قد مهدت فيها الطريق مقدماً . وإلى جانب الدور

المستقل للولايات المتحدة في بلاد مثل ليبيريا وأثيوبيا وشمال أفريقيا ، فإن نفوذ واشنطن قد اتسع مع مراعاة ارتباطها بالدولة الاستعمارية السابقة . وهكذا فحيثما احتفظت بريطانيا بروابط سياسية واقتصادية وعسكرية مع الدول الجديدة ، وجدت الولايات المتحدة أنه من الملائم لها أن تعمل في اتحاد مع الدولة الاستعمارية السابقة (في ليبيا، ونيجيريا، وغانة، وسيراليون). وينطبق ذلك بقدر أقل على العلاقات الأمريكية الفرنسية ذات الطابع التنافسي الأكبر ، مثال ذلك في شمال أفريقيا . وحيث لم تكن الدولة الاستعمارية السابقة قوية بدرجة كافية بالنسبة لحركة التحرر الوطني ، وعاجزة عن تنمية الأشكال الضرورية المصقولة للسيطرة بالتعاون مع الولايات المتحدة ، أو غير راغبة في ذلك ، مثلما كانت الحال بين بلجيكا والكنغو ، دخلت الولايات المتحدة في مواجهة عدائية معها ، ووجدت فرصة أكبر لممارسة استراتيجيتها العدوانية .

وفي ثلاثة أرباع القارة ، حيث كان على الاستعماريين التخلي عن سلطة الدولة ، كان يجب التخلي عن الحكم السياسي والعسكري السافر . وعلى الرغم من ذلك فإن علاقات الإخضاع والتفاوت في القوة قد استمرت في مجالات مختلفة .

وقد استفادت الإمبريالية من هذه العلاقات غير المتكافئة بوصفها أسلحة استعمارية جديدة . مثال ذلك الاستفادة من الروابط السياسية لدول حلف الأطلسي للتأثير في العلاقات الدبلوماسية لمستعمراتها السابقة داخل الأمم المتحدة . كما استفيد من الاستثمارات والمعونة والتجارة ، ليس فقط كروافع اقتصادية لاستخلاص أرباح عالية ، وإنما لإحكام الخيوط السياسية أيضاً . وقد استخدمت المزايا الاقتصادية والوضع الاجتماعي لحفز فئات اجتماعية معينة وأفراد معينين . واتخذت اللغة، والتعليم، والروابط الدينية والثقافية، التي كانت تدعم عادة في شكل مساعدة تقنية ، كوسيلة لممارسة تأثير إيديولوجي أوسع . وكانت القواعد والاتفاقيات العسكرية ، التي تنتهك حقوق السيادة ،

بمثابة نقاط ضغط على الدول الجديدة ووسائل للتدخل في شؤونها . وعلى الرغم من أن كثيراً من هذه الأسلحة لم تكن جديدة ، فقد تطورت مجموعة أكثر تنوعاً ، واستخدمت حتى على نطاق أوسع من الفترات السابقة .

إن التطبيق العام لمثل هذه الأشكال والأساليب والتقنيات ، في ظل الظروف الجديدة للسيادة السياسية ، قد أصبح يعرف بالاستعمار الجديد . وكان ذلك يفترض مقدماً جهراً جديداً جديدة في جميع المجالات من جانب الإمبريالية ، بوجه عام ، والولايات المتحدة بوجه خاص . وقد أصبحت الولايات المتحدة ، التي كانت تعول تقليدياً على السيطرة المقنعة وغير المباشرة في أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى ، مدافعاً مبكراً عن اتجاه مماثل في أفريقيا المستقلة . وقد لا يكون ذلك منبئ الصلة بحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تتمتع بتفوق في المجال الاقتصادي ، وكان من المتوقع أن يظل لها هذا التفوق في المستقبل ، وأن واشنطن لم تكن مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالحكم الاستعماري مما أعطاها في البداية مزية سياسية وأيديولوجية على شركائها (ومنافسيها في الوقت نفسه) .

وعلى الرغم من ذلك فإن القاسم المشترك لسياسة الاستعمار الجديد ليس الشكل أو الأسلوب إذ تستخدم جميع الأساليب - وإنما الأهداف والغايات التي اتبعت في الفترة الجديدة . ويعكس التركيز الخاص على الأدوات الاقتصادية إقرار بالضعف الخاص للدول الجديدة في هذا المجال الحيوي ، وباحتياجها إلى الأموال والمعدات والمعارف التكنولوجية للتغلب على قرون التأخر الاقتصادي . ومع ذلك فعلى الرغم من أهمية هذا المجال فقد يكون من قبيل المبالغة المساواة بين الأساحة الاقتصادية والاستعمار الجديد كما كان يحدث في بعض الأحيان في مطلع الستينات . وذلك لأنه بالإضافة إلى ذلك يجري استغلال كثير من الصعوبات التي تكثف التكوين القومي في الدول الجديدة . ففي المجال الاجتماعي ، على سبيل المثال ، نجد هذه الصعوبات ، سيادة للتنظيم الكوميوني والقبلي ، التي تنعكس في الافتقار إلى

التجانس والوعى القوميين ؛ والمرحلة الجنينية لتطور الطبقة العاملة والحركة النقابية، مما يضفي أهمية غير عادية على الأفراد ومجموعات الصفوة من جانب الفئات الاجتماعية الأخرى؛ والافتقار إلى الكوادر المدربة والمؤهلة في معظم المجالات المدنية، مما يجعل المساعدة التقنية سبيلاً أكثر جاذبية للتأثير. وقد كان من العوامل الحرجة بوجه خاص في أفريقيا الاستوائية - على سبيل المثال - عدم وجود تشكيلات من الضباط المدربين قوياً ومؤسسة عسكرية قوية ، مما دفع الباب على مصراعيه أمام التدخل الأجنبي والانقلابات التي تحركها أصابع من الخارج . وقد كان استخدام الولايات المتحدة للرافع - سواء أكانت حكومية أم خاصة - في مختلف المجالات مرناً وبراجماتياً ؛ مع تغيير التركيز في مختلف البلاد والفترات . ومن أجل أغراض التحليل فإن النظر إلى بعض هذه الرافع بحكم المجال قد يكون أكثر راحة ويسراً ، وإن تكن متلاحمة بالتأكيد - تلاحماً وثيقاً - في الممارسة .



كان باستطاعة الدول الإمبريالية في فترة الاستعمار أن تنتهج أهدافها الاقتصادية أو الاستراتيجية في الأساس من خلال سلطة الدولة - أي الرقابة السياسية للبروقراطية ، والقوات المسلحة ، وجهاز الدولة . وعلى النقيض من ذلك كانت حركة التحرر الوطني تعترف بالاستقلال السياسي بوجه عام بوصفه شرطاً مسبقاً للتقدم الاجتماعي والاقتصادي . وعلاوة على ذلك فإن أولوية السياسة ، سواء أكان معترفاً بها أم لا ، قد استمرت في فترة ما بعد الاستعمار .

إن السياسة الخارجية الراهنة للولايات المتحدة في أفريقيا هي من الناحية الجوهرية نتيجة سياسة - طبقية وقومية ، وليست مجرد نتيجة للمصالح الاقتصادية المحلية . وعلاوة على ذلك فإن حكام أمريكا كثيراً ما يحفزون المصالح الاقتصادية ، ويستخدمون الروافع الاقتصادية في جميع المجالات ، لتعزيز استراتيجيتهم السياسية على نطاق القارة . ويعتبر ذلك بوجه عام جزءاً

من هدفهم الشامل لصيانة الإمبريالية العالمية ، الذى يقوم فى الأمد الطويل على نظام الربح الذى تسود فيه اعتبارات الدولار الأمريكى .

وتكشف أفريقيا المستقلة ، فى تباين مع الأهداف السياسية والمصالح الاقتصادية الإمبريالية الأمريكية ، التى تشابك عادة ، عن فروق واسعة بين العوامل السياسية والاقتصادية . وهكذا ، ثمة مشكلة عامة ملحة تواجه كل الدول الجديدة فى أفريقيا هى التباين الصارخ بين استقلالها السياسى وتبعيتها الاقتصادية . وهى تسعى بمختلف الطرق والدرجات إلى التغلب على هذا القصور عن طريق تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادى (فى ارتباط مع العمليات المحلية المناسبة) . وتسعى السياسة الخارجية الأمريكية ، على وجه الإجمال ، إلى حل هذا التباين فى الاتجاه المضاد ، أى الاستفادة من التداعى الاقتصادى ، وغيره من مظاهر الضعف ، فى الدول المستقلة حديثاً من أجل ربطها سياسياً بالإمبريالية . وتشكل هاتان المجموعتان المتعارضتان من الأهداف نقيضاً أساسياً ومستمرًا لا يمكن إغفاله أو إلقاء الظلال عليه دون فقدان كثير من الديناميكية فى العمل (١) .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ، فى أواخر عهد الرئيس إيزنهاور وبصفة خاصة فى عهد الرئيس كيندى ، قد وسعت أنشطتها الاقتصادية ، فإن التركيز الرئيسى لسياستها الخارجية كان ، ولا يزال ، سياسياً — عسكرياً . وذلك هو اتجاه ، أو انحراف ، الحرب الباردة . وتصعيد هذا الاتجاه معناه

(١) كان ذلك من الناحية الرسمية متضمناً فى شكل معضلة قدمها و. و. روستو ، الرئيس السابق لمجلس تخطيط سياسة وزارة الخارجية الأمريكية : (... ان الولايات المتحدة كثيراً ما تجد نفسها فى موقف معقد إلى حد ما . إن أصدقاءنا فى البلاد النامية ، فى جزء من تفكيرهم ، مسرورون بالحصول على مساعداتنا ومساندتنا ؛ ولكن فى جزء آخر من تفكيرهم يعتبر تحقيق الاستقلال عن دول العالم الأكثر تقدماً ، وبخاصة درجة أعلى من الاستقلال عن الولايات المتحدة ، أحد الأهداف الرئيسة لثورتى القومية والتحديث) . و. و. روستو ، « U.S. Policy in a Changing world » ، فى نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٢ نوفمبر ١٩٦٤ ، ص ٦٤٢ .

المضى إلى الحرب الساخنة - وهي محاولة افرض قرار سياسى عن طريق
الاتجاه للقوة . وقد حدث ذلك على سبيل المثال فى المناورات السياسية
الأمريكية المعقدة لقوة الأمم المتحدة فى الكونغرس فى أعقاب الاستقلال ،
وبوضوح أكثر خلال التدخل العسكرى الأمريكى - البلجيكى - البريطانى
فى الكونغرس فى نوفمبر ١٩٦٤ . أما الحد من هذا الاتجاه فى معنى قبول المنافسة
الاقتصادية بوصفها الساحة الرئيسية للصراع بين النظم الاجتماعية المختلفة ،
والتي يمكنها فى ارتباط مع سياسة عدم التدخل من جانب الدول الخارجية ،
أن توفر الشروط الأساسية لقارة تتمتع بقدر أكبر من السلام . ومع ذلك
فإن هذا المفهوم عن التعايش السلمى تعارضه تلك القوى الأمريكية المتطرفة
التي يستحوذ عليها التصعيد العسكرى بوصفه آلية لتغيير توازن القوى . ومع
ذلك فإن التصعيد من المجال السياسى إلى المجال العسكرى ، ثم الدخول فى
المسالك الدقيقة لنظرية الألعاب التي وضعها هيرمان كان ، يعتبر من حيث
الجوهر سياسة « العصا الغليظة » التي تثير الحروب المحلية ، وتزيد خطر
الحرب العالمية النووية بدلا من حل المشكلات القائمة .

وهكذا لم تكن هناك شخصية أقل من الرئيس الراحل كنيدي ، على
سبيل المثال ، باستطاعتها أن تذكر فى وضوح خريجي أكاديمية وست بوينت
العسكرية فى نيويورك بأن : « المشكلات الأساسية التي تواجه العالم اليوم
لا تقبل حلا عسكريا نهائيا . . كما أنه لا استراتيجيتنا ، ولا سيكولوجيتنا
كأمة - ولا اقتصادنا بكل تأكيد - يجب أن تصبح معتمدة بشكل دائم على
مؤسسة عسكرية متزايدة القوة » (١) . ومنطق ذلك يمكن أن ينطوى على
اتباع سياسة سياسية - اقتصادية للتعايش السلمى .

ولكن ما العلاقة الفعلية بين القوة والسياسة فى ممارسة السياسة الخارجية
الأمريكية ؟ .

(١) جريدة دى فيوورك تيمز ، عدد ٧ يناير ١٩٦٢ .

على الرغم من أن الأهداف الأمريكية « بالمعنى الأوسع أهداف سياسية وليست أهدافاً عسكرية ، (كما يقول المخطط الرئيسى للسياسة فى وزارة الخارجية الأمريكية) « فإن السياسة الأساسية لأمتنا القومية تقبل الآن الواقع المحورى للدواجيه السياسية - العسكرية المحكومة المحدودة . وهذه السلسلة المترابطة من الأحداث لا تعتبر استثناء للقاعدة ، تعالج لهذا الغرض بالذات ، وإنما شكل الصراع الذى يرجح اتخاذه بدرجة كبيرة للغاية . (١)

وفى أفريقيا بدورها ، كانت القوة العسكرية ، واستخدامها الفعلى ، أو التهديد باستخدامها ، تعتبر القوة الخلفية اللازمة لتحقيق الأهداف السياسية الأمريكية . ومن الهام أن نشير إلى أن هذه الفكرة المعلنة رسمياً قد طبقت - وإن لم يكن بشكل مباشر كما حدث فى فيتنام أو أمريكا اللاتينية - واختبرت فى الممارسة فى أفريقيا . وبما لا يقل أهمية أن نظرية للقوة العسكرية كهذه تعتبر مفهوماً مضللاً ، لكونه أحادى الجانب ، ويدل فى الحقيقة على مايل : إن الإمكانيات العسكرية الأمريكية ، التى لا يمكن عادة حشدتها جميعاً لأداء مهمة واحدة ، تعد غير ملائمة أو غير كافية لتشكيل « الستارة التى لا مهرب منها لإخفاء مجموع سياستها المدنية . » (٢) وعلاوة على ذلك فعلى الرغم من أن الانتصارات العسكرية المختلفة فى حد ذاتها يمكن من خلال القهر أن توقف التقدم على نحو مؤقت ، فإنها لا يمكن أن تحل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التى تصرخ عالياً مطالبة بالحل .

(١) و. و. روسستو ، View from the Seventh Floor ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، ص ٣٤ .

(٢) المصدر نفسه . يلقى ذلك اعترافاً متفاوت الدرجات من جانب صافى السياسة الخارجية الأمريكية الأكثر تمثيلاً ، مثل عضو مجلس الشيوخ الأمريكى ج . و . فولبرايت ، فى The Arrogance of Power ، ١٩٦٧ ؛ وزير الدفاع السابق ر . ماكنامارا ، فى The Essence of Security, Reflections in Office ، نيويورك ، ١٩٦٨ ؛ هنرى كيسنجر ؛ فى Agende for the Nation ، مؤسسة بروكنجز ، واشنطن ، ١٩٦٨ .

وعند معالجتي للعناصر المترابطة في قوة الإمبريالية الأمريكية وضعفها في كل مجال — ابتداء من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي — سأشير إلى أن السياسة تجري كنخيط أحمر في كل مجال ، وإن كانت تربطها صلة بالمجال السياسي - الاقتصادي والمجال السياسي - العسكري ، بدلا من معالجة هذه المجالات كل على حدة . فقد تبين أن ذلك أكثر واقعية ، والشكل التنظيمي الأكثر جدوى للمعرض - على الرغم من أنه يعترف بسهولة أن الآخرين يمكن أن يجدوا نماذج أو أشكالا للتحليل يمكن ألا تكون أقل جدوى أو عملية .

• • •

٢- الأساس الاقتصادي

العلاقات المتبادلة

إن العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع أفريقيا قد تشكلت جوهرها بواسطة التركة الاستعمارية والنمط العام للعلاقات الإمبريالية فيما بعد الاستقلال. كما أن هذه العلاقات بدورها كانت في الأساس ثمرة واستمراراً لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية، الذي أسفر عن الاقتصاديات المتأخرة الأحادية الجانب الموجهة إلى تصدير المنتجات الأولية إلى الدول الرأسمالية، والمعتمدة بدرجة كبيرة على هذا التصدير. وهكذا فإن ٩٠٪ من صادرات أفريقيا (في عام ١٩٦٧) كانت تتكون من منتجات معدنية وزراعية: البترول والنحاس الخام، والبن كانت تشكل ٣٧٪، والكافو والقطن كانا يشكلان ١٣٪ (١). وتكون الصورة حتى أكثر إغوجاجاً في أفريقيا الاستوائية، حيث يتكون حوالي خمسة أسداس الناتج في ٣٣ بلداً من سبعة محصولات زراعية (٢). ولا يرجع ذلك إلى إفتقار القارة إلى توازن في الموارد. فهي غنية في الأرض، وفي المعادن والمساقط المائية. ومع ذلك فإن الطاقة المعدنية،

(١) التقرير الثالث للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، Economic Conditions in Africa in Recent Years الأمم المتحدة ، ١٩٦٩ .

(٢) الكافو (٢٣٪) ، البن (١٩٪) ، القطن (٢٦٪) ، الفول السوداني (١٤٪) .
الدخان والمطاط واليسال مجتمعة (١٤٪) وإيم ألن ، The African Husbandman ، لندن ، ١٩٦٥ ، ص ٤٦١ — ٤٦٤ .

التي تعتبر هائلة في حجمها ، ولكن الجزء الأكبر منها يوجد في أيدي الاحتكارات الأجنبية ، تستنزف إلى الخارج لتحقق لصناعات هذه الاحتكارات أرباحا كبيرة . أما الزراعة المنخفضة الإنتاجية ، التي يعمل بها حوالي ٧٧ ٪ من السكان ، فبازالت تقوم إما على أساس الاكتفاء الذاتي . أو على ما ثبت عدم جدواه في زيادة حصة العملات الأجنبية عن طريق التوسع في محاصيل التصدير إلى الدول الاستعمارية السابقة . (انظر . قطاع التجارة) . وقد كان ذلك هو الاتجاه الرئيسي ، بدلا من تقدم الزراعة جنبا إلى جنب مع التنمية الصناعية إلى إقتصاد أكثر توازنا وتكاملا .

وإلى حد كبير كنتيجة للسياسة الإمبريالية الماضية والراهنة ، فإن قارة يقطنها ٣١٠ ملايين نسمة ، أي حوالي ٨ ٪ من سكان العالم في عام ١٩٦٥ ، لا تسهم إلا بحوالي ٢ ٪ فقط من "الناتج" العالمي ، وإن كانت تسهم بحوالي ٥ ٪ من صادرات العالم . كما أن معدل النمو السنوي للفرد ، الذي كان يقل عن ١ ٪ في "قرن الماضي" (١) ، لم يطرأ عليه إلا تحسن طفيف منذ الاستقلال . فقد زاد الناتج المحلي "صافي بمقدار ١ ٪ في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤ (بدلا من ٥ ٪ كما نصت عليه الأمم المتحدة) (٢) . وفي الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ كان المعدل السنوي للنمو بالنسبة لحوالي ٨٠ ٪ من سكان القارة يتراوح بين صفر ٪ ، ٢ ٪ بدلا من ٣ ٪ ، وهو المعدل الأدنى الذي رأت الأمم المتحدة أنه ضروري في عقد التنمية ، لتلبية تطلعات الشعب (٣) . وبالتالي فإنه بالنسبة لأربعة أخماس الشعب الأفريقي كان الدخل السنوي للفرد مازال أقل من مائة دولار . وعلى النطاق العالمي ارتفع متوسط الدخل السنوي للفرد في البلاد المتقدمة صناعيا بحوالي ٢٢٠ دولار في الفترة بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ،

(١) التقرير الثالث للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، المرجع السابق .

(٢) استثناء أ إلى أرقام الأمم المتحدة زاد الناتج القومي الإجمالي بمقدار ٣.٧ ٪ فقط مقابل زيادة في السكان قدرها ٢.٧ ٪ . انظر المجلة نورث أفريكا ، سبتمبر - أكتوبر ١٩٦٦

(٣) التقرير الثالث للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، المرجع السابق .

بحيث وصل إلى متوسط قدره قرابة ١٨٠٠ دولار ، على حين ارتفع في البلاد المتخلفة بحوالى سبعة دولارات ، ليصل إلى ٩٠ دولاراً (١) . وهكذا فإن فجوة الدخل الفعلية بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة صناعياً قد استمرت في الاتساع ، مع كون الزيادة السنوية في الإنتاج في الولايات المتحدة وحدها ، على سبيل المثال ، مساوية للنتاج الكلى للقارة الأفريقية .

إن الدور الذى قامت به الإمبريالية فى استغلال أفريقيا وتعطيل التنمية فيها خلال فترة الاستعمار دور مسلم به بوجه عام ، ولم يعد يدافع عنه اليوم إلا حفنة من المحبذين . ومع ذلك فإن تأثيره الاقتصادى السلبى الراهن لم يسلم به أو يمح بأية حال . وعلى الرغم من ذلك فإن الإمبريالية يعترف بها بدرجة متزايدة بوصفها مسؤولة عن الافتقار إلى التنمية فى الدول الجديدة أو عن بطئها . ولذلك أصبح من المألوف بالنسبة لكل ألوان القيادة الأفريقية أن تطرح أسئلة من النمط التالى : أين المعونة ، والقروض الأيسر شروطاً ، والحوافز التجارية المخففة ، والاتفاقيات السلعية الفعالة ، ونسب المبادلة المحسنة ؟ (٢) والحقيقة أنه بالمعايير الدنيا للأمم المتحدة ، فإن المعونة كانت غير كافية ، وشروط القروض أصبحت أكثر قسوة ، ونسب المبادلة إزدادت سوءاً .

وليس هناك مجال واحد من هذه المجالات الاقتصادية ، إذا ما أخذ على حدة ، يمكن أن يقدم إجابة مقنعة على سبب الصورة الاقتصادية الراهنة . إن الأمر ذو الدلالة هو النمط العام للفئات المختلفة والترابط الذى يتكشف فيما بينها - سواء بالنسبة لكل بلد على حدة ، أو بالنسبة للقارة فى مجموعها . وهكذا ففى أفريقيا الجنوبية والوسطى ، إذا ما كانت نقطة البدء لدينا

(١) أرقام الأمم المتحدة ، انظر Africa Report ، مارس ١٩٦٧ .

(٢) نوم مبيويا ، «Am Escape from Slagnation» ، فى مجلة أفريكاربورت ،

عدد مارس ١٩٦٧ ، ص ١٤ .

هي الاستثمار الأمريكي (مقترنا بالاستثمار البريطاني) المربح (١)، فإن المعونة التي تقدم البنيان السفلى تكون مرتبطة بمثل هذا الاستثمار، وبالتدفقات التجارية الموازية. ولم يكن تصدير رأس المال يمشى بطريقة مستوية. فإذا كان الاستثمار في الدول المستقلة قد تباطأ في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات، فإن ذلك كان يمثل ظاهرة مؤقتة أو إقليمية تستند إلى فقدان الثقة، في أمن الاستثمار أو ربحيته، اللذين تغيرا في النصف الثاني من الخمسينات.

ومن الأمور ذات الأهمية الأساسية الإطار والاتجاهان السياسيان للعلاقات الاقتصادية الإمبريالية، وبخاصة أن الاستقلال السياسي لم يكن على الإطلاق كاملاً في جميع الحالات - نتيجة للقصور الاقتصادي إلى حد كبير - وأن النضال مازال يجرى لتحقيقه في كلا المجالين. ويمكن أن ينطوي ذلك على ضرورة إجراء تحليل سياسي اقتصادي، بدلا من تحليل اقتصادي بحت أو إجراء تحليل اقتصادي مع وضع التحليل السياسي في الاعتبار. ومن زاوية أهمية المقولات في المجال الاقتصادي نفسه، أي الحجم، والاستقرار، والأرباح، فإن الاستثمار الأمريكي الخاص تكون له الأولوية. وتتبع ذلك في دراستنا للمعونة والتجارة من أجل منطق النمط الاقتصادي العام.

إن الاستثمار الأمريكي، والمعونة والتجارة الأمريكيتين، في أفريقيا على الرغم من أنها ليست من الناحية المطلقة في حجم مشيقاتها في القارات الأخرى، فإنها تعتبر من الناحية العملية ذات قدرة اقتصادية وسياسية عالية في قارة متخلفة اقتصادياً - فيما عدا جنوب أفريقيا. وقد زادت في القرن

(١) كثيراً ما نلتقي بوجهة النظر القائلة بأن تصدير رأس المال اليوم ليس له نفس الأهمية التي كانت له في مطلع القرن. فالتجارة على سبيل المثال تحتل في نظر بعض الاقتصاديين مكاناً مرموقاً. انظر، على سبيل المثال Le Pillage du Tiers Monde، تاليف بيير جاليه، باريس، ١٩٦٥، ص ٩٥ وما بعدها.

الحال (وإن لم يكن على نحو منتظم) من حيث الحجم - ومن حيث الأهمية - بأسرع مما زادت في خلال أية فترة سابقة بمائة .

في المقام الأول ، كانت السيطرة السياسية ، في ظل الحكم الاستعماري تسمح للدولة الاستعمارية بأن تمنح احتكاراتها موقعا متميزا ، وبأن تعرق التغلغل الاقتصادي للدول الأخرى ، أي عن طريق فرض القيود على استثماراتها وعلى تمويل أرباحها ، وعن طريق التمييز في المدفوعات الضريبية ومع ذلك فإنه بعد تحقيق السيادة القومية ، سمح تراخي الروابط السياسية مع الدولة الاستعمارية السابقة بأن تقوم الولايات المتحدة بغزوات اقتصادية ذات دلالة كبيرة .

ثانيا : تعلق الإمبريالية الأمريكية أهمية سياسية كبيرة على السياسة الحكومية التي قوامها الدعم العام للإمبريالية ، وفي الوقت نفسه مساعدة الاحتكارات الأمريكية على التغلغل في الدول المستقلة حديثا سعياً وراء الأرباح العالية . ففي عام ١٩٥٠ ، على سبيل المثال ، عندما اتجه رأس المال الأمريكي إلى هجرة الدول الجديدة ، سعت الحكومة الأمريكية إلى إحداث اتجاه مضاد : فتمنحت الاستثمار الجديد إعفاء ضريبياً قدره ٣٠٪ ؛ وزادت من "ضمانات ضد المخاطر بحيث تغطي الاستثمارات ؛ وشاركت في نفقات الاستقصاءات الاستثنائية . وقد أبدى واضعو السياسة الأمريكية اهتماماً خاصاً بالمتضمنات السياسية للاقتصاد الرأسمالي الأفريقي . فمن أجل تعزيز القطاع الخاص في دولة أفريقية ما ، على سبيل المثال ، كانت القروض الأمريكية تقدم لبنوك "تنمية" صناعية في تلك الدولة ، التي تقدم القروض بدورها لرجال الأعمال المحليين . ومن ثم كانت تهدف صراحة إلى رعاية بورجوازية محلية لا يمكن لها أن تعيش فقط في التعاون محلياً مع رأس المال الاحتكاري الأمريكي ، ولكن في أمور السياسة الخارجية أيضاً . وهكذا أصبحت واشنطن تنظر إلى الدولار ، أكثر من أي وقت مضى ، كدولار سياسي .

وتتلاحم الروابط الاقتصادية والسياسية للدول الإمبريالية في تكتلات رئيسية مختلفة ، رابطة إياها رأسياً بمستعمراتها السابقة ، أى تحويل الإمبراطورية البريطانية في وقت مبكر إلى كومنواث ، وتكوين الجماعة الفرنسية بعد ذلك ، في عام ١٩٥٨ . وفي الأنظمة النقدية الموازية على وجه التقريب ، كانت ٣١ دولة ، من الدول التسع والثلاثين التي كانت تتمتع بالاستقلال في عام ١٩٦٧ ، إما في كتلة الاسترليني (١٤ دولة) ، أو في كتلة الفرنك الأوثق ترابطاً (١٧ دولة) . وكان المجال الأمريكي الأصغر بكثير يتضمن ليبيريا ، التي توجد في اتحاد عملة مع الولايات المتحدة ، وتستخدم الدولار الأمريكي محلياً ، كما أن أثيوبيا (وكذلك الصومال الفرنسي ، وذلك إلى حد كبير بسبب روابطه التجارية الوثيقة مع أثيوبيا) كثيراً ما تعتبر أيضاً في منطقة الدولار ، على الرغم من أنها ليست كذلك من الناحية الرسمية .^(١) وباستثناء تلك البلاد التي لا توجد في أية كتلة من مثل هذه التكتلات (أى جمهورية مصر العربية ، والسودان ، والجزائر ، وغينيا) ، فإن البلاد الأفريقية الأخرى أعضاء في المنطقة النقدية للبيزيتا البرتغالية ، أو المنطقة النقدية لعملة جنوب أفريقيا (الوثيقة الارتباط بلندن) .

وقد شكلت الدول الست ، الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوربية كتلة إمبريالية رئيسية جديدة في عام ١٩٥٨ . (إفريقيا) ، جذبت إليها ١٨ دولة أفريقية كأعضاء منتسبين ، هي المستعمرات الفرنسية السابقة السبع عشرة ، والكنغو (كينشاسا) ، زائير الآن .^(٢) وأعطى ذلك

(١) انظر ، أ. كامارك The Economics of Economic Development ،

بريجر ، ١٩٦٧

(٢) عندما قررت حكومة كينشاسا ، في ٢٧ أكتوبر ١٩٧١ ، تغيير اسم جمهورية الكونغو الديمقراطية (وهو الاسم الرسمي للجمهورية منذ عام ١٩٦٧) إلى جمهورية زائير ، كانت تعود بذلك إلى الاسم الأصلي لنهر الكونغو ، وهو [زادي] (أى الماء الوفير) ، الذي قاله الشعب الذي كان يعيش على ضفافه للمستكشفين البرتغاليين الأوائل في عام ١٤٨٤ . وأصبح الاسم [زائير] بالبرتغالية ، واستخدم لكل من النهر والبلاد .

احتكارات الدول غير الاستعمارية ، وبخاصة احتكارات ألمانيا الغربية : كروب ، مانيسمان ، وثوسين ، فرصة للتغلغل في أفريقيا على قدم المساواة مع الاحتكارات الفرنسية : لإزار ، وروتشيلد ، ويتشيني . وبالنسبة للدول الأفريقية كانت الجاذبية هي أن تكون أسواقاً مضمونة بأسعار أعلى من الأسعار العالمية ، وصندوقاً للتنمية قيمته ٢٠٠ مليون جنيه استرليني للسنوات الخمس الأولى ١٩٥٨ - ١٩٦٢ (لم يتوافر غير جزء ضئيل من هذا المبلغ ، وأساساً للبنيان السفلي) . ولكن تحت ضغط ألمانيا الغربية وهولندا ، كانت اتفاقية السنوات الخمس ، التي تم التفاوض بشأنها من جديد في (ميشاق ياو ندي) ، تنص على أن السلع يجب أن تباع بالأسعار العالمية عند نهاية الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٩ ، ومن ثم تحرم الدول الفتية من تعويض (إعانات الإنتاج) . (١) وقد أكدت عشر سنوات من الخبرة في هذه الكتلة أن مبادئ الاتحاد الجمركي ، والتبادل الحر ، والحركة الحرة لرأس المال ، تمنع التصنيع ، أو تعطله ، في بلاد فتية للغاية تعجز عن تنمية صناعات ناشئة دون حماية ضد الاحتكارات الأوروبية الأكثر قوة .

وكانت مواصلة توسيع هذه الكتلة في يولييه ١٩٦٦ . بحيث تضم نيجيريا ، التي لم تتخل عن تدفقها التجاري وعضويتها في الكومنولث (ولم تحصل بالتالي إلا على حرية محدودة لدخول صادراتها الأكثر أهمية ، ولم تحصل على أية معونة مالية) عاملاً موازياً للمفاوضات غير الحاسمة مع بريطانيا من أجل حصولها على عضوية السوق المشتركة .

وقد كان للتأييد الأمريكي العام للتكامل الأوروبي ، الذي كان يستند إلى اعتبارات سياسية وعسكرية واقتصادية عريضة ، نظيرة في التأيد الأمريكي المشروط (لإيرافريكا) . وكان اعتراض واشنطن الرئيسي موجهاً ضد

(١) انظر جريدة ، وست افريكا ، عدد ٢٥ مارس ١٩٦٧ ؛ وجريدة كومنت ، عدد

سياسة السوق المشتركة في دعم الأسعار والاتفاقيات التفضيلية لأغراض تبدو في الظاهر اقتصادية — ولكن لأغراض تبدو سياسية أيضاً — وتعكس « النظام » (الفرنسي) المغلق ، للتجارة . وكان من المأمول أن « النظام المفتوح » ، للتجارة (١) ، الذي تدعو إليه الولايات المتحدة ، ستعطي واشنطن فرصة أكبر للوصول إلى الكتلة التي تسيطر عليها فرنسا في أفريقيا (٢) ، وللتأثير فيها .

إن إخفاق التكامل (الرأسي) مع الدول الأوربية في التغلب على التفتت الاقتصادي والاعتماد على بضعة محصولات نقدية قليلة ، وفي تعبئة موارد أكبر للتنمية ، وفي توسيع الأسواق ، كان يدفع الدول الأفريقية الجديدة بدرجة متزايدة نحو التعاون الأفريقي (الأفقي) . وكان من الأمثلة المبكرة للعمل المشترك على نطاق «قارة إقامة» (منظمة الوحدة الأفريقية) ، و (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) ، و (بنك التنمية الأفريقي) . وفي النصف الثاني من الستينات أخذت الدول الأفريقية الفتية تتطلع بدرجة متزايدة إلى التعاون الإقليمي بوصفه شكلاً مرغوباً فيه للتنظيم الاقتصادي .

وكانت الإقليمية ذات أهمية خاصة أيضاً بالنسبة للدوليات المتحدة ، وذلك لأنها إما قد اخترقت «تكتلات المنافسة» أو اختصرت الطريق إليها

(١) سعت كل من بريطانيا وفرنسا بوجه عام إلى وسيع نظامهما التفضيلي الموروث من الفترة الاستعمارية ، وربطه بالجماعة الاقتصادية الأوربية ، على حين أن الولايات المتحدة ، التي ليست لديها تركة استعمارية واسعة ، تلقي المعارضة عادة . انظر على سبيل المثال المناقشة مع جورج بول ، الذي كان عندئذ مساعداً لوزير الخارجية الأمريكية ، في مجلة ريباتي ، عدد يوفيه - أغسطس ١٩٦٨ .

(٢) على الرغم من أن المنافسات الحادة قد استمرت بين الدول الأوربية (مثال ذلك أن ألمانيا الغربية وهولندا تشكوان من أن المنشآت الفرنسية تحصل على نصيب الأسد في تعاقدات المشروعات التي يعولها صندوق التنمية ؛ كما أن الضغط يشتد على إيطاليا للاسهم بنصيب أكبر في الصندوق) ، فإن الجماعة الاقتصادية الأوربية « تتفق على موقف مشترك » قبل التفاوض مع الدول الأفريقية من أجل تجديد الاتفاقية . جريدة ذي إيكونوميست ، عدد ٢٧ أبريل ١٩٦٨ .

ووفرت فرصا أكبر للتغلغل . ولكي تضمن واشنطن عدم فرار الدول الجديدة من الإمبريالية ، فقد سعت إلى تشجيع المشروعات الإقليمية^(١) والمشاركة الفعالة فيها ، من أجل تفسيق نفوذها المباشر وغير المباشر في المجموعات الإقليمية القديمة والجديدة في آن واحد .

ففي شرق أفريقيا ، على سبيل المثال ، ساعدت الولايات المتحدة في توفير قرة دافعة جديدة للاتحاد الاقتصادي بين كينيا وتنجانيقا وأوغندا (الموروث عن المنظمة الاستعمارية البريطانية للخدمات المشتركة لشرق أفريقيا لعام ١٩٢٧) الذي أخذ يتحلل بالتدرج مع بداية عام ١٩٦٦^(٢). وقد كان إدوارد م. كوري السفير الأمريكي في أثيوبيا ، نشيطا بوجه خاص في تشجيع الأنشطة الإقليمية . ففي عام ١٩٦٦ ، على سبيل المثال ، وقعت بمصرعة من سبعة بلاد في شرق أفريقيا — أثيوبيا ، وكينيا ، وتنزانيا ، وزامبيا ، ومالاوي ، وبورندي ، ومورشيدس — معاهدة مؤقته للاتساق . وفي الوقت نفسه سعت الحكومة الأمريكية إلى توجيه أنشطتها إقليميا . وهكذا أشارت واشنطن إلى أنها يمكن أن تمنح المعونة في المستقبل على أساس إقليمي . وثمة سياسة مماثلة بدأها البنك الدولي ، كما اقتفت الشركات الأمريكية بدورها أثر حكومتها . وبخاصة في مجال المواصلات الحيوى . ففي وسط أفريقيا أصبحت الكونغو محور مجموعة أولية (تتضمن تشاد

(١) انظر أول خطاب للرئيس جونسون عن أفريقيا ، في ٢٦ مايو ١٩٦٦ ، في قشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ١٣ يونيو ١٩٦٦ .

(٢) كان ينظر إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا على أنها بركة مختلطة متجيزة للمصالح غير الأفريقية من خلال المستعمرة السابقة انفضاة ، وهكذا كان حوالى ٦٠٪ من التجارة ، وكل الصناعة التحويلية ، مركزة في كينيا . ومن أجل جمع شمل السوق فقد خصصت اتفاقية كيبالا ، التي وقعت في مايو ١٩٦٤ ، صناعات معينة لتنزانيا . انظر ، African Diplomacy, Studies in the Determinants of Foreign Policy ، إعداد ف. ماكاي ، لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٦٥ ، The Integration of Developing Countries, Some Thoughts on East Africa and Central America ، في مجلة دراسات السوق المشتركة ، المجلد ٤ ، العدد ٣ ، مارس ١٩٦٧ .

وجهورية أفريقيا الوسطى) أخذت تبدى اهتمامها بتوسيع واختراق (الاتحاد الاقتصادي لوسط أفريقيا) ، الذى يضم الدول الأربع عشرة الناطقة بالفرنسية .

ويتأكد كل يوم أن السيطرة الأجنبية ما زالت عقبة رئيسية فى طريق التعاون الإقتصادى . فى أفريقيا الغربية أخفقت الاتفاقية الموقعة بين غينيا وليبيريا وساحل العاج وسيراليون نتيجة للخلافات السياسية التى تزيد من حدتها التكتلات التى تنتمى إليها .^(١) من ذلك أنه فى مجال العملة والمجال المصرفى ، بينما يوجد لدى غينيا الفرنك الخاص بها ، فإن ليبيريا توجد فى منطقة الدولار الأمريكى ، وسيراليون فى منطقة الجنيه الاسترلى البريطانى ، وساحل العاج فى منطقة الفرنك الفرنسى . وفى مجموعة جديدة من اثنتى عشرة دولة فى أفريقيا الغربية ، وقعت اتفاقية فى أكرافى مايو ١٩٦٧ بهدف إقامة سوق مشتركة لأفريقيا الغربية (لا تتضمن غينيا) ، أخذت تظهر مشكلات سياسية فيما يتعلق بالتعريف الجمركى والتنمية الصناعية .^(٢) كما أن المصالح الأفريقية التى هى فى مسير الحاجة إلى التنسيق ، تتعقد كثيراً وترجع عليها كفة مصالح الاحتكارات الأجنبية . من ذلك أن بناء صناعة ثقيلة^(٣) ، وفقاً لما أشارت إليه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، لابد أن يمولها رأس المال الأجنبى وأن تكون له السيطرة عليها . وينطوى ذلك بحكم طبيعته على مسائل سياسية لا يمكن تفاديها عن طريق القول — كما تفعل واشنطن — بأن الدول الجديدة يجب أن تركز على الإجراءات الاقتصادية ، وألا تحرفها المسائل السياسية .

(١) انظر ، جريدة وست أفريكا ، عدد ٢٢ مايو ١٩٦٧ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) بحلول عام ١٩٨٠ ، استناداً إلى روبرت جاردنر ، سكرتير اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، فإنه قد تستخدم قوة عمل قوامها ٥٠٠.٠٠٠ عامل ، موفرة ٧٥ ٪ من الإنتاج الصناعى للمنطقة . انظر ، مجلة الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية (باللغة الروسية) ، عدد أبريل ١٩٦٧ ، ص ١٢٤ .

الاستثمار والارباح وسياسة الولايات المتحدة

نبذة عامة:

إن الأساس الاقتصادي السكامن لتصدير رأس المال الأمريكي ، الذي لم يفقد دلالاته قط ، حتى وإن تكن الاعتبارات السياسية تضارعه وترجح ريفته (سنعالج فيما سيأتى من الكتاب أمثلة لعلاقات متبادلة) ، يدور حول ضمان معادن ومواد أولية معينة وربحياتها . فالاحتكارات الأمريكية ، كما يمكن أن تترقع ، تخفض فى بعض الأحيان احتياجاتها من المنتجات الأولية ، ما دام ذلك يؤثر فى قدرتها على المساومة فى مواجهة البلاد النامية ، ونشير إلى تناقص متطلبات الصناعة الحديثة من بضعة منتجات طبيعية ، مثل المطاط والألياف ، بسبب وجود بدائل لها (أو القمح ؛ حيث تعتبر الولايات المتحدة مصدراً رئيسياً له) ، أو الموقع الداخلى المواتى نسبياً الذى يحقق لها معظم متطلباتها ، أو إلى المصادر البديلة سواء من الناحية الجغرافية أم التكنولوجية . وبعد ذلك تعتبر إما نصف حقائق أو حقائق مجردة يمكن أن تفيد أساساً فى إخفاء وقائع عملية قاسية معينة .

والحقيقة أنه فى مقابل الناتج القومى الإجمالى العالى الراهن للولايات المتحدة الذى يستمد جوهرياً من الصناعات التحويلية (حوالى ٣٠٪) التى تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات — كلما كانت أرخص ثمناً ، كانت أكثر ربحاً — من المواد الأولية ؛ أى بالنسبة للمعادن الرئيسية فيما عدا الحديد ، فإن أكثر من نصف الاحتياجات الصناعية الأمريكية تأتى من مصادر خارجية . وعلاوة على ذلك ، فانه على الرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة هى أكبر منتج فى العالم من البترول ، فانها تستورد حوالى ٢٠٪ من احتياجاتها البترولية ؛ وتوصف رسمياً بأنها مستورد صافى على نحو لا

رجعه فيه ،، (١) مع آفاق التزايد المستمر في احتياجاتها المقبلة من الطاقة والبتروكيماويات ، سواء من الإمكانيات الداخلية ، أو عن الشركات التابعة لها في الخارج . وعلى الرغم من أن كندا وبلاد أمريكا اللاتينية هي المصادر الرئيسيه للإمدادات المعدنية ، فإن آسيا وأفريقيا لهما مع ذلك أهمية بالغه ، وتشكلان المصادر الأكثر احتمالاً لامدادات البترول في المستقبل .

ولذلك فلا عجب أن أخذت الاحتكارات الامريكية تبدى اهتماماً كبيراً بالقارة التي توفر أكثر من نصف الصادرات المعدنية للعالم الرأسمالي (في عام ١٩٦٨) : إذ تحتل المرتبة الأولى من حيث تصدير الذهب والنحاس والكوبالت والكروم ، ومرتبة هامة بالنسبة للمنجنيز والنحاس والفاناديوم واليورانيوم والاسبستوس . وبالنسبة للولايات المتحدة فإنها قد استوردت من أفريقيا في هذا العام نسبة جوهريه من احتياجاتها من الحديد وخامات السبائك الحديدية - المنجنيز ٥٦٪ ، الكروميت ٣٩٪ ، الكوبالت ٢٧٪ ، خام الحديد ٧٪ ؛ ومن المعادن غير الحديدية - الأتيمون ٢٩٪ ، النحاس ٩٪ ، ومن بعض السلع الأخرى أيضاً - المطاط ١٥٪ ، الألياف ١٠٪ ، البترول ٩٪ ؛ إن الأهداف النوعية للاحتكارات الأمريكية لضمان إمدادات غنية من المعادن والبتترول والغاز والمنتجات الإستراتيجية الرخيصة "شمن قد تحققت بدرجة كافية للغاية ، وكذلك الحال بالنسبة للأهداف المالية لتحقيق أرباح عالية من تصدير رأس المال (كما سنوضح فيما سيأتى) . وعماله دلالة كبيرة حقيقة أن الاحتكارات الأمريكية كانت تعمل أساساً في أكثر مناطق القارة غنى بالثروات المعدنية والبتروولية - ذهب وبتووترزاند في جنوب أفريقيا ، حقول البترول في البلاد العربية ، حزام النحاس وفضيحة المعادن ، في كاتانجا ، البوكسيت وخام الحديد والمنجنيز في غرب أفريقيا .

(١) أنظر ، An Appraisal of the Petroleum Industry of the United States ، مكتب الطباعة التابع للحكومة الأمريكية ، واشنطن ، ١٩٦٥ ؛ دوفاند ج. باتون The United States and World Resources ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

ومن الناحية الأخرى فإن ما تردده المؤسسات الأمريكية الخاصة من أن هدف استثماراتها هو مساعدة الأفريقيين في تنمية اقتصادهم ، وفي الإستقلال السياسى بدرجة أقل كثيراً ، لا يصمد للدراسة المدققة .

ويؤكد هذا الحكم فى المقام الأول التركيز المستمر من جانب رأس المال الأمريكى على استغلال الثروة المعدنية (الاستخراج والتصدير) ويستكمل ذلك إنجذاب حديث نحو البترول . ففى خلال فترة السنوات العشر ١٩٥٨ - ١٩٦٧ ، على سبيل المثال ، كانت أكبر زيادة استثمارية ، من الناحيتين المطلقة والنسبية ، فى مجال البترول ، حيث زادت استثماراته من ٣٦٪ إلى ٥٤٪ من المجموع الكلى ، مع توسع الاستثمارات فى البترول الليبى بأكثر من ١٨ مرة . وعلاوة على ذلك فإن البترول والتعدين مجتمعين ، اللذين كانا يتضمنان ١٧٪ من المجموع الكلى ، كانا يشكلان ٧٢٪ من الاستثمار الخاص الأمريكى ، مقابل ٦٤٪ قبل ذلك بعشر سنوات . وهكذا فإن الصناعات الاستخراجية مجتمعة من العسير أن توصف بأنها تفقد التركيز حتى فى « عقد التنمية » .

وقد زادت الاستثمارات الأمريكية فى الصناعات التحويلية ، فى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ، من ١١٨ مليون دولار ، أى ١١٪ من مجموعها الإجمالى ، إلى ٤٥٤ مليون دولار ، أى ١٥٪ من هذا المجموع — وهو ارتفاع مئوى لا لبس فيه ، حتى وإن يكن بطيئاً من زاوية المستوى المنخفض للتصنيع فى معظم أفريقيا . ومع ذلك فإن الدراسة الأكثر دقة توضح أن هذه الزيادة ، وقدرها ٣٣٦ مليون دولار ، كانت تقتصر فى الأساس على جنوب أفريقيا — ٢٢٦ مليون دولار — مقابل ٧٠ مليوناً فقط ذهبت إلى بقية القارة مجتمعة . وهكذا عند نهاية العقد ، كان رأس المال الأمريكى فى الصناعة التحويلية للدولة العنصرية يشكل ٢٧٤ مليون دولار ، أى ٥٠٪ (زيادة قدرها ١٢٪) من الاستثمارات المباشرة للاحتكارات الأمريكية فى تلك الدولة مقابل ٨٠ مليوناً فقط ، أى ٤٪ (زيادة قدرها ٣٪) .

في بقية أفريقيا. وبفضل ذلك زادت بدرجة ملحوظة القدرة الصناعية والتقنية لجنوب أفريقيا سواء من الناحية المطلقة أم النسبية بالمقارنة ببقية القارة ، مع ما اقترن بذلك من متضمنات سياسية .

وعلى الرغم من أن رأس المال الخاص امريكي في أفريقيا ، الصغير تقليدياً (١) ، مازال يقل حجماً عن مثيله للدول الاستعمارية السابقة (٢) ، وكان في عام ١٩٥٧ يشكل ٢٠٢٪ من الاستثمارات الأمريكية الكلية في الخارج ، فإن المعدل الأخير للتوسع كان في هذه القارة أكبر من مثيله في معظم المناطق الأخرى. وهكذا فإن القيمة الدفترية للاستثمار الخاص المباشر الأمريكي ، الذي يمثل ظاهرياً حوالى نصف الاستثمار الخاص الكلى (المباشر زائداً غير المباشر) الأمريكي ، قد ارتفعت من ٦٦٤ مليون دولار عند نهاية عام ١٩٥٧ ، أى العام الذى حققت فيه أول دولة أفريقية سوداء ، هى غانا ، استقلالها ، إلى ٢٣ مليار دولار (٣) عند نهاية عام ١٩٦٧ ، أى ٣٨٪ من الاستثمار الخارجى (انظر ، الجدول رقم ١) ، وتلك زيادة تقدر بحوالى ٣٥ مرات ، بالمقارنة بالزيادة في الاستثمار الخارجى الكلى للولايات المتحدة في العالم أجمع ، والتي تقل عن الضعف ، وبحلول عام ١٩٧٠ ارتفع نصيب أفريقيا إلى ٤٠٪ . وعلى الرغم من أن الإطار الخاص بذلك ، كما أوضحنا فيما سبق ، كان سياسياً إلى حد كبير ، فسنعنى هنا بالدوافع الاقتصادية .

-
- (١) بحلول عام ١٩٣٦ ، وصل الاستثمار الخاص ، استناداً إلى س . هـ . فرانكل ، إلى ستة ملايين دولار من أوروبا ، باستثناء حوالى مائة مليون دولار من الولايات المتحدة .
- (٢) كان رأس المال الأجنبى في أفريقيا يقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار في عام ١٩٦٣ ، بريطانيا - ٧ مليارات دولار ، فرنسا - ٦ مليارات ، بلجيكا - ٣ مليارات ، الولايات المتحدة - ٣ مليارات ، ألمانيا الغربية - ملياران . أفريقيا ، مرجع مدرسى (باللغة الروسية) مجلدان ، إعداد أ . ل . بوتيخين ، موسكو ، ١٩٦٣ ، المجلد ٢ ، ص ٦٨ . إن موقع الولايات المتحدة أقوى الآن - مطلقاً ونسبياً - وبخاصة إذا وضع المرء في اعتباره تدفق الأموال من المؤسسات المالية الدولية ، الذى يأتى معظمه من الولايات المتحدة .
- (٣) سيرفى أوف كارنت بيزنس ، وزارة الخارجية الأمريكية ، واشنطن ، أكتوبر ١٩٦٨ ، ص ٢٤ . القيمة السوقية أعلى من ذلك الرقم بحوالى ٢ - ٣ مرات .

الجدول رقم (١)

الاستثمار الخاص المباشر للولايات المتحدة (*)

(القيمة الدفترية التجميعية عند نهاية السنة ، مليون دولار)

١٩٧٠	١٩٦٧	١٩٦٤	١٩٥٧	
٧٨,٠٩٠	٥٩,٢٦٧	٤٤,٣٨٦	٢٥,٢٩٤	جميع المناطق ، المجموع الكلى
٣,٤٧٦	٢,٢٧٧	١,٧٦٩	٦٦٤	أفريقيا ، المجموع الكلى
				من بينه :
٨٦٤	٦٦٧	٤٦٧	٣٠١	جنوب أفريقيا
—	—	٨٣	٥٩	روديسيا ونياسا لاند
١,٠٠٩	٤٥٦	٤٢	٢٤	ليبيا
٢٠١	١٧٣	١٨٩	٧٢	ليبيريا
١,٤٠٤	٩٨٢	٦٢٨	٢٠٨	البلاد الأخرى
١,٦٤٥	١,٧٨٤	١,٣٣٢	١,١٣٨	الشرق الأوسط

إن توزيع الاستثمار يتوازى بوجه عام لامع احتياجات التنمية ، وإنما مع موطن الموارد المعدنية ، وهو غير مستر من الناحية الجغرافية ، ويمكن القول على وجه الاجمال إن أفريقيا الجنوبية والوسطى توجد بها المناطق ذات التركيز الأكبر ، حيث كان يوجد في جنوب أفريقيا وحدها ٢٥٪ من المجموع الكلى في عام ١٩٧٠ ، وفي افريقيا الغربية كان يوجد في ليبيريا ٦٠٪ . وفي ثانيا الاحصاءات الرسمية ، كان يوجد في الفئة المتنامية الخالية من المعنى ، أى « البلاد الأخرى » ، ٤٣٪ في عام ١٩٦٧ (مقابل ٣٠٪ قبل ذلك بعشرة

(*) المصادر : سيرفى أوف كارفت ييزنس ، أغسطس ١٩٦٣ ، أكتوبر ١٩٦٨ ،

أعوام) من المجموع الكلى ، مما يعد ذا دلالة جوهرية ، وبخاصة بالنسبة لاختفاء نمط البلد للتغلغل الأمريكى الأخير (انظر فيما سياتى) .

وقد انجذب الإستثمار الأمريكى الخاص الى ذلك المزيج من المعادن الغنية والعمل الرخيص ، فاتجه حوالى نصنه الى الإقتصاديات المتشابكة — الاستعمارية الى حد كبير والتي تسيطر عليها الأنظمة العنصرية — فى إفريقيا الجنوبية والوسطى ، حيث يرتبط برأس المال البريطانى الذى يزيد عليه كثيراً ، ورأسمال جنوب إفريقيا الذى يتمتع بسيطرة كبيرة .

لفترة طويلة كان ذهب جنوب إفريقيا وماسها يشكلان المعدنين الرئيسيين فى القاره ، وعلى الرغم من ان معادن اخرى كثيرة اخذت تدخل دائرة الاستغلال ، فقد ظل الذهب المعدن الرئيسى لأفريقيا . ويعتبر الذهب ذا أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة سواء كسلعة ، أم من حيث علاقته بنظامها النقدى ، وقد وصل إنتاج جنوب أفريقيا المتزايد من الذهب إلى حوالى ٦٥٪ من ناتج العالم الرأسمالى فى عام ١٩٦٦ ، وقد قدرت قيمته فى هذا العام بحوالى مليار دولار^(١) وعلى ضوئه يبدو إنتاج روديسيا وغانا وزائير مجتمعة ، الذى تقدر قيمته بحوالى ١٠٠ مليون دولار منغوليا ، قرماً صغيراً وبما يقل دلالة ، وإن لم يكن عديم الأهمية ، أن أفريقيا ، (جنوب أفريقيا ، وأفريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا) ، وزائير ، وسيراليون ، وغانا ، وأنجولا) ما زالت تنتج كل ماس العالم الرأسمالى تقريباً ، مع كون شركة ساوث أفريكان ذى بيرز كومبانى هى المسيطرة على الإحتكار الدولى لبيع الماس ، وكون الولايات المتحدة مستثمراً رئيسياً ، ولكن ما هو أكثر أهمية أنها المشتري الرئيسى للماس فى العالم .

وفى هذا المجمع السياسى - الإقتصادى لأفريقيا الجنوبية والوسطى ، كانت المعادن غير الحديدية بدورها هدفاً جوهرياً لاستثمارات الإحتكارات

(١) انظر ، أ. كامارك ، The Economics of African Development ،

نيويورك ، ١٩٦٧ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

الأمريكية ، وبماله أهمية خاصة في عصر المواصلات - نحاس زامبيا الذي يبلغ ناتجه حوالى ٨٠٠.٠٠٠ طن في السنة . فهي تلى الويات المتحدة مباشرة في العالم الرأسمالى من حيث إنتاج النحاس ، وكان يمكن أن تمثل إما منافسا كبيرا أو مكملا مربحاً ولكنها بالنسبة للولايات المتحدة كانت تمثل مثل هذا العامل الأخير . كما أن زائير أيضاً منتج رئيسى للنحاس ، حيث يصل إنتاجها السنوى إلى حوالى ٣٠٠.٠٠٠ طن . بالإضافة إلى ان ثلثى احتياجات العالم الرأسمالى من الكوبالت ، المستخدم فى القذائف والمحركات النفاثة والموتورات ، تأتي من زائير (التى تنتج ٨٥ ٪ من الكوبالت ، علاوة على ٥٠ ٪ من القصدير ، ٤٠ ٪ من الزنك) وزامبيا والمغرب ، وتستورد الولايات المتحدة حوالى ٩٠ ٪ من الإنتاج الإفريقى من الكوبالت ، وأساساً من زائير ؛ وخمس إنتاج العالم الرأسمالى من المنجنيز من غانا وجنوب أفريقيا وزائير وجابون ؛ ورابع إنتاجه من اليورانيوم (زائير وجابون وجنوب أفريقيا) . وتورد جنوب أفريقيا وروديسيا نصف إنتاج العالم من خام الكروم (المستخدم فى صناعة الصلب غير القابل للصدأ ، والمحركات النفاثة ، والمدركات ، والذخيرة) ، وثلث إنتاجه من خام الفاناديوم ، وخمس إنتاجه من الأسبستوس . وهكذا فإن حقيقة ان حوالى ثلاثة أرباع موارد أفريقيا المعدنية مصدرها جنوب أفريقيا وزامبيا وروديسيا وزائير كانت عامل الجذب الأولى لرأس المال الأمريكى فى هذه الدول .

وفى الدول المستقلة فى أفريقيا الشمالية والغربية تدفق رأس المال الإحتكارى الأمريكى بشكل ساحق إلى الصناعات الإستخراجية فى خلال الستينات : حقول البترول فى ليبيا ونيجريا ، وبدرجة أقل فى الجزائر ؛ مناجم خام الحديد فى ليبيريا وموريتانيا وجابون ؛ رواسب البوكسيت فى غينيا وغانا وسيراليون . وكان حافز هذا التدفق الساحق فى فترة ما بعد الحرب — بدرجة ليست بانقليلة — ان الإقتصاد الأمريكى — من ناحية

يستخدم مقادير تتزايد باستمرار من مواد العالم الأولية ، ومن الناحية الأخرى أخذت احتياطياته الخاصة تصبح أكثر ندرة (بالمقاربة بفترة ما قبل الحرب حيث كانت نسبياً تعتبر مكثفة ذاتياً). وعلى الرغم من أنه يمكن في أغلب الأحوال الحصول على بدائل للموارد ، من خلال الإستخدام الأكثر حكمة لما هو متاح منها ، وتطوير التكنولوجيا الجديدة ، إلخ. من أجل تجنب الاعتماد الكامل على موارد أجنبية خاصة ، فإن تكافة هذا الإحلال يجب أن توضع دائماً في الاعتبار .

وهكذا فإن الجاذبية المالية المتميزة لتصدير رأس المال الأمريكي بوجه عام إنما تدور حول كسب أرباح إضافية . ومع ذلك فإنه إذا كان من الصعب تحديد مقدار الاستثمار ، فإن تحديد معدل الربح يعتبر أشد صعوبة بكثير .

إن للشركات الأمريكية في أفريقيا البالغ عددها حوالي ٥٠٠ شركة (١) (من بين ٣٥٠٠ - ٤٠٠٠ شركة لها استثمارات مباشرة في الخارج) يمكن أن تزهد بأسهام ، رأس المال الخاص في الدول النامية ، ولسكنها تحجم على نحو غريب عن توضيح حجم رأس المال ، أو - لأسباب واضحة - حجم أرباحها ، لأن من شأن ذلك أن يكشف عن درجة الإستغلال العالية في الصناعات الإستخراجية ، حيث تسفر استثمارات صغيرة الحجم نسبياً ، وقوة عمل كبيرة رخيصة ، عن معدل عال للربح .

ودون إدعاء بالقدرة على إجراء تحليل شامل للأرباح الأمريكية في أفريقيا ، يمكن للمرء أن يشير إلى أنه يمكن لأية أضواء معينة حتى من الأرقام الرسمية (الجدول رقم ٢) . وهكذا بعد معدل ربح متواضع نسبياً في السنوات الأولى من العقد ، فإن كسب الإستثمار الخاص المباشر ، الذي

(١) انظر مجلة أفريقيا ريبورت عدد ١ ، ١٩٦٩ .

الجدول رقم (٢)

السحب المزمع للاستثمار الخاص المباشر (*)

(القيمة المقدرة ، مليون دولار)

١٩٧٠	١٩٦١	١٩٦٤	١٩٦٠	
٨,٧٢٣	٦,٠١٧	٥,٠٦١	٣,٥٦٦	جميع المناطق ، المجموع السكلى
٨٤٥	٤٥٣	٣٨٠	٢٢	أفريقيا ، المجموع السكلى
%٢٤	%١٩	%٢١	%٢	معدل الربح %
١٤١	١٢٨	٨٧	٥٠	جنوب أفريقيا ، المجموع السكلى
%١٧	%٢٠	%٢٠	%١٧	معدل الربح %
٥٥٧	٢٩٢	٢٥٨	١	ليبيا ، المجموع السكلى
%٥٥	%٦٥	%٦٨		معدل الربح %
٢٨	١٦	١٨	ب	ليبيريا ، المجموع السكلى
%١٤	%٩	%١٠		معدل الربح %
١١٩	١٧	١٧—	—	البلاد الأخرى ، المجموع السكلى
١,١٧٦	١,٠٠٤	٨١٣	٧٣٤	الشرق الأوسط ، المجموع السكلى
%٧١	%٥٧	%٦١	%٦٤	معدل الربح %

(*) المصادر : سيرفى أوف كارت بيزنس ، أعداد أغسطس ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ،

١٩٦٤ ؛ سبتمبر ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ؛ أكتوبر ١٩٦٨ ،

١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ .

(أ) مدرجة في شمال أفريقيا (— ٦٩) .

(ب) مدرجة في غرب أفريقيا (٣٧) .

اصطلح على تعريفه بأنه الأرباح الموزعة زائدا الأرباح غير الموزعة (قبل اقتطاع الضرائب في الولايات المتحدة) بلغ في المتوسط ١٨٪ في فترة السنوات الخمس ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، وزاد إلى ٢١٪ في عام ١٩٦٨ ، وإلى ٢٤٪ في عام ١٩٧٠ . إن معدل الربح من جنوب أفريقيا ، الثابت بشكل ملحوظ عند حوالي ٢٠٪ ، يوفر الأساس الوطيد لأرباح الإحتكارات الأمريكية ، كما أن له ما هو أكثر من المتضمنات الإقتصادية .

ومع ذلك فإن الأرباح الأكثر أسطورية كانت تأتي من البترول ، وبخاصة منذ عام ١٩٦٤ . فبتترول ليبيا وحده كان يحقق في السنوات الأربع التالية معدلا للربح قدره ٦٦٪ ، أى أعلى بمقدار ٣٥ مرات من المتوسط الشامل ، كما كان يمثل ثلثي الكسب الكلى من القارة بأسرها (١) (إن الإستثمارات البترولية الكبيرة بالمثل في البلاد الأفريقية الأخرى تحقق إلى حد كبير خسائر دفترية ، إذ أنها في المراحل الأولى للتنمية والاستغلال) .

وعلاوة على ذلك فإن بترول شمال أفريقيا يجب أن ينظر إليه كجمع مقترن بالاستثمارات الأمريكية العملاقة في بترول الشرق الأوسط المجاور (التى تساوى حوالى ثلاثة أرباع المجموع الكلى للإستثمارات الأمريكية في أفريقيا) ، الذى كان يحقق معدل ربح مماثلا . إن هاتين المنطقتين البتروليتين مجتمعتين ، اللتين كانتا تحتضنان أقل من ٤٪ من رأس المال الأمريكى في الخارج ، عادتتا على الإحتكارات البترولية الأمريكية بحوالى ٢٢٪ من الكسب الكلى للولايات المتحدة فيما وراء البحار ، مما يساعد على تفسير

(١) زاد معدل الربح (بالقيمة الدفترية) إلى ٧٥٪ في عام ١٩٦٨ ، وإلى ٨٠٪ في عام ١٩٦٩ ، وكان ذلك يرجع جزئياً إلى « عدم الاستثمار نتيجة لإعادة ما يزيد على الكسب العادى إلى الوطن الأم » سرفيى أوف كارنت ييزنس ، أكتوبر ١٩٧٠ ، ص ٣٠ - ٣١ . (وهكذا ارتفعت الأرباح من ذلك البلد إلى ثلاثة أرباع الأرباح الكلية من القارة) .

جزء كبير من سياسة الولايات المتحدة سواء قبل الحرب الأسرائيلية الخاطفة أم بعدها .

ولكن ما أبعد هذا الكسب (الأرباح الموزعة وغير الموزعة) عن إعطاء صورة كاملة عن الأرباح ككل ، إذ أنه يغفل الأعباء التضخمية لانخفاض قيمة العملة ، واحتياطات نضوب الآبار ، وغير ذلك من الأعياب مسك الدفاتر المعقدة ، والتي تشكل فن إخفاء الأرباح والتهرب الضريبي . ولذلك فإن الاتحاد العام للعمال الأمريكيين يعتبر الإيرادات النقدية (تيار الإيرادات أو تيار النقدية) أى الأرباح زائداً مخصصات إنخفاض القيمة ، والمقياس الدقيق ، لربح شركة ما ، لأنه يمثل مقدار الأموال المتبقية بعد دفع جميع التكاليف والضرائب . (١) وعلى هذا الأساس فإن عدداً من الإقتصاديين الأمريكيين (٢) يجرون قياساً واقعياً للربحية عن طريق الإيرادات النقدية بما فى ذلك التغيرات فى أسعار الأوراق المالية . ويعكس ذلك بعض الأرباح المخفأة للشركة فى شكل ارتفاع فى سعر الأسهم فى سوق الأوراق المالية . وهذه يمكن أن تظهر بوضوح ، على سبيل المثال ، عندما تعرض حصة السيطرة فى شركة ما للبيع ، أو يتم الاستيلاء عليها ، أو تؤمم . وفضلاً عن ذلك فإن هذا مازال لا يتضمن ما يتسرب من الشركات من أموال لا تدرج كأرباح ، وإنما تذهب إلى أيدي أولئك الذين يمتلكون حصة السيطرة من خلال الإدارة المتضخمة : مرتبات أصحاب الشركات ، والأكراميات ، وحسابات المصروفات ، والبدلات ، ومخططات المعاش ،

(١) مجلة أمريكان فيديرشانت ، عدد يونيه ١٩٦٢ ، وردت فى ، Profits in the Modern Economy إعداد هـ . و . ستيفنسن ، ج . ر . فلسون ، جامعة مينيسوتا ١٩٦٧ ، ص ٣٥ .

(٢) المرجع نفسه . انظر على سبيل المثال ، مقال جويل سيجال ، من جامعة شيكاغو ؛ د . بودنهرون ، من جامعة ولاية أوهايو . ثمة دراسة ماركسية واضحة وجلية فى هذا الموضوع ، فيكتور بيرلر ، The Income Revolution ، نيويورك ، ١٩٥٤ ، ص ٤٢ - ٤٤ .

ورصيد المنح ، والألاعيب الكثيرة الأخرى التي أسهمت في بناء ثروات كبار أصحاب الملايين .

وتعتبر حالة شركة « يونيون فيبر » في الكونغو مثالا طيبا لمدى ما يمكن أن يوجد من فرق بين توزيعات الأسهم والأرباح الفعلية . فقد كان الاستثمار في عام ١٩٣٩ يساوى حوالى ٨٠٠ مليون دولار : أما بالنسبة لعام ١٩٥٣ فقد كان الاستثمار حوالى مليارى دولار (١) . وقد كان « نصف هذا المبلغ استثمارا غير أفريقى » ، أما النصف الآخر فكان أرباحاً أعيد استثمارها ، (٢) وتفيد دراسة أجراها « بنك سنترال » ، بعد ذلك ، في عام ١٩٥٨ ، أن الشركات كانت تدفع توزيعات أسهم (أرباحا موزعة) تتراوح في المتوسط بين ١١.٦٪ ، ١٣.١٪ ، في خلال الفترة ١٩٥١-١٩٥٦ . وإذا أضفنا إلى ذلك « مخصص الاحتياطيات » ، (الأرباح غير الموزعة) ، فإن الكسب يقفز إلى ٣٠٪ - ٣٥٪ في خلال الخمسينات (٣) . بيد أن ذلك لا يكمل بآية حال صورة كل الأرباح المخفأة غير المتحققة ، التي كانت تعتبر أسراراً تجارية يجب الحرص البالغ عليها . وبما لا شك فيه أن ربحية هذه « الفضيحة المعدنية » ، قد قامت بدورها في صراع السلطة العنيف من أجل السيطرة على هذه البلاد بعد استقلالها .

إن دلالة مثل هذه الأرباح الفاحشة تكمن أولاً في درجة الاستغلال التي لا تترك إلا القليل للتنمية . وعلاوة على ذلك فإن رأس المال الأجنبي في أفريقيا — مع استثناء بارز هو جنوب أفريقيا ، وهى دولة استعمارية في حد ذاتها — إذ يركز في الصناعات الإستخراجية ، إنما يتجه إلى إدامة

(١) استناداً إلى Banque Centrale du Congo Belge Bulletin (نشرة البنك المركزى للكونغو البلجيكي) ، عدد أغسطس ١٩٥٥ ، وردت في أ. كامارك ، المرجع السابع ، ص ١٩٤ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) المرجع نفسه .

الإقتصاد الأحادي الجانب ، وإعاقة التنمية الصناعية . وعلى وجه الاجمال فان البلاد التي لا تحقق تقدما إقتصاديا كافيا تواجه عقبات كثيرة ليس أقلها شأنا من جانب رأس المال الأجنبي الذي يعوقها عن تجديد اقتصادها ، وعن تحقيق استخدام أوسع وأفضل لمواردها الخاصة . وكلما كانت الأرباح أكثر سخاء ، كانت الامبريالية أكثر تشبشا في سعيها للإبقاء عليها في قبضتها السياسية والاقتصادية .

أفريقيا الجنوبية

ليس من قبيل الصدفة أن رأس المال الخاص الأمريكي يتركز إلى حد كبير في أكبر بلد صناعي ، وفي الوقت نفسه أكبر بلد عنصري ، في أفريقيا (أنظر فيما سيأتي الفقرات الواردة تحت عنوان : « مشاركة الولايات المتحدة في القهر الاجتماعي ») . إن جنوب أفريقيا ، بسكانها الذين يبلغون ٦٪ من سكان القارة ، تنتج حوالي ربع الناتج القومي الاجمالي للقارة ، وخمس ناتجها الصناعي . فاذا كانت معادنها وربحياتها هي أول عامل جذب للاحتكارات الأمريكية ، فان القدر الاقتصادي لهذه الاحتكارات سرعان ما أصبح متشابكا على نحو لا فكاك منه مع الاعتبارات السياسية والعسكرية والاجتماعية الأعمق أثرا .

إن نصيب الولايات المتحدة في الأصول الأجنبية ، الذي يقدر بحوالي خمس نصيب بريطانيا (١) ويتلاحم معه ، كان يزداد دون عائق في فترة ما بعد الحرب . ويتعارض ذلك مع التباطؤ في الاستثمار القادم من الدول الامبريالية الأخرى في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات :

(١) أفادت لجنة الأمم المتحدة للبارتهيد بوجود أصول أجنبية في منتصف الستينات ، تقدر بحوالي ٤٠٤ بليون دولار : تسيطر على ٦٠٪ منها ، والولايات المتحدة على ١١٪ ، وسويسرا على ٦٪ ، وفرنسا على ٤٪ . مجلة كوارترلي لإيكونوميك ريفيو ، لندن ، أكتوبر ١٩٦٦ .

وقد كان رأس المال الاحتكاري الأمريكي يجد التشجيع من جانب سياسة واشنطن الخارجية العدوانية في فترة ما بعد الحرب ، ومن جانب احتكارات بريطانيا وجنوب أفريقيا ، لتأمين النظام الاستعماري والعنصرى في أفريقيا الجنوبية ، ولم تكن المساومة تخلو من وعد بأرباح سخية . وفي نوفمبر ١٩٤٧ دعت حكومة جنوب أفريقيا شركة نيومونت للتعدين (مجموعة مورجان) ، على سبيل المثال ، لأن تشتري بسعر سرعان ما تبين أنه بخس — ٢٥٠ مليون دولار (قدر في عام ١٩٦٤ بحوالى ٨٠ مليون دولار - شركة تسومب للتعدين ، أكبر مشروع في أفريقيا الجنوبية الغربية) التى هى فى الواقع مستعمرة لجنوب أفريقيا) ، وبذلك سرعان ما تمكنت شركة نيومونت من السيطرة على صناعة تعدين المعادن فى هذا الجزء من القارة . ولكى يتمكن بيرنز وزير الخارجية من الاشتراك فى هذه الصفقة المجزية استقال من الوزارة لكى يصبح مديراً لشركة نيومونت ، ومنذ ذلك الحين أصبحت مؤسسة دولز القانونية (سوليفان وكرومويل) تمثل شركة أمريكان ميتال كلايماكس (١).

وفى عام ١٩٥٧ حدثت خطوة أخرى أكثر أهمية فى التوسع الأمريكى، عندما اكتسب و. انجيلهارد من نيوجيرسى حق السيطرة بسعر بخس على مجموعة الراند للتعدين ، التى تقدر قيمتها بحوالى ٣٠٠ مليون دولار ، والتى تعتبر إحدى المجموعات السبع الكبار المسيطرة على الصناعة الرئيسية فى جنوب أفريقيا ، وهى صناعة الذهب . وعهد إلى المؤسسة الاستثمارية المصرفية ، ديلون ريد وشركاه ، (التى يرأسها دوجلاس ديلون ، وزير المالية الأمريكى السابق) ، بتمويل مشروعات انجيلهارد ، وكذلك بكل

(١) فى عام ١٩٧٢ قام ١٥٠٠٠ من عمال المناجم من ناميبيا بإضراب ضد الاستغلال الأجنبى والمحلى الذى تحميه القوات العسكرية وقوات الشرطة فى جنوب أفريقيا . وكان العامل يحصل على حوالى ٣٠٠ دولار سنوياً ، بالإضافة إلى الطعام والمأوى ، على حين حققت شركتنا أماكس ونيومونت أرباحاً منظورة من شركة تسومب فى عام ١٩٧١ ، قدرها ١٥ مليون دولار .

عمليات طرح السندات والاوراق المالية الخاصة بحكومة جنوب أفريقيا .
ومن الامور البالغة الدلالة الرابطة القوية بين كبار المسؤولين في واشنطن ،
والسياسة الخارجية الأمريكية ، والدور الإقتصادي المتزايد ، وبخاصة في
ذهب جنوب أفريقيا .

وفي خلال المد المتصاعد لحركة التحرر الوطني، تعرضت جنوب أفريقيا -
في أعقاب مزبحة شاريفيل ، لأزمة مالية قاسية في ١٩٦١ - ١٩٦٢ . وكان
من أعراض هذه الأزمة ، وعوامل تفاقمها ، أن رأس المال الأجنبي كان يهرب
من البلاد ، كما لم يكن متاحا غير القليل من الأموال الجديدة . (١) وفي هذا
الصدد قامت الولايات المتحدة ، والمؤسسات المالية الدولية الخاضعة للنفوذ
الأمريكي ، بدور رئيسي . فقد سمح صندوق النقد الدولي لجنوب أفريقيا
بأن تسحب في غضون عام واحد ٧٥ مليون من ائتمائها في الصندوق ، وقدره ١٥٠
دولار . وفي سبتمبر ١٩٦١ حصلت شركة راند سلكشن (التي يساهم فيها
انجيلهارد) على ٣٠ مليون دولار من مصادره أمريكية . وقدم كونسورتيوم
إيطالي قرضاً قدره ٩٠٨ ملايين دولار في أكتوبر ١٩٦١ . وفي ديسمبر من
العام نفسه قدم البنك الدولي قرضاً قدره ٢٥ مليون دولار ، والبنك الألماني
قرضاً قدره ٩٠٨ ملايين دولار ، وبنك فرست ناشونال سيتي قرضاً قدره
٥ ملايين دولار ، كما قدم كونسورتيوم مصرفي أمريكي قرضاً قدره ٤٠
مليون دولار (تم ترتيبه من خلال ديلون ريد وشركاه) .

وقد ساعد مثل هذا الدعم المالي المباشر ، في موازنة مع الإجراءات
السياسية والعسكرية الامبريالية ، وبخاصة في الكونغو ، في خلق الظروف
العامية ، والمناخ اللازم ، التي يستطيع اقتصاد جنوب أفريقيا فيها أن يحقق
الاستقرار ، وأن يستعيد الثقة ، فيه .

(١) أنظر مجلة أفريقيا تودني ، عدد يناير ١٩٦٦ .

وهكذا كان في استطاعة مجلة بزنيس دايجست أوف ساوث أفريقيا -
التي تصدر في جنوب أفريقيا - أن تقول في مارس ١٩٦٤ إن الحكومة
لا تعمل على القروض الدائرة ، وقدرها ٥٠ مليون دولار ، التي توفرها
بنوك الولايات المتحدة وألمانيا الغربية .

وفي العام التالي بدأت الاستثمارات الأجنبية تزداد من جديد ، وبلغ
التدفق الصافي للكل رأس المال من الخارج في العام المالي ١٩٦٥ ما قيمته
٢٧٠ مليون راند (٢٠٢ مليون راند من المصادر الخاصة) (١) ، وذلك في
تناقض حاد مع السنوات الست السابقة ، حيث كان يوجد تدفق صافي إلى
الخارج . وكان ذلك ذا دلالة سياسية واقتصادية أكبر . فمن الزاوية
الاقتصادية الدقيقة يعتبر تكوين رأس المال في جنوب أفريقيا كافيا لتمويل
معدل نمو قدره ٥ ٪ . (٢) وأفادت التقارير (٣) أن جنوب أفريقيا قد
أحست أنه كلما زاد مقدار الأصول المملوكة للأجانب ، زادت مصلحة الدول
الأجنبية في الحد من العقوبات الاقتصادية التي تفرض عليها . وكان هذا
الامل يقوم بدرجة كبيرة ، في حالة الاحتكارات البريطانية والأمريكية ،
على الأرباح الضخمة التي تحققها من معادن معينة .

ومن خلال الاستثمار أو التجارة ، أو كليهما ، تمتلك الشركات الأمريكية
الكبيرة نصيبها ما في صناعات التعدين بجنوب أفريقيا - الذهب ، واليورانيوم
والفاناديوم ، والكروم ، والاسبستوس ، والنيكل ، والنحاس ، والماس ،
والانتيمون . وتسيطر مصالح نشازاس و انجيلهارد وحدها على حوالي ١٥ ٪ .

(١) مجلة كوارترلى إيكونوميك ريفيو ، التي تصدرها وحدة الاستخبارات الاقتصادية ،
لندن ، عدد أكتوبر ١٩٦٦ . (الراند = ١٤ دولار) .

(٢) مجلة أفريكا تودى ، العدد نفسه ، ص ٩ .

(٣) مجلة كوارترلى إيكونوميك ريفيو ، العدد نفسه .

من إنتاج الذهب بالبلاد ، ٢٠ ٪ من إنتاج اليورانيوم . وكما تقوم هذه المصالح ، من خلال مواقعها الادارية المختلفة ، بدور فى القرارات التى يتخذها منتجو ثلثى الذهب واليورانيوم فيما يتعلق بسياسة إنتاج هذين المعدنين . ويقوم انجيلهارد بانتاج كل إمدادات الولايات المتحدة من البلاتين (الذى يستورد أغلبه من شركة النيكل الدولية فى كندا ، ولكن ٢٨ ٪ من بريطانيا التى يتدفق إليها كثير من ناتج جنوب أفريقيا) . وقد كان السيد انجيلهارد الراحل ، النموذج النمطى للسيد جولد فنجر ، فى روايات إيان فليمنج ، صديقاً شخصياً للرئيس جونسون ، وعمل لبعض الوقت ممثلاً دبلوماسياً للولايات المتحدة لدى أفريقيا الجنوبية .

وقد امتد اهتمام الاحتكارات الأمريكية بالصناعات المعدنية فى جنوب أفريقيا إلى المعادن الحديدية ، حيث بادرت الشركة الانجلو — أمريكية فى عام ١٩٦٥ باقامة مشروع للصلب العالى المرتبة ، تبلغ تكاليفه ١٤٠ مليون دولار ، ويذهب الجزء الأكبر من ناتجه إلى الولايات المتحدة . ولما كانت تكاليف الأيدى العاملة فى صناعة الصلب تصل إلى حوالى ٦٠ ٪ ، فإن جنوب أفريقيا تنتج صلباً ثقل تكاليفه كثيراً عن أى مكان آخر فى العالم — ثقل أسعاره جوهرياً عن الأسعار الأمريكية . وهكذا نجد أن شركة استرن ستينلس ستيل ، من بلتي مور ، قد شكلت مع شركة راندا ماينز ، فى عام ١٩٦٥ شركة ساوثيرن كروس ستينلس ستيل للعمل فى جنوب أفريقيا .

إن التدفق السائد لرأس المال الأمريكى إلى جنوب أفريقيا إنما يعزى إلى المستوى الإجمالى للأرباح التى تزداد باطراد ، وهو المستوى الذى يقوم على الاستغلال المضاعف لاقتصاد رأسمالى متطور صناعياً يعمل على أساس نظام الابارتهايد . وينطبق ذلك بوجه خاص على التعدين ، وبدرجة أكبر على الذهب ، الذى كان يعمل فى استخراجيه فى عام ١٩٦٤ حوالى ٣٨٠.٠٠٠ أفريقى ، من الكادحين المعزولين والمهاجرين فى الأساس ، وحوالى

...ره؛ أوربي . وكما أشار د . ه . هاوتون (١) العالم الاقصادى من جنوب أفريقيا ، فإنه لم تحدث فى الأعوام الخمسة والعشرين ، فيما بين عامى ١٩٣٥ إلى ١٩٦٠ ، زيادة فى الاجور الشديدة الإنخفاض التى يحصل عليها عمال المناجم الافريقيون . وفضلا عن ذلك فإن التفاوت الهائل بين عمال المناجم البيض وغير البيض قد طرأت عليه زيادة أخرى - بدلا من أن يتناقص - فى هذه الفترة ، من ١ إلى ١١ ، فتفاقت بذلك درجة استغلال قوة العمل الرئيسية .

وعلى هذا الاساس ليس من المستغرب أن كانت الصناعات بوجه عام تحقق أرباحا تتراوح من ٢٥٪ فصاعدا . وفى عام ١٩٦٢ ، على سبيل المثال، كانت نسبة متوسط الارباح الصافية إلى صافى رأس المال ، بالنسبة للمنشآت الامريكية ، ٢٥٪ ، ارتفعت فى عام ١٩٦٤ إلى ٢٧٪ (٢) . وكانت المعدلات السنوية للربح ، المعلن عنها رسميا فى الصناعات التحويلية (٣) فى جنوب أفريقيا ، على النحو التالى : ١٩٥٧٪ فى عام ١٩٦٩ ؛ ٢٤٪ فى عام ١٩٦٢ ؛ ٢٦٪ فى عام ١٩٦٣ . بل إن مناجم الذهب فى البلاد كانت تحقق أرباحاً أعلى . فقد أفادت التقارير فى عام ١٩٦٣ ، على سبيل المثال ، أن أرباح

(١) The South African Economy ، لندن ، ١٩٦٤ ، ص ١٦١ وما بعدها ؛ محاضر الاستماع ، اللجنة الفرعية بشأن أفريقيا ، المتفرعة عن لجنة لشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكى ، مارس ١٩٦٦ ، الجزء الأول ، شهادة ف . ما كاي ، جامعة جوتز هوبكنز ، ص ٨٧ .

(٢) مجلة بيزنيس افترناشونال ، عدد ٦ مارس ١٩٦٤ ، وردت فى مجلة افريكا تودى عدد يناير ١٩٦٦ ، ص ٩ . وقد كان العائد على الاستثمار ١٣٪ ، مقابل متوسط عالمى قدره ٧٫٧٪ ، مجلة ساوث افريكا سامارى ، عدد ١٢ مارس ١٩٦٥ ، إدارة الاستعلامات بجنوب أفريقيا .

(٣) فى صناعة السيارات تمتلك فورد وجنرال موتورز شركات فرعية لتجميع السيارات وصناعة أجزائها ، وكاتنا تمثلان معاً نصف مبيعات السيارات فى الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ . أما صناعة المطاط فتسيطر عليها شركات جنرال فاير آفد راير ، وفابرسون ، وجودير ، جنبا إلى جنب مع شركة دافلوب راير البريطانية .

التشغيل قد بلغت ٣٧٨ مليون دولار (١) ، من مجموع الناتج وقدره ٩٦٠ مليون دولار - أى ٤٠٪ ، وكان باستطاعة الحكومة امتصاص ثلث هذه الأرباح فى شكل ضرائب . إن مثل هذه الأرباح العالية ، التى تمثل النسبة المنظورة من أرباح الشركات - الموزعة وغير الموزعة - تعتبر نموذجية ، ويمكن الحصول عليها من التقارير السنوية وغيرها من التقارير المنشورة .

ولما كانت الأرباح غير الموزعة يعاد استثمارها بشكل عام ، فإنها جنباً إلى جنب مع مختلف أشكال الأرباح المخففة تنعكس جزئياً فى زيادة القيمة السوقية للأسهم وهكذا فى السنوات الخمسين التى انقضت منذ تأسيس المجمعات السبعة الكبرى للتعدين والتمويل فى جنوب أفريقيا ، زاد رأس المال الابتدائى للشركة الانجلو - أمريكية (٢) ، وقدره مليون دولار ، إلى ٢٩٣ مليون دولار فى عام ١٩٦٦ ؛ أى بحوالى ١٢٪ سنوياً . وفضلاً عن ذلك كانت الشركة فى ذلك العام تسيطر على شركات تزيد أصولها على ٦٠٠ مليون دولار . وكانت استثماراتها فى حوالى ٢٢١ شركة أخرى ، تشكل النسبة الرئيسية لأصولها ومصادر كسبها ، تقدر بحوالى ٢١٠ ملايين دولار بأسعار السوق فى عام ١٩٦٥ وهوارتفاع يقدر بثلاثة أمثال منذ عام ١٩٥٦ ، أى حوالى ٢٢٪ سنوياً (٣) . وتأكد ذلك بالارتفاع فى القيمة السوقية لاسهمهما ؛ فى فترة السنوات الثلاث ١٩٦٦ - ١٩٠٨ . وقدره ٧٠٪ ، وهو معدل أسرع بكثير من ذى قبل .

(١) مجلة أفريقيا تودى ، العدد نفسه ، ص ٢٢ .

(٢) ه . ف . أوبنهايمر هو رئيس مجلس الإدارة ، إلى جانب أغلبية من المديرين من أبناء جنوب أفريقيا ، ونسبة أقل من البريطانيين ، وأمريكى واحد هو أنجيلهارد . وقد نشر التقرير السنوى فى مجلة أفريقيا كان وورلد ، عدد يولييه ١٩٦٦ . وكانت مكاسب الشركة كنسبة مئوية من الدخل الكلى (من الذهب - ٤١٪ ، ومن الماس - ١٨٪ ، ومن النحاس - ١٧٪ ، ومن الصناعة - ١٠٪ ، ومن الفحم - ٦٪ ، ومن العناصر الأخرى ٨٪ ، جريدة دى إيكونوميست ، عدد ٢٩ أكتوبر ١٩٦٦ .

(٣) المرجع نفسه .

وفضلاً عن ذلك فإن الأرباح الموزعة ، والزيادة في قيمة الأسهم ، ينبغي أن تضاف إليها المبالغ غير المعروفة التي يقتصها أصحاب مواقع السيطرة ، الذين يرفعون معدل الربح حتى بدرجة أعلى ، وأسهموا بالإضافة إلى ذلك في تكوين ثروات خرافية لأصحابها من كبار المليونيرات (١) .

وجدير بالذكر أن ما يربط احتكارات جنوب أفريقيا وبريطانيا والولايات المتحدة من علاقة ثلاثية بالذهب ، بوصفه سلعة ومصدراً للربح ، والذي يعتبر على وجه الإجمال قوة جاذبة نحو المركز ، لم يكن موازياً للسياسة الحكومية البريطانية والأمريكية تجاه جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالذهب كاحتياطي مصرفي للاسترليني والدولار . وقد أصبحت هذه العلاقة مشكلة حادة بالنسبة ل واشنطن في مطلع الستينات ، وهي مشكلة تنشأ أساساً عن تحديد سعر الذهب في منتصف الثلاثينات بخمسة وثلاثين دولاراً للأوقية ، وهو سعر أصبح غير واقعي . وقد كانت جنوب أفريقيا ومنتجو المعدن الثمين يسعون إلى إعادة تقويم سعر الذهب ورفعته ، أو إلى النتيجة الطبيعية لذلك - أي خفض قيمة الدولار ، وهو ما كانت الولايات المتحدة تعارضه .

وعلى الرغم من أن أزمة الدولار - الذهب مشكلة معقدة تؤثر في علاقات الولايات المتحدة المحلية والعالمية ، وتتطلب في ذاتها دراسة خاصة بها ، فإنها تمثل نزاعاً عدائياً عميق الجذور لا يمكن تجاوزه دون أن نشير على الأقل إلى بعض عناصره التي تؤثر في جنوب أفريقيا . وطيلة عقد كامل كانت هذه الأزمة تتفاقم نتيجة للعجز في ميزان المدفوعات الأمريكي الذي يؤدي إلى تدفق مطرد للذهب إلى خارج الولايات المتحدة ، وكان السبب الأساسي في ذلك هو الاتجاه إلى تصدير كميات كبيرة من رأس المال (الذي يحقق أرباحاً عالية في الخارج) ، وما صحبه من تضخم النفقات العسكرية وبرامج المعونة .

(١) إن الصالح الأسرية للأبجلو - أمريكيين ، على سبيل المثال ، تم المحافظة عليها من خلال أ . أوينهايمر وأبنائه ليمتد ، وهو شركة خاصة لا تنشر حساباتها .

ومع ما ترتب على ذلك من نزيف ذهبي لا يترك سوى هوامش متناقصة من الغطاء الذهبي لعملة الولايات المتحدة ، فقد اخفقت الإجراءات الحكومية السطحية للتغلب على العجز ، ووقف تدفق الذهب . ومع ذلك فإن واشنطن لم تكن راغبة في تشذيب سياساتها الاقتصادية والسياسية الخارجية ، على الرغم من أنها كانت على استعداد لأن تدفع نسبة مئوية صغيرة نسبياً على الاحتياطي الذهبي الذي تملكه حكومات أجنبية أو تسيطر عليه هيئات دولية ، وذلك من أجل المحافظة على استقرار الدولار . غير أن ذلك وحده لم يكن كافياً ، فاتخذت الولايات المتحدة خطوة أخرى في عام ١٩٦٨ لتجنب خفض قيمة العملة ، عن طريق الإفلات من اعتمادها على الغطاء الذهبي للدولار ، وإنشاء نظام للسعرين .

ولم تفلح هذه الخطوة بدورها ، وكان الشاهد على ذلك أزمة الدولار الأكثر حدة وتعقيداً في أغسطس ١٩٧١ ، التي سعت واشنطن إلى التغلب عليها في ديسمبر بالقضاء على مجموعة من التناقضات — عدد من مظاهر سوء التناسب في العملة — من خلال خفض قيمة الدولار مقترناً بالإصرار على إعادة تقويم العملات المنافسة . وعلى الرغم من أن ذلك قد أفاد في التخفيف المؤقت لبعض التناقضات مع منافسي الولايات المتحدة ، فإن التخفيض الرمزي للدولار بالنسبة لقيمة الذهب ، بمقدار ٧٥٪ ، كان أبعد من أن يصل به إلى نسبته الواقعية إلى الذهب ، وهي النسبة التي كان يدافع عنها — على سبيل المثال — ممثلو البنوك الفرنسية . ومع ذلك فلما كان استمرار انخفاض تكاليف إنتاج الذهب أمراً ممكناً من الناحية الجوهريّة على أساس انخفاض الأجور في ظل نظام الأبارتهيد ، فقد استمرت الأسباب الأكثر أساسية لعدم استقرار الدولار وتقويمه بأعلى من قيمته .

وإذا كانت المصالح الاقتصادية الأمريكية المباشرة في جنوب أفريقيا قد أصبحت كبيرة بالمقارنة بمصالح بريطانيا ، فإن الحال ليست كذلك في روديسيا ، حيث مصالح جنوب أفريقيا وبريطانيا لها الغلبة الساحقة . وقد

قدّرت الأصول البريطانية في روديسيا ، في عام ١٩٦٥ ، بحوالى خمسين مليون جنيه استرليني^(١) . كما أن ٥٤ شركة من الشركات البريطانية المائة الكبرى لديها فروع في روديسيا ، وتغطى هذه الفروع النطاق الكامل لصناعة روديسيا وتجارتها . وكانت البلاد التي تحتل نصيب الأسد في تجارة روديسيا الخارجية ، قبل اغتصاب الأقلية البيضاء للسلطة في نوفمبر ١٩٦٥ ، هي بريطانيا وأوروبا الغربية وجنوب أفريقيا . ومنذ إعلان الاستقلال ، من جانب واحد ، ومع وجود بريطانيا وجنوب أفريقيا في مقدمة العلاقات الاقتصادية مع روديسيا ، ظلت واشنطن عن عمد في الخلفية ، لتجنب العار السيامي الذي يمكن أن يسفر عنه الارتباط الوثيق بالحكم العنصري .

إن الاستثمارات الأجنبية — استثمارات جنوب أفريقيا وبريطانيا والولايات المتحدة — التي سيطرت على صناعة النحاس في زامبيا ، التي تلي الولايات المتحدة مباشرة من حيث الناتج العالمى من النحاس ، كانت تقدر بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه استرليني^(٢) في مطلع الستينات . ويمثل النحاس حوالى ٩٥٪ من حصيلة زامبيا من الصادرات ، وحوالى ثلث إيرادات الحكومة . وفي غضون الحياة القصيرة لهذه الصناعة ، وقدرها حوالى أربعة عقود (ولكن أساساً في العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية) كانت زامبيا قد انتجت بحلول منتصف الستينات حوالى ٨٥ ملايين طن من النحاس ، تقدر قيمتها بحوالى بليون جنيه استرليني بأسعار عام ١٩٦٥ . وقد كانت الأرباح غير الموزعة من مثل هذه المبيعات هي المسؤولة عن تكوين الجزء الكبير من القيمة السوقية الحالية للاستثمارات . وعلى الرغم من

(١) مجلة ذى إيكونوميست ، عدد ٩ أكتوبر ١٩٦٥ : مجلة ليبريسيرش ، لندن ، عدد يناير ١٩٦٧ .

(٢) وحوالى ٥٠٠ مليون جنيه استرليني بعد ذلك (جريدة مورثج ستار ، عدد ٢٢ أغسطس ١٩٦٩) انظر ، ريتشارد هول ، Zambia ، لندن ، ١٩٦٥ ، ص ٢٦٥ .

إعادة الاستثمار هذه للأرباح ، فإن الجزء الأكبر كان يوزع فى شكل توزيعات أسهم^(١)، أو فى أشكال أخرى . وقد بلغت الأرباح الموزعة فى فترة السنوات العشر ١٩٥٤ - ١٩٦٤ حوالى ٢٥٩ مليون جنيه استرليني . وفضلا عن ذلك فى غضون السنوات حتى ١٩٦٣ حصلت الشركة التى سعت إلى كسب « حقوق » إسمية على معادن روديسيا ، شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، على عائدات إجمالية قدرها ١٦٠ مليون جنيه استرليني ، أو عائدات صافية قدرها ٨٢ مليون جنيه استرليني^(٢) .

وقد كانت ملكية المناجم فى أيدي مجموعتين مترابطتين . وتسيطر على المجموعة الكبرى فيهما ، المجموعة الأنجلو - أمريكية ، الشركة الأنجلو - أمريكية لجنوب أفريقيا ، التى تشكل فى الأساس المصالح المالية لجنوب أفريقيا ، وكذلك المصالح المالية البريطانية (أما المصالح المالية الأمريكية فتأتى من شركة نيومونت المتعدين التى كان أو بنها يمر مرتبطا بها طيلة أربع سنوات) . أما المجموعة الرئيسية الأخرى ، رون سلكشن ترست ليمتد ، فإن المساهم الأكبر فيها هو أمريكان ميتال كلايما كس انكوربوريشن ، بنصيب قدره ٤٦.١٪^(٣) ، كما تمتلك شركات أمريكية أخرى نصيبا آخر قدره ٤٠٪^(٤) . إن استثمارات كلايما كس ، وقدرها ٤٤ مليون دولار (بالقيمة الدفترية) لا تعنى شيئا كثيرا بالنسبة لممتلكات هذه الشركة وأرباحها . فالأمر الأكثر دلالة للمقادير الراهنة هو أن المجموعتين الكبيرتين معاً يمتلكان رأسمالا يعادل مجموع إيرادات بريطانيا فى عام ١٩١٠^(٥)

(١) أعلن الرئيس كواندا ، عند إذاعته فبا استيلاء الحكومة على الصناعة فى ١١ أغسطس ١٩٦٩ ، أن الشركات كانت توزع ٨٠٪ من أرباحها .

(٢) Zambia ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

(٣) المرجع نفسه . ص ٢٦٤ .

(٤) مجلة بيزنيس ويك ، ١٢ نوفمبر ١٩٦٦ .

(٥) انظر ، ب. و. سميث ، The World's Great Copper Mines ، لندن ،

١٩٦٧ ، ص ١٦ .

وقد حافظت الاحتكارات الأمريكية على موقعها القوي بطريقة مباشرة من خلال رون سلكشن ترست ، وبطريقة غير مباشرة من خلال تشابك عضوية مجالس الإدارة مع المجموعة الأنجلو - أمريكية والشركة البريطانية لجنوب أفريقيا (التي اندمجت الآن ، وأصبحت جزءاً من تشارتر كونسوليديتد) .

وليس من المستغرب أن الولايات المتحدة لها اهتمام ونصيب كبير من نحاس زامبيا . فنذ مطالع العشرينات قدم عبر الأطلسي رواد وماليون جدد ، وذلك لأن الولايات المتحدة قد أكدت في العقد الأول من القرن سيطرتها المالية والتقنية في عالم النحاس . وقد ظل تشستريتي . الذي أصبح مواطناً بريطانياً في عام ١٩١٣ ، على ارتباط وثيق بشركات التعدين الأمريكية الرئيسية (وكذلك بأوبنهايمر) ، كما ظل يحصل على المساعدة من روديسيا سلكشن ترست (الذي تغير اسمه في عام ١٩٦٥ إلى روان سلكشن ترست) . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعتبر حتى الآن أكبر منتج للنحاس في العالم ، فإن الطلب الأمريكي على النحاس قد تجاوز منذ مدة طويلة الإمدادات المحلية ، كما لجأت إلى الاستيراد لتغطية حوالى ثلث احتياجاتها المحلية ، وأساساً من المناجم التي يمتلكها الاحتكار الأمريكي في شيلي . أما بريطانيا من الناحية الأخرى فتعتمد كلية على النحاس المستورد وقد كفت عن أن تكون منتجاً له منذ خمسين عاماً . ولذلك فإنه بالنسبة للاحتكارات الأمريكية لم تكن أهمية نحاس زامبيا ترجع إلى أنه مصدر تكميلي ، بقدر ما ترجع إلى أنه يمنع ظهور منافس عالمي ، يمكن أن يحدث اضطراباً في الأسعار ، ويعمل على خفض الأرباح ، كما أن قوة العمل الرخيصة التي تستخدم في استخراجها تعتبر مفيدة أيضاً كعامل موازن العمال الأمريكيين في مناجم النحاس في الجنوب الغربي .

وفي الكونغو كان رأس المال موجهاً بدرجة كبيرة نحو الغنيمة العظيمة في

البلاد — الشركة السابقة العملاقة والمجزية (يونيون مينير دى هو كاتانجا)
التي كانت تسيطر على أصول تقدر قيمتها بحوالى أربعة بلايين دولار (منها
حوالى ٨٠٠ مليون دولار فى الكونغو) فى الستينات . وقد احتدم الصراع
وقت الحصول على الاستقلال فى عام ١٩٦٠ . فحتى ذلك الحين كان المساهمون
الرئيسيون فى يونيون مينير على النحو التالى : الحكومة البلجيكية والمصالح
الخاصة فى لوكوميتى سيسيال دى كاتانجا ، بحصة سيطرة قدرها ٢٥٪ ، كان
ثلاثها فى أيدي المستعمرة (أى الحكومة البلجيكية) والثالث الباقي فى أيدي
كامباني دى كاتانجا (أى فى أيدي سوسيتيه جنرال دى بلجيكا ، التي كانت
تمتلك أيضاً حصة إضافية قدرها ٥٠٪ من أسهم يونيون مينير) ومصالح
جنوب أفريقيا وبريطانيا فى امتيازات تنجانيقا (١) ، بحصة قدرها ١٤٪
وبالمقارنة بالاستثمارات البلجيكية ، أو حتى استثمارات جنوب أفريقيا أو
بريطانيا ، كان نصيب الولايات المتحدة (٢) فى الكونغو ثانوياً — حوالى ٨٪
من أسهم تنجانيقا ، أو ١٣٪ من أسهم يونيون مينير .

ومع حل شركة كوميتى سيسيال فى ٢٤ يونيه ١٩٦٠ لم تسلم إلى جمهورية
الكونغو الديمقراطية الثلاثين المتفق عليهما من حصتها ، أى ١٦٧٪ من
أسهم يونيون مينير وبدلاً من ذلك سلّمت هذه الأسهم لشركة كامباني فينا
نسيردى كاتانجا ، فى دولة كاتانجا الانفصالية ، أى ظلت فى أيدي بلجيكية .
وإذا كان الصراع من أجل امتلاك هذه الحصة ، وتحقيق السيطرة ، قد
ظل إلى حد كبير فى المجال الإقتصادى حتى الحصول على الاستقلال ، وفى

(١) امتيازات تنجانيقا (التي نقلت مقرها الرئيسى إلى سالبرى فى عام ١٩٦١) شريك
أيضاً مع شركة دى بيرز فى الشركة الأنجلو - أمريكية ، كما تمتلك خط سكك حديد بنجيلا
الذى يمر بأراضى أنجولا (الذى استخدم منذ عام ١٩٦٠) .

(٢) يصل أحد التقديرات بالمصالح الأمريكية إلى ٢٠ مليون دولار فقط ، أى حوالى ١٪
من الحصة البلجيكية التي تقدر بحوالى بليون دولار . (جريدة لومند ، عدد ٦ يناير ١٩٦٧)
وثمة تقدير رسمى أمريكى فى الفترة نفسها يتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ مليون دولار .

مطلع الستينات ، فقد أصبح بدرجة كبيرة معركة سياسية في إطار السيطرة على الكونغرس في منتصف هذا العقد . وثمة عوامل أخرى — سياسية ، ومالية وعسكرية ، دخلت الصورة : الأعباء المالية اللازمة لقمع القوى الوطنية ، والتي تحملت الولايات المتحدة منها — ليس حبا في الغير — حوالى ٦٠٪ ، الدعم العسكرى والمالى الأمريكى لفترة ما بعد الأمم المتحدة ، وما صاحب هذا الدعم من تزايد نفوذ واشنطن في الحكومة المركزية .

وربما كانت العلاقة بين الولايات المتحدة وبلجيكا هي بؤرة الصراع من أجل السيطرة سياسيا - وبخاصة فيما يتعلق بحكومة كينشاسا ، واقتصاديا ، وأساسا التنافس في الكونغرس - على نقيض قوة جاذبة مركزية في داخل بلجيكا نفسها . فبحلول عام ١٩٦٦ ، على سبيل المثال ، كانت الولايات المتحدة إلى حد بعيد أكبر مستثمر أجنبي في بلجيكا (٣) . وعند نهاية عام ١٩٦٦ كان مجموع استثماراتها يبلغ ١٠٢ بليون دولار — أى تصل في ارتفاعها من الناحية النسبية إلى المستوى القياس لرأسمالها في بريطانيا .

وكانت ذروة هذا الصراع إستيلاء حكومة كينشاسا على أصول يونيون مينير في أول يناير ١٩٦٧ . بيد أن استمرار الإنتاج والأرباح لم يتأثر بما تلا ذلك من مساومات عنيفة دارت خلف مسرح الأحداث للتوصل إلى صفقة بين الأطراف المعنية .

(١) في عام ١٩٦٥ وصلت الاستثمارات الأجنبية إلى مستوى قياسى قدره ٣٦٠ مليون دولار ، أى ضعف رقم عام ١٩٦٤ ، وكانت ٩٠٪ منها استثمارات أمريكية . (مونساتو كيميكاز ، أطلانتك بوليمرز - ، كاتر ييلارز ، جنرال موتورز ، اسوريسيرش .) جريدة ذى نيويورك تيمس ، ١٤ يوفيه ١٩٦٦ . فضلا عن ذلك فإن البنوك الأمريكية ، مثل نيويورك تيمس مانهاتن بنك تزدد ارتباطا بـ وركسل .

أفريقيا الغربية

وفي أفريقيا الغربية تم تصدير مقادير ذات دلالة من رأس المال الأمريكي الخاص إلى ليبيريا ، ونيجيريا ، وجابون ، وغانا ، وغينيا .

وتوضح ليبيريا ، التي كانت بوجه خاص ، ومنذ فترة طويلة ؛ بلدا أفريقيا ذا جاذبية خاصة للاستثمار الأمريكي ، كيف استخدمت الروابط الاقتصادية للولايات المتحدة - مجتمعة - لممارسة قبضة مهيمنة على بلد ما ، فمع كون ٩٠٪ من سكان البلاد يعيشون على الأرض ، وكون قدر كبير من الزراعة على مستوى الاكتفاء الذاتي ، استطاع رأس المال الأمريكي في المزارع الرأسمالية الواسعة ، وأساساً في مزارع المطاط ، توفير المجال الرئيسي لقوة العمل ، ومصدر للأرباح الأجنبية ، ومادة للتصدير ذات أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة حتى تجاوزها خام الحديد في مطلع الستينات . فشركة فايرسون التي بدأت نشاطها في ليبيريا في عام ١٩٢٦ ، كان تعمل في ١٠٠.٠٠٠ أكر في عام ١٩٦٧ وكانت هذه المساحة تحقق أعلى عائد سنوي من المطاط في العالم وكانت تليها شركة جودربتش بمساحة امتلاكها في عام ١٩٥٥ ، وبدأت الإنتاج في عام ١٩٦٣ . وفي مقابل ذلك كانت البورجوازية المحلية تستثمر حوالي ٢ مليون دولار في عام ١٩٦٠ ، أي أقل من ١٪ من مجموع الاستثمار الأجنبي .

وعلى الرغم من أن رواسب الحديد الخام كانت تعالج في أفريقيا منذ قرون ، فإن الاستغلال الرئيسي لم يبدأ إلا مع بداية الستينات . وتستورد الولايات المتحدة ، التي استنفدت خاماتها الأعلى مرتبة ، حوالي ربع استهلاكها من كندا ، وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا . وتعتبر ليبيريا - المصدر الأفريقي الرئيسي - أكبر منتج في القارة ، وثالث أكبر مصدر في العالم . ومن الشركات الأمريكية التي عملت مبكراً في ليبيريا ، بعد الحرب مباشرة (ليبيريان

مايننج كومباني، التي تمولها ريبابليك ستيل كوربوريشن. التي كان يقوم بالدور الرئيسي فيها ادوارد ستينيوس ، وهو وزير خارجية سابق للولايات المتحدة .

وقد أسفرت الإحتياجات المتزايدة إلى خام الحديد عن تكوين أكبر إحتكار للتعدين في أفريقيا ، هو ليبيريان أمريكان ، سويدش مينيرالز كومباني (لامكو) ، يبلغ رأسماله ٣٠٠ مليون دولار في صورة استثمار مشترك ، وقد وصل انتاج هذا الإحتكار ، في عام ١٩٦٦ ، إلى حوالي ١٠ ملايين طن ، من مجموع ناتج ليبيريا البالغ ١٧ مليون طن . ومسح امتلاك الحكومة الليبيرية لنصف الشركة ، وكون النصف الآخر موزعا بين السويد والولايات المتحدة ، فقد قدر نصيب الدولتين الأخيرتين بأكثر من ٢٠٥ ملايين دولار في منتصف الستينات .

وباستطاعة رأس المال الاجنبي ، عن طريق التأثير في اتجاه إقرار سعر عالمي منخفض لخامات ليبيريا العالية المرتبة ، وتوجيه الإتفاقات نحو ذلك الإتجاه ، إخفاء أرباحه العالية ، وترك الفئات للبلاد لمواجهة احتياجاتها الإنمائية . وهكذا فبدلا من فرض الضريبة على الأرباح الإجمالية بالطريقة العادية ، وفرض عائدات ثابتة بالنسبة للطن تعكس معدل الإنتاج بدلا من أن تعكس الاسعار العالمية ، فإن الحكومة الليبيرية يخصص لها نصيب من أرباح منظورة متناقصة : (١) ٣٧ر٥٪ كتوزيعات على أسهمها ١٢ر٥٢٪ كضريبة على حصة الأرباح الذاهبة إلى بلهم ستيل - ولكن قبل توزيع الأرباح ، تخفض لامكو القيمة المقدرة لرأس مالها بمقدار ١٥ مليون دولار سنويا بدعوى سداد القروض وفوائد البنوك ، إلخ . وبالإضافة إلى ذلك يتم تجنب أموال كبيرة في صورة احتياطياب خاصة ، (أرباح غير موزعة) وإحلال المعدات ، (انخفاض القيمة أو الإهلاك) . وتسهم الطائفة الأولى

(١) انظر مجلة وست أفريكا ، عدد ٣ فبراير ١٩٦٨ .

وجزاء من الطائفة الثانية ، إسهاما كبيرا فى زيادة القيمة السوقية للاسهم ،
التي تعود بالفائدة أساسا على حملة الاسهم السويديين والامريكيين . وبالإضافة
إلى ذلك فإن الاسعار المنخفضة لخام الحديد تعود بالفائدة على مشترى هذا
الخام — وهو شركة بثلم ستيل .

وتستمر المحاولات الرامية إلى بناء البلاد بحيث تصبح منتجا للمواد
الاولية ، وذات اقتصاد تابع ؛ على أن تكون تجارتها موجهة فى أغلبيتها
الساحقة إلى الولايات المتحدة . فالطرق وخطوط السكك الحديدية التي
تشيد لنقل خام الحديد ، وغيره من المواد الأولية ، إلى الساحل يتم تمويلها
بقروض من الولايات المتحدة أو المؤسسات الائتمانية الدولية . ومن شأن
هذه المرافق تيسير ضخ موارد البلاد ، مع إسهام محدود فى نموها الاقتصادى
ويصدق القول نفسه على الموانئ ، بما فيها المراسى العميقة فى ميناء مونزوفيا
الذى يوضع تصميمه أيضا كمحطة بحرية للسفن الأمريكية . وبسبب انخفاض
رسوم التسجيل فى ليبيريا ترفع أعلام الملاحة فوق السفن الاجنبية — وكثير
منها سفن أمريكية — التي تسجل على أنها ملك للأسطول التجارى الليبيرى ،
بما جعله على الورق أكبر أسطول فى العالم ، وقد بلغت حمولاته الاجمالية فى
عام ١٩٦٧ حوالى ٢٢ مليون طن .

وقد أصبحت نيجيريا ؛ وهى دولة رئيسية مكتظة بالسكان ؛ فور
الاستقلال هدفا للاستثمار الأمريكى الخاص الذى تشجعه واشنطن . وقد
قدر هذا الاستثمار فى عام ١٩٦٧ بحوالى ٢٠٠ مليون دولار . وعلى الرغم
من أن التدفق كان فى أول الامر نحو التجارة والصناعة التحويلية والبنوك ،
فإن جاذبية البترول قد رجحت منذ الحين جاذبية الفروع الأخرى . وبحلول
عام ١٩٦٧ كانت نيجيريا تحتل ثالث مكان فى أفريقيا (بعد ليبيا والجزائر)
وتوجد بين الدول الرئيسية الاحدى عشرة المصدره للبترول فى العالم وكانت
بريطانيا إلى حد كبير جدا هى المستثمر الأكبر ، مع سيطرة شل - برينش

بتروليام^(١) على نصيب يقدر بحوالى ٨٥٪ - حوالى ٢٠٠ مليون جنيه استرليني ، وشركة جلف أويل (نفط الخليج) على حوالى ١٠٪ - ٢٥ مليون جنيه استرليني ، والمصالح الفرنسية على حوالى ٥٪ . وقد بلغت مكاسب شركات البترول فى عام ١٩٦٦ قرابة ١٠٠ مليون جنيه استرليني .

ومع الزيادة السريعة فى ناتج البترول ، المركز فى الإقليم الشرقى ، أصبح توزيع الإيرادات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية قضية خطيرة فى انتخابات عام ١٩٦٥ . وكانت هذه القضية وقوداً جديداً للعداوات القبلية ، وقامت بدور رئيسى فى انقلاب قبائل الايبو فى يناير ١٩٦٦ ، الذى أعقبه انقلاب مضاد وإراقة للدماء . وعلى الرغم من أنه ما زال مثاراً للجدل ما إذا كان انفصال ليبافرا فى يونيو ١٩٦٧ قد غذته شركات البترول ، فإن الأمر الذى لا شك فيه هو أنها عقدت الموقف ، وتسببت فى إطالة أمد الحرب . من ذلك أن بريطانيا قد حاولت فى أول الأمر الاحتفاظ بموطئ قدم فى كلا المعسكرين ، ولكنها حسمت موقفها بعد ذلك ، وقررت دفع الإيرادات لحكومة لاجوس . وثمة علامات على أن المنشآت الفرنسية والإيطالية ، بأمل الحصول على امتيازات أكبر ، قد قدمت قروضاً كبيرة لليبافرا ، وعلى أن فرنسا أيضاً كان لها يد فى اعتراف ساحل العاج بالحكومة الانفصالية . وربما قامت الولايات المتحدة بدور يجمع بين الضدين ، بين سياسة رسمية تؤيد الحكومة الاتحادية ، وعلامات على تأييد غير رسمى لليبافرا .

وفى غانا ، قبيل الانقلاب الرجعى فى فبراير ١٩٦٦ ، كان طريق التطور غير الرأسمالى يجمع بين كل من الاستثمار المحلى المخطط ، ودعوة رأس المال الأجنبى (فى الزراعة) والطاقة ، والرى ، والأسمدة ، والصناعة) . وفى عام ١٩٦٧ كانت الاستثمارات الأمريكية تقدر بحوالى ١٧٠ مليون دولار . وهو مبلغ كبير بالنسبة لمثل هذا البلد الصغير .

(١) انظر ، مجلة حزب العمال البريطانى الأسبوعية ، تريبيون ، عدد ٢ أغسطس ١٩٦٨

وكانت خطة السبع سنوات ، التي بدأت في عام ١٩٦٤ ، تستهدف لقضاء على البطالة ، وتغيير البنيان الاستعماري للإنتاج ، والاندماج في الجماعة الاقتصادية للجماعة الأفريقية . وفي محاولة لمراعاة استخدام المصادر الحكومية والخاصة ، تنبأت الخطة باستثمارات قدرها ١٠٠٠ مليون جنيه غاني : المصادر الحكومية - ٧٦ مليون جنيه غاني ؛ والمصادر الخاصة - ٤٠٠ مليون جنيه غاني . (١) وكان من المقرر أن يأتي حوالى نصف الاستثمار الحكومى (٢٤٠ مليون جنيه غاني) من القروض والمنح الأجنبية . وكان هذا المبلغ ، إلى جانب ١٠٠ مليون جنيه غاني من رأس المال الأجنبي الجديد ، منها ٦٠ مليوناً من شركة فولتا الأمريكية الألومنيوم (فالكو) ، يجعل ثلث الاستثمار الكلى يتكون من رأسمال أجنبي . وكانت تلك محاولة جريئة لتليس الاجابة على سؤال صريح - هو ما إذا كان رأس المال الأجنبي يمكن أن يقنع بالتعاون ، وأن يقتصر على الأنشطة الاقتصادية البحتة ، وذلك في دولة تنهج أهدافاً اجتماعية تقدمية .

ولما كانت الولايات المتحدة تستورد حوالى خمسة أسداس احتياجاتها من الخامات الحاملة للألومنيوم ، فليس من المستغرب أن اتجه الاستثمار الأمريكى الرئيسى إلى مشروع الفولتا (السد ، ومحطة توليد الكهرباء ، وأفران صهر الألومنيوم) الذى كان الرئيس كيندى يعتبره « مخاطرة سياسية محسوبة ، وبمساعدة رأس المال الرسمى الأمريكى شجعت واشنطن القيصر فى هذا المشروع المشترك الذى قدرت تكاليفه بحوالى ٣٠٠ مليون دولار . وبالإضافة إلى استثمار فالكو الصغير نسبياً ، وقدره ٣٢ مليون دولار ، كان من المقرر أن يحىء التمويل الخارجى أساساً من بنك الولايات المتحدة للاستيراد والتصدير (٩٦ مليون دولار) ، والبنك الدولى (٤٧ مليون

(١) و . بيرمنجهام ، أ . فيوستاد ، أ . ن . أومابوى ، A Study of Contemporary Ghana ، المجلد الأول ، دى لاكونوى ، لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٤٥٣ - ٤٥٧ .

دولار). وكان لفالكو حق الحصول على طاقة كهربائية رخيصة ، وألومنيوم رخيص . وقدم صندوق الاقتراض الانمائي الأمريكى الضمان للاستثمار الخاص . وحتى إذا أمت أفران الصهر ، فإن من حق الولايات المتحدة — طبقا للاتفاق — مطالبة حكومة غانا بتوريد الألومنيوم عن طريق فالكو . ومن ثم لم تكن هناك مخاطر مالية كبيرة بالنسبة للصالح الأمريكية . ومن الناحية الأخرى كانت أكرات توقع حتى مكاسب اقتصادية أكبر . ومع ذلك فبمصادفة فريدة أطيح بحكومة نكروما ، ولم يكبد يمضى وقت يذكر على افتتاح السد .

وكان رأس المال الأمريكى عازفا أيضا عن دخول غينيا دون أن يصاحب دخوله تأييد من واشنطن في سنوات ما بعد الاستقلال مباشرة . وفي مطلع عام ١٩٦٤ تغير الموقف في أعقاب قرض قيمته ٣٥ مليون . (١) وفضلا عن ذلك فإنه مع اقتراب الستينات من نهايتها تركزت بدرجة ملحوظة في غينيا الضمانات النوعية التي تقدمها الحكومة الأمريكية ضد المخاطر ، وكانت هذه الضمانات تشكل أكثر من نصف مبيعاتها في القارة بأسرها . وهذه المظلة السياسية الاقتصادية فوق رأس المال الخاص يمكن تصويرها على أفضل نحو على أنها استمرار لسياسة كيندى القائمة على النفس الطويل ، وأي أن تظل على مقربة من الأحداث ، وتواصل العمل ، وتترقب التغيرات ، (٢) وقد حققت هذه السياسة ، التي انتهجت في أفريقيا السوداء في مطلع الستينات استنادا إلى شليزنجير ، « أكبر نجاح ملحوظ لها في غينيا ، (٣) .

وقد اضطلعت الولايات المتحدة بالدور الاجنبي الرئيسى فى عمليات

(١) انظر ، ف. ف. رومالوف ، تحليل النظام الإستعماري ، والاقتصاد الرأسمالي العالمى

(باللغة الروسية) موسكو ، ١٩٦٦ ، ص ٣٥٦ - ٤٥٧ .

(٢) شليزنجير ، المرجع السابق ، ص ٥٦٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٦٧ .

التعدين . وتم تنظيم الكونسورتيوم الدولي (فريا) تحت النفوذ الأمريكي أولين ماثييون (الولايات المتحدة) ، وبتشيني (فرنسا) — وبدأت هارفي ألومنيوم ، بالاشتراك مع حكومة غينيا ، تشغيل موارد البوكسيت التي سبق تأمينها في بوكي . ومنذ ذلك الحين دخلت القروض الدولية أيضاً مساندة للعمليات الجديدة الرئيسية في تعدين البوكسيت . (١) وكانت الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غينيا من « فريا » تشكل أكثر من نصف دخلها ، وتمثل ٦٥٪ من كسب الشركة المختلطة . وفضلاً عن ذلك تعاقدت المنشآت الأمريكية على تشييد مصنع لمنتجات الألومنيوم ، تحت إشراف حكومة غانا ، التي تعهدت بدورها ألا تؤمم المشروع لمدة ٧٥ عاماً .

وتنشط الشركات الأمريكية أيضاً في النقل الحيوي ، مثل شركة بان أمريكان ، وماك تراك (مع احتكار بيع الجرارات) .

ومع ذلك فإن رأس المال الأمريكي ، على خلاف الحال مع غانا وغينيا ، كان أقل قدره على التغلغل في بلدان أفريقيا الغربية ذات الروابط السياسية القوية مع فرنسا . وفي جابون الغنية بالمعادن ، والتي يسود فيها رأس المال الفرنسي ، انضم رأس المال الأمريكي إلى هذا الأخير في علاقة ثانوية في عدد من شركات التعدين . وهكذا في شركة كوميلوج (كامباني ميفير دي لوجي) كانت الشركات الفرنسية تسيطر على ٥١٪ من الأصول ، أما الأصول الباقية فكانت في أيدي شركة الصلب الأمريكية (مورجان) . وفي شركة سوميفير (سوسييتيه دي مين دي فير دي ميكامبو) كانت شركة بلهم ستيل تسيطر على ٥٠٪ من الأصول .

(١) في سبتمبر ١٩٦٨ ، على سبيل المثال ، قدم البنك الدولي قرضاً إلى غينيا قدره ٦٤ مليون دولار ، وذلك دعماً للاتفاقات التي عقدت مع شركات الألومنيوم .

شمال أفريقيا

ترتبط الاستثمارات الأمريكية في شمال أفريقيا — وهي أساسا في البترول — ارتباطا وثيقا بالشرق الاوسط ، كما أن لها تشعبات عالمية هائلة ، مثال ذلك ابتداء من الإستغلال إلى النقل والتكرير . وهكذا فالى جانب امتلاك الإحتكارات الأمريكية لاستثمارات قدرت في عام ١٩٦٧ بحوالى ٥٠ بلايين دولار (١) على الأقل في تسهيلات الإنتاج في الدول العربية ، كان لها استثمارات إضافية تزيد على ١٨ بليون دولار فيما يسمى تسهيلات « اتجاه مجرى النهر » - ناقلات البترول ، ومحطات نهايات الخطوط ، وخطوط الانابيب ، ومعامل التكرير ، وبخاصة في صناعة البترول . والبتروكيماويات في أوروبا ، ومنافذ السوق . ومع ذلك فلن نتناول هنا إلا عددا قليلا من أبرز الاستثمارات الأساسية .

وربما كان شمال أفريقيا والشرق الاوسط هما المجمع البترولي الإقليمي الأكثر أهمية ، فقد وصل ناتجهما إلى ٤٠٪ من «الناتج العالمي» ، وقدره ٢٠١٣٠ مليون طن في عام ١٩٦٩ . (٢) وفضلا عن ذلك فإن هذا لا يمثل فقط أسرع معدل للزيادة في مختلف المناطق خلال «الستينات» (٣) ، ولكنه يمثل أيضا أكبر طاقة احتمالية بالنسبة للسبعينات . وقد كان نمو الناتج في شمال أفريقيا — وهو نمو لم يسبق له مثيل في تاريخ البترول ، يعزى أساسا إلى ليبيا ، التي أصبحت خامس أكبر منطقة منتجة للبترول في النصف الأول من الستينات، ثم

(١) مجلة وول ستريت جورنال ، ١٢ يونيو ١٩٦٧ .

(٢) أفضل مجلة ، بيتروليام برس سيرفيس ، لندن ، عدد يناير ١٩٧٠ ، ص ٥ - ٦ .

(٣) في الستينات زاد ناتج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٣٤ مرات ، وزاد ناتج البلاد الإشتراكية ٢٥ مرة ، ولم يتحقق إلا توسع بطيء في نصف الكرة الغربي — وتحتل ذلك الولايات المتحدة في الحد من الواردات ، وهبوط فنزويلا من الموقع الأول إلى الموقع الخامس . المرجع نفسه ، ص ٥ ، ٤٠ .

تجاوزت العراق والكويت لتصبح ثالث أكبر منتج بعد العربية السعودية وإيران بحلول عام ١٩٦٨ . (على النطاق العالمى كانت الولايات المتحدة هى أكبر منتج ، ولكن مع معدل بطيء للتوسع ، واستنفاد كبير ملحوظ للاحتياطيات فى خلال العقد ؛ على حين كان للاتحاد السوفيتى المكان الثانى ، مع معدل نمو سريع للغاية ، وعلامات على احتياطيات كبيرة لم تستغل بعد) .

إذ حققت الولايات المتحدة موقعاً سائداً فى الاستثمار الأجنبى بالشرق الأوسط فى العقد الذى تلا الحرب — فانها تمتلك الآن امتلاكاً تاماً الشركة العربية — الأمريكية للنفط (أرامكو) فى العربية السعودية ؛ على حين كان نشاط بريطانيا يتركز فى المقام الأول (تليها الولايات المتحدة) فى العراق والخليج العربى — كما مدت الاحتكارات الأمريكية نشاطها فى اتجاه الغرب ، فى شمال أفريقيا ، بعد أزمة السويس فى عام ١٩٥٦ . وبعد ذلك بعشر سنوات فى عام ١٩٦٧ ، كانت الاحتكارات الأمريكية (١) قد حققت سيطرة ساحقة (حوالى تسعة أعشار) على بترول ليبيا ، الرخيص الثمن ، العالى الجودة ، الشديد الربحية . وهكذا زادت مصالحها هناك حوالى ١٨ مرة بحيث أصبحت تشكل خمس الاستثمارات الأمريكية الكلية فى أفريقيا ، ثم ارتفعت إلى الربع بحلول عام ١٩٧٠ . (انظر فيما سبق القسم المعنون « الاستثمار » ، والقسم الفرعى المعنون « نبذة عامة » . وقد زادت الاستثمارات الأمريكية فى الجزائر (٢) ، وأساساً فى البترول ، (كان ناتجها

(١) كانت الشركات التى تفتح الجزء الأكبر من فائج البلاد هى إسو ، وازيس ، موبيل ، أموسيز ، أوكسيدنتال .

(٢) لم تكن الشركات الأمريكية معنية بأن تكون خاضعة لحصة السيطرة التى تملكها الدولة (مجلة بيزنس ويك ، عدد ، ابريل ١٩٦٩) ومن الناحية الأخرى كان الاتحاد السوفيتى يساعد فى تشييد مجمع الحديد والصلب فى غناية ، الذى بلغت تكاليفه ٤٠٠ مليون دولار ، والذى كان مقرراً أن ينتج ٤٠٠.٠٠٠ طن من الصلب فى مطلع السبعينات . وكان الفرنسيون يبنون مصنعاً للأسمدة تكاليفه ٥٠ مليون دولار ، ومصنعاً لإسالة الغاز الضيعى تكاليفه ١٩٠ مليون دولار .

الكلى حوالى ربع ناتج ليبيا) ، ولكنها كانت صغيرة — كان الجزء الأكبر منها فى امتيازات البترول التى يسيطر عليها الفرنسيون ، وفى منافذ التسويق . وعلى الرغم من أن إنتاج الجمهورية العربية المتحدة كان صغيراً (عشر الإنتاج الليبى) قبل يونية ١٩٦٧ ، مع قيام الحكومة منفردة ، أو بالإشتراك مع شركة إينى الإيطالية ، بتشغيل حقول شبه جزيرة سيناء ، فقد حصلت المنشآت الأمريكية على امتيازات فى خليج السويس والصحراء الغربية (شركة بان أمريكان أويل ، وهى أحد فروع شركة ستاندارد أويل أوف إنديانا) ، وفى مصر الغربية (شركة فيليبس بتروليام) ، كما كانت تتفاوض للحصول على امتياز سيناء وكانت الإحتياطيات الاحتمالية فى أراضى مصر ، وبالقرب من شواطئها ، تثير اهتمام الولايات المتحدة وإسرائيل .

إن الاحتكارات الأمريكية والأوروبية ، فى سعيها للحصول على مصادر إضافية للبترول الخام المربح ، اللّازم للصناعات البترولية والبتروكيماوية الهائلة فى أوروبا ، ولتغطية الإحتياجات المتزايدة للولايات المتحدة ، قد زاد اهتمامها كثيراً بالإحتياطيات الموجودة فى أراضى شمال أفريقيا وبالقرب من شواطئها ، وذلك بحكم موقعها غربى قناة السويس ، وبخاصة فى البلاد الأكثر إذعانا للنفوذ السياسى الأجنبى . وكان يمكن استخدام هذه المنطقة كقوة موازنة لبلاد الشرق الأوسط ، وفى المساومة مع هذه البلاد . ففى عشية حرب يونية ١٩٦٧ كانت الإحتياطيات المقدرة فى بلاد شمال أفريقيا الخمسة ، وبالقرب من شواطئها ، تصل إلى ٢٥٪ من الإحتياطيات العالمية ، وتلى مباشرة الإحتياطيات المقدرة للشرق الأوسط العربى — وهى ٤٠٪ . ومع ذلك فإنه نتيجة للتغيرات السياسية التى أعقبت الحرب الإسرائيلية — العربية ، تضاعفت مزايا شمال أفريقيا التى كانت تستخدم كقوة موازنة ، ولم تلبث أن تحولات إلى النقيض : فقد أصبح من المحتوم إعتبار البترول العربى

كتلة واحدة تضم ثلثي الإحتياطات العالمية (١) ، وتقف بالمرصاد للاستغلال الاحتكاري الأجنبي .

وقد ازدادت أهمية المنطقة بدرجة أكبر بالنسبة لواشنطن ، وذلك بسبب حقيقة أن احتياطات البترول الخام المحلية في الولايات المتحدة لم يكن تجارى احتياجاتها ، على الرغم من الأسعار المحلية المرتفعة التي يقصد بها حماية السوق . وكان ذلك يتضمن آفاق فاتج ألاسكا ، الذي قدر بحوالى ٢ مليون برميل يومياً بحلول منتصف السبعينات . وكان مقدراً أن يزداد الطلب الأمريكى ، عند ذلك التاريخ ، بحوالى ٣ — ٤ ملايين برميل يومياً ، من مستواه فى عام ١٩٧٠ الذى يبلغ ١٤ مليون برميل يومياً مما يوضح الحاجة إلى زيادة الواردات من الخارج .

ونختتم ذلك بأن رأس المال الأمريكى كان يجرى تصديره إلى أفريقيا فى الستينات بسرعة تفوق سرعة تصديره إلى العالم فى مجموعه ، وذلك إلى حد كبير لإشباع الشهية المتضخمة للاحتكارات الأمريكية فى الداخل ، والشركات المرتبطة بها فى أوروبا ، إلى البترول والمعادن . وفضلاً عن ذلك فإن الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا . التى واصلت الإزدياد فى مطلع السبعينات بمعدل يزيد على ١٠٪ سنوياً ، كانت تحقق أرباحاً أعلى بدرجة جوهرية من المستويات العالمية ، وإذا كانت الإحتكارات الأمريكية ، ورجال المال الأمريكىون قد أصابهم شىء من الإحباط بسبب موجة التأمين فى عدد من البلاد ، فإن هذا الإحباط لم يشكل عائقاً أمام الإستثمار . وربما كان ذلك يعزى أيضاً إلى حقيقة أن الخسائر الكلية فى البلاد النامية ، التى تتحملها شركات التأمين عند مخاطر الإستثمار التابعة لبلاد مثل الولايات المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الإتحادية ، واليابان ، لم تكن تتجاوز ١٪ من

(١) مجلة لوموند دبلوماسيك ، عدد يولية ١٩٦٩ .

قيمة غطاء التأمين المتعاقد عليه — وفضلا عن ذلك فإن هذه الخسائر كان يتم التعويض عنها .

وأما عن النتائج ، فإنه بعد عقد من الإستثمارات الخاصة المتزايدة في أفريقيا (القادمة من الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الإمبريالية) ، لم يسجل أى نقص ملموس فى الحجم النسبى للسكان الذين يعيشون فى قطاع الإكتفاء الذاتى^(١) ، أو من الناحية الأخرى لم تسجل أية زيادة فى قطاع الصناعات التحويلية . ولذلك فإن أفريقيا كان لديها كل ما يحملها على البحث عن معونة حقيقية لمساعدتها فى معركتها غير المتكافئة من أجل التنمية الإقتصادية .

المضمون السياسى — الإقتصادى للمعونة

المعونة الثنائية

بينما تبحث أفريقيا عن المعونة أساساً من أجل التنمية الإقتصادية ، فإن المعونة الأجنبية الأمريكية ، على وجه الإجمال ، تعكس فى صورة مصغرة ، ربما بقدر من الحيوية أكبر منه فى أى مجال آخر ، المضمون السياسى — الإقتصادى للسياسة الخارجية الأمريكية . وإن الغرض الرئيسى للمساعدات العسكرية والإقتصادية على حد سواء ، هو من الناحية الرسمية « تعزيز الأمن القومى للولايات المتحدة » — وفى الحقيقة لشن الحرب الباردة ضد الدول الاشتراكية ، ولمقاومة الحركات الوطنية المناهضة للإمبريالية .

(١) فى عام ١٩٧١ كانت النسبة المئوية لهؤلاء السكان ، مثلاً كانت فى عام ١٩٥٠ ، ٥٩٪ فى مجموع القارة (٧٥٪ جنوبى الصحراء الكبرى) .

وفي داخل هذا الإطار السياسى العام ، فإن المساعدات الاقتصادية يقصد بها أيضاً تعزيز الإستثمار الخاص الأمريكى فى الخارج ، والتجارة الخارجية ، وكذلك إلى درجة أقل — التنمية الاقتصادية . وغنى عن البيان أن هذه الفئات تتداخل وتتشابك ، بل تغفل فى بعض الأحيان : مثال ذلك أن النقل والمواصلات تحقق بالفعل مزايا للتنمية الاقتصادية ، ويمكن إستخدامها بالفعل لهذا الغرض ، ولكنها تنشأ عادة إما للأغراض العسكرية الأجنبية ، أو لاستغلال الموارد الطبيعية وتحقيق الأرباح . إن البلاد تحصل على المعونة الاقتصادية ، ولكن كتعويض مقابل القواعد ، التى تشكل جزءاً من شبكة إمبريالية تستخدم كعرقلة التقدم السياسى والاجتماعى - الاقتصادى . وهكذا فإن الغرض السكامن ، أو الوظيفة السكامنة ، للمعونة ذو مغزى أكبر مما يعطى من إسم رسمى ، ولذلك فإن الأرقام الكمية التى تقدم كثيراً ما تكون محل تساؤلات كيفية خطيرة .

وقد كان التركيز السياسى — العسكرى هو بوضوح التركيز الراجح — على الرغم من بعض التغيرات . وهكذا فإن المعونة العسكرية الأمريكية المباشرة ، التى وصلت إلى حوالى ثلثي المعونة الأمريكية الكلية لجميع البلاد فى الخمسينات ، قد هبطت إلى ٤٠ ٪ فى مطلع الستينات . ولكنها مازالت تساوى ثلثي المجموع الكلى ، إذا ما أضفنا إليها الفئات الشبيهة بالعسكرية أو السياسية ذات الارتباط (المساعدات الداعمة ، ومساعدات الطوارئ) . وقد كانت هذه النسبة — على الرغم من ذلك أقل من مثيلاتها فى العقد السابق (حيث كانت حوالى ثلاثة أرباع) ، وتعكس المقادير المتزايدة من المساعدات الموجهة فى شكل إقتصادى — وهو إتجاه تميزت به الستينات بوجه عام .

وقد كانت المعونة الأمريكية لأفريقيا ، على الرغم من أن مضمونها السياسى لم يكن يقل عن مثيله للقارات الأخرى ، ذات مضمون عسكرى

مباشر ضئيل للغاية ، أى أنها كانت تتخذ فى الجزء الأغلـب منها شكـلا إقـتصاديا . أما عن اتجاهها ، فقد كانت المساعدات الأمريكية - حتى منتصف الستينات - تذهب أساساً إلى البلاد التى أقامت الولايات المتحدة فيها قواعد: المغرب (التسهيلات البحرية والجوية) ، وإيبيا (مطار هربلس) ، وليبيريا (١) (القاعدة الأمريكية فى بيكرز فيلد ، والميناء البحرى فى مونروفيا) ، واثيوبيا (٢) (قاعدة الاتصالات العسكرية الأمريكية) . وكانت أموال أصغر حجماً تذهب لتمويل استخراج المواد الأولية فى المستعمرات البريطانية والفرنسية . وابتداء من الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٨ ، ارتفع ما يسمى المعونة الاقتصادية من ٣٧ مليون دولار ، إلى ١٠٠ مليون ، سنوياً ، مع إمكانية الوصول إلى "قواعد" بوصفها المبرر الرسمى لمعظم هذه المساعدات (٣) . وعلى نقيض ذلك فإنه لم ينفق فى عام ١٩٥٨ غير ٢٠ مليون دولار على تحسين المهارات والتكنولوجيا .

وقد كانت المقادير المتزايدة المساعدات الأمريكية ، وإن لم تكن تخلو من تغيير أساسى فى تركيبها ، تعكس تنازلات فى مواجهة المد الصاعد لحركة التحرير الأفريقية . وبحلول عام ١٩٦٠ ارتفعت المعونة الأمريكية

(١) ثمة مثال على مدى ضآلة العون الذى قدمته المساعدات الأمريكية للتطور الاجتماعى الاقتصادى : فى عام ١٩٦٠ قال مسئول أمريكى سابق « لم تكن توجد فى مدرسة عامه واحدة مكتبة ، أو مراجع مدرسية ملائمة ، أو تعليم كاف » . وقد أعلنت الحكومة الليبرية أنها قررت - فى حدود قرض عام قدره ٨٠ مليون دولار - أن توجه أولياتها الرئيسية إلى تنمية الطرق ، وتشيد المباني العامة ، وإرساء الأساس للاستثمارات الخاصة الموسعة فى المطاط والحديد . انظر ، ج. د. مونجبرى ، Aid to Africa ، نيويورك ١٩٦١ ، ص ٢٢ .

(٢) فى عام ١٩٦٠ كانت المعونة العسكرية ٤٢٥ مليون دولار ؛ والمساعدات الاقتصادية ٧٢٥ مليون دولار ، كان من بينها قاض أغذية قيمته ٦٤ ملايين دولار ، وقروض من بنك الاستيراد والتصدير قيمتها ٢٧٤ مليون دولار . المرجع نفسه .

(٣) مجلة ذى ديارتمنت أوف ستيت بوليتن (نشرة وزارة الخارجية الأمريكية) ،

إلى ٢٨٧ مليون دولار ، وكان حوالى نصف (١) المساعدات الاقتصادية يتكون من فائض المحاصيل الزراعية ، والقروض التجارية التى يقدمها بنك الإستيراد والتصدير . وفى أعقاب «عام أفريقيا» مباشرة ، قفزت المعونة الأمريكية قفزة مثيرة بحيث وصلت إلى أكثر من ٤٠٠ مليون فى عام ١٩٦١ ، ووصلت إلى ذروة قدرها ٥٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٢ ، ثم هبطت بعد ذلك إلى متوسط سنوى قدره ٤٨٠ مليون دولار فى الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ . وأعقب ذلك انخفاض اقترن على وجه التقريب بتقليص المعونة للجمهورية العربية المتحدة ، وفترة الجور فى حركة التحرر الوطنى الأفريقية التى بدأت بهزيمة القوى الوطنية الكونغولية .

وعلى خلاف المعونة الثنائية التى كانت تقدمها بريطانيا وفرنسا ، والتى تستهدف بدرجة أكبر مستعمراتهما السابقة (٢) لم تكن المعونة الأمريكية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بروابط سياسية - اقتصادية أمريكية سابقة . وقد انتشرت الولايات المتحدة فى الستينات من تلك البلاد التى كانت تربطها بها علاقات خاصة ، ، إلى عدد من الدول المستقلة حديثاً . وبالتالى فإن نمط المعونة الأمريكية يمكن فهمه بدرجة أكبر على أنه انعكاس لاستراتيجية

(١) المرجع نفسه ، عدد ٢٥ يناير ١٩٦٥ ، ص ١٠٥ .

(٢) ذهب حوالى ٨٥ ٪ من المعونة الثنائية البريطانية إلى مناطق الكومنولث ، وذهب حوالى نصف تلك النسبة إلى المناطق التابعة . ولم يذهب إلا ١٠ ٪ إلى مناطق خارج الكومنولث ، وذهب جزء كبير من هذه النسبة إلى الأردن والسودان ، وهما شبه مستعمرتين بريطانيتين سابقتين . ر . ف . مايكسيل ، The Economics of Foreign Aid ، لندن ، ١٩٦٨ ، ص ١٤ .

وذهب حوالى ٩٤ ٪ من المعونة الثنائية الفرنسية فى عام ١٩٦٣ إلى إداراتها وأراضيها فيما وراء البحار ، الجزائر والمغرب وتونس ودول اتحاد ملاجان الأفريقية . أما معونة جمهورية ألمانيا الاتحادية فى أفريقيا ، الموجهة إلى المواد الأولية والتجارة ، فكانت مبعثرة فى حوالى ٣٦ بلداً ، مع اتجاه إلى أن تكون أكبر إلى حد ما فى المستعمرات الألمانية السابقة (الكامرون ، وتزانيا ، وتوجو) ، والتى تكون أيضاً أكثر ارتباطاً بالمساعدات القادمة من الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية .

واشنطن السياسية - الاقتصادية القارية أو الإقليمية (مقترنة بنمط المؤسسات المالية الدولية) .

ومن مجموع المعونة الأمريكية إلى جميع البلاد، التي بلغ متوسطها ٤٠٦ بلايين دولار سنوياً في الستينات (انظر الجدول رقم ٣) حصلت أفريقيا إجمالاً على أقل من العشر . وهكذا كانت القارة الأفريقية ، على النطاق العالمي ، أقل أهمية في أولويات واشنطن بالنسبة لسياسة المعونة من أمريكا اللاتينية أو آسيا . ومع ذلك فإن أفريقيا كانت تحصل بالفعل على أضعاف المقدار الكلي لاستثمارات الاحتكارات الأمريكية ، ويظهر ذلك في التجارة مع البلاد المختلفة إذا أخذ كل منها على حدة ، ولم ينظر إليها في مجموعها .

وكان شمال أفريقيا أعلى مستوى إقليمياً بما لا يقاس على نطاق القارة، إذ قد حصل على ثلثي المجموع الكلي للمعونة الأمريكية في عام ١٩٦٤ (مصر والمغرب، وتونس، وليبيا، والجزائر) . وأعقب ذلك تخفيضات حادة في الشحنات الغذائية الأمريكية إلى مصر (١) والجزائر ، بعد فشل الضغط الأمريكي في تحويلهما عن مسارهما السياسي المستقل . ثم توقفت المعونة الأمريكية لليبيا في منتصف الستينات عندما تضاعفت أهمية الأموال التي تدفع تعويضاً عن قاعدة عسكرية أمريكية ، وعن الوجود العسكري الأمريكي ، على ضوء التزايد في نانج البلاد وإيراداتها من النفط . وهكذا في عام ١٩٦٧ كان شمال أفريقيا — وفي الحقيقة المغرب وتونس فقط —

(١) كشف الرئيس جمال عبد الناصر ، على سبيل المثال ، كيف أوقفت واشنطن شحنات من الحبوب قيمتها ٦٠ مليون دولار ، عندما رفضت بلاده السماح للولايات المتحدة بالتفتيش على الصناعات ، والمفاعلات الذرية ، وغيرها في مصر . وعندئذ هدد مساعد وزير الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة ستزود إسرائيل بمزيد من الأسلحة إذا وجهت مصر دعايتها ضد واشنطن . جريدة ذي نيويورك تيمس ، عدد ١٣ فبراير ١٩٧٠ .

الموتة الأمريكية الثانية (مليون دولار)

الجدول رقم (٢)

١٩٧٠	١٩٦٧	١٩٦٤	١٩٦٠	١٩٥٧	ابتداء من بعد الحرب ١٩٧٠ عام حتى	المجموع السكاني لجميع البلاد المجموع لسكان لأفريقيا منها : (١) الجمهورية العربية المتحدة (٢) الكينشاسا (كينغاسا) تونس المغرب الجزيرة ليبيريا ليبيريا غانا نيجيريا الجزائر السودان غينيا المصومل
٢٥٩٣ ٢٧٠ %	٤٩٤٧ ٣٤٢ %	٤٨١١ ٤٧٤ %	٤٣٧ ٢٨٧ %	٥٠٧٠ ٥١ %	١٢٣١٣٤ ٤٩٣٩ %	
— ٦٤ ٤٩ ١١ ٢٦ ١ — ٩ ١ ١ ٢ ٤ ٠	٥ ٣٤ ٤٩ ٢٥ ٢٧ ٢٥ ٦ ١١ ١١ ٢ ٧ ٠	١٩٤ ٣٩ ٤٤ ٤٠ ٢٥ ١٢ ٨ ٦ ٨ ٣٩ ١٠ ١١ ٦	١٠٨ ٦١ ٥٥ ١١ ٢ ٨ ٢ ٢٤ ٧ ١ ١٧ ٤	٧ ١٨ ٦ — — ٥ — ١٧ ٧ ١ — — —	١١٢٧ ٦٩٠ ٦٢٣ ٣٦٤ ٢٥١ ٢٤٠ ٢٢٣ ٢٠٦ ١٨٥ ١٧٨ ٩٤ ٩٣ ٧٢	

يحصل على حوالى ٣٠٪ من المعونة الثانية الأمريكية التى تقدم للقارة،
مقابل ٩٠٪ فى عام ١٩٦٠. (١)

إن تضاول هذه النسبة قد نتج جزئياً عن التخفيضات السالفة الذكر ،
ولكنه نتج أيضاً عن التدفق المطرد أو المتزايد للمساعدات الأمريكية على
بلاد معينة فى مناطق أخرى . وفى أفريقيا الوسطى على سبيل المثال ، أصبحت
الدولة الرئيسية زائر البلد الذى يحصل على أكبر قدر من المعونة ، على الرغم
من — وربما بسبب — ثروتها المعدنية الهائلة وذات الربحية العالية ، التى
كان يجرى فى الوقت نفسه ضخها إلى خارج البلاد (٢) . وكانت زيادة المعونة
الأمريكية للكينغوتسير فى خط متواز مع زيادة نفوذ واشنطن فى كينشاسا .
وفى أفريقيا الغربية ظلت ليبيريا هى البلد الذى يحصل على أكبر قدر من
المعونة الأمريكية . أما غانا التى كانت تحصل على مقدار متواضع من المعونة
(إلى جانب معونة متعددة الأطراف لمشروع سد الفولتا) تحت حكم الرئيس
نكروما ، فقد أصبحت فجأة — فى أعقاب الانقلاب الرجعى فى مطلع عام
١٩٦٦ — البلد الذى يحصل على أكبر قدر من المعونة . وأصبح للمعونة
الأمريكية ، والمستووين الأمريكيين ، دور بارز فى أكرا . وكانت نيجيريا
الدولة الأفريقية الهامة الغنية بالبتروول ، والأكثر اكتظاظاً بالسكان ،
تحصل ، على مساعدات تتزايد بإطراد ، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة فى عام

(١) ونظراً عن ذلك فإن الغرض من مثل هذه « المساعدة الداعمة » للمغرب وتونس
ظل كما كان فى منتصف الستينات ، استناداً إلى المدير الأمريكى المساعد للمعونة الأفريقية ،
وهو حوالى ١٠٠ مليون دولار « كنوع من المدفوعات مقابل القواعد » . قانون المساعدة
الأجنبية لعام ١٩٦٦ ، لجنة الاستماع بمجلس النواب الأمريكى ، ٢ مارس ١٩٦٦ ، الجزء
الأول ، واشنطن ، ص ١٥٠ .

(٢) وهكذا على سبيل المثال ارتفع الإنتاج إلى ٤٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٦
(١٠٪ زيادة على عام ١٩٦٥) ، وكان أغلب الزيادة فى المعادن . ولم تكن المنتجات
الزراعية تمثل غير ٢٣٪ من الصادرات فى عام ١٩٦٦ (مقابل ٤٥٪ قبل الاستقلال) .
وقد قامت المعونة الأمريكية جزئياً بسد هذه الفجوة التى نشأت عن الفشل السياسى فى كسب
قوى التحرر الوطنى المقهورة فى الريف .

١٩٦٧ من حيث حصولها على المعونة . وأما غينيا ، التي كانت تحصل على معونة متواضعة ، فقد كانت الهدف لما هو أكثر من اهتمام متواضع^(١) بالنسبة لدولة صغيرة لم تكن سياساتها التقدمية موضع رضى من جانب واشنطن .

وفي أفريقيا الشرقية ، التي ترتبط بمجمع الشرق الأوسط ، ظلت إثيوبيا هي الهدف الرئيسى للمعونة الأمريكية . وعلى الرغم من ذلك فإن الصومال ، البلد المجاور الصغير ذا الموقع الاستراتيجى ، قد أصبح قرب الستينات البلد الذى يحصل على أعلى معونة بالنسبة للفرد . أما السودان ، الذى كان يتميز أيضاً بأنه أحد البلاد العشرة التى خططت واشنطن على تركيز المعونة فيها فى عام ١٩٦٧^(٢) ، فقد قطع علاقاته الدبلوماسية مع واشنطن بعد حرب يومية الإسرائيلية - العربية ، وبالتالى قطعت عنه المعونة .

وقد كان لمقادير المعونة الأمريكية واتجاهاتها ، التى تحددها أهداف طبقية نوعية ، ومواقع تفاوضية محددة ، انعكاسها فى المنطق الايديولوجى الأساسى - حتى وإن يكن فى شكل دعائى مشوه . انظر قسم ، (القوى الإيديولوجية .) سلسلة التغييرات الخمسة التى طرأت على إسم الوكالات^(٣) التى تتولى تقديم المعونة الأمريكية بعد دليلا على المحاولات التى تبذل للتغلب على الوصمة السياسية التى تلحق بالمعونة الثنائية الأمريكية . أما الجهود

(١) ليس فقط فى البوكسيت ، فقد كان جوهر السياسة الأمريكية « الاحتفاظ بموطئ قدم عند الباب » ، من خلال وجود إدارات المعونة ، والعروض المحددة لتقديم المعونة . قال ممثل أمريكى سابق أن جهوداً دبلوماسية غربية مشتركة قد بذلت لإثراء غينيا عن الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، انظر ، ج . د . مونتجرى ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٢) برنامج المساعدات الخارجية ، التقرير السنوى للكونجرس ، السنة المالية

١٩٦٧ ، واشنطن ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠ .

(٣) إن إدارات تقديم المعونة التى سبقت الإدارة الحالية - وكالة التنمية الدولية - تتابعت أسماؤها منذ عام ١٩٤٨ على النحو التالى : إدارة التعاون الدولى ؛ إدارة العمليات الأجنبية ؛ وكالة الأمن المتبادل ؛ وإدارة التعاون الاقتصادى .

الأخرى التي تبذل من جل هذا الغرض أفي السبعينات فتأخذ انجاء تقليل
السفور الذي يصحب تقديم المعونة الأمريكية ، وزيادة التركيز على الإقراض
المتعدد الأطراف .

وعلى النقيض من ذلك فإن المعونة الإشتراكية ، بحكم مصدرها
الاجتماعى — الإقتصادى وطبيعتها الاجتماعية — الاقتصادية ، تكون فى
جوهرها موجهة نحو دعم الاستقلال السياسى ، وتشجيع التصنيع والنمو
الإقتصادى فى الدول النامية . فبحلول عام ١٩٦٠ كان الاتحاد السوفيتى
يصدر سنوياً آلات ومعدات صناعية — لاسيما تلك التى تحتاج إليها البلاد
النامية — قيمتها حوالى بليون روبل ، أى ضعف قيمة ما صدره منها فى عام
١٩٥٥ . وبحلول عام ١٩٦٣ كان مجموع المعونة السوفيتية ٣ بلايين روبل ،
يذهب ثلثها إلى الدول الأفريقية والعربية . (١)

وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع الحاد كان ثمرة لتزايد القوة الاقتصادية
للإتحاد السوفيتى ، فإن المعونة السوفيتية المتزايدة لم تكن تقدم دون تضحية
يتحملها الاقتصاد السوفيتى^(٢) . وكانت شروط الإقراض السخية شروطاً

(١) كانت الدولة التى تحصل على أكبر قدر من المعونة فى أفريقيا هى مصر (بعد الهند على
النطاق العالمى) ، ثم تليها إثيوبيا ، وغانا ، وغينيا ، ومالى ، والسودان ، والصومال ،
وتونس ، إلخ . ومن أجل الاطلاع على دراسة شاملة لذلك ، انظر ، ف.ف. رومالوف ،
الاتحاد السوفيتى والبلاد المتخلفة اقتصادياً (باللغة الروسية) ، موسكو ، ١٩٦٣ ، ص ٥٦ .
وما بعدها .

(٢) ذلك أمر معترف به على النطاق العام . انظر على سبيل المثال ، ف.د. هوزمان ،
Soviet Trade and Aid Policies ، بحث ألقى فى ندوة جامعة كولومبيا ، يوضح
كيف أن التكلفة الحقيقية للمعونة فى الاتحاد السوفيتى أعلى منها فى البلاد الرأسمالية (التى
يوجد فيها رأسمال مائل أو فائض مؤهل للتصدير) ، فبسبب العمالة الكاملة فى الاتحاد
السوفيتى لا يوجد فائض من الأموال للاستثمار الداخلى ، والمعدل العالى للعائد . — Soviet
American Rivalry in the Middle East ، إعداد ح.س. هيورفيتز فيوريورك ،

نموذجية : الأجل الطويل — لحوالى ١٢ عاماً ، وأسعار الفائدة المنخفضة — ٢.٥ ٪ (مقابل ٤ ٪ — ٧ ٪ أو أكثر للقروض المقدمة من الدول الرأسمالية) . وكان سداد الديون وفوائدها يأتى من الأرباح التى تتحقق بعد تشغيل المشروعات ، وكثيراً ما يتم السداد من ناتج المشروعات التى يستكمل تشييدها ، أو من صادرات البلاد التقليدية . ويساعدها ذلك على توافر سوق مستقرة وأسعار ثابتة . ومن أجل التعجيل بالتصنيع ، فإن القروض تقدم فى جزء كبير منها لمشروعات نوعية ، كما يتم توفير المعدات والمساعدة التقنية ، على حين يقوم العمال والتقنيون المحليون بتجميع المصانع بعد أن يحصلوا على التدريب اللازم فى موقع العمل . ولذلك فإن بعض هذه السمات المميزة ، الاقتصادية والمالية والتقنية ، يتناقض تناقضاً حاداً مع السمات المميزة للمعونة الأمريكية وغيرها من المعونات الإمبريالية .

إن الأحداث الكلاسيكية التى تحيط بتمويل السد العالى فى مصر تقدم أبلى دلائل على مدى التناقض بين المضمون السياسى — الإقتصادى للمساعدات الإشتراكية . ومضمون المعونة الأمريكية . فى عام ١٩٥٦ عندما حرص فرستر دالاس ، وزير الخارجية الأمريكية ، على سحب عرض البنك الدولى — الأمريكى بتمويل السد العالى ، ثم تأميم قناة السويس ، وكان من أهداف هذا التأميم توفير مقادير أكبر من الأموال المحلية . وكان الجواب الإمبريالى على هذه الخطوة هو حصار مصر ، والحرب العدوانية البريطانية — الفرنسية — الإسرائيلية فى أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦ . وفى أعقاب ذلك شاركت واشنطن أيضاً فى تجميد أرصدة مصر من العملات الأجنبية فى الخارج ، وفى يوليه ١٩٥٧ رفضت الولايات المتحدة بيع القمح لمصر أو شراء القطن منها . وفعل الاتحاد السوفيتى هذا وذاك ، ووفر لمصر أيضاً للبترول والمساعدات . وفى ٢٩ يناير ١٩٥٨ وقع مع مصر الاتفاق الخاص بتمويل وبناء السد العالى ، الذى كان من شأنه أن يوسع بمقدار الثلث الأراضى القابلة للزراعة ، التى تبلغ مساحتها ٢٤ مليون هكتار ، وزيادة الدخل القومى

بمقدار ٤٥٪ . وتوليد طاقة كهربائية قدرها ٢١ مليون كيلو واط (أى خمسة أمثال الطاقة الكهربائية الأيدروليكية التى يتم توليدها حالياً) ، وتحقيق مزيد من الانتظام فى مناسيب المياه بالمجارى المائية بما يزيد طاقة النقل النهري بمقدار ٢٠٪ - ٣٠٪ . وكان من المقرر أن يغطى السد العالى تكاليف بنائه بعد استكمال بهامين فقط (١) .

إن الأمثلة التى من هذا النوع للمعونة الاشتراكية المباشرة فى التشييد ، وفى توفير المعدات والمساعدات التقنية (٢) ، قد كشفت على نحو صارخ الجهود المتفانية التى تبذلها الإمبريالية فى مجال التغلب على التخلف الاقتصادى .

وعلى الرغم من أن التنمية الاقتصادية ليست إلا هدفاً ضئيل الشأن من أهداف المساعدات الأمريكية — إن لم يكن هدفاً شفهياً فى الحقيقة — فإن المسئولين الأمريكيين معنيون حقاً ، وليس دون سبب بطبيعة الحال ، بانفجوة المتزايدة الانساع بين البلاد الصناعية المتقدمة والدول النامية ، لكونها تشكل تهديداً كامناً للمصالح الإمبريالية والنفوذ الإمبريالى (٣) .

(١) ف.ف.رومالوف ، المرجع نفسه . وفضلاً عن ذلك فإن التحكم فى مجرى نهرا النيل قد جنب مصر فى عام ١٩٦٤ ما كان يمكن أن يكون كارثة فيضات ، وفى عام ١٩٦٥ دماراً خطيراً بالنتائج الزراعى نتيجة لنقص شديد فى هطول الأمطار . انظر ، اس.جيراكيس ، « Some Aspects of First Five—Year Plan » ، فى مجلة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، فاينانشيال آند ديفولوبمنت كوارترلى ، العدد ١ ، ١٩٦٩ .

(٢) فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٧ ، على سبيل المثال ، دامت البلاد الاشتراكية بتدريب ١٥٠.٠٠٠ من العمال والتقنيين للؤهلين فى البلاد النامية : ١٢.٠٠٠ فى موقع السد العالى ، ٤٠.٠٠٠ فى البلاد الأوربية الأخرى . وفى الاتحاد السوفيتى حصل على التدريب ٣٠.٠٠٠ ، وفى تشيكوسلوفاكيا أكثر من ١٠.٠٠٠ ، من البلاد النامية . وفى ١٩٦٧ — ١٩٦٨ كان يوجد فى أفريقيا أكثر من ٥٠٠ معلم سوفيتى Financing Economic Development : International Movement of Long — Term Capital and official Donation ، الأمم المتحدة ١٩٦٩ .

(٣) انظر تقرير مكنارا ، The Essence of Security, Reflections in ، Office ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

و نتيجة لذلك كان هناك إقرار ملحوظ منذ مطلع الستينات بأنه من الضروري تحقيق قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١) إن الهدف الأدنى لمعدل النمو السنوى ، وهو ٥٪ ، الذى حددته عقد الأمم المتحدة للتنمية ، كان من المقرر تحقيقه بمساعدة تدفق سنوى للمعونة قدره ١٪ من الناتج القومى الإجمالى للبلاد المانحة . ومع ذلك فإنه من الناحية الكمية لم تف الولايات المتحدة إلا بحوالى نصف ما كان يتعين عليها تقديمه (٢) .

ومع ذلك فإن النسبة المئوية من الناتج القومى الإجمالى كمؤشر كان يمكن أن تكون ذات دلالة أكبر — حتى فى الإطار الإقتصادى البحت — لو لم يكن يقابلها تدفق جوهري من داخل البلاد إلى خارجها . وهكذا تكون شرط المعونة والقروض الخارجية ذات تعلق مباشر بالموضوع . بيد أن الولايات المتحدة بدلا من أن تخفض متوسط سعر الفائدة على القروض الثنائية ، عمدت إلى جعل شروطها أكثر قسوة . مثال ذلك أنها رفعت سعر الفائدة من ٣٪ فى عام ١٩٦٤ ، إلى ٣٫٦٪ فى عام ١٩٦٥ . (رفع البنك

(١) إن المؤلفات الهائلة حول المعونة تفرح بالأمثلة ، بما فى ذلك صيغ لقياس مفاهيم من نوع ، « القابلية للسقوط السياسى » (Pe) ، أى « ميل إلى الشيوعية » ، قدمها تشارلس وولف (*Foreign Aid: Theory and Practice in Southern Asia* ، برنستون ١٩٦٠) . ويعتبر مفهومه Pe وظيفة من ثلاث متغيرات مركبة — تغير تغيراً مباشراً مع (أ) التطلعات الاقتصادية ، وتغيراً عكسياً مع (ب) المستوى الحالى للمعيشة ، (ج) والتوقعات الاقتصادية . إن Pe بوجه عام ، استناداً إلى ذلك المؤلف ، يعطى يبدأ بيد مع العجز عن تحقيق معدلات مرضية للنمو والتنمية . افظر ، ر . ف . مايكسيل ، *The Economics of Foreign Aid* ، لندن ، ١٩٦٨ .

(٢) كانت هذه النسبة عند ذروتها حولى ٥٥٪ من الناتج القومى الإجمالى و مطلع السبعينات (مقابل ٣٢٪ لفرنسا) — استناداً إلى جوت بينكوس ، *The Cost of Foreign Aid* ، فى مجلة ريفيو أوف إيكونوميكس آند ستراتيجيكس ، المجلد ٤٥ ، عدد نوفمبر ١٩٦٣ ، ص ٣٦٤] حسب كيفية حساب قانون فائض الحاصلات الأمريكى (أغذيه) — بالأسعار الرسمية ، أم بأسعار السوق العالميه . افظر ، هـ . جـ . جونسون ، *Economic Policies Toward Less Developed Countries* ، مؤسسة بروكجز ، واشنطن ، ١٩٦٧ .

الدولى للإنشاء والتعمير سعر فائده من ٥.٠٪ إلى ٦.٠٪ فى عام ١٩٦٦ ، إلى ٥.٠٪ فى عام ١٩٦٨ ، وإلى ٧.٠٪ فى عام ١٩٧٠) واستمر بمجموع الديون الخارجيه الأفريقيه فى الازدياد ، ملقياً عل البلاد المدينه عبئاً متزايد الفداحه فى مواجهه خدمه الديون (سداد الفوائد والإقساط) (١) ، التى كانت تلتهم نصيباً متزايداً من إيراداتها من الصادرات . ومن ثم كانت تبقى أموال أقل للنمو الاقتصادى والتنمية الاقتصاديه .

ولكن ذلك لا يأخذ فى اعتباره نوعيه المعونه ، ولا أثرها الداخلى — على وجه العموم — فى استمرار البنيان الاستعمارى الإقتصادى — بدلاً من تجديده ، مثال ذلك أن المعونه الأمريكيه توجه فى جوهرها نحو البنيان السفلى اللازم الاستثمار الخاص فى الصناعات الاستخراجيه ، ودعم الميزانيه ، والفوائض الغذائيه (٢) ، ولا تقترن بمشروعات للتنميه الاقتصاديه . ولذلك كان الاتجاه الاجتماعى — الاقتصادى لكل من الدول المانحه ، والدول التى تحصل على المعونه ، أهميه جوهريه .

وهكذا فإن المواد الغذائيه الأمريكيه كان يمكن أن تكون ذات عرن للبلاد الناميه التى تحتاج إليها ، مع الاستمرار فى التنميه الصناعيه والزراعيه ، والاستمرار فى رفع مستوى التكنولوجيا والإنتاجيه ، أو فى موازنه الاقتصاد . ومع ذلك فى الجمهوريه العربيه المتحده والجزائر ، حيث كانت المواد الغذائيه تستخدم بهذا المعنى ، كانت المعونه الأمريكيه تستخدم كسيف

(١) فيما بين عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٦ ، بينما كانت أعباء خدمه الديون فى جميع البلاد الناميه تزداد بمعدل سعرى متوسط قدره ١٠.٠٪ — وهى زياده تفوق كثيراً الزياده فى الصادرات — كانت هذه الأعباء ترتفع فى أفريقيا بحوالى ١٥.٠٪ سنوياً . التقرير السنوى للبنك الدولى عن الفتره ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، ص ٣٠ — ٣١ .

(٢) كانت الحكوفات الغذائيه كبيره بوجه خاص — أكثر من ٤٠٪ فى منتصف الستينات . انظر ، Foreign Assistance Act of 1966 ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ ، ١٥٣ .

ديموقليس ، ثم قطعت بعد ذلك لأغراض سياسية . أما في البلاد التي لم تتبع نهجاً مستقلاً قوياً يستهدف تحطيم اقتصادها ، فإن أثر المعونة كان يدعم مواقع الإمبريالية : والمحافظة على تبعية هذه البلاد .

وفي تونس ، على سبيل المثال ، حيث كان لفرنسا تقليدياً النفوذ الخارجى الأقوى (١) ، تحركت المعونة الأمريكية نحوها ابتداء من عام ١٩٥٧ ، وازدادت بصفة خاصة عندما قطعت المعونة الفرنسية رداً على إجراءات التأميم . وقد كانت المعونة الأمريكية ، التي وصلت في عام ١٩٦٧ إلى مجموع تراكمى يقدر بحوالى ٥٠٠ مليون دولار — أعلى معونة أمريكية بالنسبة لفرد قدمت لأية دولة أفريقية — تشكل أكثر من نصف مجموع المعونة الأجنبية التي حصل عليها ذلك البلد . وكانت جمهورية ألمانيا الاتحادية والبنك الدولى مصدرين إضافيين هامين للمعونة . وقد كانت المعونة الأمريكية تتخذ في الأساس (حوالى النصف) شكل شحنات غذائية حسب محصول البلاد ، فالمحصول السهمى يعنى اعتماداً كاملاً ، وذلك في بلد يعمل ٦٠٪ من سكانه بالزراعة ، وينتج ٧٥٪ على أكثر تقدير من احتياجاته الغذائية ، وقد كان من العوامل الأخرى في استمرار التبعية الاقتصادية — المالية أن أكثر من ٤٠٪ من الإستثمار الداخلى كان يأتى من المساعدات الخارجية في مطلع الستينات (٢) . وقد وصلت أعباء خدمة الدين الخارجى الرسمى إلى ١٢٪ من حصيللة الصادرات في عام ١٩٦٨ — وهى أعلى نسبة مماثلة في أفريقيا .

وفي المغرب بدورها كانت الولايات المتحدة تتحرك بإطراد في الستينات من خلال واسطة المعونة ، لاسيما منذ عام ١٩٦٦ عندما هبطت المعونة

(١) من المعونة ، والروابط المالية ، والتجارة (التمييز وغيره من المنتجات) ، إلى الصلات التقنية والثقافية . مجلة نيو أمريكا ، عدد سبتمبر — أكتوبر ١٩٦٩ ، لندن .

(٢) غازى دواجى ، Economic Development in Tunisia ، برينجر ، نيويورك ، ١٩٦٧ .

الفرنسية من مستواها السنوي — الذي كان يبلغ حوالى ضعف مستوى المعونة الأمريكية — إلى ٢ مليون دولار (١) . وقد بلغ متوسط المعونة الأمريكية في الستينات أكثر من ٥٠ مليون دولار سنوياً، وذلك في صورة دعم للميزانية وقوائض غذائية (بأسعار العالمية ، مع فائدة ٦٪ ، وفترة سداد قدرها ٣ سنوات) . ولم يطرأ تغير يذكر على تركيب الواردات من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٨ — حوالى النصف للسلع الاستهلاكية ، ٣٥٪ للرقود والمواد الأولية ، ١٥٪ فقط للزراعة والصناعة (٢) . وكانت النفقات الجارية في مطلع الستينات ترتفع باستمرار عاماً بعد آخر ، لا سيما في عام ١٩٦٣ نتيجة للعمليات العسكرية على الحدود مع الجزائر . وارتفع عدد موظفي الحكومة (بما فيهم العسكريون) بمقدار ٢٥٪ فيما بين عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، إلى جانب اعتماد غير عادي على الموظفين الأجانب ، والخدمات الأجنبية . (٣) وارتفعت النفقات العسكرية من ٢١٦ مليون درهم (٤٣ مليون دولار) في عام ١٩٦٠ إلى ٣٢٣ مليون درهم (٦٦ مليون دولار) في عام ١٩٦٥ ، (٤) وذلك إلى جانب نفقات الأمن الداخلي التي كانت تشكل حوالى ٣٠٪ من ميزانية الحكومة . وقد أفادت التقديرات بأن أعباء خدمة الدين (الفوائد والاقساط) وغيرها من المدفوعات (بما في ذلك التعويض مقابل الأراضي المؤجرة) كانت تمتص حوالى نصف المعونة الجارية ، الأمريكية والفرنسية ، في عام ١٩٦٦ . ولذلك لم يكن يتبقى إلا القليل للتنمية وتجديد الاقتصاد .

وفي إيجاز فإن المعونة الأمريكية التي أعلن في مطلع الستينات أنها موجهة بحيث تقدم إسهاماً جوهرياً في التنمية الاقتصادية ، قد ثبت أنها أكثر ارتباطاً

(١) جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٢٧ يناير ١٩٦٧ .

(٢) *The Economic Development of Morocco* ، قامت بنشره دار جونز هوبكنز برس لحساب البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، بلتيمور ، ١٩٦٦ ، ص ٣١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣١٨ .

بالإستراتيجية الأمريكية السياسية - العسكرية ، والإقتصادية الخارجية ، أكثر منها للنمو والتنمية .^(١) وهى من حيث المقدار - سواء المقدار المطلق، أو كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى - قد انخفضت انخفاضاً كبيراً فى النصف الثانى من العقد . كما أصبحت شروطها أكثر قسوة ، وأدت الزيادة المستمرة فى فوائدها وأقساطها إلى زيادة عبء وتعبية بلاد معينة ، مثل تونس والمغرب ، وزائير ، وليبيريا ، واثيوبيا ، وغانا (منذ عام ١٩٦٦) ، مع قليل من النتائج الملموسة من زاوية النمو .

ونتيجة لإدراك ذلك على النطاق العام أصبحت المعونة الثنائية الأمريكية موضع شك متزايد فى الدول النامية ، كما أدى هذا الإدراك بنقاد الحكومة المعتدلين، مثل السناتور فولبرايت والسناتور تشرس والسناتور بروكسمير ، إلى معارضة برامج المعونة ، مثال ذلك توصيتهم فى نوفمبر ١٩٧١ ، على أساس تركيزها الزائد على الجانب السياسى - العسكرى ، بفصل الجانب الذى يتخذ شكلاً اقتصادياً من المعونة ، وقدره ٤٠ ٪ منها فى الوقت الراهن ، عن الجانب العسكرى وشبه العسكرى ، وقدره ٦٠ ٪ . وترك هذا الجانب الأخير لليتاجرون ووكالة المخابرات المركزية ، وإلى معارضتهم لما فى هذه البرامج من تبديد ، - وفى ذهنهم قبل كل شئ فشل الولايات المتحدة فى الهند الصينية واليونان . أما النقاد الليبراليون لبرامج المعونة ، الأكثر تعاطفاً مع محنة البلاد النامية، مثل جونار ميردال وتيريساهايتز (المرتبطين بالوكالات الدوائية) فينتقدون المعونة فى علنية أكثر ، بسبب إعاقتها وتشويها للتنمية . ومع ذلك فإن أمثال هؤلاء الإصلاحيين لا يكونون عادة مستعدين لإدانة

(١) وهكذا نجد الاقتصاديين البورجوازيين الآن يتساءلون فى جدية عما إذا كان باستطاعة برامج المعونة أن تحقق أى نمو موالد لذاته حتى عند أدنى مستوى . كتب أحد المؤلفين يقول : « من المستحيل تمييز أى منطق اقتصادى بالنسبة لتوزيع المعونة » . إن البلاد تميل إلى التوزيع على أساس علاقات تاريخية وسياسية وتجارية . (أ. مايكسيل ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

الامبريالية بسبب أهدافها الطبقية ، التي تتعارض مع أهداف الدول النامية ، وتعتبر السبب الجذري لفشل المعونة الثنائية الأمريكية . وبدلاً من ذلك فقد شكل التأليف بين النقاد المعتدلين والاصلاحيين الليبراليين - جنباً إلى جنب ، وبطريق المصادفة ، مع كبار رجال الأعمال وقادة الدوائر المالية « البعيدى النظر » - عاملاً هاماً في تركيز واشنطن المتزايد على المؤسسات المالية الدولية .

المعونة الأمريكية المتعددة الاطراف (١)

على الرغم من أن الولايات المتحدة قد وفرت الجانب الأكبر من مساعداتها المالية للبلاد النامية من خلال البرامج الثنائية ، فإن المؤسسات المالية الدولية - وأساساً البنك الدولي - تمثل في استراتيجيتها أهمية رئيسية (وأهمية مازالت في ازدياد) . ففيما بين عام ١٩٦٠ ، والفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، على سبيل المثال زادت قروض البنك الدولي للدول الأفريقية بمقدار خمس مرات - من ٤٠ مليون دولار ، إلى ٢١٣ مليوناً . وقد هبط هذا المستوى بعض الشيء في السنوات الثلاث التالية ، ولكنه ارتفع إلى ٣٤٥ مليون دولار في السنة المالية التي انتهت في ٣٠ يونيو ١٩٦٩ . (٢) وهكذا زادت قروض البنك الدولي وتسهيلات الائتمانية من سبع مقدار المعونة الثنائية الأمريكية في عام ١٩٦٠ ،

(١) إن معظم الأموال التي توفرها المؤسسات المالية الدولية لا تعتبر معونة بالمفهوم الذي يتراوح بين رأى جريدة ذا إيكونوميست ، ووجهة النظر الرسمية للولايات المتحدة ، التي تستبعد القروض التي تقدم بشروط تجارية . وقد أقر بذلك أيضاً الرئيس الراحل كيندى ، عندما كان لا يزال عضواً بمجلس الشيوخ الأمريكى ، عندما أبدى أسفه لمنح « قروض غير مرفهة بشروط قاسية من خلال بنك الاستيراد والتصدير والبنك الدولى ، تسدد بالدولار وفق جداول زمنية ثابتة ، الأمر الذي يعوق التنمية الاقتصادية ، بدلاً من أن يشجعها » خطاب في ١٩ فبراير ١٩٥٩ ، مضبطة الكونغرس ، الكونغرس السادس والثمانون ، مجلس الشيوخ ، ص ٢٤٨٤ .

(٢) انظر التقرير السنوى للبنك الدولى والرابطة الدولية للتنمية عن السنوات المقابلة .

إلى نصفها في عام ١٩٦٦ ، ثم تجاوزتها عند نهاية العقد . فضلا عن ذلك فإنه بينما كان من المتوقع أن تواصل المعونة الثنائية الأمريكية اتجاهها النزولي في السبعينات ، كان البنك الدولي يخطط لزيادة إقراضه لأفريقيا بمقدار ثلاث مرات (مقابل زيادة إقراضه للعالم ككل بمقدار الضعف) في السنوات الخمس الأولى من العقد .

إن تناقص المعونة الثنائية الأمريكية ، وتزايد نشاط المؤسسات المالية الدولية ، ليسا اتجاهين عفويين غير مترابطين ، ولكنهما يعكسان سياسات واشنطن وقدرتها على تنفيذها . ففي البنك الدولي ، الذي تم تنظيمه وتمويله في البداية باكتتابات البلاد المصدرة لرأس المال ، مع كون الولايات المتحدة حتى الآن هي "القوة المسيطرة فيه" ، وذلك بحصتها في اكتتابات البنك الحكومية وقدرها حوالي ٠.٢٨٪ ، ومالها من قوة في التصويت تبلغ ٠.٢٥٪ ، في عام ١٩٦٧ (١) ، وتليها بريطانيا برأسمال مكتتب يبلغ ٠.١١٪ ، وقوة في التصويت تبلغ ٠.١٠٪ ، وتليهما جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا ، ولكل منهما حوالي نصف بريطانيا . ولا يدفع من الاكتتابات من الناحية الفعلية خير ٠.١٠٪ ، مثال ذلك أن الولايات المتحدة قد دفعت ٦٣٥ مليون دولار في عام ١٩٦٧ .

وقد توالى على رئاسة البنك الدولي منذ تكوينه ممثلو خليط كبار رجال الأعمال والمال والحكومة بالولايات المتحدة : جون . ج . ماكاوي - من مساعد وزير الدفاع ، إلى البنك الدولي ، ثم إلى المفوض السامي لدى ألمانيا ، إلى رئيس تشيس مانهاتن بنك ، إلى البنك الدولي ، ثم إلى مدير للشركات

(١) كان يزعم أن آلية الاكتتاب ، التي ترتبط بقوة التصويت ، تتكون من الصيغة التالية : ٠.٤٪ من الدخل القومي للبلد في عام ١٩٤٠ ، ٠.٦٪ من تجارته السنوية في الفترة ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ، مع سماح قدره ٠.٢٠٪ للتفاوض . إن النسبتين اثنتين لاكتتاب الولايات المتحدة ، وقوتها في التصويت ، قلنا بعض الشيء عما كانتا عليه وقت تأسيس البنك في عام ١٩٤٦ ، ولكنها بوصفها أغنى بلد في العالم ظل لها حتى الآن النفوذ الأكبر .

والمؤسسات الكبيرة ؛ جورج د. وودز - من رئيس شركة فيرست برستون
إلى البنك الدولي ، ثم إلى الشركات ؛ روبرت ماكنمارا - من شركة فورد ،
إلى وزير للدفاع ، ثم إلى البنك الدولي . ويشكل رعايا الولايات المتحدة
وبريطانيا ٥٠ ٪ من موظفي البنك الدائم . وقد يكون من الصعب أن
نجد هيئة تجسد بدرجة أكبر الخصائص الأساسية للأوليجاركية الأمريكية
وعلاقتها المالية العالمية .

وعلى غرار الأشكال الأخرى للشركات المساهمة ، فإن الأصوات
المتحركة في اتخاذ القرارات ، على الرغم من الضالة النسبية لتصويتها في رأس
المال المكتتب ، لا يمتد نفوذها فقط إلى اكتتابات البلاد الأصغر ، بل إلى
الأموال الأكبر كثيراً التي تستخدم لعمليات الإقراض (أكبر بحوالى
ثلاث مرات) - السندات والأوراق النقدية التي تباع للبنوك والمستثمرين
الأفراد (١) ، والكسب الذي يتحقق من القروض التي تقدم بشروط تجارية .
وبحلول عام ١٩٦٩ كان "بنك" ، في سنواته الثلاث والعشرين ، قد قدم قروضاً
قيمتها حوالى ١٣ مليار دولار (٢) ، معظمها للبلاد "نامية" ، وكان أكثر من
خمس أسداسها قروضاً طويلة الأجل بأسعار الفائدة التقليدية (أما السدس
الباقى فكان قروض الرابطة الدولية للتنمية التي تقدم بشروط "ميسرة") .
وعادت عليه هذه القروض بربح منتظم يعتمد عليه ، وصل إلى ١٧٠ مليون
دولار في عام ١٩٦٩ ، مقابل متوسط سنوى قدره ١٤٥ مليون دولار في

(١) كان يوجد حوالى أربعة بلايين دولار - تسيطر الولايات المتحدة على حوالى ٤٠ ٪
منها - بتثابة ديون قائمة في عام ١٩٦٩ . انظر الحديث الصحفي مع مكمارا ، رئيس البنك ،
في مجلة ذي باذ كرر ، لندن عدد مارس ١٩٦٩ .

(٢) كان ذلك مبلغاً ضخماً ومتزايداً بالنسبة لتدفق المساعدات الثنائية الرسمية . وهكذا كانت
قروض البنك وتسهيلات الائتمانية ١٨٨ بليون دولار في السنة المالية ١٩٦٩ ، أى حوالى
ضعف مستوى العام السابق ، مقابل حوالى ٦ بلايين دولار هى مجموع المساعدات الثنائية
الرسمية العالمية للبلاد النامية (٦٠ ٪ منها كان أمريكياً) . The Annual
Report of the World Bank and IDA ، ١٩٦٩ .

السنوات الخمس السابقة . ومع ذلك فإن ربحية البنك تعتبر جانباً ثانوياً تماماً في عملياته الإقراضية .

إن الأهداف السياسية — الاقتصادية للاحتكارات والمؤسسات المالية الدولية — وبخاصة تلك التابعة للولايات المتحدة بوصفها الدولة الرئيسية لتصدير رأس المال — والفوائد التي تعود عليها ، ينبغي البحث عنها أساساً في وظيفة البنك المقررة ، وهي العمل كجسر أمان بالنسبة لحركة رأس المال الخاص إلى الاستثمار الدولي ، (١) . أما كيفية تشجيع البنك لهذه الحركة فيعترف بها صراحة إلى حد ما . فهو ينصح الحكومات بتغيير التشريع المقيد غير العادل ، ، من أجل جذب رأس المال الخاص ، وخدمة القروض ذات الشروط الصعبة ، ويعلن عن عدم ارتياحه للملكية الحكومية تحت حجة الاعتبارات الإدارية ، (٢) ، ويرفض أن يقرض — حتى بالشروط التقليدية — الأغراض التي يمكن حسب تقديره تمويلها برأس المال الخاص ومن أجل هذا الغرض تعهد الولايات المتحدة إلى البنك الدولي بوضع معايير السياسة الأساسية للبيان الضريبي لبلد ما ، وطريقة توزيع مرارد الميزانية فيه ، وإسياساته التسعيرية (٣) .

فأفريقيا على سبيل المثال ، استناداً إلى مكثفها رئيس البنك ، يجب أن تتخذ إجراءات ضريبية ، ، وأن تختار مشروعات يمكن أن تكون غير شعبية من الناحية السياسية ، ، وأن تبدى « رغبة في قبول وتنفيذ النصيحة التي يقدمها خبراء أجانب » ، (٤) .

(١) The World Bank Group in Asia — موجز ، سبتمبر ١٩٦٣ .

(٢) IBRD International Bank: 1946 - 1953 ، جون هوبكنز ،

١٩٥٤ ، ص ٤٩ .

(٣) انظر بيان أس . هتشسون ، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون المعونة الأفريقية ، في Foreign Assistance Act of 1966 ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٤) مجلة ذي بانكرز ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

وقد كانت مثل هذه النصيحة موجهة نحو تشجيع ومساندة الاستثمار الخارجى المجزى ، وأساساً رأسمال بريطانيا والولايات المتحدة ، وهى تنعكس فى تركيب قروض البنك ، وفى القرارات المتعلقة بمنح هذه القروض . ويعتبر التركيز العام الزائد على النقل أمراً له دلالاته . ففى مطلع الستينات كان حوالى ٦٠ ٪ من القروض التى قدمت لأفريقيا ، وقدرها ٨٦٠ مليون دولار ، مخصصاً للنقل . وبحلول عام ١٩٧٠ هبطت هذه النسبة ، ولكنها ظلت عند ٤٣ ٪ (١) ، مع تخصيص ٢٨ ٪ للطاقة الكهربائية ، والباقى للصناعة والزراعة والتعليم . إن النقل والطاقة الكهربائية والمرافق العامة الأخرى ، على الرغم من أنها ليست غير إنتاجية ، بل إنها حيوية بالنسبة للقطاعات المنتجة السلع ، ليست فى حد ذاتها مؤشراً صالحاً للتنمية (مثال ذلك أنها ليست مؤشراً صالحاً على وجود تصنيع ، أو إنتاجية أعلى ، أو طبقة عاملة متعلمة وأكثر مهارة) . وهى على غرار جوانب الاقتصاد الأخرى ينبغى دراستها فى السياق — لمن تقام ، وأى غرض تخدم — وبلداً ببلد . ففى أفريقيا ذات العدد القليل من السكان المنتشرين عبر مساحات واسعة ، يعتبر الاستثمار فى النقل بالنسبة للفرد عائداً على نحو غير متناسب (٢) . وهو يخصص بوجه عام لإنشاء الطرق ، وخطوط السكك الحديدية ، والموانئ — وعلى غرار الطاقة الكهربائية (٣) — من أجل نقل المعادن التى تشحن بعد ذلك إلى خارج البلاد.

ملك الأستاذ أندريه تيسير

(١) كان الرقمان الخاصان بالعالم (بما فيه أفريقيا) هما : البنك للنقل والتجارة من ذلك بعض الشيء للطاقة الكهربائية . World Bank and IDA Annual Report, 1966 — 1967 ، ص ٦٦ .

(٢) كان ذلك معترفاً به حتى من جانب إ. كامارك ، الاقتصادى الأول بالبنك الدولى The Development of Economic Infrastructure فى Economic Transition in Africa ، إعداد م. ج. هيرسكوفيتز ، لندن ، ١٩٦٤ .

(٣) بلغ مجموع ناتج الطاقة الكهربائية فى أفريقيا الاستوائية ، فى عام ١٩٥٧ ، حوالى ٦٥٢٥ مليون كيلو وات ، كان يستخدم منها ١٢٥٠ مليون كيلو وات فى الكنفو وروديسيا ، وأساساً للتعدين . هيرسكوفيتز ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

حيث يجرى تصنيعها في البلاد الصناعية المتقدمة ، مع قليل من التركيز على التنمية الأفريقية .

وقد ساعدت قروض البنك الدولي أيضا ، التي كانت تسير موازية للاستثمار البريطاني والأمريكي ، على استمرار علاقات السيطرة السياسية الامبريالية التي تميزت بها الفترة الاستعمارية (١) ، حتى الوقت الراهن . ويتضح ذلك بوجه خاص في أفريقيا الجنوبية الاستعمارية والعنصرية . وهكذا عند نهاية عام ١٩٦٢ ، كان أكثر من نصف المبلغ الذي زود البنك الدولي أفريقيا به ، وقدره ٩٠٠ مليون دولار ، قد ذهب إلى أفريقيا الجنوبية والوسطى — جنوب أفريقيا ، وروديسيا ، والكنغو (نيوبولدفيل ، كينشاسا الآن) . وعلى الرغم من أن هذه المنطقة مترابطة بالفعل فيما بينها من خلال الاستثمار والتجارة الدوليين ، فإن النمط الاستثماري الجديد لم يكن اقتصاديا تماما ، أو كيفما اتفق . من ذلك على سبيل المثال أن القرار الخاص ببناء سد كاريبا ، الذي يموله البنك الدولي واتحاد مالي (كونسورشيوم) من البنوك وشركات التعدين ، في روديسيا الجنوبية في عام ١٩٥٥ ، قد أغفل قراراً اتخذ في فترة سابقة — عندما كانت الاعتبارات الاقتصادية هي العليا بتشديد سد على نهر كزوري في زامبيا (روديسيا الشمالية عندئذ) ، على الرغم من حقيقة أن روديسيا الشمالية قد أنفقت بالفعل ٥٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني على الأعمال التحضيرية ، وكان مقرراً أن تستخدم معظم الطاقة الكهربائية التي يولدها في أغراض التعدين بحزام النحاس الموجود بها ، ثم تلتحق لها مقادير هائلة لأغراض الري . ومن الواضح أن قرار بناء سد كاريبا كان قراراً اتخذ من الناحية السياسية لتعزيز الموقع السائد للنظام الاستيطاني

(١) في ذلك الوقت كانت الوظيفة الأولية لتشييد المكك الحديدية هي لأسباب السيطرة الاستراتيجية أو الإدارية — البريطانيون في السودان لإعادة غزو البلاد ، وألمانيا في تنجانيقا ، وبريطانيا من ممبسة إلى بحيرة نيكوتوريا ، وفرنسا من دكار . « إن سجل الولايات المتحدة كان أشد سوءاً فيما يتعلق بلبييرا » . انظر اندروم . كاماراك ، The Economics of African Development ، بريجر ، ١٩٦٢ ، ص ١١ .

الإبيض في روديسيا^(١) ، وعلى حساب زامبيا التي يحكمها الأفريقيون . أما أن التحيز قد استمر جزءا لا يتجزأ من سياسة البنك الدولي ، فيتضح جليا من القرار الذي أصدره بعد ذلك بتمويل سد كابورا في موزمبيق في اتحاد مع جنوب أفريقيا ، وبذلك زود الأنظمة الاستعمارية والعنصرية في جنوب أفريقيا بمساندة اقتصادية مماثلة .

وفي النصف الثاني من الستينات تشعبت قروض البنك وتسهيلات الائتمانية شعبا كبيرا ، مغيرة معالمها الشاملة . وهكذا بحلول عام ١٩٦٨ ، ومن مجموع تراكمي قدره ١٧٠٢ مليون دولار^(٢) (قروض البنك - ١٤٢٦ مليون دولار ، وائتمانات الرابطة الدولية للتنمية - ٢٧٦ مليون دولار) ، ذهبت نسبة تصل إلى ٧٠٪ إلى بلاد لا تقع في أفريقيا الجنوبية أو الوسطى ، مما يعني أيضا نقل التركيز السياسي إلى عدد من البلاد المختارة المستهدفة . ففي شمال أفريقيا ، على سبيل المثال ، أصبحت المساعدات ، بدلا من أن تتجه إلى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر ، تتجه إلى السودان (خزان الروصيرص ، والطاقة الكهربائية . وخطوط نقل التيار الكهربائي والسكك الحديدية - مع اشتراك ثلاثة بنوك أمريكية أيضا) ، وموريتانيا ، والمغرب ، وتونس . وفي أفريقيا الغربية حلت نيجيريا محل غانا ، التي كانت

(١) كانت تلك هي السياسة العامة للاستعمار البريطاني في خلال فترة اتحاد روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند (١٩٥٣ - ١٩٥٤) ، وفترة الإعداد للاستقلال ونتيجة لذلك فإن زامبيا أيضا تعتمد على روديسيا وجنوب أفريقيا كمصادر لصادراتها من النحاس ، والمجزء الأكبر من وارداتها . ومن أجل الاطلاع على دراسة أوسع نطاقاً ، انظر ر. هول ، Zambia ، لندن ، ١٩٦٥ .

(٢) تضمنت هذه القروض (مليون دولار) : جنوب أفريقيا - ٢٤٢ ، نيجيريا - ٢٢٢ ، السودان - ١٥٠ ، كينيا - ١٢٤ ، لايبيريا - ٩٨ ، الكونغو (كينشاسا) - ٩٢ ، روديسيا - ٨٧ ، الجزائر - ٨١ ، موريتانيا - ٧٣ ، المغرب - ٧١ ، تونس - ٥٨ ، الجمهورية العربية المتحدة - ٥٧ . Annual Reports of IBRD and IDA .

تحصل على الائتمانات - جنباً إلى جنب مع رأس المال الأمريكي الرسمي والخاص - حتى عام ١٩٦٢ (ثم توقفت ، ولم تستأنف إلا بعد وقوع الانقلاب في فبراير ١٩٦٦) ، وأصبح لنيجيريا الأولوية العليا ، بما حصلت عليه من قروض لسد نهر النيجر ، والسكك الحديدية ، وميناء لاجوس ، والطرق . وفي أفريقيا الشرقية كان التركيز أساساً على كينيا ، سواء على حدة أم على نطاق إقليمي متزايد (مع اتجاه إلى استمرار تفوقها على تنزانيا واوروغوايا) . ويكشف تحليل سياسات البنك ، ونوعية تركيزه على البلاد ، في النصف الثاني من العقد ، عن نمط للإقراض موجه نحو الاستراتيجية السياسية - الاقتصادية لواشنطن . ولندن ، ومكمل لها ، بدلاً من أن يكون موجهاً نحو التنمية الاقتصادية الأفريقية المستقلة ومكملاً لها .

إن تفضيل مجمع دوائر المال والأعمال والحكومة بالولايات المتحدة للمعونة الدولية تفضيلاً متزايداً على المعونة الثنائية لا يخلو من أساس . إن المعونة المتعددة الأطراف كانت ذات ميزة خاصة بالنسبة للولايات المتحدة ، أكبر مصدر لرأس المال . فبمقايير صغيرة نسبياً من رأس المال المكتسب كان باستطاعة الولايات المتحدة تنسيق تدفق رأسمال الإقراض ، والتحكم فيه ، حماية وتشجيعاً لرأس المال الأمريكي الخاص . وتستطيع الولايات المتحدة ، عن طريق إخفاء دورها في داخل هيئة دولية تتكون جوهرياً من مصدرين عالميين لرأس المال (ولكن مع وجود البلاد النامية أعضاء فيها) ، أن تصبح ضالعة بعمق في أشد قرارات البلاد النامية الداخلية حساسية ، دون أن تثار في وجهها اتهامات بالإمبريالية الاقتصادية أو الاستعمار الجديد . ويعتبر صانعو السياسة الخارجية الأمريكية ذلك ذا أهمية رئيسية في التعامل مع الدول غير المنحازة .

وفضلاً عن ذلك فإن البنك ، قبل منح القروض ، يجري دراسة لا

للمشروع المعنى المقترح فقط ، ولكن لاقتصاد البلاد بأسره (١) . ومثل هذه الاستخبارات الاقتصادية نادرا ما يسمح بها بلد امبريالى . وتقفر أمام العين فى وضوح صارخ النتائج التى يمكن أن تترتب على حصول رجال المال فى دوائر الرأسمالية العالمية على مثل هذه المعلومات السرية الخطيرة ، وبخاصة عندما نتذكر كيف كان لامكانية البنوك فى الوصول إلى المعلومات الداخلية للشركات دور فى إعطاء رأس المال المالى تاريخياً رافعة رئيسية فى "عالم" صناعى . واليوم يتجاوز تنسيق رأسمال الاقراض العالمى تجاوزاً لا بأس به حدود المؤسسات المالية الدولية نفسها ، ليدخل مجال التنسيق بين السياسات الامبريالية العالمية ، أو يشمل - على سبيل المثال - منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى ، والجماعة الإقتصادية الأوروبية ، والاتحادات المالية ، والمجموعات الاستشارية للبنك الدولى (مثل أفريقيا الشرقية) . فمثل هذه المنظمات يجتمعون أسبوعياً (بل يومياً فى بعض الأحيان) لمناقشة السياسات المالية . وقد وصلت نسبة المساعدات الرسمية للتنمية ، التى وجدت من أجلها ترتيبات التنسيق ، إلى خمس المجموع الكلى للمعونة الثنائية والمتعددة الأطراف فى عام ١٩٦٨ .

وتشير شواهد الاتجاهات فى "سبعينات إلى زيادة فى نطاق نشاط رأسمال الإقراض العالمى ، وإلى اتساع نظره الاستراتيجية العالمية . وقد كان البنك الدولى يخطط لتوسيع اقتراضه - على سبيل المثال - عن طريق جمع الأموال من العربيه السعوديه والكويت (فى وقت كان العالم العربى فيه يتطلع إليهما لتمويل عمليات التنمية فيه) وجمهورية ألمانيا الاتحاديه ، ولزيادة إقراضه بالبحث عن بلاد يمكن منح القروض فيها ، بدلا من الانتظار حتى تتقدم هى بطلب القروض ، كما كان يحدث فى الماضى . ومن الأمثلة على ذلك إنشاء فريق استشارى للإستثمار فى مكتب رئيس جمهوريه زائير . وأمثال هذه المبادرات فى بلاد أفريقيا والشرق الأوسط لها مضمونات سياسية - إقتصادية تتجاوز كثيرا إطار عمليات الاقراض البحث .

(١) انظر خطاب الرئيس مكنارا فى نادى البوند ، نيويورك ، ١٤ مايو ١٩٦٩ .

التجارة - التدفقات القصيرة الأمد، والأنماط الطويلة الأمد

إن تدفقات التجارة الأمريكية مع أفريقيا في الستينات والسبعينات ، على الرغم من استنادها إلى الأنماط الاقتصادية الكلاسيكية ، من حيث الحصول على المواد الأولية الرخيصة الثمن التي تفس الحاجة إليها ، وتوسيع الأسواق ، وما يترتب على ذلك من استخلاص للأرباح ، هي الجانب الأكثر بروزاً . وإذا كان لابد من تركيز الانتباه على التجارة وحدها بوصفها مقولة اقتصادية مستقلة ، أو التركيز عليها في ارتباطها فقط بالاستثمار والمعونة التي ترتبط بهما ارتباطاً وثيقاً^(١) ، يكون من الضروري ، وإن لم يكن كافياً ، أن نشرح اتجاهات وتطورات هامة معينة . إن التجارة الأمريكية ، التي تتحرك في توازن مع الروابط والأهداف السياسية ، وإن يكن بدوافع اقتصادية أساسية مباشرة وغير مباشرة ، هي مجال سياسي بدرجة عالية — يتجه إلى أن يعكس ويميز في آن واحد العلاقات السياسية — الاقتصادية الأمريكية القائمة ، أو يستهدف تشكيل علاقات جديدة . ومن الزاوية الحقيقية تعتبر التجارة الأمريكية ، سواء الخاصة أو الحكومية ، ذراعاً للاحتكارات الأمريكية في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة وإدارتها .

فكيف ننعكس الأهداف السياسية والاقتصادية للإمبريالية الأمريكية في تدفقاتها وأنماطها التجارية ؟ إن الاتجاهات — سواء أكانت مشجعة أم معوقة — في العقد الماضي (انظر الجدول رقم ٤) بينه بذاتها ، لا سيما أن

(١) تشكل المعدلات المئوية للربح من الاستثمار الأجنبي حق ارتباطاً على الاقتصاديات الأخرى التي ينبغي عندئذ أن تزيد صادراتها لا من أجل التنمية ، بل لمجرد رفع الأرباح وتوزيعات الأسهم . ومضاً عن ذلك فإن عبء الديون في البلاد النامية ، الذي يصل إلى ٦٠ بليون دولار ، استناداً إلى مكنمارا ، رئيس البنك الدولي ، كان يزيد بمقدار ضعف الزيادة في حصيلة صادرات . مجلة لومند دبلوماسيك ، عدد يونية ١٩٧٢ .

الجدول رقم (٤)

تجارة الولايات المتحدة (مليون دولار)

الواردات من			الصادرات إلى			
١٩٧٠	١٩٦٤	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٤	١٩٦٠	
٣٩,٩٦٣	١٨,٦٨٥	١٤,٦٥٤	٤٣,٢٢٦	٢٦,٤٣٨	٢٠,٥٥٠	المجموع (كل البلاد)
١,١١١	٩١٧	٥٣٤	١,٥٧٩	١,٢١٨	٧٦٦	أفريقيا
						منها :
٢٨٨	٢٤٩	١٠٨	٥٦٣	٢٩٣	٢١٧	جنوب أفريقيا
٢٣	١٦	٣٢	٨١	٢٦٨	١٥١	الجمهورية العربية المتحدة (١)
٤١	٤٥	٦٨	٦٢	٦٦	٢٦	السكغو (كيشاسا) (٢)
٧١	٣٥	٤٠	١٢٩	٦٤	٢٦	نيجيريا
٩١	٧٤	٥٢	٥٩	٢٥	١٧	غانا
٢٩	٢٩	—	١٠٤	٥٩	٤٢	ليبيريا
٥١	٤٨	٣٩	٤٦	٣٥	٣٦	ليبيريا
٩٢	٦٤	—	٣٦	١٩	—	صاحل العاج
٦٨	٥٥	٢٦	٣٨	١١	١١	أنجولا
٦٧	٥٣	٢٧	٢١	١٢	٧	أثيوبيا
١٠	٥	١	٦٢	٥٣	٢٤	الجزائر
—	٢٥	١٦	—	٢٣	١٥	اتحاد روديسيا ونياسلاند
٢	—	—	٣١	—	—	زامبيا
١٠	٦	١٠	٨٩	٢٧	٣٤	المغرب
٣	١	—	٤٩	٢٢	٢١	تونس

المصدر : Statistical Abstract of the U.S., 1965

(١) جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٧١

(٢) زائير منذ عام ١٩٧١

الولايات المتحدة لم يكن لها تراث استعماري في أفريقيا يمكن مقارنته بتراث بريطانيا أو فرنسا أو بلجيكا ، التي ظلت تمارس تجارتها في الأساس مع مستعمراتها السابقة .

ويوضح الجدول أن الولايات المتحدة كان لديها تدفقات جوهرية مع بلاد مستهدفة ذات نظم اجتماعية - اقتصادية مختلفة في معظم المناطق ، لا سيما مع عدة بلاد في المجال البريطاني التقليدي . ولنتناول الآن بالدراسة عدداً قليلاً من الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة ، وكيف تأثر هؤلاء الشركاء بالسياسات الحكومية الأمريكية - من النواحي السياسية والتجارية والمالية .

وكان أهم شريك تجاري للولايات المتحدة في أفريقيا ، حتى ذلك الوقت ، هو جنوب أفريقيا ، وما زالت هي الدولة العنصرية المتطورة صناعياً والتي يمكن الاعتماد عليها ، سياسياً . وهكذا كانت التجارة الأمريكية (شأن الاستثمار) تمثل في عام ١٩٦٨ حوالي ٣٠٪ من مجموع تجارتها مع القارة . وعلى الرغم من أن صادرات الولايات المتحدة ووارداتها كانت جميعاً ذات أهمية عظمى ، فإن الصادرات كانت على وجه الإجمالي هي السائدة^(١) ، باستثناء الفترة الخرجه ١٩٦١ - ١٩٦٣ ، عندما زادت الولايات المتحدة وارداتها بدرجة جوهرية ، ومن ثم ساعدت على التخفيف من حدة الصعاب السياسية والاقتصادية الخطيرة التي تعرضت لها هذه الدولة العنصرية المدانة دولياً ، ومنذ ذلك الحين كان المستوى العالي المستمر من الواردات الأمريكية (بالإضافة إلى الواردات البريطانية واليابانية التي تزايدت كثيراً) ، والصادرات الأمريكية المتزايدة ، لا سيما من الآلات ومعدات النقل ، دورها في تعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والعسكري الذي كانت جنوب أفريقيا تسعى إليه سعيًا حثيثاً .

(١) إن صادرات جنوب أفريقيا الهائلة من الذهب ، وأساساً إلى لندن ، تعتبر عاملاً موازنًا لما قد يبدو من عجز في ميزانها التجاري الشامل .

إن النمو الصارخ في تجارة جنوب أفريقيا في مواجهة مقاطعة عالمية من المتعذر أن ينظر إليه على أنه تطور عفوى . ومن الواضح أن هذا النمو ما كان ليتحقق لولا مؤازرة شركائها التجاريين الأساسيين — الدول الإمبرالية الأربع الكبرى ، التي تمثل ثلاثة أخماس تجارتها .

وقد أصبحت جنوب أفريقيا بالنسبة للاحتكارات الأمريكية ، التي تلى الاحتكارات البريطانية مباشرة (كما هي الحال في مجال الاستثمار) أكثر من مجرد شريك تجارى يحقق لها الربح . ويتعلق ذلك بمجال إمدادات الأسلحة الشديدة الحساسية من الناحية السياسية . وهكذا فعلى الرغم من أن فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية قد حلتا محل بريطانيا بعد عام ١٩٦٤ ، بوصفهما الموردین الرئيسيين للسلاح لجنوب أفريقيا تحديا للحظر الذى فرضته عليها الأمم المتحدة ، فإن بيع التراخيص الأمريكية ، على سبيل المثال ، من أجل إنتاج معدات النقل والمعدات العسكرية ، كان له ما هو أكثر من مجرد

الجدول رقم (٥)

تجارة جنوب أفريقيا (مليون راند)

الصادرات		الواردات		
١٩٦٧	١٩٦٣	١٩٦٧	١٩٦٣	
١,٢٥٦	٩١٩	١,٩٢١	١,٢١٣	المجموع ، منه
٤١٠	٢٧٩	٤٩٧	٣٦٢	بريطانيا
١٠٨	٨٢	٣٢٣	٤٠٤	الولايات المتحدة
٨١	٥٢	٢٣٩	١٣٠	جمهورية ألمانيا الاتحادية
١٧٥	٧٠	١١٥	٥٦	اليابان

U.N. Statistics (*)

متضمنات اقتصادية . فهو يساعد على وضع التكنولوجيا اللازمة لقوة رادعة في أيدي الأغلبية البيضاء منذ حركة التحرر الوطني في داخل حدود جنوب أفريقيا ، وإلى الشمال منها . وفي الوقت نفسه تبذل واشنطن جهداً عظيماً لتطمس معالم مثل هذه التجارة ، لأنها لا تستطيع أن تغفل « صورتها الديمقراطية » في مواجهة أفريقيا المستقلة . ومن الناحية الأخرى فإن تجارة الولايات المتحدة المتزايدة مع جنوب أفريقيا لا يمكن إخفاؤها ، كما ينبغي ترشيدها ، ولذلك فليس مما يدعو إلى الدهشة أن نجد الولايات المتحدة تحاول — وإن يكن بحذر إلى حد ما — تزيين صورة جنوب أفريقيا والبرتغال في أروقة الأمم المتحدة ، أو الدفاع عن وجودهما في مؤتمرات مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للتجارة والتنمية ، الذي عقد في نيودلهي في فبراير — مارس ١٩٦٨ . وفي هذا المؤتمر ، وعلى الرغم من تكتيكات الولايات المتحدة^(١) . سجل مندوبو أفريقيا المستقلة احتجاجهم على اشتراك النظام الاستعماري و«عنصرى الرئيسى بالقارة بمغادرة قاعة المؤتمر جماعة واحدة .

وعلى نحو لا يقل سفوراً من الناحية السياسية ، عند الطرف المقابل للقارة ، توجد ثاقى أكبر تدفقات تجارية أمريكية إلى أفريقيا الشمالية . وإذا كانت واشنطن تواجه هنا بلدان — هما الجمهورية العربية المتحدة والجزائر — ينتهجان مساراً مستقلاً معادياً للإمبريالية ، فقد حاولت في مرونة تحويل الفوائض الغذائية التي تملكها الحكومة الأمريكية إلى ميزة سياسية . وهكذا فقد استخدمت مبيعات الحبوب — التي تموّلها المعونة الأمريكية — للجمهورية العربية المتحدة بالعملة المحلية كرافعة لمحاولة انتزاع تنازلات سياسية وعسكرية . وعندما لم تبد هذه التنازلات قريبة المنال هبطت التجارة التي

(١) حث المندوب الأمريكي ، يوجين روستو ، مساعد وزير الخارجية ، المشتركين على « التركيز على المشكلات العملية الصعبة » ، لا على « المشكلات السياسية » . جريدة لوموند ، عدد ٨ فبراير ١٩٦٨ .

تمولها المعونة هبوطاً حاداً . وجدير بالذكر أن الحرب، التي شنتها إسرائيل في
يونية ١٩٦٧ ، قد جاءت مباشرة في أعقاب تدهور العلاقات السياسية
والتجارية بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة . وكان الأمر
الشاذ في هذه العلاقات حتى إندلاع الحرب هو طابعها الأحادي الجانب .
وهكذا كانت واردات الجمهورية العربية المتحدة من الولايات المتحدة تمثل
نسبة جوهريّة من وارداتها (حوالى ٢٠٪ من مجموع الواردات) ، وكان
على الولايات المتحدة في ذلك الاتحاد السوفيتي ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ،
وبريطانيا ، وفرنسا . ولكن فيما يتعلق بصادرات الجمهورية العربية المتحدة
(عام ١٩٦٦) كان التسلسل على النحو التالي : الاتحاد السوفيتي ،
وتشيكوسلوفاكيا ، و"هند ، والصين ، وإيطاليا ، وجمهورية ألمانيا
الديمقراطية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية - دون أى وجود ظاهر للولايات
المتحدة ، وكان نقص الواردات من الجمهورية العربية المتحدة يعكس افتقار
الولايات المتحدة إلى الحماسة لمساعدة ذلك البلد على إيجاد أسواق لسلعه .

وكانت تجارة الولايات المتحدة مع الجزائر مماثلة إلى حد ما لتجارتها
مع الجمهورية العربية المتحدة ، سواء من حيث الهدف السياسى أم البضائع
الاقتصادية ، إذ كانت تتكون إلى حد كبير من الصادرات الغذائية التي تمولها
المعونة ، دون أية واردات مقابلة متكافئة ، ولكنها كانت على نطاق أكثر
تواضعاً (أقل من نصف تجارته الأمريكية - المصرية على أساس ما يخص
الفرد) . وقد انخفضت الصادرات الأمريكية ، التي كانت تلي الصادرات
الفرنسية (فرنسا هي الشريك التجاري الرئيسى للجزائر في كلا الاتجاهين) ،
بعد حرب يونية ، ولكن ليس بمقدار انخفاضها مع الجمهورية العربية المتحدة .
وقد كان لدى واشنطن التي تضع نصب عينيها على الاستثمار الأمريكى في
ميدان البترول - كما جاء في محاضر جلسات الاستماع بالكونجرس
الأمريكى - أمل أكبر في استمرار سياستها القائمة على الاحتفاظ بموطئ
قدم عند الباب ، التي انتهجتها في ظل حكم الرئيس كيندى عند بداية انعقد .

وعلى نقيض الجمهورية العربية المتحدة والجزائر ، كانت تجارة الولايات المتحدة مع ليبيا والمغرب وتونس تعكس النفوذ السياسى الإمبريالى ، والروابط الاقتصادية الإمبريالية ، الأقوى بكثير والمستمدة من تأليفات مختلفة من الإستثمارات البترولية ، والقواعد العسكرية ، والمعونة الثنائية والمتعددة الأطراف . وقد كان حجم التجارة الأمريكية مطردا ، ولكنه كان مشوها أيضا - إذ كان فى كل حالة يلى حجم تجارة الدولة الاستعمارية السابقة من حيث الصادرات ، ولكن أدنى من ذلك من حيث الواردات (وبخاصة من المغرب وتونس) . وفى أعقاب الحرب الإسرائيلية - العربية زادت الولايات المتحدة بدرجة كبيرة تجارتها مع ليبيا (التى كان ناتجها من البترول ، المملوك للولايات المتحدة ، يذهب معظمه إلى أوروبا الغربية) فى كلا الاتجاهين ، وذلك فى محاولة ظاهرة لتوسيع إسفينها الاقتصادى والعسكرى فى العالم العربى ، ولكن ذلك الجهد توقف بعد ذلك بعامين ، عند ما أطيح بالنظام الملكى ، وعند ما اتخذت الحكومة الثورية خطوات لكبح جماح نفوذ بريطانيا والولايات المتحدة ، وإرغامهما على التخلي عن قواعدهما فى أبريل ويونية ١٩٧٠ ، وفرض قيود على الاستثمار . ومن الناحية الأخرى كان يجرى جذب المغرب وتونس فى الاتجاه المضاد ، نحو روابط تجارية ومالية أوثق مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ، مثال ذلك أن البلدين قد وقعا اتفاقات مع الجماعة الاقتصادية الأوربية (السوق المشتركة) فى مارس ١٩٦٩ ، ومنحوا الولايات المتحدة قواعد وتسهيلات جوية وبحرية موسعة .

ويعتبر نمط زائير التجارى مثالا حيا لتجاوز علاقات ما بعد الاستقلال ما كان سائداً من علاقات فى العهد الاستعمارى ، كما أنه نمط ذو أهمية خاصة لأن زائير هى البلد الأفريقى الوحيد الذى كانت الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت قد كسبت فيه موقعا سياسيا - عسكريا متفوقا على موقع الدولة الاستعمارية السابقة .

وعلى الرغم من أن التجارة مع الولايات المتحدة مطردة في كلا الاتجاهين بالفعل ، فإن مرتبتها النسبية عالية (بعد بلجيكا) فقط في واردات البلاد — نتيجة لتأثير واشنطن بوصفها المقرض الرئيسى ، والمورد الرئيسى للمواد الغذائية والمعدات العسكرية ، لحكومة كينشاسا . ومن الناحية الأخرى فإن استمرار البنين الاستعماري لصادرات البلاد (النحاس — حوالى نصف مجموع "صادرات" ، والكوبالت ، وزيت النخيل ، والماس ، والقصدير ، والزنك ، والمطاط) ، التى تذهب أساساً إلى بلجيكا ، تليها إيطاليا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ثم الولايات المتحدة ، إنما يعكس استمرار علاقة زائير بأوروبا الغربية ، القائمة على الاستثمار ، وعلى كون زائير ملحقاً للمواد الأولية .

وأخيراً فى أفريقيا الغربية — لاسيما نيجيريا وغانا — ربما تكون التجارة الأمريكية قد حرثت أرضاً أحدث عهداً منها فى أية منطقة أخرى . ويظهر بوضوح ما للعلاقات السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة من أثر قوى ، كما يظهر تأثير العلاقة بالبلاد الأخرى (أنظر الجدول رقم ٤) . وهكذا فى نيجيريا ، الهدف الرئيسى للمعونة الحكومية والاستثمار الخاص الذى حددته حكومة الرئيس كيندى فى وقت مبكر ، كانت التجارة الأمريكية تتطور فى كلا الاتجاهين ولكن بدرجة ملحوظة أكبر كثيراً فى الصادرات (تلى بريطانيا مباشرة) ، وذلك حتى عام ١٩٦٧ ، عند ما أصبحت البلاد ثالث أكبر شريك تجارى أفريقى . وقد أوقف هذا التطور نتيجة لانفصال الإقليم الشرقى الغنى بالبتروöl ، الذى أثار لعاب الاحتكارات الأمريكية ، وجذب تأييدها . وقد شهد العامان التاليان هبوطاً حاداً فى التجارة الأمريكية مع الحكومة الاتحادية حتى انتهت المغامرة الانفصالية الإمبريالية ، التى ساندتها الاستثمار ، بالإخفاق . وسرعان ما تجاوزت الزيادة المتوقعة فى التجارة الأمريكية مع البلاد — التى أعيد توحيدها — فى السبعينات مستويات

ما قبل الحرب ، على الرغم من أنها كانت تواجه نيجيريا أكثر حذرا مما كانت عليه في العقد السابق .

وبالمثل غانا، التي تعتبر من أكثر البلاد ثراء أو تفوقا في أفريقيا السوداء، والتي سرعان ما تحددت بعد الاستقلال، في عام ١٩٥٧ ، بوصفها هدفا لاهتمام واشنطن الخاص . وكان موقع الولايات المتحدة القوي ، الذي نشأ سريعا ، خلف بريطانيا من حيث المجموع السكلي للتجارة راجعا في المقام الأول إلى القروض المتعددة التي قدمت بتشجيع من الحكومة الأمريكية ، والتي قدمتها الهيئات الدولية ، وإلى الاستثمار الخاص الذي تضمنه الولايات المتحدة في المعادن والطاقة الكهربائية ؛ والذي اضطلعت له واشنطن في عام ١٩٦١ ، وكذلك إلى أكبر مصدر في غانا ، وأكثرها تعرضا للتقلبات ، للعمليات الأجنبية — وهو السكاكو . إن «الضغط» الدولي على أسعار السكاكو في منتصف العقد ، وما ترتب على ذلك من خفض حصيلة صادراته (على الرغم من المشتريات السوفيتية) ، لم يكن لها أثر هين في زيادة مصاعب التنمية الاقتصادية في البلاد ، وفي تغذية التربة اللازمة لانقلاب فبراير ١٩٦٦ ضد نكروما . وفرد ذلك الانقلاب مباشرة أدى منح القروض الدولية (التي كانت تحجب من قبل) على نحو محرم إلى زيادة التجارة مع الولايات المتحدة، مع استعادة الربحية نتيجة لارتفاع «خارق» في أسعار السكاكو .

وقد وجدت التجارة الأمريكية ، على نقيض التغلغل الجديده في المجال البريطاني الذي فتحت أبراهام ، فرصا ميسرة للبيع في منطقتها التقليدية ذات «الأهمية الخاصة» . وربما كانت ليبيريا هي المثال الكلاسيكي في أفريقيا لسبق الولايات المتحدة إلى استثمار «العصر الاستثماري الجديد» ، من خلال السلسلة الاقتصادية الكاملة للإستثمار (في المزارع الرأسمالية الواسعة ، واستخراج خام الحديد ، وإنشاء خطوط السكك الحديدية) ، والمعونة ، والبنوك ، والتأمين ، ونقل البحري ، والتجارة . وفي كل هذه المجالات المترابطة ، التي ترتبط بالتجارة بمعنى معين ، تعتبر الولايات المتحدة

هي القوة السائدة . وهي الأولى على النسق الاستعماري — تليها جمهورية ألمانيا الاتحادية — سواء في واردات البلاد (حوالى ٤٠٪ من مجموع الواردات) ، أم في الصادرات (حوالى ٣٠٪) ، مع حصولها على حوالى ربع خام الحديد الذي يستخرج من البلاد، وتسعة أعشار المطاط الذي تنتجه . ويعتبر الأسطول التجاري الليبيرى أكبر أسطول في العالم ، وتملك الولايات المتحدة معظم هذا الأسطول . كما أن اثنا عشر فيليبيا تتحكم فيه شركتان أمريكيتان . وفي داخل ليبيريا فإن أكبر مؤسسة تجارية هي شركة (س . س . تريدينج كومباني ، الأمريكية) التي تتاجر في السجاير ، والسيارات ، إلخ) ، وتليها شركة « تكساكو » الأمريكية أيضاً ، التي تتولى توزيع المنتجات البترولية على نطاق البلاد . إن الهيمنة الاقتصادية والتجارية الأمريكية تعطى واشنطن قبضة سياسية لا منافس لها . لا تترك للبلاد إلا أقل القليل من استقلالها الرسمي .

وعلى الرغم من أن التوسع التجاري مع منطقة القرنك — المتعلقة بأحكام أكثر — في مرحلة ما بعد الاستقلال كان أقل إثارة بالنسبة للاحتكارات الأمريكية منه في ليبيريا أو المجال البريطاني ، فإنه لا ينبغي مع ذلك الإغتراف من شأنه . ففي بضعة بلاد ، مثل ساحل العاج ، تقوم الواردات المتزايدة من عميل جديد وكبير ، مثل الولايات المتحدة ، بدور متنام في اقتصاد هس ، وإن يكن يتسع باطراد ، يعتمد على تصدير البن والكافو والموز . وعلى الرغم من أن منطقة القرنك كانت لا تزال تمثل أكثر من ٤٠٪ من صادرات في منتصف الستينات ، فإن منظمة الدولار كانت تليها مباشرة ، وتمثل نسبة تصل إلى ٣٠٪ من هذه الصادرات . وفضلاً عن ذلك فإن الواردات الأمريكية من بن ساحل العاج قد وصلت إلى مستوى واردات فرنسا منه في عام ١٩٦٤ ، على الرغم من هبوطها بعد ذلك ، كما أن واردات الولايات المتحدة من الكافو ، التي لم تكن تتجاوز نصف واردات فرنسا في عام ١٩٦٠ .

قد تجاوزت هذه الأخيرة في عام ١٩٦٥ .^(١) وهكذا فإنه على الرغم من الهيمنة الفرنسية الشاملة في المجال الإقتصادي ، وفي غيره من المجالات ، فإن النفوذ الأمريكي المتميز كان ملموساً تماماً .

* * *

إن التدفقات التي أشرنا إليها فيما سبق هي التدفقات التجارية الأمريكية الرئيسية الفعلية التي تطورت مع دول ذات نظم اجتماعية - سياسية متباينة - من استعمارية في الجنوب ، إلى تقدمية في الشمال ، وكذلك مع بلاد أخرى توجد في مختلف المجالات الإمبريالية - بريطانية وفرنسية وبلجيكية وأمريكية . وملاحظ هذه التدفقات ملاحظ سياسية على نحو متميز ، وتعكس الاستراتيجية والأهداف الإمبريالية الأمريكية ، وترتبط في الوقت نفسه ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، بالإستثمارات والأرباح الاحتكارية الأمريكية ، وكذلك بالمعونة الأمريكية .

وتعتبر هذه التدفقات أيضاً ، من حيث العمق ، نتاجاً لفرض سياسات اقتصادية خارجية أمريكية فرضاً علوياً ولأمد أطول ، مثل الدفاع عن التجارة الحرة ، في الخارج ، ولكن مع انتهاج سياسة الحماية الجمركية في الداخل ؛ وهو منهج عزز التصنيع الرأسمالي للولايات المتحدة ، كما عزز توسيع سوقها الداخلية . إن نظام الرسوم الجمركية ، والحصص ، وغيرها من الحواجز ، الذي وضع في القرن التاسع عشر لحماية للصناعات الأمريكية الناشئة ضد الدول الأوروبية ، قد أسهم بنصيبه في ظهور الاحتكارات العملاقة التي تفوقت على منافسيها منذ أمد بعيد .

إن المستوى التكنولوجي الأمريكي العالي ، وحجم السوق ، والمقدرة

(١) Marchés Tropicaux de Méditerranées, 3. IV ، ١٩٦٦ .

الاقتصادية الشاملة في الصناعة والزراعة ، تشكل ميزة أكثر إثارة حتى بالنسبة للبنیان الإقتصادی للبلاد المتخلفة التي تقوم بدور ملحق للواد الأولية ، وسوق للسلع المصنعة ، أى بالنسبة لكل أفريقيا (فيما عدا جنوب أفريقيا) إن التباين في القوة ، وما يترتب على ذلك من وصول الأرباح الرأسمالية للتجارة والصناعة الأمريكيتين إلى أقصى معدل ممكن (مع رجال الصناعة في جنوب أفريقيا يوجد تقسيم للربح ، قائم على العمل الأفريقي ، يمكن مقارنته - ربما بدرجة أكبر - بالعلاقة بين أصحاب الاحتكارات في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) لم يكن لهما في أفضل الأحوال إلا اعتبار ضئيل من حيث تأثيرهما على التنمية الأفريقية ، وكان لهما في أسوأ الأحوال تأثير معوق مباشر على هذه التنمية (١) .

(١) إن البيئة من الناحية التاريخية ساحقة إلى حد ما . ففي أربعة قرون من تجارة الرقيق ، يقال إن الحسارة في السكان نتيجة للتجارة الكلية للرقيق إلى العالم « المتمدین » إكلفت أفريقيا السوداء ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ روح ، (و.ا. بيرجاردت دي بوا ، The Negro ، نيويورك ، ١٩١٥ ، ص ١٥٥ - ١٥٦) . وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت تجارة الرقيق أكثر ربحية من التجارة في الذهب والماح والفلل . وفي القرن التاسع عشر شهدت « فترة البواخر التجارية » أو « حدود البواخر التجارية » انتقالاً من تجارة تقوم على صيد الحيوانات أو جمع الثمار (المجتمعات التقليدية وعمل الرقيق) ، إلى تجارة تقوم على الزراعة وإنتاج المعادن (العمل الأجير) . ومع ذلك فإن النمو الحضري لم يكن مصحوباً بتنمية صناعية ، وإنما كان يشكل بدلاً من ذلك تطوراً للمراكز التجارية ، مثل ليوبولدفيل (زيت النخيل ، الخ) ، وأكرا (الكاكو) ، ولاجوس (زيت النخيل ، والكاكو والبول السوداني) ، وإبادان (الكاكو) ، لتوسيع الصادرات الزراعية إلى أوروبا . وكانت الحصة الصافية مثل هذه التجارة بالنسبة لأفريقيا بوجه عام هي انكود والفقر ، استناداً إلى كتاب ليرالين مثل س. موردا ، وكثير من الماركسيين والمتخصصين في الدراسات الأفريقية . أما الآخرون الذين قد يحبون تبييض وجه الاستعمار ، فيعددون المزايا التي عادت على أفريقيا نتيجة لزيادة الدخل النقدي ، وتحسين النقل ، الخ . (انظر ، س.د. نيومارك ، Foreign Trade and Economic Development in Africa ، ستانفورد ، ١٩٦٤ .) إن المسألة الحاسمة ، حتى في السياق الإقتصادي البحت ، هي أي مدى من التقدم يمكن أن تكون البلاد الأفريقية قد قطعتة اليوم لو أنها ظلت دولاً ذات سيادة تتطلع إلى الأمام ، ولم تقع تحت السيطرة الإمبريالية .

واليوم يؤدي استمرار سياسة الحماية الجمركية ، وغيرها من السياسات الاقتصادية الأمريكية الرامية إلى تحقيق أقصى زيادة ممكنة في الصادرات ، وأقصى تخفيض ممكن في واردات معينة ، إلى استمرار توسيع سوق الولايات المتحدة وتنويع منتجاتها ، أي توفير قدر أكبر من وفورات الحجم الكبير ، وتقليل الاعتماد على سلع أجنبية خاصة ، ومن ثم تحسين مزاياها وموقعها في المساومة .

وسعيًا إلى ترشييد الحاجة التي انقضت أوانها إلى حماية الصناعات الناشئة ، فإن حجة أنصار الحماية الراهنة تتركز حول الدفاع عن الصناعات المحلية الأمريكية المستقرة ضد الأجور الأقل ، وتكاليف الإنتاج الأقل ، في الخارج ومن الناحية الأخرى فإنه عندما يدافع البلد المتخلف عن حقه في التغلب على مخنة صناعته الناشئة وسوقه الصغيرة بوضوح ، ترد عليه البلاد الرأسمالية المصنعة بما يمكن أن يرقى إلى إدامة الوضع القائم - وهو التخصيص الدولي وفق خطوط « ميزة التكلفة النسبية » . وليس معنى ذلك أن هذا التخصيص لا يكون في كثير من الحالات تحقيقاً لمنفعة الطرفين ، إذ أن التجارة وغيرها من العلاقات في العالم الرأسمالي يحكمها مبدأ قوة المساومة (اقتصادية ، وسياسية وعسكرية) وتنعكس نتيجة لذلك في عدم استقرار الأسعار ، وتدهور نسب المبادلة ، والتبعية ، وهي أمور تعود كلها بالضرر على العالم الآخر .

وتكشف التجارة الأمريكية مع أفريقيا في الستينات عن فائض في الميزان التجاري بوجه عام يتراوح بين ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار سنوياً (انظر الجدول رقم ٤) . ونتيجة لدوافع سياسية سجلت انخفاضات عن هذا المستوى - وإن يكن قد ظل هناك ميزان موات قدره ١٠٠ - ١٥٠ مليون دولار - في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٢ (ناشئة عن زيادة واردات الولايات المتحدة من جنوب أفريقيا) ، وفي عام ١٩٦٨ (ناشئة من ناحية عن الانخفاض العنيف في صادرات الولايات المتحدة إلى الجمهورية العربية

المتحدة ، ومن الناحية الأخرى عن زيادة في واردات المواد الغذائية الاستوائية والمواد الأولية من بلاد مثل ساحل العاج وأنجولا) .

إن التجارة المنحرفة بوجه عام ، سواء من حيث المقدار أم من حيث التركيب ، التي تمارسها الولايات المتحدة مع معظم أفريقيا ، والتي تشكل عائقاً بالنسبة لأفريقيا — سواء من حيث حصيلة الصادرات أم من حيث التنمية — إنما تنشأ في جانب كبير منها عن استمرار الانحياز العام للسياسة التجارية ، وسياسة المعونة ، (١) اللتين تتهجما الولايات المتحدة . إن الحواجز الجمركية ، وغيرها من الحواجز (٢) التي تقيمها البلاد الرأسمالية المصنعة ، تعتبر من الناحية النوعية عقبة أمام اتوسع التجارى للبلاد الأقل تطوراً بمقتضى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ، كما جاء في تقرير هابرلر (عام ١٩٥٨) وفي برنامج العمل (الذى وضعته الجات في مايو ١٩٦٣) (٣) .

(١) أدت المعونة الأمريكية المفيدة في الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٤ على سبيل المثال الى زيادة واردات أقل البلاد تطوراً من الولايات المتحدة بأسرع من نمو انصادرات بمقدار الثلث ، على حين زادت وارداتها من البلاد الرأسمالية المصنعة الأخرى بأسرع من اريادة في صادراتها اليها بمقدار النصف فقط .

(٢) تتراوح هذه الحواجز بين حصص الاستيراد والرقابة على الصرف الأجنبي (العملات الأجنبية) الى حواجز غير جمركية أكثر تعقيداً ، مثل المعالة في التقدير لأغراض جمركية ، ومختلف الوسائل الإدارية للتعطيل والتأجيل ، ووضع الصعوبات في طريق منح الموافقة الصحية . انظره . ج. جونسون ، The World Economy at the Cross—roads ، مونتريال ، ١٩٦٥ .

(٣) السوق المشتركة والكومنولث من خلال كتلتيهما ، والولايات المتحدة والبلاد الرأسمالية المصنعة الأخرى من خلال سياساتها المختلفة التي لا توجه على الإطلاق نحو تيسير جهود أقل البلاد تطوراً لتنويع اقتصادياتها ، وتعزيز قدرتها على التصدير ، وزيادة حصيلتها من مبيعاتها فيما وراء البحار . « Point 8 of the Gatt Programme (of Action) ، انظره . ج. جونسون ، Economic Policies Towards the Less Developed Countries ، مؤسسة بروكتر ، ١٩٦٧ .

وينطبق ذلك على المدى الكامل للواردات الأمريكية : على المنتجات الأولية - سواء غير المنافسة (المحصولات الإستوائية) أم المنافسة (المحصولات الزراعية للمنطقة المعتدلة وبعض المعادن) بل كذلك على السلع المصنعة . فالولايات المتحدة لا تسمح بحرية الوصول إلى سوقها حتى بالنسبة لمعظم المنتجات الاستوائية (على تقيض ما تفعله النرويج والسويد) ، محتجة أولاً بأنه لم يعد هناك توسع كبير في السوق ، بسبب ضعف استجابة العرض والطلب لمثل هذه السلع ، وثانياً بأن إلغاء الرسوم الجمركية يمكن أن يسبب مشكلات للميزانية الأمريكية . (١) ولكن لما كانت هاتان الحجتان تكادان تعجزان عن تبرير حرمان البلاد المتخلفة من حصة في الحصيلة الاحتمالية لصادراتها، فإنه ينبغي حتى على الشركات الأمريكية الكبيرة أن تعبر على الأقل عن جدوى الإلغاء التصاعدي لمثل هذه الرسوم (٢) .

وفي حالة عدد من المنتجات الأولية المنافسة (النحاس ، والقطن ، وخام الحديد ، والبتروك (٣) ، والمواد الغذائية) ، فإن المعونات المالية الداخلية ، وسياسات دعم الأسعار ، التي تلجأ إليها الولايات المتحدة كانت تؤدي إلى خفض الواردات الأمريكية . وفضلاً عن ذلك فإن إصرار الولايات المتحدة على فرض قيود كمية على مدى واسع من منتجات زراعتها ذات الدرجة العالية من الميكنة ، وعجزها عن تسويق فوائض محصولاتها الزراعية ، قد

(١) انظر ، Trade Policy Toward Low-income Countries ، لجنة التنمية الاقتصادية ، نيويورك ، يونيو ١٩٦٧ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) ان النظام الراهن لحصة البترول ، على سبيل المثال ، تفضله احتكارات البترول الرسم الجمركي المقترح ، الذي كان يمكن أن يسفر عن زيادة الواردات ، وخفض الأسعار المحلية للبترول ومشتقاته — ربما مع خفض في الأرباح ، ولكن مع وفر للمستهلكين الأمريكيين يتراوح بين ٥ر٤ ، ٧ دولارات سنوياً ، استناداً إلى النائب تشارلس فاينك (أوهيو) ، في جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١٨ — ١٩ يوليو ١٩٧٠ .

أدياها إلى أن تعارض في عناد الإتفاقيات الزراعية والتجارية والسلعية التي تعقد في نطاق اتفاقية الجات، والتي تستهدف تثبيت الأسعار وحصيلة الصادرات. إن البرنامج الأمريكي ذا الحدين للتصرف في فوائض المحاصيل الزراعية (لا سيما بمقتضى قانون فائض الحاصلات الأمريكية ابتداء من عام ١٩٥٤) ، وإن يكن حتى ذا فائدة مباشرة بالنسبة لبعض الدول التي يطبق عليها ، كان يؤدي إلى تقييد صادرات البلاد المتخلفة ، ليس فقط عن طريق جعل المحصول على مثل هذه السلع الأمريكية مشروطاً بتقييد البلد الذي يحصل عليها الصادراته من السلع التي يفرق عرضها في الولايات المتحدة الطلب عليها ، ولكن أيضاً عن طريق إحلال صادرات مماثلة لبلاد متخلفة أخرى (١) . إن إلغاء الحماية الشاملة المقررة للزراعة وحدها في البلاد الرأسمالية المصنعة يمكن أن يعنى زيادة قدرها السدس في حصيلة أقل البلاد تطوراً من صادراتها (٢) .

وفي مجال المصنوعات الشديدة الضآلة ، وإن يكن خطيراً للغاية ، يكون النمط النموذجي للحماية الجمركية الأمريكية على النحو التالي : كلما كان التصنيع يتناول مادة أساسية ، كانت الرسوم الجمركية أعلى . إن التحيز ضد الصناعات الناشئة في أقل الدول تطوراً يكون صارخاً للغاية عندما ندرك أن حوالي ١٪ فقط من الاستهلاك الكلي للمصنوعات في البلاد الرأسمالية المصنعة يأتي من تلك الدول — وأساساً من بضعة بلاد في آسيا وأمريكا اللاتينية ، ولكن من المحتمل من أفريقيا كذلك . إن إلغاء الحواجز الجمركية على الواردات المصنعة من أقل البلاد تطوراً يمكن أن يزيد واردات الولايات المتحدة منها بحوالي ٥٠٪ (٣) .

(١) وينطوي ذلك على خسارة في حصيلة الصادرات تقدر بأكثر من ثلثي بليون دولار سنوياً ، دعك من انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الأخرى ، استناداً إلى ه.ج. جونسون ، المرجع السابق .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) تقديرات جونسون وبالاسا (المرجع نفسه) .

وفي التجارة الرأسمالية العالمية تتعرض البلاد المتخلفة ، ولا سيما أفريقيا للعراقيل أساسا نتيجة لعدم تكافؤ قوتها الإقتصادية وقدرتها على المساومة ، الناشئ عن النمط البنائي الضعيف والمشوه لإقتصادها وتجارها . وذلك مازال بدوره — إلى حد كبير — نتيجة مترتبة على علاقاتها وروابطها مع البلاد الإمبريالية ، وعلى السياسات الإقتصادية التي تنتهجها هذه البلاد . وعلى الرغم من اتباين الواسع في وجهات النظر حول المسألة نتيجة لتعدد المصالح المعنية (مثل الإحتكارات الإمبريالية والبورجوازية القومية ، والعمال وغيرهم من الطبقات المستغلة) (١) فإن الحلل الأساسي في القوة التجارية معترف به مع ذلك على النطاق العام ، مثال ذلك من جانب الولايات وفي أحكام الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) . ومع ذلك فإن جهود أفريقيا لإصلاح هذا الحلل تصطدم باستمرار مع الدول الإمبريالية —

(١) ليس من المستغرب أن يوجه أحد أصوات الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة ، وهو لجنة التنمية الإقتصادية ، اللوم إلى البلاد المتخلفة المعنة التي تعانيها ، قائلا بوجه خاص إن نمو السكان يعرقل التنمية بدرجة خطيرة ، ويقرب من « المعدلات العملية للزيادة في الناتج الإقتصادي ، وبذلك يحول دون تحقيق نمو ذي دلالة في دخل الفرد » . (Trade Policy Toward Low-income Countries) إن الهيئات التي ترى التنازع في المصالح، ويمكن أن تساعد واشنطن في التخفيف من حدته ، بما فيها أكاديميات العلوم وغيرها من الهيئات الوثيقة الصلة بالحكومة الأمريكية ، تدافع — على سبيل — عن فرض « بعض القيود على إساءة استخدام القوى اقوته ضد الضعيف » (هـ.ج. جونسون ، المرجع السابق) في شكر تجارة أكثر إمبريالية ، ومعونه للتنمية لإعتبارات سياسية . وبمنظر ممثلو التنمية الإقتصادية القومية ، مثل رول بريشن ، إلى النمو البطيء في حصيلة صادرات البلاد المتخلفة على أنه من الناحية الجوهرية نتيجة للتقدم التكنولوجي ، أي نتاج لعوامل بنيائية (المواد التركيبية ، وانخفاض الطلب على المنتجات الأولية) تتفاقم نتيجة لحواجز تجارية تؤدي إلى تدهور نسب التجارة . وهم يرون أنه التزام على الدول الرأسمالية المصنعة أن تنقل دخلا إلى أقل البلاد تطورا ، وأن تساعد هذه البلاد على زيادة صادراتها من المصنوعات من خلال تغيير سياساتها التجارية ، أي عن طريق منح أفضلية دون مقابل . أما الماركسيون — اللينينيون فينظرون إلى مشكلة التجارة في الإطار السياسي — الإقتصادي الأوسع نطاقا المنضال لطبق الوطني ضد الاستغلال والإمبريالية .

وأساساً من خلال كتلتى السوق المشتركة والكومنولث من ناحية، والولايات المتحدة من الناحية الأخرى .

إن السياسات التجارية الخارجية الأمريكية ، التى استمرت على وجه الإجمال فى الستينات عندما حصلت معظم أفريقيا على استقلالها ، كانت موجهة على نطاق واسع نحو عرقلة تصنيعها ، ووضع العقبات أمام زيادة حصيلة صادراتها (وهى الزيادة الضرورية للتنمية) . وكان من الأدلة الحية على ذلك المجموع الكامل للمواقف التى اتخذتها الولايات المتحدة فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، فى جنيف فى مارس — يونيه ١٩٦٤ . ومن المتفق عليه بوجه عام أن الولايات المتحدة كانت فى هذا المؤتمر أقل البلاد الرأسمالية المصنعة رغبة — على أفضل الأحوال — حتى فى النظر فى إيجاد تقسيم دولى « جديد » للعمل يمكن أن يسمح للبلاد النامية بالتصنيع (١) . وفضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة كثيراً ما كانت المعارض الوحيد لمطلب البلاد النامية بالحصول على أفضليات لزيادة حصيلتها من الصادرات . وفى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كانت الولايات المتحدة هى صاحبة أكثر الأصوات السلبية ضد مطالب الدول المتخلفة . ومن بين المبادئ العامة الخمسة عشر التى وردت بالوثيقة ، صوتت الولايات المتحدة بمفردها ضد المبدأ رقم ١ الذى جاء فيه : « احترام مبدأ السيادة ، والمساواة بين الدول ، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى » ؛ وصوتت بمفردها ضد المبدأ رقم ٤ (تعجيل النمو ، وتضييق الهوة الاقتصادية بين البلاد المتطورة وأقل البلاد تطوراً) ؛ وصوتت بمفردها ضد المبدأ رقم ٦ (زيادة حصيلة صادرات أقل البلاد تطوراً بصرف النظر عن النظام الاجتماعى) ؛ وضد المبدأ رقم ١٢ (استخدام

(١) ج.س. ميز ، « Canadaat UNCTAD » ، فى مجلة دى افترناشونال جورنال ،

المجلد ٢ (عدد ربيع عام ١٩٦٥) .

الموارد التي يتم توفيرها نتيجة لنزع السلاح في أغراض التنمية (١). أما في المبادئ الأخرى فقد اشترك مع الولايات المتحدة في معارضة الدول المتخلفة عدد من الدول الإمبريالية الأخرى (١).

وجدير بالذكر أن موقف الدول الاشتراكية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كان على نقيض ذلك تماماً. وفضلاً عن ذلك فإن سياساتها التجارية في الممارسة هي أكثر من مجرد تأكيد لموقفها في المؤتمر. مثال ذلك أن التجارة الاشتراكية، التي ما زالت ذات أبعاد متواضعة بالنسبة لأفريقيا في مجملها، (٢) كانت تدعم على الرغم من ذلك عدداً من البلاد التي أضيرت نتيجة للتبعية السياسية والاقتصادية، مثل الجمهورية العربية المتحدة، وغانا، والسودان، التي كانت تمثل حوالي ثلاثة أرباع تجارة الاتحاد السوفيتي مع أفريقيا في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٥. وكان من دلائل هذا التأييد ببيان التجارة وتركيبها - كانت الواردات تتكون من المنتجات الرئيسية لهذه البلاد، بما في ذلك المصنوعات، وكان حوالي ثلاثة أرباع الصادرات يتكون من سلع ومعدات إنتاجية.

وإنه لمحل تقدير بوجه عام أن التجارة الاشتراكية، التي ليست لديها

(١) من ذلك أن الولايات المتحدة قد عارضت أيضاً المبدأ رقم ٢ (لا تميز على أساس النظام الاجتماعي - الاقتصادي)؛ والمبدأ رقم ٣ (حرية التجارة والتصرف في الموارد الطبيعية الخاصة)؛ والمبدأ رقم ٧ (ترتيبات دولية لإمكانية الوصول إلى الأسواق، وأسعار مجزية للمنتجات الأولية)؛ والمبدأ رقم ٨ (تنازلات في التفضيل لأقل البلاد تطوراً دون طلب أية تنازلات في المقابل)؛ والمبدأ رقم ١١ (زيادة المعونة دون خيوط سياسية أو عسكرية). وفيما يتعلق بالمبادئ الخاصة بصوتت الولايات المتحدة ضد المبدأ رقم ١ (وضع أهداف للتوسع التجاري، والمبدأ رقم ٧ (التمويل التعويضي لنسب المبادلة التي تزداد سوءاً)؛ والمبدأ رقم ٨ (التصرف في الفائض وفقاً لقواعد يجرى الاتفاق عليها دولياً)؛ والمبدأ رقم ١٢ (لإجراءات لحفز المكاسب غير المنظورة).

(٢) حوالي ٦٪، على حين أن ٨٠٪ من تجارة أفريقيا الكلية هي مع البلاد الرأسمالية المصنعة.

دوافع إلى تصدير رأس المال ، أو أية دوافع رأسمالية أخرى إلى تحقيق أرباح في الخارج، قد دعمت اقتصاديا البلاد الأفريقية التي تتبادل معها التجارة، وذلك من خلال مبادئ توجيهية مثل الموازنة الثنائية ، والشراء بأسعار السوق العالمية أو أعلى قليلا ، والشراء المستقر مع زيادات في سنوات التسويق السيئة ، على الأقل مع عدم النزول عن مستويات السنوات السابقة ، وتوفير الأسواق التي تخلق تجارة بالنسبة للدول الأفريقية ، أو منافذ بديلة تساعد على دعم الأسعار . والنقد البورجوازي النموذجي للتجارة الاشتراكية هي أنها أيضاً سياسية ، أى أن لها غرض السعى إلى تقويض الروابط الغربية - بدلا من أن يكون لها أهداف حب الغير . ولكن إذا كانت السياسات الاشتراكية تساعد في بناء أفريقيا قوية ومستقلة ، الذي يعد في حد ذاته مقاومة للشروط غير المتكافئة التي يفرضها الإستعماريون الجدد ، فإن ذلك يكون مجرد تأكيد آخر للمصالح المتوازنة .

وفي داخل إطار المصلحة الإمبريالية المشتركة في إخضاع الدول الأفريقية المستقلة حديثاً ، كان على الولايات المتحدة في تنافسها مع الدول الأوروبية الدخول في منازعات مع كتلتها التجارية المتميزة ، ومحاولة التغلب على النقص الذي تواجهه ، وهو عدم وجود كتلة كبيرة خاصة بها . إن الجعاجة الاقتصادية الأوروبية ، مع الدول المنتسبة لها فيما وراء البحار ، وبريطانيا ، مع الكومنولث ، تتمتعان بإمكانية دخول صادراتهما بطريقة متبادلة ، على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية أو برسوم تفضيلية ، في الكتلة التابعة لكل منهما — مما يؤدي إلى استمرار الصادرات التقليدية والاقتصاد غير المتوازن في هاتين الكتلتين ، وتفقت قدرتهما على المساومة ، مع ما يترتب على ذلك من تبعية . (١) ومن شأن ذلك أيضاً أن يستبعد الولايات المتحدة،

(١) إن غالبية الدول الأفريقية تعتمد على سلعة أو سلعتين بالنسبة لأكثر من ٧٠٪ من مجموع صادراتها : ٣٣ بلداً تعتمد على سلعة أولية واحدة ، ٧ بلاد على سلعتين . (على =

أو يضعها في موقف غير متميز ، في أسواق هاتين الكتلتين (على الرغم من أن ذلك لا ينطبق على الكثير من منشآتها المقامة فيما وراء البحار) وكذلك في بلاد أخرى ليست داخلية في نطاقهما .

والى يكون باستطاعة الولايات المتحدة تحقيق الاستفادة التامة من قوتها الإقتصادية ، فقد ضغطت في مطلع الستينات من أجل « النظام المقترح » — أى أن يكون لجميع البلاد الرأسمالية المصنعة علاقات اقتصادية وتجارية وسياسية « خالية من التمييز » — ، أى حق الإستغلال على قدم المساواة . ومع ذلك فقد أخفقت هذه الجهود ، بسبب عدم رغبة الدول الأوروبية في التخلي عن مواقعها التجارية المتميزة ، وعدم استعداد المصالح القطاعية الأمريكية في الزراعة والصناعة التحويلية للتخلي عن قيود التجارة (١) .

إن الاعتبارات السياسية — العسكرية التى دفعت واشنطن إلى تأييد الجماعة الإقتصادية الأوروبية، قد أدت أيضاً إلى قبول الولايات المتحدة لأن تقوم في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) بعض قسبات معاهدة السوق المشتركة ، من حيث دعم أسعار المنتجات الزراعية

== أساس البيانات التى قدمت في الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . في مارس ١٩٦٨ . وعلى الرغم من أن التجارة الأفريقية محدودة (حوالى ٠.٥٪ من مجموع التجارة العالمية) ، فإنها تشكل نسبة أعلى من الناتج القومي (مما يساعد على زيادة حساسيتها للأسعار العالمية ، وتبعيتها للبلاد الرأسمالية الكبيرة التى تحصل على حوالى تسعة أعشار صادراتها) بالمقارنة بالبلاد المصنعة ، حيث تتراوح بين ٠.٥٪ في كثير من البلاد ، وحوالى ١.٥٪ بالنسبة لبلد تجارى كبير مثل بريطانيا ، إن الدولة الاستعمارية السابقة مازالت هى الشريك التجارى الرئيسى ، مثال ذلك أن بضع دول من المتحدثة بالفرنسية ترسل أقل من ٠.٥٪ من صادراتها إلى فرنسا ، وترسل إليها السنغال نسبة تصل إلى ٨٦٪ ؛ وتستورد من فرنسا نسبة عالية بالمثل — تصل إلى ٦٦٪ في حالة ساحل العاج ، ٦٨٪ في حالة موريتانيا ، في منتصف الستينات .

(١) انظر ، « The Future. of the U.S. Foreign Trade Policy » .

جلسات الاستماع ، لجنة الشؤون الخارجية ، اللجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية الخارجية ، يولية ١٩٦٧ .

بحيث تبقى أعلى من المستوى العالمى ، واقتران هذا الدعم بفرض رسوم على الواردات ، والترتيبات التفضيلية مع المستعمرات الافريقية السابقة . وقد كان تأييد الولايات المتحدة للجماعة الاقتصادية الاوربية ينطوى على زيادة فى سياسة الحماية الجمركية فى الخارج ، أما قبولها لقيام هذه القسمات فى إطار الجات فكان ينطوى على تفضيلات جديدة يترتب عليها انتهاك أحكام (الجات) ولكن واشنطن كانت تتطلع بأمل كبير إلى جولة كيندى للتفاوض حول تخفيضات متبادلة فى الرسوم الجمركية ، باعتبارها "الطريق إلى فتح أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية (وبالتالى أسواق كتلتها الافريقية) ، وإقامة صلات مع هذه الاسواق . ولكن هذا الجهد باء بالفشل — مؤقتاً على الأقل — وكان مرجع الفشل جزئياً النزاع السياسى مع ديجول ، الذى عارض فى ازدياد طلب بريطانيا الذى تؤيده واشنطن الانضمام إلى السوق المشتركة فى عام ١٩٦٣ (ومرة أخرى فى عام ١٩٦٧) ، بالإضافة إلى رغبة البلاد الاخرى الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوربية فى الحيلولة دون تعاضد النفوذ الأمريكى .

وقد أدى رفض واشنطن الاعتراف بهزيمة سياساتها واستراتيجيتها التجارية إلى العزلة الفعلية للولايات المتحدة فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وأدى الدفاع عن هذه "سياسات ، من مواقع القوة ، مواقع "تجارة الحرة ، وعدم التمييز ، ، وتبادل المزايا ، ، إلى صدام طائش مع مطالبة جميع الدول المختلفة بأسعار أعلى للمنتجات الأولية ، وترتيبات سلعية دولية ، وتعديل سياسات الحماية الجمركية التى تقيد سوقها ، ولا سيما التفضيلات ذات الطريق الواحد . ووقف المندوب الأمريكى منفرداً ، وبعيداً حتى عن زملائه الأوروبيين الغربيين ، على الرغم من أن هؤلاء الآخرين كانوا بدورهم غير راغبين فى أن يقدموا تفضيلات للدول المختلفة — بطبيعة الحال غير تلك الموجودة فى كتلتهم التجاريتين — أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية . وظلت معارضة الولايات المتحدة للتفضيلات دون تغيير طوال اجتماع لجنة

التفضيلات ، التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في عام ١٩٦٦ .

ولما أدرك ممثلو دوائر الشركات الأمريكية الكبيرة ، في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، أن جهود واشنطن لاستبعاد النظام التفضيلي قد فشلت ، وأن مشكلة الإحتكارات الأمريكية يمكن حتى أن تتفاقم إذا اتسع نطاق السوق الأوروبية المشتركة (وانضمت بريطانيا إليها) ، كانوا في حيرة من أمرهم لا يعرفون كيف يغيرون الإستراتيجية التجارية . مثال ذلك أن بول ، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية السابق ، كان في شهادته أمام الكونجرس مشط الهمة تماماً فيما يتعلق بآفاق النظام المفتوح ، (١) ، على الرغم من أن دافيد روكفلر - من تشيس مانهاتن بنك - لم يكن يشاركه الرأي ، وكان يرى أن على واشنطن أن تواصل المحاولة . ومع ذلك فقد كان الرأي المتفق عليه في دوائر الشركات الكبيرة أن التفضيلات مطلوبة لإعتبارات سياسية ، وأنه إذا كانت الدول الرأسمالية الكبيرة تريد الاحتفاظ بنفوذها في الدول المتخلفة فلا بد لها أن تتخذ بعض الخطوات (٢) .

ولم يكن ذلك يعني ، مهما مضت واشنطن في الدفاع عن « التجارة الحرة ، لصادراتها الخاصة ، أن أسوار الحماية الجمركية يمكن أن تنهار مثلما انهارت أسوار أريحا » ، أو أن الإحتكارات الأمريكية كانت على استعداداً لتقديم توضيحات كبيرة في السماح بالواردات من أقل البلاد تطوراً . ففي المقام الأول

(١) وذلك إلى حد أنه كان يشعر بأنه من الأفضل الاعتراف بالأولوية الأوروبية في أفريقيا ، مثلما كانت تتمتع الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ، المرجع نفسه .

(٢) لجنة التنمية الإقتصادية ، المرجع السابق ، وكذلك Issues and Objectives of U.S. Foreign Trade Policy ، الكونجرس الأمريكي ، الدورة الإقتصادية المشتركة ، واشنطن ، سبتمبر ١٩٦٧ .

(*) مدينة قديمة هامة في وادي البحر الميت (بالأردن حالياً) ، اشتهرت بحصونها وأسوارها . كانت أول مدينة كنعانية يهاجمها الإسرائيليون . أثبتت الحفريات الحديثة أنها دمرت في القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، وتحولت إلى كومة من الخرائب - المترجم .

كانت هناك صفوف كثيرة من الحواجز التجارية الأمريكية الأخرى التي يمكن اللجوء إليها ، مثل القيود الكمية التي تفرض كرها أو طواعية (١) ، والتي يمكن أن تطبق تطبيقاً شاكياً أو متشدداً ، والتي قد تطبق بجمود الروتين الحكومي أو بالتساهل والتواطؤ . ثانياً كان الإحساس بأنه في أية حال يمكن أن يكون الأثر الصافي على الاقتصاد الأمريكي صغيراً ، وثالثاً أن التنازلات التفضيلية القليلة الشأن يمكن أن تصرف أقل البلاد تطوراً عن إحلال الواردات (أى عن إعادة تشكيل اقتصادياتها) ، وأن تدفعها نحو السوق الرأسمالية العالمية دون شعور بأنها ضحية للتمييز . ومن شأن ذلك أن يساعد على استمرار الحلقة المفرغة نفسها للبنيان المشوه والتبعية - سواء الإمبريالية الأوروبية أو الأمريكية ، أم لتأليف ما بينهما .

وهكذا ظهر أن واشنطن قد شرعت بحلول السبعينات في انتهاج تكتيك متقن جديد في السياسة التجارية الخارجية ، كان دافعه الأساسي كسب ثقة سياسية في البلاد المتخلفة مقابل تقديم الحد الأدنى من التنازلات ، مثل التخلي عن معارضتها لمطالب هذه البلاد بالتفضيلات . وكان ذلك يتوازى من الناحية الجوهرية مع توصيات الشركات الأمريكية الكبيرة في أواخر الستينات . وفي الوقت نفسه يمكن أن تستمر الولايات المتحدة في الضغط من أجل قلب التفضيلات العكسية ، التي كانت تحاي مصالح الدول الإمبريالية الأوروبية المنافسة . وفي هذا الصدد عرضت حكومة نيكسون على البلاد الأفريقية عدم ربط المعونة الأمريكية بمشتريات من الولايات المتحدة مقابل الدخول

(١) كانت بعض البلاد المصدرة تنظر إلى اتفاقية الخمس سنوات للمنحوجات القطنية التي وقعت في عام ١٩٦٢ — على سبيل المثال — على أنها أقرب إلى الخداع (ج. باترسون ،

Discrimination in International Trade: The Policy Issues,

1964—1965 ، برنستون ، ١٩٦٦) . وقد أكد المسؤولون الأمريكيون ، الذين تناولوا بالدراسة إمكانية تجديد هذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في عام ١٩٦٧ ، توقع انخفاض الواردات ، وليس زيادتها . (Issues and Objectives of U.S. Foreign Trade Policy ، المرجع السابق) .

في أسواقها (١). إن اللعبة كانت لا تزال هي نفسها ، على الرغم من أن التكتيكات كانت تتغير .

إن للتناقض الغالب بين الدول الإمبريالية ، على الرغم مما بينها من تنافس ، قد تعزز على نحو أكثر اتساعاً في الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التي عقدت في ستياجو في أبريل — مايو ١٩٧٢ ، عندما رفضت الولايات المتحدة والبلاد الرأسمالية المصنعة الأخرى ، بصورة لا تقل صراحة عما فعلت في دورتي المؤتمر السابقتين ، تقديم تنازلات للتخفيف من محنة البلاد النامية . وهكذا رفضت مطالب مثل استخدام التخفيض الجزئي في تفقات التسليح لصالح الدول النامية ، أو تخفيف أعباء ديونها ، أو السماح باشتراكها مع صندوق النقد الدولي والبنك في لجنة دائمة تعنى بمسائل العملة . (قدم الاقتراح الأخير على ضوء الخسائر الخطيرة التي تعرض لها موقعها التجاري نتيجة لإعادة تقويم البلاد الإمبريالية أعمالها في أغسطس ١٩٧١) .

(١) U.S. and Africa in The 70's ، واشنطن ، أبريل ، ١٩٧٠ .

٣- البنيان الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية

القوى الاجتماعية الافريقية والولايات المتحدة

من أجل التوصل إلى فهم أفضل للعلاقة المتبادلة بين الولايات المتحدة والقوى الاجتماعية الافريقية ، يكون من الضروري أن نبدأ بدراسة موجزة لتطور التكوينات الاجتماعية في هذه القارة . وقد كان باستماعة الولايات المتحدة بوجه عام ، على غرار الامبرياليات التي سبقتها ، أن تستفيد من تأخر الأنظمة الاجتماعية ، كما سعت للسبب نفسه إلى إدامة هذا التأخر . ومع ذلك فإنه لما كانت هذه المجتمعات قد تطورت ببطء — إستجابة لدوافع داخلية ، وكذلك للإستغلال الأجنبي — فقد انبثقت قوى شرعت على نحو متزايد تتحدى الوضع القائم . وكان من الأمور ذات الأهمية القصوى في هذا الصدد القوة الدافعة الجبارة التي وفرها مثال البلاد الاشتراكية ومساندتها .

إن اتجاه المؤلفات البورجوازية إلى أن تعزو تباطؤ التطور الاجتماعي الاقتصادي لأفريقيا السوداء ، إلى أسباب عرقية وعنصرية وأسباب مماثلة ، قد فقد جاذبيته في فترة ما بعد الحرب ، وكان مرجع ذلك إلى حد كبير انهيار الامبراطوريات الاستعمارية ، وظهور عدد كبير من البلاد المستقلة حديثاً في الساحة الدولية ، و"تقدم الرائع الذي تحقق في ظل الاشتراكية في غضون فترة تاريخية قصيرة في مناطق كانت متأخرة فيما سبق ، مثل

منغوليا (١) ، وجمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية (٢) ، والصين ، وكوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية . ولذلك فإنه ليس مما يشير الدهشة أن نجد التجديد الغربى الأحداث عهدا ينقل تركيزه إلى ظروف أفريقيا الطبيعية والديموجرافية .

إن أفريقيا التى عرفت فى عصور ما قبل الإستعمار حضارات عالية التقدم (السنغى ، ومالى ، وأويو ، وبنين ، وغانا ، وزيمبابوى) ، لا تخلو من صعاب طبيعية خطيرة تؤثر فى تقدمها ، مثل النقص المألوف فى الأرض الخصبة القابلة للزراعة (٣) ، أو عدم كفاية الأمطار وموارد المياه ، أو وجودها بوفرة زائدة ، مما يترتب عليه انتشار الصحارى أو الغابات التى لا يمكن اختراقها ، أو الإلتشار الواسع للملاريا وذبابة التسي تسي ، مما يقضى على تربية الماشية ، ويصيب الادميين بمرض النوم المهلك . وما لا شك فيه أن الظروف المناخية والجغرافية كانت عامل تعويق ، وبخاصة فى أفريقيا

(١) كانت منغوليا فى القرنين السابقين لثورة مستعمرة قائمة مهملة يسيطر عليها أصحاب الأرض الإقطاعيين المحليين ، والتجارة الخارجية ، ورأس المال الرأبوى . وكانت تفتقر إلى الصناعة ، والنقل الحديث والزراعة الحديثة ، بل إلى نظام نقدى خاص بها . وعلى النقيض من ذلك ، فإنه فى الفترة من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٦٤ زاد الناتج القومى الإجمالى بمقدار عشرين مرات ، وأصبحت الصناعة تمثل ٤٠٪ من هذا الناتج ، وبلغ متوسط معدل النمو السنوى فى الستينات ١٠.٣٪ واليوم يشكل العمال أكثر من ثلث السكان . انظر ، ي. سيدفبال ، « The Revolutionary Party and Social Changes » ، فى مجلة وورلد ماركست ريفيو ، عدد فبراير ١٩٦٦ .

(٢) تمت الصناعة سريعا (كمنصة ماثوية من الناتج القومى الإجمالى) بفضل المعونة المقدمة من كل الاتحاد السوفيتى ، فى الفترة من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٢ ، على النحو التالى : كازاخستان — ١٧٪ إلى ٤٤٪ ، أوزبكستان — ٣٠٪ إلى ٥٣٪ ؛ تاجيكستان — ٢٣٪ إلى ٤٤٪ . الاقتصاد الاشتراكى العالمى (أربعة مجلدات — باللغة الروسية) ، المجلد الأول ، ١٩٦٦ .

(٣) تتراوح على سبيل المثال ، من ٨٪ فى ليبيا و ٢٠٪ فى الجزائر ، إلى ٤٨٪ فى المغرب ، أما المساحة الصغيرة وقدرها ٣٪ فى الجمهورية العربية المتحدة فتقتصر على وادى النيل الشديد الخصوبة .

الإستوائية ، من ذلك أن موسم العمل الزراعى فى مناطق السفانا لا يتجاوز ما بين ١٠٠ يوم و ١٥٠ يوماً ، وفى مناطق الغابات الموسمية ٦٠ — ٨٠ يوماً ، إلى جانب موسم جاف هو فى الحقيقة موسم « ميت » .

ومع ذلك فانه دون الاستهانة بالتأثير غير الموائى لمثل هذه العوامل ، فانها هى وحدها التى تفسر بالكاد الفشل فى ظل الاستعمار فى الانتقال من المعول الخشبي إلى معدات أفضل ، ومن العجز والهوان فى موسم الجفاف إلى بعض أشكال الرى ، ومن الحرف اليدوية إلى شيء من الصناعة الخفيفة على الأقل (١) . وقد ظل التطور الإجتماعى بدوره معوقاً عند المستوى للتقليدى السابق للتمايز الطبقي ، أو الاقطاعى الأولى ، فى معظم القاره ، مع بعض استثناءات بارزة مثل مصر والمغرب وشمال السودان ، حيث المجتمع الأبورى قد حلت محله بدرجة كبيرة تكوينات طبقية ، وقومية عرقية صاعدة قبل مقدم الدول الأوروية .

إن بقايا الأبنية الاجتماعية لفترة ما قبل الاستعمار ، وهى الأبنية التى أبقي عليها ، وفرضت عليها من أعلى تغييرات استعمارية ، تضاف إلى صورة فسيفسائية مركبه لا يستطيع أى نموذج بمفرده تفسيرها .

ويتصل الافتقار إلى التقدم اتصالاً وثيقاً بالاقتصاد ، كما توقف ذلك على العلاقات مع الدول الاستعمارية ، وعلى السياسات الاجتماعية - الاقتصادية لهذه الدول . وفى الفترة حتى منتصف القرن التاسع عشر ، عندما كانت التجارة فى البشر هى السائدة ، وكانت التجارة فى السلع شيئاً نافهاً ، كانت

(١) فى عام ١٩٥٨ كانت أفريقيا (فيما عدا جنوب أفريقيا) لا تمثل غير ٧.٠٪ من الصناعة الخفيفة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وكان ٩٠٪ من هذه الصناعة يوجد فى خمسة بلاد . ف. ف. رايبالوف ، Disintegration of the Colonial System and the World Capitalist Economy ، موسكو ، ١٩٦٦ ، ص ٣٠٠ — ٣٠٤ .

القبيلة تستخدم ضد الأخرى عند اقتناص الرقيق . وهكذا ففي القرون الأربعة تقريباً ، التي تطورت في غضونهما بلاد مثل بريطانيا وفرنسا ، من الاقطاع إلى التصنيع الرأسمالي وتكوين الأمة ، ترتب على تصدير ما بين ٥٠ مليوناً و ١٠٠ مليون من الرقيق الأفريقي ، أساساً إلى أمريكا . تخريب القرى ، واستنزاف القوة البشرية ، وازدياد حدة الصراع والانقسام بين القبائل . كما أن النهب الاقتصادي من خلال نظام الرؤساء الاقطاعيين والقبليين ، تحت جناح السلطات الاستعمارية (١) ، قد استفاد من الأعراف القبلية ، ومن أشكال الاستغلال الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، مثل الأنواع المختلفة من الضرائب الصغيرة والسخرة ، ومن ثم اتجه إلى إدامة الركود الاجتماعي والاقتصادي .

ومع الانتقال إلى الرأسمالية الاحتكارية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، سعى التصدير الامبريالي لرأس المال إلى توسيع الناتج المجزى للواد الأولية الأفريقية ، باستكمال المواد التي كانت تستخلص من عملية الجمع المبكر من الغابات (القائم على المجتمعات التقليدية) ، مع استغلال أكثر انتظاماً وكثافة للأراضي والمناجم الأفريقية ، لإشباع حاجة « ورشة » أوروبا وبحلول العقد الأول من هذا القرن كانت المجالات البعيدة المنال للثروة الإستراتيجية (مثل المطاط ، والأخشاب ، والفخيل البري ، في أفريقيا) الفرنسية

(١) اقتصر على نطاق واسع سواء استخدام الرؤساء والحكام الإقطاعيين في « الحكم غير المباشر » ، مثال ذلك في شمال فيجيريا ، ورؤساء الأشانتي في غانا ، وفي أوغندا . وبصرف النظر عما إذا كانت سلطة الرؤساء مستمدة من موقعهم التقليدي ، أو من موقعهم كعملاء للاستعمار ، فإن الإدارة الفرنسية في المستعمرات ، كما يقول الأستاذ ل. ديلافانت ، الحاكم العام السابق لأقاليم فرنسا فيما وراء البحار ، كان يمكن أن تصاب « بالعجز » لولا الرؤساء التقليديون ، ولذلك فقد استفيد منهم منذ البداية . انظر ، Colonialism in Africa, 1870-1960 ، المجلد الثاني ؛ The History and Politics of Colonialism 1914-60 إعداد ل. ه. جان ، ب. ديوجنان ، جامعة كمبرج ، ١٩٧٠ .

الاستوائية والكنغو البلجيكي) قد استنزفت (١)، وأخذت الصادرات في التناقص. وظهرت الحاجة إلى تدخل أكثر عمقاً وإلى توسيع الأسواق، وأمكن توفير هذه الحاجة بمساعدة النقل الحديث، مثال ذلك من أجل الفول السوداني في نيجيريا الشمالية والسنغال.

واستكملت التجارة عندئذ بوظائف إنتاجية. ففي أفريقيا الغربية أدى إدخال محاصيل جديدة مستديمة من أجل السوق، مثل البن، والكافو، والمطاط، بدلا من إنتاج المحاصيل السنوية (الموسمية) على الأرض الكميونية، إلى الإستثمار الأفريقي في الأرض، وورثة مثل هذا الإستثمار وظهور طبقة من صغار الزارعين والتجار. وفي أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية، حيث المناخ كان أكثر مرونة، قامت أعداد كبيرة من المستوطنين بمصادرة خيرة الأراضي (٢) من أجل المزارع الرأسمالية الواسعة، والمزارع العادية، واستخراج المعادن اللازمة للأسواق المحلية والأجنبية، مما تطلب مئات الآلاف من الأيدي العاملة التي تعيش على مساحات صغيرة قليلة الخصوبة، وأرغم هذه الآلاف المؤلفة على التحول إلى كادحين مقابل أجر.

وهكذا فعلى نطاق القارة، وفي مجموعة كبيرة متنوعة من الأشكال، خلق إقتصاد مزدوج يتكون من قطاع موجه نحو التصدير، مع تميز طبقي نابع من

(١) انظر، و.ف. باربر، The Movement in the World Economy، في « Economic Transition in Africa »، إعداد م. ح. هيرسكوفيتز، لندن، ١٩٦٤، ص ٣٠١.

(٢) تختلف النسب المئوية من ٧٪ في كينيا، و ٩٪ في الكونغو البلجيكي، و ٤٩٪ في روديسيا الجنوبية وسوازيلاند، إلى ٨٩٪ في اتحاد جنوب أفريقيا. م. هيلي، An African Survey Revised, 1956، ص ٦٨٩، لندن، ١٩٥٧. انظر، ج. ووديس، Africa—the Roots of Revolt، الفصل الأول، لندن، ١٩٦٠. [كان لي شرف نقل هذه الدراسة العالية القيمة إلى اللغة العربية، تحت عنوان: جذور الثورة العربية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١ — المترجم].

إقتصاد طبيعي توقف عن النمو بما له من بنيان اجتماعي تقليدي ، وموجود جنباً إلى جنب مع هذا الإقتصاد . ومع ذلك فإن نفس العلاقات الإقتصادية القديمة لم يشهد تطورا سوق قومية ، وإنما شهد بالأحرى ضخاً متزايداً للوارد الأولية من المناجم والمزارع الرأسمالية الواسعة من خلال الطرق الحديدية والموانئ — وهي عبارة عن سلسلة من الجزر التي تمتلكها أو تسيطر عليها الشركات التجارية الأوروبية في أفريقيا الغربية، أو أصحاب المناجم والمزارع الرأسمالية والزارعون من الأجانب أو المستوطنين في الشرق والجنوب .

إن التطور الاجتماعي المعاق والمشوه قد تركز بدرجة كبيرة حول مستوى وسائل الإنتاج ، ودرجة استغلال العمل ، وأشكال هذا الاستغلال . كما أن الضخ المستمر إلى الخارج ، من خلال تهجير الأرباح ، والفوائد على الديون ، والتحويلات الإستعمارية للنتاج الفائض ، بل لجزء من العمل اللازم لتكاثر العامل الأفريقي — أجوره الهزيلة وظروفه البائسة — لم يكن من شأنه إلا أن يعوق التراكم المحلي ، وإلا أن يكون عقبة أمام التقدم التقني . ففي أفريقيا الغربية كانت تكلفة المحرك الذي يعمل بالموز ، كما يشير أصحاب المزارع الرأسمالية في ساحل العاج إلى العامل الزنجي الذي يحصل على أقل الأجور ، أو لا يحصل على أي أجر ، ويتغذى على الموز ، أقل من تكلفة الآلة ، أو حتى تكلفة الأدوات الأولية . (١) إن ما يتطلبه الأمر هو مستودع رخيص من الكادحين غير المدربين الذين يستغلون بكشافة ، والذين لا يعرفون إلا استخدام أبسط الأدوات ، إن كانوا يعرفون استخدام أية أدوات أصلاً (٢) .

(١) جان سوريه — كانال ، *Afrique Noire, Occidentale et Centrale* ، *Père Coloniale* (1900—45) ، باريس ، ١٩٦٤ ، ص ٩٠ — ٩١ .

(٢) حتى الخمسينات لم يكن آلاف الناس في ساحل الذهب قد رأوا قط معولا أو جاروا ؛ وفي نيجيريا يحمل الكادحون سلال الحام فوق رؤوسهم ؛ وفي محاجر ساحل العاج يعمل الناس حتى دون الجاروف وعربة اليد لأنه «بالنسبة للإدارة لم يكن الأمر يستحق منها أن =

وبغية الحصول على مثل هذا العمل استخدمت في مختلف الأوقات درجات متباينة من القوة الخارجية والقهر - الرق ، والإستيلاء على الأرض وفرض الضرائب لوقف الزراعة القائمة على الإكتفاء الذاتى ، ودفع الأفريقى إلى العمل فى الإقتصاد النقدى السلعى ، واستخدام الرؤساء فى تجنيد أبناء قبائلهم . وكان ذلك على درجة كبيرة من التعارض حتى مع المعايير المألوفة فى أوروبا الرأسمالية ، بحيث أن العداوى العالمى لأسوأ هذه الممارسات قد أرغم الدول الإستعمارية الرئيسية (فيما عدا البرتغال) على أن توقع فى عام ١٩٣٠ إتفاقية جنيف بشأن السخرة . وكان لذلك أيضا ، كما أشير فيما سبق ، مضاعفاته المتتالية على السخرة فى منطقة « المستوالية الخاصة » للولايات المتحدة - أى فى ليبيريا .

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت مثل هذه الممارسات . سواء من خلال التحايل على الإتفاقية ، أو فى أشكال مرتبطة بها . وكانت السخرة المباشرة تتراوح بين الخدمات التى تؤدى للرؤساء المحليين ، وضريبة الكورفيه (عمل إلزامى من أجل الخدمات العامة) . كما أن ضريبة الرؤوس أو الكرخ لا تدفع إلا نقداً ، مما كان يرغم الأفريقيين على السعى إلى الاستخدام من أجل الأجور ، مثال ذلك فى الكونغو ، ورواندا - أورندى ، وتنجانيقا ، وأدى إلى مفهوم « عامل الهدف » - للحصول على النقود من أجل الضرائب ومهور الزواج ، التى حلت فيها النقود محل الماشية .

وفى أفريقيا الجنوبية وصلت أرقام العمل الإلزامى (السخرة) المهاجر إلى مئات الآلاف (١) ، وبخاصة من الشبان الذين يغادرون قراهم للعمل فى

== تقوم بتعليمهم ، ماداموا ليسوا مرتبطين بالعمل سوى بضعة أيام أو أسابيع . وردت فى ج. ووديس ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ . (وردت فى الطبعة العربية ص ٢٥٥) .

(١) African Labour Survey ، مكتب العمل الدولى ، جنيف ، ١٩٥٨ ، ص

١٢٧ - ١٤٤ ، هيل (طبعة منقحة) المرجع السابق ، ص ١٣٧٧ - ١٣٧٩ .

للمناجم وفي المزارع الأوروبية . وتواصل السلطات الإستعمارية البرتغالية ، بمقتضى إتفاقيات قديمة العهد ، توفير ما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ من العمال المتعاقدين كل سنة لجنوب أفريقيا ، (١) التي يأتى حوالى ثلثى عمال المناجم الأفريقين فيها من أقاليم أخرى (٢) . إن العمل الإلزامى غير الماهر ، المقيد بمسكرات العمل ، والذي يمنع من الانتقال إلى استخدام حضرى آخر ، والذي يسهل أن يحل محله مهاجرون آخرون ، يربط بسلام أجور منخفضة تقرب بوجه عام على الحد الأدنى للمعيشة بالنسبة للعامل الأعزب ، ويتم تبرير

(١) كان العدد الرسمى للعمال المهاجرين من أبناء موزمبيق في مطلع الستينات : ١٦٩.٠٠٠ في جنوب أفريقيا ، ١٨٧.٠٠٠ في روديسيا . ومن أجل الإنهاء بالجذور التاريخية والأثر الاقتصادى لهذه الظاهرة ، انظر ، ف.ل. تشينيس ، الإمبريالية البرتغالية في أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، (بالمانحة الروسية) ، موسكو ، ١٩٦٩ ، ص ١٦٥ — ١٨٢ . ووصلت التقديرات التي يعتمد عليها للعمال المهاجرين الدائمين من أبناء موزمبيق في أواخر الخمسينات إلى ٥٠٠.٠٠٠ — ٦٠٠.٠٠٠ (الإحصاءات الرسمية ١٩٦٠ — ١٩٦٠) ، أى ذكران بانغان من كل خمسة ذكور بالغين أوستة . (ومن المقدّر ١٠٠.٠٠٠ أنجوى كانوا يعملون أيضاً في جنوب أفريقيا) .

(٢) بدأت العملية عندما شرع المستعمرون الإنجليز ، الذين استولوا على مستعمرة الكاب في عام ١٨٠٦ ، في غير رحمة بحرقون ويندبجون ، ويصادرون الماشية والأرض ، ويحولون الشعب القبلى إلى كادحين أجراء ، وزبائن للسلع الإنجليزية . ومع اكتشاف الماس في كمدلى في عام ١٨٦٧ ، والذهب في وتوونزفاند في عام ١٨٨٦ ، تم الإسراع بالعملية اللازمة لتطور الرأسالى — مصادرة الأرض الأفريقية ، وضريبة الرؤوس ، وضريبة الكوخ والحيوانات ، وقوانين المرور ، والتحكم في العمل . ولم يكن باستطاعة مناجم الذهب الحصون على كفايتها من العمل ، فتم تصعيد الهجرة إلى الداخل (بما في ذلك العمال الصينيون لبعض الوقت) . وبناء على طلب أصحاب مناجم الذهب ، أوصت لجنة حكومية في عام ١٩٠٣ بتعديل نظام امتلاك الأهالى للأرض لإرغام الأهالى على العمل في المناجم عن طريق إبعادهم عن الأرض . وقد أمكن إصدار قانون الأرض لعام ١٩١٣ ، الذي جعل من غير المشروع بالنسبة للأفريقين شغل أراضى خارج « معازل الأهالى » (التي تسمى الآن أوطان البانتو) التي تشكل أقل من ١٣٪ من مساحة البلاد ، نتيجة لتسليم بريطانيا السلطة السياسية لأقلية بيضاء متميزة في المستعمرات الأربع — الكاب ، وناتال ، والترنسفال ، ودولة أورانج الحرة — بمقتضى قانون جنوب أفريقيا لعام ١٩١٠ . انظر دومافوكوى . The Nationol Liberation Movement of South Africa ، بحث مقدم للمؤتمر العالمى ضد العنصرية والاستعمار الجديد ، الذى عقد في برلين ، في مايو ١٩٦٨ .

ذلك بأن العامل يحصل على دعم إضافي من مستحقاته لدى قرينه الأصلية (١)
(حيث تعيش أسرته في مجتمع قبلي أو كومبوني ، والتي يعود إليها بعد عام
أو عامين) .

إن مثل هذا الاستغلال الرأسمالي ، المندمج في النظام الصارم للتمييز
العنصري والاجتماعي ، تشترك فيه - من خلال الاستثمار والتجارة -
الاحتكارات الكبيرة للدول الامبريالية ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، بما
يجمل منها على الأقل مشاركين صامتين في الأبارتهيد .

وهكذا على نقيض أوروبا ، حيث التكوين الطبقي - وبخاصة البورجوازي
والبروايتاري - قد تطور ونضج من قوى داخلية إلى حد كبير في المجال
الاقتصادي ، وتكونت أمة في ارتباط بالعملية الصناعية الرأسمالية الأكثر
تقدماً ، وكان سعي البورجوازية إلى السلطة يمثل كفاحاً سياسياً - إقتصادياً
ضد ارسقراطية إقطاعية مالكة للأرض ، فإن أفريقيا تطرح ديناميكية
أكثر تعقيداً . فهنا قامت القوى الامبريالية الخارجية بدور كبير ، وإن لم
يكن حاسماً . ولا يعني ذلك إنتقاصاً من عوامل موازنة داخلية ، أو من قوى
أخرى ، مثل : الحركة "قومية" العربية ، والعرقية ، والدينية ، القوية في أفريقيا
الشمالية ؛ وأكبر تركيز للمستوطنين الأوروبيين ، الذين طوروا مجتمعاً
استعماريًا مصنعاً خاصاً بهم ، في جنوب أفريقيا ؛ والقوى الاجتماعية
الصاعدة ، التي لا تتخذ موقف الحياد من الأحداث والأفكار العالمية ، في
أفريقيا الاستوائية .

وتكشف التكوينات التي انقضى أوانها ، أو كفت عن النمو ، والتي ورثت

(١) African Labour Survey ، ص ١٤٧ - ١٦٠ ؛ انظر أيضاً ، و.ا. مور ،
Adaptation of African Labour Systems to Social Change ، الفصل
الثالث عشر ، في Economic Transitions in Africa .

عند الاستقلال (١) ، عن مركب متنوع من طبقات وقفات سائدة ، وإن تكن ضعيفة ، مع ما يسفر عن ذلك من ائتلافات الأحزاب في السلطة ، مثال ذلك الائتلافات بين كبار أصحاب الأرض الاقطاعيين ومختلف الاتجاهات الرأسمالية . وفي أفريقيا الشمالية (وحدها) ظهرت بورجوازية قومية قبل الاستقلال ، وذلك كطبقة تكونت بشكل نهائي في المغرب ، ومصر ، والسودان . وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت العناصر الاقطاعية قوية نسبياً ، وتمثل قوة أيضاً — برغم الاصلاحات الزراعية — في الجمهورية العربية المتحدة والجزائر (وكذلك في وسط غانا ، وفي شمال نيجيريا وغربها ، وأوغندا ، وزامبيا ، ورواندا ، وبوروندي ، كما أنها ما زالت سائدة في أثيوبيا) .

وفي أفريقيا الاستوائية ، حيث يوجد تلاحم بين العلاقات الأبوية — الاقطاعية ، والقبلية المحتضرة ، والرأسمالية النامية ، تعتبر البورجوازية القومية محدودة للغاية ، إذ أن الانتاج الصناعي ، وتجارة الجملة ، بل تجارة التجزئة إلى حد ما ، توجد عادة في أيدي الأوروبيين (أو اللبنانيين والسوريين في أفريقيا الغربية ، والهنود واليونانيين والأرمن في أفريقيا الشرقية) .

وبدلاً من ذلك فإن البورجوازية الأفريقية ، المتوسطة أو الصغيرة ، توجد أساساً في تجارة التجزئة ، أو كوسطاء بين الفلاحين المنتجين لمحصولات التصدير والشركات التجارية الأجنبية . وفي الأرض انبثقت البورجوازية

(١) من أجل الاطلاع على دراسة متعمقة ومعالجة تفصيلية للتطور الاجتماعي — اقتصادي في البلاد الأفريقية والبلاد المتخلفة الأخرى ، انظر على سبيل المثال ، الطبقات والصراع الطبقي في البلاد النامية (باللغة الروسية) ، في ثلاثة مجلدات ، إعداد ف.ل. تياجوتسكو ، ١٩٦٨ ، المجلد الثالث ، وبخاصة في الفصل الخامس ؛ ف.ف. رومالوف ، المرجع السابق ؛ « الأمم والمساءلة القومية » ، في أفريقيا ، كتيب موسوعي (باللغة الروسية) موسكو ، ١٩٦٣ ؛ الثورة المعادية للإمبريالية في أفريقيا (باللغة الروسية) ، إعداد ف.ج. سولودوفينسكو ، موسكو ، ١٩٦٧ ، الفصل الأول .

من الزارعين الذين يزرعون المحصولات النقدية من أجل التصدير ، وبخاصة في غانا (الكاكو) ، والسنغال (الفول السوداني) ، وساحل العاج (١) (البن والكاكو) ، ومن ذلك أن الرئيس هو فويه - يوانيه يعتبر من كبار أصحاب الأرض ، وليبيريا (المطاط ، والبن ، والكاكو) ، وداهومي (زيت النخيل) ، والكمرون (البن) . وفضلا عن ذلك فإن هذه الفئة باستطاعتها التشعب إلى مجالى التجارة الداخلية والنقل (٢) .

إن جزءا من البورجوازية ، ذات الروابط مع الامبريالية ، لا يستثمر رأسماله محليا ، ولكنه يفضل ، جنبا إلى جنب مع كبار الموظفين والمسؤولين (مثال ذلك في ليبيريا ، وكينيا ، ونيجيريا ، وأوغندا ، وغانا) امتلاك أسهم في الشركات الأجنبية (٣) . وتستفيد البورجوازية البيروقراطية ، الجديدة من صوتها غير المتناسب فى سلطة الدولة للحصول على ثروة شخصية وامتيازات ووسائل ترف لا تتمشى مع الموارد المتواضعة للبلاد (٤) .

(١) إن التوسع الاحادى الجانب لقطاع التصدير المرتبط بالشركات الأجنبية ، و ظهور بورجوازية قوامها حوالى ٢٠.٠٠٠ من أصحاب المزارع الرأسمالية ، قد أدى إلى النمو ، وإن لم يؤد إلى التنمية ، مع حصول الأجانب على حوالى ٤٠٪ من الدخل فى القطاعات الإنتاجية ، وسيطرتهم على كل المواقع الرئيسية . وقد وصلت التحويلات النقدية إلى الخارج فى عام ١٩٦٥ إلى ٢٥٢ ألف مليون فرنك فرنسى ، أى ما يساوى ضعف مقدار المعونة زائدا التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الداخل . سيمير أمين ، Le Développement au Côte d'Ivoire ، باريس ، استشهد به فى جريدة وست أفريكا ، عدد ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ .

(٢) انظر ، رايغوند بارييه ، Les Classes Sociales en Afrique Noire ، باريس ، ١٩٦٤ ؛ ج ووديس ، « African Capitalism » ، فى مجلة ماركست تودى ، عدد مايو ١٩٦٦ .

(٣) ت. جايجر ، و. أرمسترونج ، The Development of African Private Enterprise ، واشنطن ، ١٩٦٤ ، ص ٧٧ — ٧٨ .

(٤) وهكذا فى موازنة السنغال للعام المالى ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، استنادا إلى دراسة قام بها ج تشالياند ، كانت ٤٧٪ من النفقات الكلية تقع فى باب « العاملين » ؛ وفى ساحل العاج كانت هذه النسبة ٥٨٪ لمجموعة تمثل ٠.٥٪ من مجموع السكان ؛ وفى داهومي كانت ٦٥٪ . L'Afrique dans l'Epreuve (أفريقيا فى قفص الإتهام) ، حلقة دراسية ، إعداد ف. ماسيرو ، باريس ، ١٩٦٦ .

وعلى ضوء الضعف النسبي للتطور الطبقي ، فإن الأتلةجنسيا الأفريقية ،
التي هي من أصل أجتاعى غير مستوى ، تقوم بدور ذى أهمية خاصة . إن
هؤلاء الذين دربوا فى الإدارة والتعليم والطب والشئون العسكرية ، وأساسا
للخدمة فى ظل الاستعمار ، قد عمل كثيرون منهم كصفوة باسم الطبقات
الحاكمة القديمة . كما سعى آخرون إلى الموازنة بين القوى الطبقية القديمة
والجديدة ، سواء على النطاق المحلى أم الدولى . وربط قطاع منهم مصيره
بالمصالح القومية والأفكار الاشتراكية — زعماء مثل لومومبا ، وسيكوتورى
وموديبوكيتا ، ويوليوس نيريرى ، وقوامى نكروما — ويعول فى الحصول
على التأييد على الطبقة العاملة الفتية ، وعلى جماهير الفلاحين المعريضة .

وعلى الرغم من أن الامبريالية كانت تستند فى الماضى الاستعمارى على
الارستقراطيات القديمة ، وكبار أصحاب الاراضى الاقطاعيين ، والرؤساء
التقليديين ، فإن النضال مع ذلك كان فى بعض الاحيان يتخطى هذه الحواجز
مثال ذلك الزعماء الاقطاعيون فى المغرب الذين اشتركوا فى الكفاح المعادى
للاستعمار فى منتصف العشرينات ؛ وأصحاب المزارع الرأسمالية فى ساحل
العاج الذين ساعدوا فى القضاء على السخرة فى عام ١٩٤٦ ، كى يكون لديهم
مزيد من العمل الاجير المتاح ، وشكلوا فئة بورجوازية — إقطاعية ذات
تأثير فى حركة الاستقلال ؛ والرؤساء فى جنوب أفريقيا فى عام ١٩١٢ ،
الذين كانوا — جنبا إلى جنب مع المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى —
المؤسسين للمؤتمر الوطنى الأفريقى ، بما فى ذلك الرئيس العام للمؤتمر —
الرئيس ا . لوتولى .

وفى فترة ما بعد الاستقلال ظلت السياسة الاجتماعية الأمريكية ، فى
تواز مع الأهداف السياسية الأمريكية ومصالح الإحتكارات الأمريكية ،
ظلت بالنسبة للجزء الأكبر من أفريقيا تستند استناداً قويا إلى الطبقات
السائدة بتكوينات إجتماعية - إقتصادية انقضى أوانها ، والطبقات التى كانت

لها روابط إستعمارية سابقة بالإمبريالية . ويعتبر ذلك بوصفه جزءاً من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، الطريق الأكثر ملاءمة ، والذي اعتبر لفترة الطريق الأقل تكلفة ، والبورجوازية الكومبرادورية في عديد من بلاد أفريقيا الشمالية ؛ والزعماء القبليون والإقطاعيون في أفريقيا الإستوائية ؛ وأصحاب المزارع الرأسمالية الغنصريون في المستعمرات البرتغالية ؛ وطبقة رأسمالية بيضاء في جنوب أفريقيا . (انظر القسم التالي ، « مشاركة الولايات المتحدة في القهر الاجتماعي ») .

ومع ذلك فقد أبدت واشنطن بالإضافة إلى التركيز الرئيسى على مثل مثل هذه الطبقات الحاكمة ، إهتماماً فعالاً بالطبقات الجديدة والنامية ، مثل البورجوازية الأفريقية الصغيرة الزراعية والتجارية والبيروقراطية . وكان ذلك ملحوظاً بوجه خاص في بلاد معينة في أفريقيا الاستوائية ، حيث تشغل هذه الصفوة مكاناً هاماً في سلطة الدولة .

ففي ليبيريا على سبيل المثال تطورت البورجوازية التي تشجعها الولايات المتحدة ، وبخاصة منذ عام ١٩٤٤ ، عندما وصل إلى السلطة الرئيس توبمان ، وهو من أسلاف أمريكيين ليبيريين . والمهنة الرئيسية لهؤلاء الأسلاف هي المناصب الحكومية والكنهم أيضاً زارعون وأصحاب أرض وعقارات سكنية ، وإداريون في الشركات المختلطة التي تملك الحكومة فيها نصف الأسهم . كما أن غالبية الشخصيات البارزة في البلاد من أصحاب المزارع الرأسمالية الواسعة ، وهي مزارع أصغر حجماً بكثير من تلك التي تملكها الإحتكارات الأمريكية ، وإن كان ناتجها الكلى المشترك مساوياً لمثله في المزارع الأخيرة ، وتوجد بها أدنى حدود دنيا لسلام الأجور - ٨ سنتات في الساعة (١) . وثمة رابطة قوية بين هذه "بورجوازية والشركات الأمريكية

(١) جريدة وست أفريكا ، عدد ٢٧ يناير ١٩٦٨ .

الكبيرة ، وبخاصة من خلال الإنتاج والتسويق وغيرها من الصلات الاقتصادية والمالية ، هي المصلحة المشتركة في قهر الشعب العامل واستغلاله (١) وقد أفادت التقارير بأن الرئيس تومبان قد خلف لزوجته ، بعد وفاته في عام ١٩٧١ ، ثروة تزيد على ١٠٠ مليون دولار ، كما أن شقيق زوجته الأكبر ولیم تولبرت ، قد تولى الرئاسة من بعده .

وفي كينيا أقدمت الامبريالية البريطانية منذ مطلع الخمسينات على تشجيع طبقة صغيرة من الزارعين الرأسماليين الأفريقيين ، وكذلك بورجوازية يروقراطية (٢) ، أصبحت فيما بعد هدفا لا يقل أهمية لإهتمام الولايات المتحدة ونفوذها . وقد حصل المسئولون ، بما فيهم أعضاء الوزارة ، على مزارع كان يملكها مستوطنون ، واستسلموا لمغريات الثروة (٣) . وكان يعبر عن مصالح الصفوة الجديدة رجال من أمثال كيانوا وموا وتوم مبيويا . ومنذ الفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ وجدت هذه الصفوة التعبير السياسي عنها في حركة نحو اليمين في داخل الحزب الحاكم — الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا — بقيادة مبيويا ونجالا وكينياتا ، أسفرت عن طرد اليسار من السلطة ، واستبعاده من الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا (الكانو) .

وقد كشف مؤتمر الحزب ، الذي عقد في ليمورو في مارس ١٩٦٦ ، عن الدور الذي قامت به الإمبريالية . ويوضح ولیم آتوود ، سفير الولايات

(١) كان من المحاولات الأخيرة لتهديم السخط الاجتماعي والمعارضة « سياسة التوحيد » التي وضعها تومبان لتحقيق التكامل بين الأمريكيين — الليبيريين وأبناء القبائل ، والتي سمحت لهؤلاء الآخرين « بالتطابق مع الأمة الليبيرية من خلال شخصية الرئيس » . انظر . ج.ج. لاينباو ، Liberia ، جامعة كورنيل ، ١٩٦٩ .

(٢) كانت مناصب الخدمة المدنية بعد الاستقلال مازال يشغلها مغتربون يميلون إلى مقاومة التغيير . ج . أوجنجا أودنجا ، Not Yet Uhuru: An Autobiography ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، ص ٤٧ .

(٣) مجلة أفريكان كومنست ، العدد رقم ٣٢ ، ١٩٦٨ ، ص ١١ .

المتحدة السابق ، في مذكراته (١) كيف ساعد في طرد «الحر» . وساعد
الظهور المفاجئ لمقادير كبيرة من الأموال قوى اليمين على تخويف المندوبين
« غير الملائمين » ورشوتهم واستبعادهم من المؤتمر ، وإبطال انتخاب ميلداد
كاجيا كنائب لرئيس الكانو للأقليم الأوسط ، وتجريد أوجنجا أودنجا
من منصبه كنائب لرئيس الحزب .

وقد بذلت الدول الإمبريالية كل ما في وسعها لـ «إيلولة» دون نمو الطبقة
العاملة الأفريقية وتنظيمها ، وربما كان ذلك نتيجة لإدراكها أن هذه الطبقة على
الرغم من أنها مازالت فتية وغير متطورة ، من المقدر لها أن تقوم بدور يتزايد
باستمرار . وعلى الرغم من ذلك فإن عدد الكادحين بأجر - ولو أن معظمهم
موسميون ومهاجرون - كان يزداد ، وذلك بوصفهم جزءاً من العملية
التاريخية لتوسيع الاستغلال الرأسمالي بحيث يشمل المناجم والأرض . ومن
الكادحين بأجر في أفريقيا - البالغ عددهم ١٨ - ١٩ مليوناً - فإن حوالي
١٠٪ - ١٥٪ (أى مالا يزيد على ثلاثة ملايين) يمكن إعتبارهم بروليتاريا
تماماً ، أى يعتمدون فقط على الأجر من أجل معيشتهم (٢) . إن البروليتاريا
الصغيرة عددياً ، التي ترتبط ارتباطاً متبادلاً بالتنمية الصناعية والتحضر
(عمال المناجم والموانئ والسكك الحديدية) توجد أساساً في أفريقيا الشمالية
يلها جنوب أفريقيا ، ثم زائير وأفريقيا الاستوائية (٣) . وينعكس ذلك

(١) و. آنود ، The Reds and the Blacks ، نيويورك ، ١٩٦٧ . وقد
كان على جلين أفرجسون ، وهو السفير الأمريكي الذي خلب آنود ، أن يتبرأ من الكتاب
بوصفه « انتهاكاً للأخلاق » ووعد ألا يكتب عن أنشطة (لمدة خمس سنوات من مغادرتي
كينيا) ١٠. ليرمو ، New Light on Kenya ، في مجلة أفريكان كومنست ، العدد رقم
٣٠ ، ١٩٦٧ .

(٢) الطبقة العاملة في أفريقيا (باللغة الروسية) ، إعداد د. ب. باستريبوفا ، موسكو ،
١٩٦٦ ، ص ١٧ ، ٢٩ .

(٣) يتراوح العمال بأجر من حوالي ٤٠٪ من السكك في نيجيريا وأفريقيا الغربية
الفرنسية السابقة ، إلى ٢٥٪ في زائير . يوان داغيز ، African Trade Unions
لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤ .

أيضا في نسب مماثلة تقريبا للعمال المنظمين في نقابات (١) .

ومن الناحية التاريخية كانت نقابات العمال الأفريقية ، التي نظمت في وقت متأخر كجزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني ، محظورة في معظم البلاد على أيدي السلطات الاستعمارية حتى الحرب العالمية الثانية . إن الحق في التنظيم قد اكتسب أساسا في خلال الحرب ، وفي حركات الاستقلال في فترة ما بعد الحرب زادت عضوية النقابات إلى حوالي ثلاثة ملايين عضو بحلول عام ١٩٦٠ . وكانت النقابات ، حتى على الرغم من صغرها ، تمثل قوة كبيرة لاعتبارات كثيرة ليس أقلها أنها كانت وثيقة الارتباط بنقابات العمال في الدول الإستعمارية — بل كانت تشكل أقساما منها — وبخاصة في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا . وبالمثل فإن الحركة الشيوعية في أفريقيا ، بوصفها التعبير السياسي عن الطبقة العاملة ، تطورت أيضاً في روابط وثيقة مع أوروبا في كفاح التحرر الوطني فيما بعد الحرب ، وأساساً في المغرب ، وجنوب أفريقيا ، وأخيراً في السنغال ونيجيريا وباسوتولاند . وعلى الرغم من أن العضوية في القارة صغيرة ، فقد ارتفعت من ٥٠٠٠ في عام ١٩٣٩ ، إلى ٢٠٠٠٠ في عام ١٩٥٧ ، و ٤٠٠٠٠ (١٩٦١) ، وإلى ٦٠٠٠٠ في عام ١٩٦٧ ، في وجه مصاعب كبيرة .

ومع ذلك فإن القوة المتزايدة لنقابات العمال كانت تترس بانظام للاضعاف والتقويض في نقابات عمالية قومية معينة نتيجة للسياسات الإمبريالية والاستعمارية (٢) ، أو نتيجة للتكتيكات الانشقاقية الدولية

(١) وهكذا فن العضوية الكلية في منتصف الستينات — حوالي خمسة ملايين — كان يوجد حوالي النصف في أفريقيا الشمالية . ومن أجل توزيع هذا الرقم حسب البلاد انظر ، مجلة وورلد ماركست ريفيو ، عدد فبراير ١٩٦٦ ، ص ٤٠ — ٤٣ .

(٢) في جنوب أفريقيا على سبيل المثال كان مرض العنصرية الإجتماعي الذي ترعاه الطبقة الحاكمة يتسلل إلى تنظيمات العمال البيض ، ويؤدي إلى إضعافها ، عن طريق إبعادهم عن الأغلبية الأفريقية الكبيرة (يأتي ثلثا قوة العمل في المناجم من خارج جنوب أفريقيا ، أي أنها قوة =

للزعماء العماليين اليمينيين (١)، في ارتباط بالطبقة الرأسمالية في بلد كل منهم،
ولصالح هذه الطبقة — وبخاصة الطبقة الرأسمالية في الولايات المتحدة .

وعلى أساس تاريخ طويل من التعاون مع الزعماء النقابيين اليمينيين ، لم
تكن الحكومة الأمريكية (٢) تجد صعوبة في تحويل جهود مماثلة إلى أفريقيا
في فترة ما بعد الحرب . وتم ذلك إلى حد كبير من خلال القيادة الممثلة
للاتحاد العام للعمال الأمريكيين (في عام ١٩٥٥) تحت قيادة جورج مينى ،
والشخص الذى عينه مديراً لقسم الشؤون الدولية ، جى لافستون ، رجل

عمل مهاجرة ، مع دوران العمل مدته عام وأعوام ، ومنع هؤلاء العمال من التنظيم ، الملح)
وبالمثل سلاح « العداء للشيوعية » : وهكذا فإن الحركة النقابية الأمريكية ، التى وصلت إلى
ربع مليون عضو في العشرينات ، مع وجود أعضاء لها في خارج الوطن ، مثال ذلك زيمبابوى
وزامبيا وملاوى ، قد ضعفت بعد طرد « الأحمر » — الأعضاء الأكثر كدحاً ونضالية
انظر ، د. نو كوى ، المرجع السابق .

(١) في الفترة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ، في التقاء مع شن الحرب الباردة ، عمدت القيادة
الإصلاحية لقوة العمل الفرنسية ، والاتحاد الدولى لنقابات العمال المسيحية ، ومجلس نقابات
العمال البريطانية ، والاتحاد العام للعمال البلجيكين ، إلى شق صفوف حركة نقابات العمال
الدولية ، وفتحت المنظمات النقابية الأفريقية . وعلى الرغم من أن اتحاد نقابات عمال كل
أفريقيا ، الذى تأسس في ٢٥ مايو ١٩٦١ في الدار البيضاء ، قد استعاد الوحدة بين أربعة
أخماس عضوية نقابات العمال الأفريقية ، فإن تأثير الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة
لا يستهان به ، مثال ذلك في ليبيريا ، وسيراليون ، وتونس ، وفيجييا ، وأثيوبيا ، وكذلك
في أفريقيا الغربية الفرنسية السابقة . ويظهر في مالاغاشي ، وأفريقيا الاستوائية الفرنسية
السابقة ، والكنغو (كينشاسا) ، تأثير الحركة المسيحية (الاتحاد الدولى لنقابات العمال
المسيحية) . وقد استخدمت كيبالا كمرکز غربي ، كما كان المستدروت نشيطا في غانا وكينيا
ج. مينود ، ا.س.بى Trade Unionism in Africa ، لندن ، ١٩٦٧ ،
ص ٨٥ ، ٩٢ .

(٢) يرجع ذلك إلى الحرب العالمية الأولى ، أنشا صامويل جومبرز حركة للجامعة
الأمريكية بأموال زوده بها الرئيس ويلسون . وبحلول مطلع الستينات كانت الحكومة
الأمريكية تنفق أكثر من ١٣ مليون دولار كل عام على الشؤون العمالية الدولية ، وكان
الاتحاد العام للعمال الأمريكيين يخصص ٨٪ من ميزانيته للأنشطة الدولية . انظر ، يوان
دافيز ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

وكالة المخابرات المركزية الذي احترق العداء للشيوعية (١) . وقد كان التركيز على كبح جماح الحركة النقابية الأفريقية المناضلة ، وتفتيتها ، وتمزيق روابطها الدولية في ظل شعارات الحرب الباردة .

وقد جاء ذلك في أعقاب الجولة التي قام بها نيكسون في أفريقيا في فبراير — مارس ١٩٥٧ ، عندما كان نائباً لرئيس الولايات المتحدة ، حيث دعا إلى توسيع الأنشطة الأمريكية ، وبصفة خاصة إلى أن توجه السفارات الأمريكية بدرجة أفضل نحو تشجيع الاستثمار الأمريكي الخاص ، ونحو كبح جماح النشاط الشيوعي ، (أى النشاط النضالي للطبقة العاملة) .

قال نيكسون : « كنت أتشبث في كل مناسبة بالحديث إلى الزعماء النقابيين البارزين في البلاد الذي أزوره . وكان من عوامل التشجيع لي أن أجد الحركة النقابية الحرة تحقق تقدماً كبيراً في أفريقيا . . . وأدركت أهمية توفير الحلول البديلة للاتحادات التي يسيطر عليها الشيوعيون . . . ومنع الشيوعيين من أن يكسبوا موطنهم قدم . . . وأحب أن أعرب عن التقدير للتأييد الفعال الذي تقدمه نقابات العمال في الولايات المتحدة للنقابات الحرة في البلاد التي زرتها ، (٢) .

وبغية تنفيذ السياسات التي أوصى بها نيكسون ، حث جوزيف ساترثويت — الذي كان عندئذ مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية ، في مؤتمر للسفراء وكبار المسؤولين الأمريكيين ، عقد في لورنسوماركيز عاصمة موزمبيق ، حث على الاستفادة من المشاعر المعادية للاستعمار الموجهة ضد الدول الأوروبية ، حتى وإن يكن ذلك صعباً من الناحية

(١) انظر سيدني لينز ، Levestone Democraey ، في جريدة فيشن ، عدد ٥

يولية ١٩٦٥ .

(٢) جريدة ذا نيويورك تيمس ، عدد ٧ أبريل ١٩٥٧ .

الرسمية بسبب عضوية الولايات المتحدة في حلف الأطلسي . ونصح بأن تكون إحدى طرق تحقيق ذلك من خلال إلتصالات الاتحاد العام للعمال الأمريكيين في الحركة العمالية الأفريقية ، (١) .

وفي الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، كان المندوبون الأمريكيون يتنافسون على المناصب مع البريطانيين (كان أكثر من نصف الحركة العمالية الأفريقية من المستعمرات البريطانية) ، ويصطدمون معهم حول السياسة . وكان التكتيك الأمريكي ، بما يتمتع به من قدرة أكبر على المناورة ، يسعى إلى أن يسير مع التيار ، وإلى التطابق مع حركة التحرر . وتأييد الاتحادات القومية لنقابات العمال (٢) . وذلك في صدام حاد مع وجهة النظر البريطانية . ومع ذلك كانت القضية الحرجة بالنسبة للزعماء النقابيين الأمريكيين هي عدم كفاية إيديولوجية الحرب الباردة التي يمارسها الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة . وقد اختلفوا مع البريطانيين ، على سبيل المثال ، حول جعل الإيديولوجية السياسية المقبولة (أى العداء للشيوعية) شرطاً أساسياً للمساعدة الدولية التي تقدم لنقابات العمال النيجيرية . وفي عام ١٩٦٤ كان للاستياء من ضالة النشاط المعادي للشيوعية (٣) في ممارسات الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة دور ، أيضا في قطع الاتحاد العام للعمال الأمريكيين تبرعه المالي لصندوق التضامن الدولي التابع للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، ثم في تكويته لمنظمته مستقلة تابعة له خاصة بالأنشطة في أفريقيا .

(١) الدراسة البريطانية Cabinet Paper on Policy in Africa ، ١٢ ديسمبر ١٩٥٩ (التي تتضمن موجزا لمؤتمر ديسمبر في بروكسل للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة) ، التي نشرها مؤتمر نقابات العمال لنيجيريا . وردت في جورج موريس ، في جريدة ذي ووركر ، ٥ و ١٢ فبراير ١٩٦١ .

(٢) يوان دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ - ١٩٦١ .

(٣) كان الاتحاد العام للعمال الأمريكيين يهاجمه بوصفه عديم الكفاية (يزعم أن أمواله كانت ترقد دون استخدام في البنوك) . المرجع نفسه ، ص ٢٠٧ .

كما أن إنشاء المركز العمالي الأفريقي - الأمريكي في عام ١٩٦٥ ، وعلى رأسه إيرفينج براون ، الذي زامل جي لافستون طويلا ، جاء بعد فشل جهود استمرت سنوات عديدة لحل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة على قبول إيرفينج براون كسكرتير له مسئول عن الشؤون الأفريقية . إن المركز الذي أنشئ على نمط المعهد الأمريكي لتنمية نقابات العمال الحرة في أمريكا اللاتينية ، الذي أنشئ في عام ١٩٦٢ (١) ، وإن كان أصغر منه حجما ، يعمل بدوره في تعاون وثيق مع الوكالات الحكومية الأمريكية ، وبخاصة وكالة التنمية الدولية ، التي يعرض عليها مشروعاته للموافقة والحصول على الأموال اللازمة : التدريب المهني ، والتعاونيات ، وتعليم العمال . والعيادات الطبية ، والإسكان . وثمة إشراف محدود من جانب وكالة التنمية الدولية على المشروعات ، لأن الحكومة الأمريكية لا تريد أن تكون وثيقة الارتباط بها علانية (٢) ، ما دامت ملائمة مثل هذه العلاقة يمكن أن تكون محل تساؤل (٣) .

(١) ومن الملم به أن المعهد حصل منذ عام ١٩٦٢ على حوالي ٢١ مليون دولار ، وذلك استناداً إلى لجنة مورس الفرعية التابعة للجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس (مضبطة الكونجرس ، ٢٥ سبتمبر ١٩٦٨ ، جريدة ديلي وورلد ، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٦٨) .

وقد حصل المركز العمالي الأفريقي - الأمريكي ، استناداً إلى وكالة التنمية الدولية ، في ثلاث سنوات على حوالي ٢٤ مليون دولار من الصناديق الاتحادية الأمريكية ، وعلى « مليون دولار آخر » من صناديق خاصة أنشئت لتمويل الأنشطة الخاصة التي يمارسها السفراء الأمريكيون في البلاد الأفريقية (جريدة لوس انجيلوس تيمس ، عدد ٢٢ مايو ١٩٦٦ ؛ و جريدة ديلي ووركر ، عدد ١٣ ديسمبر ١٩٦٨) .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) عندما استدعت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي جورج ميني للادلاء بشهادته في يولية ١٩٦٩ ، سأله السناتور فولبرايت عما إذا كان من الصائب ، بوصفه مديراً للمركز العمالي الأفريقي - الأمريكي ، أن تجيء ٩٠٪ من أموال المركز من وزارة الخارجية الأمريكية . جريدة ديلي وورلد ، عدد أول أغسطس ١٩٦٩ .

وقد كان المركز العمالي الأفريقي - الأمريكي، منذ عام ١٩٦٥، يرسل المواد والمعدات إلى نقابات العمال في ليبيريا والسنگال. وتذهب مبالغ هائلة إلى المعهد النقابي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التابع له في نيجيريا، وكان أكثر من سبعين مسئولاً نقابياً بارزاً قد استكملوا الدورة الدراسية لهذا المعهد بحلول نهاية عام ١٩٦٧. وفي كينشاسا أنشئ معهد للسكواذر النقابية للمستوليين عند المستويين الأدنى والمتوسط، واستكمل ٢٤٠ مسئولاً منهم دراسته بحلول نهاية ١٩٦٧. كما زودت سيراليون بدورها بالمساعدات المالية.

إن كثيراً من مشروعات المركز العمالي الأفريقي - الأمريكي الأربعة والثلاثين في ١٦ بلداً أفريقياً^(١) (مثل معهد كينيا للخياطة) لا تستهدف إحداث تأثير كبير على التنمية بقدر ما تستهدف أن تكون مبرراً أو غطاء لوضع العملاء في المراكز الحساسة، وإقامة اتصالات مع المجموعات العمالية الأفريقية. وكما اتضح في عام ١٩٦٧ من الكشف عن مؤسسات وهمية لتوجيه الأموال من خلال المنظمات العمالية والطلابية والثقافية ومنظمات البحث العلمي، فإن أموال وكالة المخابرات المركزية كانت تمضي من خلال مؤسسة يرد إلى المعهد الأفريقي - الأمريكي، والأصدقاء الأمريكيين للشرق الأوسط؛ ومن خلال مؤسسة فرديريك براون الصغير إلى الجمعية الأمريكية للثقافة الأفريقية^(٢). كما أن الكشف عن نشاط وكالة المخابرات المركزية قد تضمن أيضاً منظمة واحدة، هي شركة السلام والحركة، التي كان يرأسها مهاجر مجري اسمه روبرت ت. جابور، سبق طرده فعلاً من كينيا بسبب ارتباطاته بوكالة المخابرات المركزية^(٣).

(١) جريدة ديلي وورلد، عدد ١٤ ديسمبر ١٩٦٨.

(٢) جريدة ذي ووركر، عدد ٢٦ فبراير ١٩٦٧.

(٣) كشف توماس براون، وهو مساعد سابق لـ رئيس وكالة المخابرات المركزية آلن و. وولاس، عن روابط إيرفينج براون الخاصة بالوكالة، وذلك في مقال بعنوان: "I'm Glad the CIA is Immoral"، في جريدة ساتردني ليفتنج بوست، عدد ٢٠ مايو ١٩٦٧.

ونتيجة لتلك الأنشطة التخريبية أصبح الزعماء النقابيون اليمينيون الأمريكيون موضع شك متزايد في أفريقيا. ففي عام ١٩٦٢ اعترض مجلس نقابات العمال النيجيرية على الضرر الذي تلحقه بمجموعه من الجواسيس الأمريكيين الذين يتخذون زى زعماء نقابيين، وذلك في جهودهم الرامية إلى تخريب الوحدة التي يتطلع إليها العمال النيجيريون، (١). و صدر في ذلك الوقت أيضاً نداء يطالب باعتبار إيرفنج براون مهاجراً محظوراً دخوله إلى البلاد. وبالمثل أفادت الأنباء بأن سفير الولايات المتحدة لدى كينيا، جلين أ. فيرجسون، قد نصح نائب الرئيس الأمريكي هيوبرت همفري بأن لا يضم براون إلى الوفد المرافق له عند زيارته لأفريقيا في يناير ١٩٦٨، لأنه لا توجد أرضية للترحيب به في نقابات العمال الأفريقية (٢). وقيل أن الزعيم الكيني الراحل، توم مבוيا، الذي كان يرأس نقابات أعمال الكينية قبل أن يصبح وزيراً للتخطيط الإقتصادي، قد تزعزعت الثقة فيه بسبب صلاته الوثيقة بأمثال هؤلاء المسؤولين النقابيين الأمريكيين (٣).

ومع ذلك فإن نقابات العمال الأفريقية، في معركتها ضد الإمبريالية الأمريكية والقيادة العالمية الرجعية، لم تسمح لنفسها بالإنعزال، أوبالإنصراف عن القضايا العالمية. وهكذا فقد قرر الإتحاد العالمي لنقابات العمال، واتحاد نقابات عمال كل أفريقيا، في اجتماع عقده في براغ في مايو ١٩٦٨، تحقيق استفادة أكبر من قدرتهما بوصفها قوة دولية عن طريق الإعداد لمؤتمر استثماري مشترك لنقابات العمال الأفريقية والأوروبية. وتمخض عن ذلك اجتماع عقد في كوناكري في مارس ١٩٦٩، ولم يتوصل هذا الاجتماع

(١) و. ه. فريدلاند، د. فلكنين "Differences, and Policies Towards

Africa"، في مجلة أفريقيا تودني، عدد ديسمبر ١٩٦٦.

(٢) جريدة ديلي وورلد، عدد ١٣ ديسمبر ١٩٦٨.

(٣) جريدة لوس أنجيلوس تيمس، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٦٨.

فقط إلى إعلان منترك أدان الإمبريالية الأمريكية ، واحتلال إسرائيل للأراضي العربية ، وقاعدة الإمبريالية والعنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية وأفريقيا الجنوبية الغربية ، وإنهاء الأرض أيضاً لمزيد من التعاون ووحدة العمل (١) .

مشاركة الولايات المتحدة في القهر الاجتماعي

تزدنا أفريقيا الجنوبية بأوضح مثال على علاقات الولايات المتحدة بالطبقات السائدة وسياساتها تجاه هذه الطبقات . فتوجد واشنطن نحو الأقليات البيضاء الصغيرة الحاكمة في أفريقيا الجنوبية (حوالي ٥٪ في روديسيا ، ١٠٪ في موزمبيق ، ٤٪ في أنجولا ، ١٩٪ في جنوب أفريقيا) يقحم الولايات المتحدة بالضرورة في نظام العنصرية والاستعمار . ومن العسير المخالاة في تقدير آثار العنصرية على الأفريقي — التي لا تختلف عن ميلااتها على الأسود في الولايات المتحدة — حيث البنيان الطبقي يقوم على العنصرية ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً . وهكذا نجد أن لون البشرة يستخدم في الغرض المسبق للحقوق السياسية ، والأجور ، والتعليم ، والإسكان ، والحالة الاجتماعية . فالأوروبيون يوجدون بما لا يقاس عند قمة السلم ، ويليهم الآسيويون على مستوى أدنى كثيراً ، وأخيراً الأفريقيون عند القاع . وبالنسبة للأفريقيين فإن حكم الأقلية والاستعمار — وهو ما يضطلع به البيض بالنسبة للسلود — يجسدان القهر والاستغلال والتمييز . وقد أثار مطلب نيمبابوي « رجل واحد

Report of Activity of the World Federation of Trade (١)

Unions ، عن الفترة مايو ١٩٦٥ — أبريل ١٩٦٩ ، بودابست ، أكتوبر ١٩٦٩ ، ص ٤٨٥ — ٤٨٧ .

(٢) على أساس احصاءات الأمم المتحدة (تقريبية) . إن بيانات السكان بالنسبة لأفريقيا ليست دقيقة وينبغي تفسيرها على أنها تقريبية فقط . (انظر الجدول رقم ٦ ، ص ١٩٣)

صوت واحد ، شبح حكم الأغلبية ليس فقط في روديسيا الجنوبية ، وإنما فيما تبقى للإستعمار من مواطني قدم في الجنوب .

وليس هناك ما هو جديد في حقيقة أن أفريقيا الجنوبية تعتبر مجموعاً اجتماعياً — اقتصادياً منسقاً ، كما أن كلا من الامبريالية الخارجية والاستعمار الأفريقي الجنوبي (والبرتغالي) كانا ينظر إليها على هذا النحو .

وفي روديسيا على سبيل المثال تميزت الاستعدادات الطويلة الأمد التي أجرتها بريطانيا (بتأييد سياسي من الولايات المتحدة وفرنسا) ، لاستمرار الحكم الاستيطاني الأبيض (١) بعد حل اتحاد روديسيا ونياسالاند ، بتسليم الجيش والقوة الجوية لـ روديسيا الجنوبية في عام ١٩٦٣ (٢) . ولكن ذلك وحده لم يكن كافياً لقمع الأفريقيين الذين يشكلون ٩٥ ٪ من السكان . من ذلك أن وزير حكومة جنوب أفريقيا لشئون البانتو ، مستر بوثا ، قد أشار الى أن جنوب أفريقيا وروديسيا قد توصلتا إلى تفاهم قبل وقت طويل من إعلان الاستقلال من جانب واحد في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ . وبعد اغتصاب نظام سميث للسلطة ، سمح دور بريطانيا والولايات المتحدة في النصيح بـ ضبط النفس ، وفي إرجاء شبح العنف ، (٣) ، لهذا النظام بأن

(١) يرجع سير تشارلس بونسوني ، رئيس الجمعية الملكية الأفريقية (وزوج أخت الحاكم السابق لـ روديسيا ، سير همفري جيبس) التاريخ إلى عام ١٩٦١ ، على الرغم من أنه يضع المسؤولية الرئيسية على أصحاب المزارع الروديسيين ، بدلا من أن يضعها على التواطؤ من جانب الحكومة البريطانية . انظر ، مجلة أمريكان أفيرز ، عدد يولية ١٩٦٦ ، لندن .

(٢) استخدمت بريطانيا حق الفيتو في مجلس ضد مشروع القرار الذي تقدمت غانا والمغرب والفلين ، والذي يقضي بعدم نقل أية « سلطات أو صفات للسيادة » حتى تقوم حكومة نيل الأغلبية ، كما امتنعت الولايات المتحدة وفرنسا عن التصويت . نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٧ أكتوبر ١٩٦٣ ، ص ٥٥٩ — ٥٦١ .

(٣) يوصف كرجع فكر سابق بأنه « أسطورة » ، على ضوء الأقلية البيضاء الصغيرة ، مقابل الأربعة ملايين أفريقي في البلاد . كيث إيرفين ، Southern Africa: the White Fortress ، في مجلة كارنت هيستوري ، عدد فبراير ١٩٦٨ :

يلقى الدعم والتعزيز من جانب جنوب أفريقيا ، على حين كان يعاق أى إجراء فعال ضده على المسرح الدولى .

وقد قدمت بريطانيا ، برصفها الدولة الحاكمة ، المسئولة ، «استراتيجية» لضغوط إقتصادية ومالية جزئية فقط ضد روديسيا الجنوبية ، بدلا من استخدام القوة ، أو حتى فرض حظر إجبارى يخلو من الثغرات . وفى مؤتمر الكومنولث فى لاجوس فى يناير ١٩٦٦ ، أعلن ويلسون — رئيس الوزراء — بطريقة مهدئة أن الضرورة الإقتصادية لن تلبث أن تصرع الحكومة المتمردة فى غضون «أسابيع لا شهور» . (١) وعلى الرغم مما كان يساور غالبية بلاد الكومنولث من شكوك ، فإنها قد أغريت بعدم اتخاذ مزيد من الإجراءات .

وقد أعرب مساعد وزارة الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية عن تأييد واشنطن «التام» للإجراءات الإقتصادية المحدودة التى اتخذتها الحكومة البريطانية ، وعن تأكيداتها بفعالية هذه الإجراءات — بل عن ضمان التعاون الإستعمارى : «إن السلطات البرتغالية فى موزمبيق وأنجولا ، وسلطات جنوب أفريقيا ، قد أبدت موقفاً سليماً . فقد احترمت الحظر البريطانى ، وأبدت كل علامة على استمرارها فى ممارسة حيادها فيما ترى أنه مشكلة بريطانية محلية» . (٢) . ولكن ما كان أبعد ذلك عن الحقيقة ، بحيث إن الممثل البريطانى قد أرغم على التقدم لمجلس الأمن فى أبريل ١٩٦٦ ، تحت ضغط عالمى ، للتفويض باستخدام القوة ضد ناقلات كانت تحمل البترول إلى

(١) جريدة ذى فيو يورك تيمس ، عدد ٦ مايو ١٩٦٦ .

(٢) حديث ألقاه ج. مينين ، فى ٢٨ يناير ١٩٦٦ ، ورد فى نشرة وزارة الخارجية

الأمريكية ، عدد ١ ، فبراير ١٩٦٦ .

روديسيا الجنوبية — ولكن فقط عن طريق ميناء واحد ، هوبيرافى
موزمبيق (١) .

وعلى الرغم من أن الدول الأفريقية والإشترابية كانت تدرك حقيقة
مثل هذه التكتيكات التفضيلية المعوقة ، واستمرت فى الحث على استخدام
القوة ، فانها لم تلق التوفيق ، وحصل المطلب البريطانى (٢) الذى تساهده
الولايات المتحدة على الموافقة فى نهاية الأمر (عشرة أصوات ضد لا شىء ،
وامتناع خمس دول) . كما أن حلولاً وسطاً مماثلة ، مثل فرض حظر على
صادرات الكروم والتبغ من روديسيا الجنوبية ، بدلا من أن تفرض عليها
عقوبات شاملة إجبارية (بما فى ذلك الحظر على البترول) ، ووقف الترانزيت
عن طريق جنوب أفريقيا وموزمبيق ، كانت تمضى بعيداً وبعيداً عن المقترحات
الأفريقية والسوفيتية التى تطالب بمقاطعة فعالة .

وفى مؤتمر الكومنولث ، الذى عقد فى سبتمبر ١٩٦٦ ، كانت الدول
الأفريقية مصممة أيضاً على أن « القوة هى الوسيلة الوحيدة المضمونة لإسقاط
النظام غير الشرعى » (٣) . ولكن بريطانيا تحايلت على الإرجاء حتى نهاية

(١) منعت ناقلة من تفريغ حمولتها هناك ، ولكن الجزء الأكبر من شحنات البترول
كان يمر من خلال موزمبيق عن طريق خط السكك الحديدية القادم من جنوب أفريقيا .
نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٦ مارس ١٩٦٧ .

(٢) وبالمثل ساندت واشنطن أحداثات بريطانيا شبه الرسمية مع الممثلين المتمردين (السفير
جوانديرج : « من أجل استقصاء أية آفاق للحل السلمى » . نشرة وزارة الخارجية الأمريكية
عدد ٢ يوفية ١٩٦٦ ، ص ٩٩١) ، التى هاجمتها الدول الأمريكية على أساس أنها تفرض منها
رائجة « صفقة » ، وخطوة كبيرة إلى الوراء عن موقف لندن الأصلى ، وهو أنه لا أحداثات
حتى يحق التردد نفسه . وقد فشل القرار الأفريقى ، الذى أيدته الإتحاد السوفيتى ، وكان
يحث بريطانيا على التشاور مع الزعماء الأفريقيين بدلا من التشاور مع الأغلبية العنصرية ، فى
الحصول على موافقة مجلس الأمن ، نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، المرجع نفسه ، ص
٩٨٦ — ٩٩١ .

(٣) نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٦ مارس ١٩٦٧ ، ص ٣٧٢ .

العام ، ووعدت بالتقدم بمشروع قرار إلى الأمم المتحدة لفرض مقاطعات انتقائية . وقد رفض المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة تأييد القرارات الأفريقية في شهرى أكتوبر ونوفمبر بسبب « لاهتها غير المعتدلة » ، وبسبب أنها تطعن في دوافع بريطانيا ، (١) وعندما ووفق على قرار المقاطعات الانتقائية في مجلس الأمن في ١٦ ديسمبر ، فإنه لم يعض بعيداً بدرجة كافية ، ولم يسد الشغرات .

قال مراقب أمريكي يتسم بالبصيرة إن مساندة المندوب الأمريكي لبريطانيا « ستكلف الولايات المتحدة الشيء الكثير في أفريقيا المستقلة » (٢) . فالمقاطعات الانتقائية لا تمنع البترول وغيره من المواد من التدفق إلى روديسيا الجنوبية ، ولا تمنع هذه الأخيرة من بيع منتجاتها لجنوب أفريقيا من أجل إعادة تصديرها . لقد كانت أفريقيا تريد قراراً أشد حزمًا بكثير ، ومن ذلك أن المندوب النيجيرى : الذى يوصف بأنه « واحد من أشد المندوبين الأفريقيين ميلاً نحو الغرب ، لم يكن « أقل حدة من أى ، وقد معاد للغرب . وفى أعين الأفريقيين « تتزاوج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى مؤامرة غربية تستهدف السماح لنظام سميث بالاستمرار قوياً ، وفى الحقيقة فى أن يصل إلى تفاهم — وفق شروطه الخاصة — مع بريطانيا ، (٣) وتتهم حكومة الولايات المتحدة « بأنها تساند ، لأسباب إقتصادية ، بقاء الغنصرية فى روديسيا وجنوب أفريقيا » . (٤) وأصبح تعرض الولايات المتحدة للاتهامات بأنها « إحدى دول الاستعمار الجديد أكبر مما كان عليه قبل التصويت » . وقد أشار الرئيس كاوندافى وقت مبكر إلى الدور الرئيسى للولايات المتحدة

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٧٣ . وفى الوقت نفسه سلم السفير جولدبرج فى بيانه فى ١٢ ديسمبر بأن روديسيا الجنوبية كانت تمثل تهديداً للسلام ، وبرر ضرورة فرض عقوبات إجبارية .

(٢) دور ميدلتون ، فى جريدة نى فيو يورك تيمس ، فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٦ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) المرجع نفسه .

في أفريقيا الجنوبية ، ولأنه « من غير مساندة أمريكية نشطة » ، (١) ، لا يمكن أن يكون وقف تدفق البترول من خلال موزمبيق وجنوب أفريقيا فعالاً .

وفي داخل الولايات المتحدة نفسها توجد معارضة حتى لدفاع واشنطن شفاهة عن العقوبات الاقتصادية ، ليس فقط من جانب المتطرفين (خليفة السناتور جولدواتر ، السناتور بول فانين من أريزونا ، والنائب جيمس ب. أوت في مجلس النواب ، واللجنة الأمريكية لجنوب أفريقيا التي أنشئت في واشنطن لمساندة نظام سميت في المقام الأول) ، ولكن أيضاً من دين أتشينسن . وجريدة واشنطن بوست . وقد أقيمت في واشنطن مائدة « للسلام مع روديسيا » ، حضرها عدد من الشخصيات الهامة من الدوائر التجارية والمالية الأمريكية ، وحيا المجتمعون سميت بوصفه « جورج والاس أفريقيا الجنوبية » ، (٢) ، وكان التعاطف مع الشعب الأفريقي يأتي من الأمريكيين التقدميين والسود ، الذين كانوا يدينون جبايرة المال البريطانيين والأمريكيين لتدليلهم الأبارتهيد الذي يهدد أفريقيا السوداء « بحرب عنصرية خطيرة وعنف ترقى إلى درجة الكارثة » ، (٣) .

وسرعان ما كشفت الأحداث عن مهزلة العقوبات الإنتقائية ، وعن كيف أبقت لندن وواشنطن — كما كان متوقفاً — على قابلية نظام سميت

(١) جريدة ذي ليكوفومست ، عدد ١٩ نوفمبر ١٩٦٦ .

(٢) جريدة ذي ناشيونال جارديان ، عدد ١٨ نوفمبر ١٩٦٧ .

(٣) حديث أ. فيليب راندولف ، رئيس جمعية حماة عربات النوم ، أمام المؤتمر الثالث للقيادة الرئسية الأمريكية بشأن أفريقيا . جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٢٨ يناير ١٩٦٧ . وقد دعا ، على تقييد النقد الذي يوجهه الزعماء الأفريقيون لموقف الولايات المتحدة ، الزعماء الزنوج لتأييد سياسته الرئيس جونسون في مساندة العقوبات الإلزامية التي تقرها الأمم المتحدة ، لأن بريطانيا لن تتصرف وفقاً لمسؤولياتها . وهذا النداء المتضارب ليس منبت الصلة بتغيير وزارة الخارجية الأمريكية للتركيز الدعاي بعد مؤتمر الكومنولث في سبتمبر — التقليل من أهمية دور الولايات المتحدة ، والافتصال بأقصى درجة ممكنة عن ويلسون ، والإفلات من وطأة النقد العالمي .

العنصرى للحياة ، بتأمين تجارتها وطرق إمداداته من خلال الدولتين الاستعماريتين جنوب أفريقيا والبرتغال (١) . ولم تكن محاولات الاقتناع من جانب الأعضاء الأفريقيين الآسيويين في مؤتمرات الكومنولث (بما في ذلك التخلي عن عضوية الكومنولث) ، وفي الأمم المتحدة ، ذات جدوى في زحزحة موقف بريطانيا أو الولايات المتحدة . وكانت الدول الأفريقية المستقلة مازالت مقيدة بروابط اقتصادية قوية بالدول الامبريالية ، التي كانت ترى أنها على درجة من الضعف العسكري لا تمكنها من تكوين قوة خاصة بها .

وفضلا عن ذلك فانها لم تحاول في السنوات التالية سبق قواتها المتعددة ، وإن تكن غير منظمة حتى الآن (٢) ، ضد الاقليات العنصرية التي تتبادل المساعدة فيما بينها . وسعت بريطانيا ، على سبيل المثال ، إلى تقييد أيدي القوى المجاورة المعادية للاستعمار ، وذلك بأساليب منهار فض بيع الأسلحة لزامبيا ، والمطالبة بالانضمام كقاعدة للمقاتلين من أجل الحرية الذين يذهبون لمساعدة الأفريقيين في روديسيا . وقد شجع ذلك بدوره جنوب أفريقيا على أن تقدم

(١) Insight ، في جريدة صنداي تيمس ، وهو مقال يصف جزءاً من الآلية : كانت شركة شل* ميدل ليست تباع البترول الخام لعمل تكرير في دربان بجنوب أفريقيا (مملوك على نحو مشترك لشركة شل وبريتش بتروليام في لندن) . وكانت المنتجات المكررة تباع لشركة تسويق شل / بريتش بتروليام (جنوب أفريقيا) التي تباع لمعاملين يزودون روديسيا بحاجتها . وكانت البرتغال تعيد التصدير إلى روديسيا بمقتضى أوراق زائفة . وكان النحاس الروديسي يذهب إلى جنوب أفريقيا وأوروبا عن طريق شركة للمبيعات مقرها بريطانيا (جريدة صنداي تيمس ، عددا ٢٧ أغسطس و ٣ سبتمبر ١٩٦٧) .

وفي الربع الأول من عام ١٩٦٧ ارتفعت صادرات روديسيا الجنوبية (وبخاصة من الكروم والاسبستوس والنيكل) بمقدار ٧١٪ إلى سويسرا ، ٥٠٪ إلى الولايات المتحدة ٣٨٪ إلى اليابان . مجلة نيوزويك ، عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ؛ طبعة الأطلنطي ، لندن . أما الإشارات الأخرى لهذا المصدر فهي للطبعة الدولية .

(٢) في ٧ أغسطس ١٩٦٧ أعلن المؤتمر الوطني الأفريقي ، والاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي (الزابو) أن القوات المشتركة للمنظمتين قد اشتبكت في معارك مع قوات الأمن الروديسيه .

المطلب نفسه ، بل على أن تهدد زامبيا بهجوم عسكري إذا رفضت الاذعان لهذا المطلب ، أى ، بحرب وقائية . وفى الوقت نفسه اكتشفت يد واشنطن فى مساعدة النظام العنصرى على شراء الأسلحة ، ودفع أجور المدربين البرتغاليين والالمان الغربيين لتدريب الوحدات العسكرية الروديسية فى جنوب أفريقيا (١).

وإذا كانت لندن ، فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ، تقوم بتأييد هادىء من واشنطن بدور تخفف الصدمات بالنسبة لحكومة سالزبرى فى الأمم المتحدة ، فان الممثل البريطانى قد عمد فى الذكرى الخامسة لاغتصاب الأقلية للحكم فى روديسيا إلى استخدام الفيتو فى مجلس الأمن ، ولكن استخدامه هذه المرة كان ضد القرار الذى يقضى باستمرار سريان العقوبات المحدودة القائمة ضد النظام العنصرى .

وبعد ذلك بوقت قصير قدمت واشنطن إسهامها فى هذه الحقبة الجديدة - حقبة الاجراءات الأكثر عدوانية لاجراج روديسيا من عزاتها - بمنحها شركة يونيون كاربيد ، كما أفادت الأنباء فى فبراير ١٩٧١ ، ترخيصا لاستيراد ١٥٠٠٠ طن من خام الكروم الذى تنتجه روديسيا الجنوبية . وقد جاءت موافقة الكونجرس على شراء مثل هذا الخام واستيراده فى ١١ نوفمبر ١٩٧١ ، الذى يتطابق مع يوم الذكرى السادسة لإعلان الاستقلال من جانب واحد فى روديسيا الجنوبية .

وذلك ربما أمكن اعتباره تلميحاً إلى أن الكروم هو أكثر من مجرد قضية « مادة أولية » ، أو إلى أن تكلفة واردات الكروم السوفيتى ليست هى التى أدت بواشنطن - كما زعم فى ذلك الوقت - إلى رفع الحظر . وذلك لان الاتحاد السوفيتى ، كما أشار نائب وزير الخارجية جاكوب ماليك فى الأمم المتحدة ، كان يبيع كرومه بسعر السوق العادى ، ولأنه فى الحقيقة كان يزود

(٣) الجرايد الزنافية نجرورو ، وردت فى جريدة برافدا ، عدد ٩ يناير ١٩٦٨ .

الولايات المتحدة بـ ٤٩٪ من وارداتها من الكروم حتى قبل الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة (١). وفضلاً عن ذلك فإن ثمة حقيقة ظفرت حتى بقدر أقل من الاعلان، ومفادها أن الولايات المتحدة لديها كميات كبيرة للغاية من الكروم في مخزونها الاستراتيجي، حتى أن إدارة الخدمات العامة قد اقترحت اعلان وجود ١٣ مليون طن من الكروم - وهي كمية تكفي الاحتياجات الدفاعية لمدة عشر سنوات - فائضة عن الحاجة وهكذا إذا كان وزير الخارجية سير أليك دو جلاس هيوم هو الذي أغلق عند نهاية عام ١٩٧١ الصفقة المشينة للاعتراف بالعنصريين في روديسا الجنوبية، استناداً إلى وكالة تاس (٢)، فإن واشنطن لم تسكن أقل اهتماماً من لندن برد اعتبارهم السياسي.

وبما ظلت بريطانيا، وذلك إلى حد كبير نتيجة لروابط تاريخية استعمارية اقتصادية مربحة، هي الراعي الخارجي السائد، على حين تقوم الامبريالية الأمريكية بدور أقل بكثير، فليس هناك شك في أن الولايات المتحدة قد كسبت في حالة المستعمرات البرتغالية تفوقاً على بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية، سواء من الناحية السياسية أم العسكرية، على الرغم من أنها ليست الشريك التجاري التقليدي أو الرئيسي. فمن الناحية الاقتصادية، منذ اتصال البرتغال الأول في أنجولا في عام ١٤٨٣، كانت تجارة الرقيق هي المصدر الرئيسي للربح حتى منتصف القرن التاسع عشر، وفي موزمبيق منذ عام ١٤٩٨ - كان هذا المصدر هو العاج والذهب والأحجار الكريمة، وأخيراً المائة ألف كادح الذين يجرى توريدهم سنوياً بمقتضى عقود (وفقاً لاتفاقية وقعت في سبتمبر ١٩٢٨، وتم تجديدها في عام ١٩٦٢) لجنوب أفريقيا، حيث يخضعون هناك للابارتيد، والذين تحصل البرتغال نظيرهم على نصف مرتب العمال عن

(١) زاد ذلك بعد الحظر إلى ٥٨٪. جريدة هيرالد تريبيون، عدد ١٧ فوفبر ١٩٧١

(٢) بيان في جريدة برايفدا، عدد ٤ ديسمبر ١٩٧١. وجدير بالذكر أنه لا تقدم أية إمكانية للاغلبية الأفريقية لتحقيق التكافؤ - حتى من الناحية النظرية - مع الأقلية البيضاء الحاكمة الضئيلة قبل عام ٢٠٣٥.

الشهور الأربعة الأولى في مقابل « النقل » . ويشير ذلك السخرية من سياسة « الإستيعاب » المتبجحة التي تعلنها البرتغال ، والتي تتباهى بالحقوق المتكافئة التي يتمتع بها السود في « مناطقها فيما وراء البحار » . وهكذا فإن العمل البشري ، والاستغلال العرضي للمناجم ، لم يساعدا فقط في دعم البرتغال الضعيفة اقتصادياً والتي طحنها الفقر — ظل الجزء الأكبر من الثروة المعدنية دون أن يكتشف حتى السبعينات ، ثم بدأ استغلاله نتيجة لتدفق رأس المال ، بما في ذلك الاستثمارات الأمريكية الثقيلة التي بدأت أصلاً في الماس ، ثم امتدت بوجه خاص إلى البترول في العقد الماضي — وإنما وفرا أيضاً الصلات الاجتماعية-الاقتصادية بالنظام الاجتماعي الرجعي الرئيسي أدنى نهر الزمبيزي .

والحقيقة أن المسؤولية التاريخية عن جذور المشكلات الاجتماعية والعنصرية في جنوب أفريقيا ترجع إلى صراع الدول الاستعمارية من أجل السيطرة على الشعوب الأفريقية — من الاكتشاف البرتغالي لرأس الرجاء الصالح في ثمانينات القرن الرابع عشر ، الذي أعقبه الاحتلال الهولندي في عام ١٦٥٢ وبعد ذلك البريطانيون الذين طردوا الهولنديين من الرأس في خلال الحروب النابليونية ، وأرسلوا المستوطنين في عام ١٨٢٠ . وقد أنشأ الأفريكانيون الذين من أصل هولندي ، والذين تحركوا إلى الداخل ، جمهوريتين للبوير في خمسينات القرن الثامن عشر ، وهما الجمهوريتان اللتان أخضعهما الإستعمار البريطاني في حرب البوير ، في الفترة ١٨٩٩ — ١٩٠٢ . ولكن ذلك لم يكن قبل استيلاء شركة سيسل رودس البريطانية لجنوب أفريقيا على روديسيا ، وقمع انتفاضتي قبيلتي متايلا وماشونا الأفريقيتين ضد حكم المستوطنين البيض .

وفي فترة أحدث عهداً أنشئ في عام ١٩١٠ اتحاد جنوب أفريقيا ، من التدفق البريطاني والبويري المزدوج للمستوطنين ، مع سيادة العنصر الأفريكانى الصاعد بعد الحرب العالمية الثانية . أما الملونون والهنود في جنوب أفريقيا فكثيراً ما كانوا يتطلعون إلى البريطانيين طلباً للمساعدة ضد عنصرية

الافريكانين الخبيثة . وعلى الرغم من ذلك فقد كانت التناقضات قائمة بينهم وبين البريطانيين ، كما أشار إلى ذلك برنامج الحزب الشيوعي : « الطريق إلى حرية جنوب أفريقيا ، (الذي أقر في عام ١٩٦٢) بقوله « كانت الامبريالية البريطانية ، والقومية الافريكانية ، تجدان أرضاً مشتركة في قهر العناصر غير البيضاء ، واغتصاب أملاكها ، واستغلالها ، » .

وفضلاً عن ذلك فالتما يجب أن نضيف اليوم إلى هؤلاء الشركاء (المباشرين الفعالين) في الأبارتيد ، شريكاً ثانياً صامتاً نسبياً (أنظر الفصل الثالث ، قسم « الأساس الاقتصادي) — هو الولايات المتحدة ، وبخاصة منذ عام

جدول رقم ٦ — سكان أفريقيا الجنوبية (تقريبي)

البلد	عدد السكان مليوناً ^(١)	النسبة المئوية للبيض ^(٢)
جنوب أفريقيا	١٩,٦	١٩,٣
موزمبيق	٧,٤	١,١
أنجولا	٥,٤	٣,٥
روديسيا الجنوبية (زيمبابوي)	٥,١	٤,٦
ليسوتو	٠,٩	٠,٣
بوتسوانا	٠,٦	٠,٠٦
ناميبيا	٠,٦	١٣,٩
سوازيلاند	٠,٤	٢,٥

المصدر : (١) Demographic Yearbook, 1970 ، الطبعة الثانية^١ والعشرون

الانتجاهات السكانية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧١ .

(٢) Demographic Yearbook, 1963 ، الطبعة الخامسة عشرة ،

إحصاءات تعداد السكان II ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٦٤ .

١٩٦٠ (١) . وينبع ذلك بشكل جوهري من روابط الاحتكارات الأمريكية بالنظام الاجتماعي - الاقتصادي في جنوب أفريقيا ، وبالطبقة الرأسمالية فيها التي تمارس السيطرة والاستغلال على السكان غير البيض ، وعددهم حوالي ١٨ مليون نسمة - الأفريكانيين ، والملونين الذين من أصل مختلط ، والآسيويين ، في أفريقيا الجنوبية من خلال نظام القهر المسمى الأبارتيد ، والقائم على أكبر قاعدة في المقارنة للامتيازات والتعصب القومي .

وقد انتشرت جرثومة العنصرية ، وأصابته حتى الطبقة العاملة . فأضعفت العمال البيض المنظمين ، الذين خضعوا لنقابات منفصلة (٢) . ولا يتمتع الأفريكانيون بأية حقوق سياسية - فهم لا يتمتعون بحق التصويت ، أو حق الاجتماع ، أو حق تكوين النقابات ؛ ويجب عليهم أن يحملوا تصاريح مرور من أحيائهم المقذرة المعزولة (التي سرعان ما أصبحت معسكرات

(١) منذ عام ١٩٦٢ أخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي كانت فيما سبق تكتفي بادانة الأبارتيد ، تحت أعضاءها على بدء مقاطعة دبلوماسية واقتصادية لفرض تغيير جذري في سياسة جنوب أفريقيا . القرار ١٧٦١ (الدورة السابعة والعشرون) ، ٦ نوفمبر ١٩٦٢ . وفي عام ١٩٦٦ أكدت الجمعية العامة أن «العقوبات الاقتصادية الإنزامية التي تطبق عانياً» هي «الطريق الوحيد لحل سلمي ، وأن جنوب أفريقيا قد لقيت التشجيع على انتهاج سياساتها المشؤمة من خلال المعارضة الدعوية لثل هذه العقوبات من جانب «شركائها التجاريين الرئيسيين» . القرار ٢٢٠٢ (الدورة الحادية والعشرون) ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ .

(٢) انظر : زانزولا ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا ، "The Conscience of South Africa" ، في جريدة برافدا ، عدد ٢٩ يولية ١٩٦٦ ، انظر أيضاً ، ر . ا . برافمان ، "Trade Union Apartheid" ، في مجلة أفريكان كومونست ، العدد رقم ٢٩ ، ١٩٦٧ . وفي الربع الأول من القرن ، عندما كانت المقاومة الامبريالية البريطانية ورأسمالية المناجم تأتي بدرجة كبيرة من العمال الأفريكانيين القوميين في الراند ، كان الوضع الطبقي واللون يثيران بعض المشكلات الصعبة للحزب الشيوعي بدوره . وقد أعاد الحزب الشيوعي فيما بعد تقويم الموقف ، وترتب على ذلك توجيه تركيز أكبر على القهر العنصري بوصفه المعيار الرئيسي للنضال ضد الرأسمالية ، ومن أجل إقامة دولة اشتراكية غير عنصرية . ومن الناحية الأخرى كانت الصفوة غير البيضاء تأمل بوضوح و عقد صفقة مع الامبريالية البريطانية والرأسمالية الأفريكانية .

اعتقال) إلى أماكن عملهم بوصفهم عمالا يدويين منخفضي الأجر في مدينة
بيضاء ؛ ويعاملون اجتماعياً « ويلقنون وضعهم » بوصفهم من طبقة دنيا ،
وفي الحقيقة دون الرجال ؛ ويتعرضون للضرب والإعتقال دون أن يمثلوا
الماضى لمدة ١٨٠ يوما ، وللتعذيب .

إن للقهر الإجتماعى ، بحكم طبيعته ، نتائج سياسية بعيدة الأثر .
فالعنصرية والتعصب القومى يمضيان بقوة ويوجهان ضد المجموعة العرقية
والإجتماعية الأخرى كذلك ، بما فى ذلك البيض ، مثال ذلك أن العداء
للسامية منتشر على نطاق واسع ، والإنجليز يشار إليهم باستنكار على أنهم
أنجلو - يهود . ويتعرض الليبراليون والشيوعيون للملاحقة ، وتحظر
المطبوعات الديمقراطية والاشتراكية (بما فى ذلك الأعمال الكلاسيكية
الماركسية) ، وهى المطبوعات التى تركز على التكافؤ العنصرى . وليس مما
يشير الدهشة بالنسبة للمستورلين فى جنوب أفريقيا أن تكون لهم روابط
وثيقة بالفاشية وإيديولوجيتها (١) .

كما أن اليمين الأمريكى المتطرف بدوره يلحق التشجيع من حكام جنوب
أفريقيا ، ويعتبر نفسه جزءا منهم . وعندما ظهر فى عام ١٩٦٥ كتاب
« Apartheid and U.N. Collective Measures: An Analysis » (الأبارتهيد
والإجراءات الجماعية للأمم المتحدة : تحليل) ، الذى نشرته « منحة
كارنيجى للسلام العالمى » ، - الذى يدرس مدى فعالية العقوبات - وصفه
المتطرفون الأمريكيون بأنه « خطة معركة لغزو الأمم المتحدة لجنوب

(١) كان رئيس الشرطة ، فان ديربيرج ، نازيا معروفا . كما أن م . س . بوتنا ، وزير
شئون البانتو ، وألبرت هيرتزوج ، وزير الصحة ، فى الجناح الفاشى بالحزب القومى . ويعتبر
بييت بوتنا ، وزير الدفاع ، من التعاطفين مع النازية ، جنبا إلى جنب مع رئيس الوزراء
فورستر ، ووزير المالية ديدريخ الذى كانت له روابط وثيقة مع هيرمان آبز ، وهو مسئول
رئيسى فى النازى ، ورجل بارز فى البنوك والصناعة والتسلح فى ألمانيا الغربية فيما بعد
الحرب) . جريدة كومننت ، عدد ١٠ فبراير ١٩٦٨ .

أفريقيا، (١) وكان ممن اندفعوا إلى الشجار الإيديولوجي جريدة شيكاغو تريبيون ، وجولد ووتر ، وجمعية نظمت حديثاً للشئون الأمريكية - الأفريقية مع النائب ج. آشبروك (وهو جمهوري من أوهيو) ، ورالف دي توليدانوا وماكس بيرجان ، الذين قاموا بجولة في روديسيا . وكان رجل العلاقات العامة في جمعية الشئون الأمريكية - الأفريقية هو مارفن لايمان ، الذي ساعد أيضاً في تنظيم « لجنة المليون » ضد قبول جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة ، و « اللجنة الأمريكية لمساعدة المقاتلين من أجل حرية كاتانجا » ومؤيدي ترشيح جولد ووتر لرئاسة الولايات المتحدة . وقد اشتركت مجلة ناشونال ريفيو أيضاً في الحملة ، وأدرج خمسة عشر من محرريها البالغ عددهم ٤٥ محرراً في البيان التهديدى لإنشاء جمعية الشئون الأمريكية الأفريقية . كما أن « المحافظين » ، كما يسمى المتطرفين في « الحزب القومى » الحاكم بجنوب أفريقيا أنفسهم ، قد أعلنوا من جانبهم تأييدهم الصريح في انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام ١٩٦٤ لجولد ووتر ، الذين كانوا يمجّدونه بوصفه « داعية ذا عقيدة دولية » (٢) .

وقد كان موقف واشنطن من القهر الاجتماعى أكثر حذراً . وأجبرت السياسة الرسمية الأمريكية في مطلع الستينات ، على ضوء التصاعد الملحوظ في حركة التحرر الوطنى الأفريقية والحركة التقدمية العالمية في مجموعها ، على أن تبدى من المواراة أكثر مما كانت تبديه فيما سبق تجاه عنصرية جنوب أفريقيا (٣) . وكان من الممكن أن نتوقع انضمام واشنطن بشكل منتظم إلى

(١) فيرنون ماكاى ، « Africa and the American Right » ، في جريدة

فيوريابليك ، عدد ٢٦ مارس ١٩٦٦ .

(٢) س.أوس ، « Goldwater in South Africa » ، في جريدة فيوريابليك ،

عدد ٦ يناير ١٩٦٨ .

(٣) في أعقاب مذبحه شاريفيل ، التى قتل فيها ٧٢ من الأفريقين الذين كانوا يحتجون

سلباً ضد «قوانين المرور» (قوانين العزل العنصرى) في ٢١ مارس ١٩٦٠ ، ثار الرأى =

ما كان يعتبر «إدانة شعائرية للأبارتهيد» (١) (نصائح لجنوب أفريقيا ، وإعلانات بأن سياستها العنصرية «بغيضة» ، إلخ) ، ولكن أن تتوقع أيضاً العمل على التخفيف من المقترحات الأفريقية باتخاذ إجراءات فعالة (وصف الموقف على أنه «يعكس بدرجة خطيرة» ، بدلا من أن «يهدد» ، السلام والأمن الدوليين . فالوصف الأخير يمكن أن يعطى قرارات مجلس الأمن قوة إلزامية ، لا قوة لها طابع التوصية) (٢) .

وقد انعكست في نيروبي التناقضات الكامنة في سياسة الحدود الجديدة بين محتواها الإمبريالي وتلاعها البهلواني بالألفاظ ، وذلك عندما أعلن ج. مينين وليامز ، مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية ، في أثناء زيارة قام بها في عام ١٩٦١ ، أن الولايات المتحدة تؤيد شعار «أفريقيا للأفريقيين» ، وكانت الصدمة التي ترتبت على هذا التصريح في لندن وفي دوائر العنصريين البيض على درجة من العنف أدت به إلى أن «يشرح» قائلا أنه لم يكن يعنى الأفريقيين السود وحدهم . وسرعان ما رأى مستر وليامز بعد ذلك في أوغندا أن لزاما عليه — بعد أن حذر الأفريقيين من أن يستبدلوا باستبداد استبداد آخر — أن يصدر تأكيدات مباشرة بأنه لم يكن يعنى وصف الحكم البريطاني بالاستبداد (٣) .

== العام العالمي لدرجة حملت وزارة الخارجية على إصدار بيان تعرب فيه عن الأسف للخسارة المفجعة في الأرواح . نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، ١١ أبريل ١٩٦٠ ، ص ٥٥٩ .

(١) أرثر . شليزنجير الصغير ، A Thousand Days ، بوسطن ، ١٩٦٥ ، ص ٥٨٠ .

(٢) مجلة يونايتد نيشنز ريفيو (مجلة الأمم المتحدة) ، عدد أغسطس — سبتمبر ١٩٦٣ ، ص ٢٠ — ٢٤ .

(٣) قال الأستاذ الأفريقي البارز في جامعة هارفارد ، إيمرسون ، معلقا على هذه المحصلة إن « باستطاعة أى شيوعى أن يقول : « أفريقيا للأفريقيين » و « للإرهاب » ، وأن يتمسك بذلك » . « American Policy in Africa » ، في مجلة فورين أفيرز ، عدد يناير ١٩٦٢ .

وقد كان تصلب السياسة الخارجية في أعقاب اغتيال الرئيس كيندى يمثل ما هو أكثر من تغيير في شاغلي البيت الأبيض . ونعكس الاهتمام بنمو المصالح الاقتصادية الاحتكارات الأمريكية في أفريقيا الجنوبية ، في توازن مع نجاحات مثل التحركات السياسية والعسكرية التي تحفزها الولايات المتحدة في الكونغو ، انعكس في تناقص الحساسية تجاه الكفاح الأفريقي ضد العنصرية . ففي عام ١٩٦٤ ، على سبيل المثال ، أرسل الرئيس جونسون أحد أصدقائه المقربين تشارلس انجلهارد ، الذي ربما كان يجسد أكثر من أى مبعوث آخر ارتباط الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا الأبدى ، لينوب عنه في حضور احتفالات عيد استقلال زامبيا .

وعلى ضوء المطالب المتزايدة بفرض عقوبات ، كانت الولايات المتحدة تجادل قائلة إنه لا يوجد أساس قانوني لهذه العقوبات ، وأن العقوبات على أية حال ستكون غير فعالة ، وفضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن ترضى على دفع جنوب أفريقيا إلى العزلة ، عن طريق وقف العلاقات التجارية على الفور ، ولكنها تسعى إلى تحقيق تسكين سلمي مع قوى التغيير . ورداً على اتهام الولايات المتحدة بأن روابطها الاقتصادية المتزايدة تساعد في مد الأبارتهيد بأسباب الحياة ، أجاب مساعد وزير الخارجية الأمريكية متهرباً بأن أهداف الولايات المتحدة في جنوب أفريقيا هي من الناحية الجوهرية أهداف سياسية^(١) . وتلك إجابة لا تدحض الاتهام ، أو تحسن الموقف الأمريكى .

إن تحرك الرئيس جونسون في اتجاه اليمين فيما يتعلق بنظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا كثيراً ما كان يرد عليه في الكتابات الرسمية بزعم مفاده

(١) مساعد وزير الخارجية ، وليامز ، في نشرة وزارة الخارجية ، عدد ٢١ مارس ١٩٦٦ ، ص ٤٣٢ — ٤٣٩ ؛ ووزير الخارجية ، راسك . في جريدة نيو يورك تيمس ، عدد ٢٢ يولية ١٩٦٦ .

أن الولايات المتحدة تتخذ من الناحية الرسمية موقفاً « ليبرالياً » من قضية أفريقيا الجنوبية الغربية . ولكن ذلك أمر مشكوك فيه تماماً ، حتى على الرغم من أن الدور الأمريكي لا تحل ألبازه بسهولة . ومع نصيح الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لأفريقيا بالآ تتخذ أى إجراء ، أو تحيد عن الإجراءات القانونية الصارمة (١) ، كانت إثيوبيا وليبيريا تحاولان منذ عام ١٩٦٠ تأكيد آراء استشارية مبكرة لمحكمة العدل الدولية فى لاهى مفادها أن جنوب أفريقيا إنما تتهاك انتداب عصبة الأمم لها عندما تطبق قوانين الأبارتهيد على الأقلية . وعلى الرغم من أن المحكمة الدولية قد حكمت فى عام ١٩٦٢ بأن إثيوبيا وليبيريا (وهما الدولتان الأفريقيتان السوداوان الوحيدتان فى عصبة الأمم التى منحت الإنتداب فى عام ١٩٢٠) كان ليهما « شروط المصلحة » (أى مصلحة قانونية كافية فى الموضوع تسمح لهما بالتقدم بالشكوى) ، فان محكمة ذات تشكيل مختلف (٢) قررت فى ١٨ يونيه ١٩٦٦ أن هاتين الدولتين تفتقران إلى « شروط المصلحة » وقد استندت المحكمة إلى شكلية (وهى ان النقطة التى استند إليها فى عدم توافق هذا الشرط لدى الطرفين لم يتقدم بها حتى المحامون عن جنوب أفريقيا فى طلباتهم النهائية) للحكم بما إذا كان الإنتداب مازال سارياً ، وبما إذا كان تطبيق قوانين الأبارتهيد على الإقليم ، كما أشارت جريدة ذى نيويورك تيمس بطريقة

(١) انظر ر.ن.نوردو ، The South West Africa Case ، فى مجلة وورلد تودى ، عدد مارس ١٩٦٦ . إن الضعف الأساسى فى المعى إلى الفكك من شرك قانونى استعمارى وضعته الدول الإستعمارية نفسها ، أشار إليه رئيس الوزراء نهرو ، ورفضه ، عندما اتخذت الهند الإجراءات لاستعادة جوا ودماء وديو فى ١٨ ديسمبر ١٩٦١ : « Colonialism is Illegal » .

(٢) من أجل مزيد من التفاصيل عن المناورات السياسية والقانونية ، انظر ، ر.فريست South West Africa ، فى مجلة ليبرمتلى ، عدد سبتمبر ١٩٦٦ : ب. بيلكنجتون ، فى جريدة ناشونال جارديان ، ٣٠ يونيه ١٩٦٦ .

تمكية ، يحفز الرفاهية المادية والمعنوية للسكان ، وعدددهم ٥٢٦٠٠٠ نسمة (منهم ٧٥٠٠٠ من البيض) (١) .

وعلى الرغم من أن الممثل الأمريكي لدى المحكمة قد قرر التصويت إلى جانب الأقلية المعارضة ، وهو أمر لم يكن يغير شيئاً من النتيجة ، فقد كان مما يبعث على ما هو أكثر من الريبة أن وزارة الخارجية قد وجدت فضلاً في هذه النهاية المناهضة للمناخ العام بعد سنوات من المداولات ، ، وأن بياناً صدر عن البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة « كان يبدو وكأن به إحساساً بالراحة لأنه قد أمكن تجنب مواجهة مع كيب تاون » ، (٢) .

إن حقيقة أن قرار المحكمة لم يكن ليغير من الأمور شيئاً ، وإنما لا يعدو أن يساعد بريطانيا والولايات المتحدة على مواصلة تكتيكات الإرجاء المحققة لمصالحهما (٣) ، كانت حقيقة متوقعة في عشية صدور الحكم نتيجة لكشف الخطط الأمريكية : إن دعوى جنوب أفريقيا بإدارة الإقليم إذا ما دعت ، استناداً إلى جريدة ذى نيويورك تيمس ، فإن سياسة الولايات المتحدة ستواصل مناشدة جنوب أفريقيا بالالتوسع نطاق الأبارتهيد وتطبيقه على أفريقيا الجنوبية الغربية . ومن الناحية الأخرى إذا ، أقرت المحكمة

(١) جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٢١ يولييه ١٩٦٦ .

(٢) النقال الإفتتاحى فى جريدة فيشين ، عدد ٨ أغسطس ١٩٦٦ .

(٣) من الناحية الاقتصادية كان من المقدر أن موارد الإقليم من الماس والنحاس (التى تستغلها جنوب أفريقيا والولايات المتحدة وبريطانيا) باستطاعتها الاستمرار لأقل من جيل واحد . كما أن المصالح الاقتصادية المباشرة ليست إلا جزءاً صغيراً من المجتمع الجنوبى بأسره . ومن الناحية الاستراتيجية ، استناداً إلى ريتشارد جوت (فى بحث بعنوان South west Africa : The Defense Poritin ، قرىء فى المؤتمر الدولى لأفريقيا الجنوبية الغربية الذى عقد فى أكسفورد ، فى مارس ١٩٦٦) ، فإن الإقليم يحيط ببوتسوانا ، ويوفر صلة إلى روديسيا ، وقاعدة جوية متقدمة ، هى قاعدة شريط كاپرينى ، أقرب إلى أفريقيا المستقلة بجوالى ٥٠٠ ميل من مقاطعات أقصى الشمال فى جنوب أفريقيا . مجلة ايرمنتلى ، العدد ٢٠٠ ، مقال نفسه .

بمسئولية الأمم المتحدة عن الإقليم ، فإن واشنطن ستضغط عندئذ على الدول الأفريقية الأخرى من أجل انتظار الوقت المناسب حتى تتاح لجنوب أفريقيا فرصة الإذعان للمعايير الدولية ، (١) . كما أن غالبية الدول الأفريقية ، التي تساندها في الأمم المتحدة البلاد الآسيوية والشيوعية ستطالب سريعا باتخاذ إجراء قسري ضد جنوب أفريقيا ، وهو ما تعارضه لندن وواشنطن حتى الآن (٢) . .

والحقيقة أنها واصلت المطالبة بذلك في السنوات التي تلت إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتهاء الإنتداب ، وبأن « أفريقيا الجنوبية الغربية قد أصبحت تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة » ، (٣) . وفضلا عن ذلك فقد أفادت الأنباء أن رئيس الوزراء ويلسون قد وافق في عام ١٩٦٩ — في انتهاك صارخ لهذا القرار — على قيام فرع لشركة ريو - تنكو للزنك بشراء خام اليورانيوم سرا من جنوب أفريقيا وزامبيا (٤) .

وينحصر موقف واشنطن الأكثر منعة في إعلانات غير فعالة مفادها أن « الاحتلال غير الشرعي » لناميبيا من جانب جنوب أفريقيا لا يمكن التغاضي عنه ، وفي الإعاقة المحدودة للاستثمار والتجارة بالامتناع عن منح ضمانات حكومية أمريكية (٥) . وقد شعرت الولايات المتحدة أنها مرغمة على إعلان

(١) جريدة ذى فيويورك تيمس ، عدد ١٨ يوليه ١٩٦٦ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) القرار ٢١٤٥ (اندورة الحادية والعشرون) ، ١٢٧ أكتوبر ١٩٦٦ . وفي مواجهة الاقتراح الأفريقي — الآسيوى بوضع الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة ، أو الاقتراح السوفييتى بإعلان استقلاله ، كان الاقتراح الأمريكى يقضى بتشكيل لجنة توصى « بجدول زمنى » .

(٤) مجلة صنداي تيمس ، عدد يوليه ١٩٧٠ .

(٥) السفير تشارلس يوست في الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للأمم المتحدة ، ٢٠ مايو ١٩٧٠ .

موافقتها على قرار مجلس الامن (١) الذى اعترف بقرار الجمعية العامة بانتهاء الإنتداب ، وأعلن عدم شرعية سلطة جنوب أفريقيا فى ناميبيا . ومع ذلك فإن إعادة تأكيد القرار الخاص بحظر تصدير السلاح إلى جنوب أفريقيا ، كانت لا تزال بعيدة عن التدابير القسرية التى أكدت أفريقيا والدول الاشتراكية على ضرورتها .

وبطرق أقل علانية كانت واشنطن تعمل على أن تتيح لجنوب أفريقيا إمكانية الوصول إلى البحوث والخبرة ، التى ليست لها فقط تأثير مباشر على القوة الاقتصادية والعسكرية ، وإنما لها تأثير غير مباشر أيضاً على الابارتهايد . وهكذا عندما أنشأت وكالة أبحاث الفضاء الأمريكية (الناسا) فى عام ١٩٦١ محطة بحوث لاسلكى الفضاء ، التى كانت تضم معمل الدفع النفاث ، الذى يدار بمقتضى عقد مع معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ، أعطت وزارة الخارجية تأكيدات بأن الولايات المتحدة لن تكون شريكا فى ترتيبات الابارتهايد . وحدث الخداع عن طريق التعاقد على أن يعهد بتشغيل المحطة ، التى تبلغ تكاليفها ٢٠ مليون دولار ، إلى مجلس جنوب أفريقيا (شبه الحكومى) للبحوث العلمية والصناعية ، بدلا من تشغيلها عن طريق الاستخدام المباشر للأمريكيين والرعايا المحليين ، كما تفعل معظم محطات « الناسا » فى الخارج (٢) . إن مستخدمى المجلس ، الذين يبلغون حوالى ٢٥٠ مستخدماً ، والذين تم تدريبهم فى الولايات المتحدة ، يعملون فى ظل لوائح الابارتهايد ، التى تقضى بعدم السماح لغير البيض بتولى وظائف فوق المستوى الوضيع ، وبعدم حصولهم

(١) قرار مجلس الشيوخ رقم ٢٨٧ ، الذى صدر فى ٢٩ يوليه ، نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، ٧ سبتمبر ١٩٧٠ . وبالكامل رأى الاستشارى للمحكمة الدولية فى ٢١ يوليه ١٩٧١ .

(٢) د.س. جرينبرج South Africa ، فى مجلة سيانس ، عدد ١٠ يوليه ١٩٧٠ .

على أجر مكافئ في مقابل العمل الواحد ، وبعدم تناول الطعام مع البيض أو مشاركتهم وسائل النقل العام . وتستخدم أموال « الناسا » أيضاً في التمويل الجزئي لدورة تدريبية مدتها أربع سنوات في الالكترونيات بالنسبة للبيض وهي دورة تقررت في عام ١٩٦٤ ، استناداً إلى نائب مدير المحطة . الذي كان فيما سبق قائد مدرسة القوات الجوية لالالكترونيات بجنوب أفريقيا (١) . وقد اكتسبت جنوب أفريقيا العنصرية مكانة قومية بفضل مشاركتها في بحوث الفضاء ، كما حصلت على عضوية اللجنة الدولية لبحوث الفضاء ، وتمكنت من تنمية المهارات في أحدث المعدات وفي التقنيات الالكترونية .

وترتبط الولايات المتحدة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية المشتقة لمشكلات الصناعات المعدنية المرتبطة بأهم صناعة في جنوب أفريقيا — وهي الذهب (والتي تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستفيدة منه بسبب الانخفاض المصطنع لسعر الذهب) . إذ لا يجري تشغيل إلا أغنى العروق ، وتلك التي توجد على أعماق قياسية تزيد على ١٢٠٠٠ قدم . وعلى ضوء عدم مرونة السعر ، فانه يمكن تحقيق ربحية أكبر من خلال زيادة الاستغلال — وبخاصة عن طريق خفض تكاليف الانتاج ، سواء في التكنولوجيا ، أم في العمل البشري . وفي المجال الأول يحدث تعاون جوهرى مع جامعة مينيسوتا (مثال ذلك أن مدير معمل بحوث التعدين ، التابع لغرفة جنوب أفريقيا للمناجم ، يشغل أيضاً منصب أستاذ في جامعة مينيسوتا) ، ومعهد مساشوستس للتكنولوجيا ، وجامعة كاليفورنيا في بيركلى . وفي محاولة لمواصلة خفض التكلفة التي يتحملها أصحاب المناجم لتوفير المتطلبات الغذائية لحوالى ٢٢٢.٠٠٠ كادح أفريقى — يشملهم الدوران السنوى للعمل — يعملون في المناجم (وهو ما يشتم من دراسة عن المتطلبات الغذائية لعمل الرقيق) فان الباحثين

(١) المرجع نفسه .

فى جنوب أفريقيا يحفظون بعلاقات وثيقة مع المؤسسات الأمريكية ، بما فى ذلك معهد مساشوسيتس للتكنولوجيا ، ووزارة الزراعة الأمريكية .

وفى مجال الطاقة النووية توضح دراسة للصلات العلمية والتقنية الوثيقة مع الولايات المتحدة أن عشرات العلماء الذين يتلقون تدريباً أمريكياً ، وبخاصة فى معمل أول ريدج القومى . كما أن المفاعل الوحيد فى بلينداىبا من تصميم أول ريدج ، وتم شراؤه من خلال أليس - تشالمرز .

٤ - القوى الإيديولوجية

على الرغم من أن المادية الديالكتيكية لا نعزو وجود علاقة مستقيمة مباشرة بين التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية وبنائها العلوى ، بما فى ذلك الإيديولوجية ، فإنه يوجد مع ذلك - منذ أن أبرز ماركس وانجلز أهمية الأساس الاقتصادى (البنيان السفلى للتكوين الاجتماعى) فى التطور التاريخى اتجاه بالنسبة للبعض لتصور هذا الأساس على أنه شرط مسبق ، إن لم يكن مقررأ سلفا ، لكل التطور الاجتماعى ويوجد ضمنا على الأقل تشويه لقوة الافكار والإيديولوجية.

وقد أشار لينين ، على سبيل المثال ، فى محاولة لمعالجة المنهج الاستاتى الذى يفتت القضية إلى أجزاء مستقلة منفصلة ، أو المنهج التخطيطى ، فى معالجة التغيير فى البلاد المتخلفة ، إلى أن المرحلة الرأسمالية ليست محتومة بالنسبة لهذه البلاد ، إذا وضع المرء فى اعتباره قوة الافكار (الدعاية المنتظمة) ود المعرفة التى تقدمها بروايتاريا البلاد المتقدمة ، . (١) وفضلا عن ذلك فإن الافكار نفسها تتطور فى عملية النضال ، وتحت تأثير القوى والاحداث العالمية . وفى هذا الصدد تنبأ لينين بأن « حركة أغلبية سكان العالم ، التى تستهدف أصلا حركة التحرر الوطنى ، ستستدير ضد

(١) Report of the Commission on the National and Colonial Questions to the Second Congress of the Communist International, July 26, 1920, ف . ف . لينين .

الرأسمالية والإمبريالية ، وربما ستقوم بدور أعظم ثورية بكثير مما انسقنا إلى توقعه ، (١) .

وقد أكد ذلك فى الحقيقة عدد من البلاد الافريقية التى تسلك الآن طريق التطور غير الرأسمالى ولكن الصراع الايديولوجى ، شأن الصراع فى المجالات الاخرى قضية ذات اتجاهين تدركها الإمبريالية جيدا . وفى هذا الصدد فانه لا ينبغي ايضا الاستخفاف بالجهود الايديولوجية للولايات المتحدة فى افريقيا بوصفها قوة رجعية .

ومن المؤكد أن للايديولوجية جوانب موضوعية ، أى تعكس الظروف والاتجاهات والسياسات والأعمال الفعلية ، وكذلك جوانب ذاتية ، منفصلة عن الأولى ، أو على خلاف معها ، أو ببساطة يجرى تطويرها على طاولة الكتابة . للتأثير فى عقول الناس وقلوبهم ، وليس من العسير أن نفهم لماذا يمكن أن تروق الجوانب الذاتية بوجه خاص لواشنطن والإحتكارات الأمريكية بوصفها إجابة يسيرة على القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة .

ومن الناحية التاريخية يعتبر من المؤلف بالنسبة للرجعية فى أمريكا ، أى المنظمات اليمينية المتطرفة ، مثل أبناء وبنات الثورة الأمريكية ، ان تنسب لنفسها بالألفاظ الأحداث التقدمية فى ماضى البلاد — حيث أصبح ذلك ، أمون للعواقب الآن وبالمثل ، فى حالة افريقيا ، كان المسئولون الأمريكيون يشيرون كثيرا إلى تقاليد أمريكا الديمقراطية والمناهضة للاستعمار ، وإلى الصلات بين القارتين — بل كانوا يتمادون إلى « الرابطة » ، مع افريقيا بوصفها أصل الرقيق الأمريكيين . ومن المؤكد انه لا يجرى تمييز بين روابط الطبقات الحاكمة

(١) The National Liberation Movement in the East ، موسكو ،

Report of the Third Congress of Communist . ٢٦٩ — ٢٦٨ ، ١٩٥٧

International, June 5, 1921 ، انرجع السابق من ٢٩٠ .

وملاك الرقيق السابقين بأفريقيا ، على تقيض رابطة الأفريقيين —
الأمريكيين (١) .

ويركز المسؤولون تركيزا كبيرا ايضا على تلك الفرية المركبة ، فرية العداء
للشيوعية — أولا تشويه محتوى الشيوعية وتزييفها لجعلها تبدو مستحقة للشجب
والتوبيخ ، ثم دمج جميع القوى الوطنية بأنها شيوعية ؛ كما تركز على القوة
الصناعية للاقتصاد الأمريكي للتخويف ، أو الإغراء ، أو عن طريق التداعى جعل
النظام الاجتماعى الرأسمالى يبدو فى ضوء ، وعلى الجهود الرامية إلى إحلال
النظام الاجتماعى الرأسمالى من تبعة أوزار القهر العنصرى والاستغلال والتمييز
بأن تعزى أمثال هذه العيوب والنواقص إلى البشرية بوجه عام ، بدلا من أن
تعزى إلى الرأسمالية ، بوصفها قسمت عضوية .

وقد أخذت خطوط كثيرة من دعاية واشنطن من التوصيات السياسية ذات
الطابع الليبرالى العام (وهى بوجه عام — كسياسة — لم تكن تطبق) التى
وضعها مربون من أمثال أولئك الذين وضعوا برنامج جامعة الشمال الغربى
للدراستات الأفريقية (٢) ، أى الحديث من زاوية المصالح الأفريقية ،
والاعتراف بسياسة أفريقية فى الحرب الباردة تقوم على عدم الانحياز ،
وتأييد الحكم الذاتى والتكافؤ العنصرى بدلا من الحكم الاستعمارى ، وتشجيع
التطور المتحرر من التدخل الخارجى .

وعلى الرغم من أنه يمكن الالتقاء بصور مختلفة من هذه المفاهيم فى حرب
الكلمات ، فى واشنطن ، فإن إثارة شبح الشيوعية (الذى كان الرايخ الثالث

(١) قارن تحييداً إستعمارياً بريطانيا أكثر سفورا : إن تجارة الرقيق (كانت تقوم ببيع
الرقيق بوساطة أفريقيين آخرين إلى تجار الرقيق البيض فى مقابل السلع التى كان هؤلاء
الأفريقيون يريدونها . . . الجوع الأفريق الشديد إلى مصنوعات الحضارة الأكثر تقدما) .
اسبسيو ، Emergent Africa ، ص ٤١ — ٤٢ .

(٢) التى تنشر تحت عنوان . United States Foreign Policy ، ١٩٥٩ ،
المرجع السابق ، ص ١٣ — ١٧ .

يستخدمه ذات يوم (ستظل جزءاً محورياً من دعاية الحرب الباردة الأمريكية مثال ذلك ما أكدته مستشارو الحكومة ونقادها الليبراليون ، عندما عالجوا في جديده سياسة الحكومة الأمريكية الرسمية في العداء للشيوعية ، من أن النفوذ الشيوعي في أفريقيا جنوب الصحراء هو عند أدنى حد ممكن ، وأن الضجيج حول الشيوعية في الحقيقة ، يسمع أكثر من أى مكان آخر في البلاد الأفريقية ذات الارتباط الأقوى بالغرب — جنوب أفريقيا ، واتحاد روديسيا ونياسالاند ، والمناطق البرتغالية .

« بيد أن ذلك نادراً ما يجعل من الوطنيين الأفريقيين شيوعيين . فعندما يقال لنا إن دكتور هستنجر باندا ، زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي لنياسالاند قد تأثر بالشيوعيين لانه التقى بعدد معين من الروس في أكرا — كان مجموع الوفد الروسى هناك ستة أعضاء ، في مقابل أكثر من مائة أمريكى — يكون من حقنا أن نطلب ادلة نوعية على هذا التأثير (١) . »

ومع ذلك فهما كانت سجايا مثل هذا النقد الليبرالى ، فانه ينطوى أيضاً على أكاذيب معينة : منها ان افكار الاشتراكية العلمية و"طريق الاشتراكي ليست افكاراً عالمية ، وإنما اختراعات رومسية ، وانها ليست اموراً تقررها الشعوب والدول الأفريقية نفسها ، وإنما تخضع لقرار واشنطن ، وانها ليست قوية التأثير ، ومن ثم لا تبرر الاجراء الأمريكى المضاد .

والحقيقة أن العصا الغليظة للإمبريالية الأمريكية ، في هذا الشكل أو ذاك ، كانت تتخفى وراء العداء للشيوعية — من شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى الكونغو ومع ذلك فعندما أخذ هذا الخط الشفاف في الانقشاع ، بعد الجسر الجوى البلجيكى (القوات المظلية) ، وتدخل القاعدة الجوية البريطانية

(١) المرجع السابق ، ص ١١ . وفي السنوات العشر التى انقضت منذ ذلك الحين ربما قد هُش لهذا العدد الهائل من الاتهامات التى كُملت عمداً كجزء من الحرب النفسية الرامية إلى البلبلة والتخويف والنشوي .

إيهاماً للتدخل الأمريكى ، كلما خلق وجوده عدم استقرار إقليمياً ذا أبعاد متزايدة الإتساع ، ، كما قال عضو قوى النفوذ فى مجلس التخطيط السياسى بوزارة الخارجية الأمريكية (١) . وقد أشار هذا العضو إلى أن التدخل « ينبغى أن يحكم عليه إلى حد كبير من زاوية مزاياه الدولية ، وليس من زاوية نتائج محلية نوعية فى داخل كل دولة على حدة » (٢) . وتلك صيغة أخرى لترشيد سياسة الولايات المتحدة لفترة ما بعد الحرب فيما يتعلق بفرض الأمن والنظام فى العالم .

وعلى الرغم من ذلك ، فإنه خلف كل هذه السلسلة من العبارات ، كانت الإمبريالية الأمريكية معنية إلى حد كبير جداً بالزعماء الأفريقيين ، والايديولوجيات الأفريقية ، الباحثين عن طريق غير رأسمالى إلى الاشتراكية (٣) . ويتعلق ذلك بوجه خاص بالاشتراكية العلمية ، المتطلعة إلى أساس عمالى للتنمية الإقتصادية فى ظل ظروف عصرية ، متحررة من النفوذ الإمبريالى . وعلى نقيض ذلك فإن « الاشتراكية الأفريقية » (٤) ، التى تتطلع إلى الوراثة

(١) زيجنيو برزيرنسكى ، The Implications of Change for U.S. Foreign Policy ، فى نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٣ يوليه ١٩٦٧ .

(٢) تلك من الواضح إعادة صياغة لمفهوم « تأثيراندومينو » البائى . من ذلك أنه أشار إلى « أن ذلك هو الامتياز الذى يجبر انغماسنا فى الجهود الرامية إلى خلق استقرار إقليمي فى جنوب شرق آسيا » . المرجع نفسه .

(٣) وعلى سبيل المثال قال مدافع مبكر ، هو ما كنهارا فى كتابه Consciencism ، إن الإيديولوجية فى أفريقيا الاستوائية تعتبر أصراً محورياً بالنسبة للكفاح الثورى الأفريقى .

(٤) مع ظلال مختلفة من التأكيد : مفهوم « الزنجية » الروحى المرتبط بالرئيس سيجور- إن المجتمع الزنجى الأفريقى مجتمع جماعى ، أو بدقة أكثر مجتمع كوميونى ، لأنه كوميون للارواح أكثر منه مجموع للأفراد » . (African Socialism ، لندن ، ١٩٦٤ ، ص ٤٩) . ويبرز الرئيس نيريرى حقيقة أنه لم يمت أحد بسبب الجوع ، لأن المرء كان باستطاعته الاعتماد على الكوميون بوصفه يشكل جوهر الاشتراكية . : Ujamaa ، The Basis of African Socialism ، ١٩٦٢ ، ص ٣) افتر . ا . كوكس ، Socialist Ideas in Africa ، لندن ، ١٩٦٦ .

إلى مجتمع تقليدى أساسه المشاعية والمساواة ، تؤمن بأن أفريقيا — على خلاف أوروبا — خالية من الطبقات المتنافسة ، ولها حضارة فريدة وتاريخ فريد . ومن ثم ينبغي أن تعتمد كلية على بناء أفريقيا لمستقبلها الخاص . وليس من العسير أن نفهم أن مثل هذه الآراء الرومانسية الناظرة إلى الخلف ، التى يمكن أن تعزل أفريقيا أيضاً عن القوى التقدمية والحلفاء التقدميين على نطاق العالم ، لا تعتبرها الإمبريالية تهديداً حقيقياً لها ، وأن الرجعية قد استخدمتها فى مواجهة الاشتراكية العلمية (١) .

إن المقدرة الصناعية والاقتصادية المحلية للولايات المتحدة قد زودت واشنطن « برجال فكر » ذوى حجة قوية لحفز الرأسمالية الأمريكية فى الخارج . فلا الاستثمارات الخارجية الأمريكية ، ولا التجارة الخارجية الأمريكية ، قد جلبت لأفريقيا شيئاً يمكن مقارنته بما نزحته منها الاحتكارات الأمريكية . وتلك هى الحقيقة التى تسعى إلى إخفائها برامج رأس المال الخاص والحكومة الأمريكية ، مثل « المعونة » (٢) . ويعهد بجزء من اللعبة السيكولوجية السنوية ، التى تدور حول توزيع الأموال ، إلى رجال الكونجرس ووسائل الإعلام ، التى هى من الناحية الجوهرية أجهزة تابعة للشركات الكبيرة ، وذلك لتوجيه الاتهام بأن المعونة تصل إلى حد « التبرعات » ، و « النفقات التبشيرية على مشروعات الهيبة » . وعندئذ تسعى الحكومة الأمريكية بوجه

(١) « إن الزنجية » — استناداً إلى نكروما — « تعد بمثابة جسر بين الطبقة الوسطى الأفريقية التى يسيطر عليها الأجانب ، والجهاز الثقافى الفرنسى » . Class Struggle in Africa ، الناشران الدوايون ، نيويورك ، ١٩٧٠ .

(٢) سلكت الاحتكارات الأمريكية سبلاً مختلفة فى « غرس روح الرضا » ، تتراوح بين أنشطة مؤسساتها وتوجيه « علاقات الكوميون » . فى منتصف السبعينات ، على سبيل المثال ، قام فرع شركة موبيل أويل فى غانا برعاية مسابقة فى الفنون والتعليم على نطاق الأمة لمنحت والتصوير ، وبرنامج لأمن المرور ، واشترك المواطنون المحليون فى مهام كوميونية .

عام إلى أن « تخطب ود » الكونجرس والاحتكارات الأمريكية ، بتأكيدهما على « الأمن القومى » الأمريكى والمزايا الاقتصادية المستمدة ، وبدرجة أقل على مبادئ أدبية ومبادئ الرفاهية — من أجل إحداث تأثير على رأى العام الأفريقى والعالمى . إن المعونة نفسها ، التى تكمن دلالتها الرئيسية فى خيوطها السياسية ودوافعها الاقتصادية (انظر قسم ، « الأساس الإقتصادى ») تتضمن بالفعل تنازلات ثانوية ، ولكنها لا تكاد تتعلق من المسؤولية الإمبريالية فى الماضى والحاضر عن التأخر الإقتصادى للقارة .

وإذا كانت الولايات المتحدة تمتلك قوة إقتصادية تحققت على أساس التكنولوجيا والإستغلال (جزئياً فى أفريقيا) ، فإن الرأسمالية قد ولدت ضعفاً فى المجال الاجتماعى ، حيث التناقضات صارخة بين الإمبريالية الأمريكية والأفريقيين ، مثال ذلك العنصرية فى أفريقيا الجنوبية (وما يقابلها من تمييز محلى ضد الأفريقيين — الأمريكين) . وفى الأساس كان المسؤولون الأمريكيون يسعون إلى أن يحلوا الإمبريالية من تبعه تأييد العنصرية ، عن طريق فصل مسألة الروابط الاحتكارية المربحة للولايات المتحدة عن موقفها من الاجراءات العالمية ضد الأبارتهيد . وهكذا يعطى بيان السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ، أن الولايات المتحدة لا تؤمن بقطع الروابط « مع هذه الأرض الغنية المثيرة للمتاعب » ، « وستواصل إطلاعهم وإطلاع العالم ، على وجهات نظرنا القوية بشأن الأبارتهيد » . وكانت هناك خطة أخرى قوامها الزعم بأن العقوبات ، والمقاطعات ، إلخ . ليست فعالة (٢) . ومع ذلك فمن المعروف جيداً أن واشنطن لم تتردد على الإطلاق

(١) US and Africa in the Seventies ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٢) جاء من لندن أن رئيس الوزراء هيث ، فى حديث مع كينيث كاوندرا رئيس زامبيا ، « قد عرض (حتى بطريقة أكثر تفافاً) الأكاذيب المستهلكة عن التقدم الإقتصادى فى جنوب أفريقيا الذى يرغبها من الناحية الفعلية على التخلي عن الأبارتهيد (كان لدى جنوب أفريقيا مرحلة توسع مستمر لأكثر من عشرين عاماً ، وطوال هذه الفترة كان الأبارتهيد =

في استخدام الاسلحة الاقتصادية ضد الدول التي تختلف معها إيديولوجياً .
وقد كان الخط الأمريكي في الامم المتحدة هو إثارة شبح العنف وإراقة
الدماء في أفريقيا الجنوبية ، ومن ثم الحث على « الاعتدال » والتدرج (١) ،
أى سد الطريق أمام الاجراءات العالمية ، على حين يتم في الوقت نفسه توسيع
العلاقات الاقتصادية . وفضلاً عن ذلك فإن المحاذير بين الأمريكيين ، في محاولة
لتبرير عدم ممارسة الضغط على جنوب أفريقيا ، قد سلخوا — وإن يكن بمكر
وخداع — بأن سجل العلاقات العنصرية الداخلية الأمريكية ليس بدوره
« غير ملطخ » . وكان من شركاء الحرب الباردة التي استخدمت لحرف الانظار
عن القضايا المعنية الزعم بأن الروس ، أو الصينيين ، أو الكوبيين ،
« يستغلون » الوضع .

وينبغي أن نلاحظ فوارق في التركيز والنغمة منذ عبارة ماكيلان : « إن
رياح التغيير تهب » ، التي وردت في خطاب له عند ذروة لحركة التحرر
الوطني في عام ١٩٦٠ . من ذلك أنه بعد أن تخلت جنوب أفريقيا عن عضوية
الكومنولث في عام ١٩٦١ بسبب مسألة الابرتهيد ، حذر مندوب أمريكي
في الامم المتحدة جنوب أفريقيا من أن سياساتها العنصرية يمكن « أن تهز
القارة بأسرها » (٢) . وكان يبدو من المعقول عندئذ أن واشنطن — كما زعم

« وما يصاحبه من شرور ، ويزدادان سوءاً » . وأشار ، كما لو كان ضربة قاضية ، الى
استنتاج لا يتفق مع المقدمات مفاده أن « زامبيا قد حصلت على معونة من الصين وروسيا »
جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ .

(١) فيما يتعلق بالمناخ البرتغالية ، على سبيل المثال ، يعلن « بيان السياسة الأمريكية
تجاه أفريقيا » أن الشعوب لها الحق في تقرير المصير ، وأن الولايات المتحدة ستشجع « التقدم
السلمي نحو ذلك الهدف » ، وأن السياسة المعلنة للبرتغال بالنسبة للتسامح العنصري « تحمل
أملاً حقيقياً بالنسبة للمستقبل » ؛ المرجع نفسه (إن الشعب الأفريقي الذي يكافح الآن بالفعل
من أجل حق تقرير المصير ، كان ينسكب عليه هذا الحق طوال أربعة قرون !) .

(٢) جريدة ذا نيو يورك تايمس ، عدد ٢٥ أكتوبر ١٩٦١ .

في ذلك الحين — كانت تسعى من خلال محاولات دبلوماسية مع برتوريا تحقيق تغيير ما أكثر تمشياً مع العصر .

ومع ذلك فبحلول النصف الثاني من العقد كان الخط الرسمي الأمريكي قد اتجه نحو اليمين ، مركزاً في أغلب الأحيان على الأساس المنطقي للتكليف الأمريكي مع الوضع القائم ، وهو ما تعبر عنه بدرجة كافية حتى الأجهزة الصحفية التي تعتبر ليبرالية بالنسبة للقضايا العنصرية : على الرغم من أن السياسة العنصرية لجنوب أفريقيا تبعث على الاشمئزاز ، فإنها « من شئونها الخاصة — مثل شئون أسبانيا ، حيث توجد للولايات المتحدة قواعد عسكرية والبرتغال ، حليف الولايات المتحدة » (١) . يقول رئيس الوزراء فرستر إن البريطانيين لم يحلوا مشكلتهم العنصرية ، وإن السياسة العنصرية الأمريكية « ليست من شئوننا » . إن الحظر العسكري ليس ذا قيمة جوهرية ، لأنهم يحصلون على السلاح من أماكن أخرى . وقد ترتب على عدم السماح لبحارة حاملة الطائرات الأمريكية روزفلت — بسبب الأبارتهيد — بقضاء إجازة على الشاطئ في فبراير ١٩٦٧ ، تجسيد « زيارة للصداقة » . إن تشجيع الأفريقين ضد الأبارتهيد يجعل « الأفريكانيين هنا يشرعون على مهل في التحرك متكافئين » ، استناداً إلى السيدة هيلين جوزمان ، « الصوت البرلماني الوحيد للمعارضة الحقيقية » في جنوب أفريقيا (٢) .

إن سياسة الولايات المتحدة لتقطيع أوصال الإجراءات الدبلوماسية كثيراً ما كانت تتعرض لمزيد من الترشيح وفق خطوط براجماتية . وقد وجه السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة ، س . و . يوست ، في خطاب له بكنيسة المسيح المتحدة في بوسطن ، النقد إلى الجهود الرامية إلى فرض عقوبات على بلاد في أفريقيا الجنوبية ، ووصفها بأنها جهود « غير واقعية » ، حتى على

(١) س . ل . سولزبرجر ، في جريدة نيويورك تيمس ، عدد ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ .

(٢) المرجع نفسه .

لرغم من أن إنكار حقوق الإنسان أمر يستحق الشجب والتوبيخ، (١). ومضى قائلاً إن الفشل في تحقيق نتائج في روديسيا ينبغي أن يكون تحذيراً ضد إضعاف الأمم المتحدة عن طريق محاولة تطبيق عقوبات ضد بلاد أقوى، مثل جنوب أفريقيا.

وفي كندا، التي انبعت سياسة مماثلة لسياسة الولايات المتحدة، فرضت المعارضة الداخلية الأقوى إجراء دراسة لعلاقات الحكومة بأفريقيا الجنوبية كما فرضت بعد عامين إصدار كتاب أبيض، عن السياسة الخارجية. وعلق رئيس الوزراء ترودو على ذلك، في مارس ١٩٧٠، قائلاً: «أنا لست نفوراً أكثر مما ينبغي بهذه السياسة... إنها ليست متنسقة... فاما أن نوقف التجارة، أو نوقف الشجب والأداة» (٢). ولكن لم تبد هناك سوى حماسة حكومية محدودة للنيل من الأرباح الاحتكارية لصالح إجراء يتخذ وفق مبادئ أخلاقية (٣).

(١) جريدة هيرالد تريبيون، عدد أول بوايه ١٩٦٩.

(٢) مجلة أفريكا ريبورت، عدد أكتوبر ١٩٧٠. ويستخدم هذه الحجة الخادعة نفسها مساعد وزير الخارجية السابق، جورج و. بول: «لما أن فتح الحصار حول جنوب أفريقيا، بحيث نغزلها تماماً عن العالم»، أو أن نسعى إلى «... نفس مجتمع جنوب أفريقيا بالقوة الحرة للافكار الإنسانية وتأثيرها». ثم يشير في استحقان إلى أن رئيس ساحل العاج، هوفويه بوانييه، يحث الآن الدول السوداء على إجراء محادثات مباشرة مع جنوب أفريقيا، وإلى وجود ادراك متزايد لأن وجود ٣٠ سفارة أفريقية سوداء في بريتوريا يمكن أن يشجع على نمو مواقف اجتماعية أكثر استرخاء». (مجلة فيوزويك، عدد ١٦ نوفمبر ١٩٧٠).

(٣) تأتي المعارضة لسياسة الحكومة من مجموعة من رجال الكنيسة، والمنظمات الطوعية والتطوعيين، والمتطوعين العائدين التابعين «لخدمات جامعة كندا فيما وراء البحار»، الذين أعدوا كتاباً أسود يطرح سياسته كندية بديلة في أفريقيا الجنوبية — انتهاء تفصيلات الكومنولث لجنوب أفريقيا (بعد عشر سنوات من تركها الكومنولث)، وإعاقه التورط الكندي، وبخاصة في مشروع سد كابوراباسا وفي ناميبيا؛ ووقف معونه حاف الأطلنطي للبرتغال؛ وتقديم المعونه لتراقيا وزامبيا وبوتسوانا.

وعلى ضوء الإستهجان العالمى المتزايد ، والإقرار الأكبر بأن العنصرية فى الولايات المتحدة وأفريقيا الجنوبية تعتبر قسمة مستمرة للإمبريالية والمجتمع الطبقي ، الذى قضت عليه المجتمعات الاشتراكية ، قامت وسائل الدعاية فى الولايات المتحدة بحملة متعمدة فى الستينات لترويج أسطورة أن الجمهوريات والقوميات السوفيتية بدورها كانت تتعرض للتمييز ، وأن المشكلات العنصرية لا يمكن حلها بين عشية وضحاها ، أو حتى لترويج الخطأ الأكثر براعة وتعقيداً ، النقائل بأنه من سجايا المجتمع البورجوازي — الديمقراطية أنه لا يحاول فرض ممارسات المساواة على كل مواطنيه ، ولكنه يأمل فى أن يختفى التمييز العنصرى بمرور الوقت . والحجة على كل ما فيها من مغريات ، يشوبها عيب مفاده أنه فى ظل الرأسمالية يوجد إطار كامل (سياسى ، وإقتصادى ، واجتماعى ، وقانونى) يحيز — إن لم يكن يشجع — التبشير بالتمييز العنصرى وممارسته ، وهو التمييز الذى قضى عليه فى ظل الاشتراكية .

• • •

وإقراراً من الامبريالية الأمريكية بأهمية الأفكار فى التأثير فى مجرى الأحداث ، فقد استثمرت أموالاً وجهوداً لا يستهان بها فى برامج ذات طابع إيديولوجى متميز ، تتكون من مجالات مرتبطة مثل الاعلام والدعاية ، والأنشطة التعليمية والدينية والثقافية ، والمساعدة التقنية . وفى كل هذه المجالات ، وبخاصة فى مجال الاعلام — وهى لا يمكن أن تصنف كلها على أنها دعاية ، يوجد خليط من الحقيقة والخيال ، من الصدق والكاذب ، من الواقع والأسطورة .

وفى هذا الصدد تعتبر وسائل الاتصال (الاعلام) الأجنبية ذات دلالة خاصة فى أفريقيا ، فحتى وقت قريب (١) كانت هناك سبعة بلاد لا تزال

(١) رالف فريبرج ، « Some Aspects of News from Africa » ، فى مجلة

ديمقراىك جورنالست ، العدد ٦ ، ١٩٦٩ .

تفتقر إلى أية صحافة يومية ، فيما عدا النشرات الحكومية المجانية ، وخمسة عشر بلداً ليس لديها أية جرائد يومية . وفي كل أفريقيا يوجد حوالى ٢٠٠ جريدة ، وأقل من ٤٠ نظاماً قومياً للإرسال الإذاعى (بالاضافة إلى عشر محطات تخدم النظم العنصرية أو الإستعمارية) وكان يوجد حوالى ستة ملايين جهاز راديو (أكثر من نصفها فى البلاد الناطقة بالعربية) ، وعشرون محطة للإرسال التلفزيونى (١) ، مع حوالى ٦٠٠.٠٠٠ من أصحاب أجهزة الراديو فى أفريقيا (منهم ٣٧٥.٠٠٠ كانوا فى الجمهورية العربية المتحدة) .

ويوجه الاعلام الأمريكى من خلال شبكة هائلة من المشروعات الحكومية المتشابكة ، وشبه الرسمية ، والخاصة ، تتمتع بالأولوية نفسها التى تتمتع بها الاستثمارات والتجارة الأمريكية فى الخارج . وعلى الرغم من أن خدمات الأنباء الأمريكية توجد أساساً فى أيدي احتكارية خاصة ، فإن ٧٠ ٪ من جميع محطات الإرسال الإذاعى فى الولايات المتحدة توجد تحت إشراف فيدرالى ، كما أن ٤٠ ٪ منها تخضع كلية لوكالات حكومية (٢) . وتملك وزارة الدفاع وحدها فى الخارج حوالى ٣٨ و ٢٠٠ محطة قوية للإرسال التلفزيونى والإذاعى على التوالى . ويذيع «صوت أمريكا» من أديس أبابا ، ومونروفيا ، وكينشاسا ، وطنجه ، وكذلك من الولايات المتحدة (جرينفيل . كارولينا الجنوبية) .

وغنى عن البيان أنه توجد علاقة متبادلة وثيقة فى الخط الدعاى لمشروع الحكومى والخاص (المجمع العسكرى - الصناعى) . وقد أصدرت وكالة

(١) إن برامج الإذاعة تتبع خطى تكنولوجيا التركيب ، مثال ذلك أن أول نظام للتلفزيون فى الكونغو كينشاسا ، الذى قامت بتركيبه شركة RCA ، يعمل وفق المعيار الأمريكى 625—line ، وليس وفق المعيار الفرنسى 819—line .

(٢) انظر هـ. بـ. تـ. شيلر، Mass Communications and American Empire ، نيويورك ، ١٩٧٠ .

الإعلام الأمريكية ، التي تزيد موازنتها السنوية على ١٠٠ مليون دولار (يخصص حوالى ١٠ ٪ منها لأفريقيا) ، تعليمات واضحة مفادها أن مهمتها لا تقتصر على مجرد تقديم الأنباء ، أو الأعمال الأدبية ، أو التسلية ، فى حد ذاتها ، وإنما مهمتها « العرض الماهر والانتقائى للحقائق » لحفز سياسة الولايات المتحدة وأهدافها . وكان الرئيس السابق لوكالة الإعلام الأمريكية منذ وقت ليس ببعيد يردد (١) أنه من دعاة « الخط المتصلب » ضد الشيوعية . وتُنشر الوكالة مجلاتها الخاصة أمريكان أوتلوك فى أكرا وكينشاسا ، وتوزع فى الوقت نفسه نسخاً مجانية من المجلات : نيوزويك ولايف وإيوانى . ولدى الوكالة خدماتها السلوكية الخاصة للمبرقات الكاتبة منذ عام ١٩٦٠ (التي تربط ما بين بلاد بعيدة ، مثل إثيوبيا وساحل العاج) — وهى تقدم مجاناً للجرائد الأفريقية . ولديها قاعاتها الخاصة للإطلاع (تصل محتوياتها إلى ٥٠٠٠ مجلد ، بخلاف الصحف والمجلات) فى أكثر من ٣٠ مدينة ، وتقدم عروضاً سينمائية (أفلاماً تسجيلية تعدها شركة «تودى» فى أديس أبابا) ، كانت تلقى على الرغم من ذلك معارضة من عدة بلاد ذات تفكير مستقل (٢) .

وفى مكان لاجوس ، التى ظلت لفترة طويلة موقعا رئيسياً متقدماً لوكالة الإعلام الأمريكية لمناهضة الشيوعية ، شرعت أكرا فى الوصول إلى المقدمة بعد انقلاب فبراير ١٩٦٦ . وفى أكتوبر ١٩٦٦ ، على سبيل المثال ، أنشئ هناك « مجلس مكافحة الشيوعية فى أفريقيا » (الذى أعلن رئيسه أنه لا يخشى صفة « عميل الإمبريالية الغربية ») .

(١) محطة الإرسال التليفزيونى ABC ، ٢٠ ديسمبر ١٩٧٠ .

(٢) من ذلك أن مصر وتزانيا قد منعتا عرض الأفلام المعادية للسوفييت ، كما أن الصوماليين — على سبيل المثال — قد تظاهروا ضد مضمونها الموالى للحرب الفيتنامية . مجلة اقترناشونال أفيرز ، العدد ٩ ، ١٩٦٧ .

ويعتبر تغيير الولايات المتحدة للاجوس مثالا مرشداً لخط واشنطن السياسي ولتشعباته الإيديولوجية . وقد تكشف العداء النيجيرى الإمبريالية الأمريكية فى خلال سنوات الحرب الثلاث ، عندما أظهرت "صحافة والإذاعة والتلفزيون فى الولايات المتحدة تحيزاً واضحاً لصالح بيافرا . (وفضلاً عن ذلك فقد استمر خط واشنطن بعد أن انتهت الحرب فى ١٥ يناير ١٩٧٠ ، عندما رفض الكونجرس الأمريكى فى مارس ١٩٧٠ رفضاً مهيناً طلباً بتدريب عدد من الجنود النيجيريين فى موضوعات تقنية — فقد زادت الحكومة الاتحادية جيشها من ١٠.٠٠٠ جندى إلى حوالى ٣٠.٠٠٠ جندى) ومن الواضح أن الموقف الذى اتخذته وسائل الاعلام الأمريكية فى خلال الحرب لم يكن من قبيل المصادفة . قال يعقوب جرون ، رئيس الدولة ، عند استرجاعه للأحداث وتعليقه عليها ، إن معظم أوروبا والولايات المتحدة كانت تريد فصل بيافرا عن نيجيريا ، إذ أن تقطيع أوصال نيجيريا يناسب مصالحها الاقتصادية (١) . ولذلك فإن موقف نيجيريا — كما يقول جرون — لم يظفر بمعاملة عادلة فى الصحافة الأمريكية فى خلال الحرب ، بل إن نيجيريا لم تستطع عرض وجهة نظرها فى إعلان مدفوع الأجر فى جريدة تيمس اللندنية (٢) .

وعلى الرغم من أن واشنطن قد تعرضت لهزيمة سياسية فى علاقاتها مع لاجوس نتيجة لأنشطتها الرسمية وغير الرسمية فى نيجيريا ، فإن الولايات المتحدة قد حافظت على الاستمرار فى قنواتها الإيديولوجية غير الرسمية لممارسة النفوذ من خلال منظمات مثل "المؤسسات" ، التى لا يعرقلها تدقيق الرأى العام ، وتستطيع أن تتحرك سريعاً ، كما تستطيع أيضاً العمل على أساس طويل الأجل . مثال ذلك أن واين فريدركس ، مساعد وزير الخارجية السابق للشئون الأفريقية (١٩٦١ — ١٩٦٧) ، يرأس الآن

(١) جريدة واشنطن إيفننج ستار ، عدد ٢٨ أغسطس ١٩٧٠ .

(٢) المرجع نفسه .

قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في مؤسسة فورد (التي جاء منها في الأصل إلى الحكومة الأمريكية) . وقد زودت هذه المؤسسة المعهد الأفريقي الدولي في لندن بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ دولار لتنسيق البحوث والمعلومات . وفي المجالات التعليمية والتقنية ذات الارتباط ، وفرت مؤسسة فورد المعونة المالية والأفراد اللازمين : عدة مستشارين للحكومة ، وأكثر من ١٠٠.٠٠٠ دولار المعهد النيجيري للشئون الدولية في إبادن ، وحوالي ١٠ ملايين دولار لمعهد الزراعة الإستوائية (كان من الهيئات المتبرعة الأخرى مؤسسة روكفلر) (١) . وكان من المقرر أن تستكمل في عام ١٩٧٢ مكتبة البحوث العالمية ، تحت رعاية مؤسسى فورد وروكفلر ، جنباً إلى جنب مع وكالات المعونة الأمريكية والكندية . وجدير بالذكر أن التحكم في الزيادة السكانية (تنظيم الأسرة) كان يبرز بوضوح بين الدراسات البرنامجية .

وفي مجال الأنشطة التعليمية واللغوية والثقافية يعتبر النفوذ الايديولوجي على وجه الإجمال أكثر براعة ، وغير مباشر بدرجة أكبر ، منه في مجال الإعلام ، وكان في خلال فترة ما قبل الإستقلال يتركز في أيادي دينية . أما أسس النظام المدرسي الأفريقي الراهن فقد أرسنها البعثات التبشيرية للقرن التاسع عشر ، وتحمل نمط التعليم الأكاديمي ، أي إعداد الكتبة اللازمين للخدمة في البيروقراطيات الإستعمارية ، ونخبة صغيرة من ذوى التدريب الجامعي المتوجهين نحو البلد الإستعماري ، وذلك في المستعمرات البريطانية والفرنسية (كان التركيز البلجيكي الأكثر نفعية على التعليم الابتدائي) . وعلى الرغم من أن التعليم قد اتخذ إلى حد كبير طابعاً علمانياً منذ الاستقلال ، فإنه بسبب التكلفة كانت غنيا هي البلد الوحيد الذي أمم تماماً النظام المدرسي بحلول منتصف الستينات (٢) .

(١) جريدة وست أفريكا ، عدد ١٣ يونيو ١٩٧٠ .

(٢) Education and Nation—Building in Africa ، إعدادل . ج . جروان ،

لندن ، ١٩٦٥ ، ص ١٦ .

ولما كان معظم المثقفين والزعماء الأفريقيين الحاليين قد تلقوا تعليمهم في المدارس التبشيرية الغربية ؛ فإن نفوذ الكنيسة من الأمور التي ينبغي الإقرار بها . وتقيد التقديرات أن ٣٧٪ من الأفريقيين ينتمون إلى أديان تقليدية ، ٤٠٪ منهم مسلمون (حوالى نصف المسلمين يوجدون في شمال أفريقيا) ، ٢٢٪ مسيحيون (منهم ٠.٩٪ كاثوليك — حوالى ٢٢ مليوناً ، ٠.٧٪ بروتستانت — حوالى ١٥ مليوناً) (١) . ويوجد الكاثوليك أساساً في المستعمرات الفرنسية السابقة ، والبروتستانت في ليبيريا وغانا ومالاوى وروديسيا وجنوب أفريقيا ، حيث يسود النفوذ البريطاني — الأمريكى .

واليوم تقوم المنظمات الكنسية الأمريكية بالإتفاق على عدة آلاف من البعثات التبشيرية ، مما جعل من أعضائها أكبر مجموعة من المقيمين المدنيين الأمريكيين في أفريقيا . إن نطاق النفوذ التبشيرى ، الذى يبدأ بالتعليم ، يمتد إلى الحكومة ، والمهن ، والصناعة ، بل إلى الزراعة . وعلى الرغم من ذلك فإن التباين الواسع بين المثل التي يبشر بها الدين ، والتمييز العنصرى الذى يمارس بأسمه أو في إطاره ، قد أدى إلى الانفصال عن الكنائس التبشيرية . ففي جنوب أفريقيا ، على سبيل المثال ، توجد حوالى ٣٠.٠٠٠ كنيسة انفصالية .

وعلى الرغم من أن أفريقيا المستقلة تعتبر التكوين الرأسى أحد العوامل المفردة الأكثر أهمية في النمو الإقتصادى ، فإن تنمية المهارات من خلال التعليم والتدريب ، وكذلك بالنسبة لمحتواها الإيدولوجى ، لها أولوية عالية وبالتالي فقد باشرت الحكومات الجديدة منذ وقت مبكر توسيعات كبيرة في

(١) تم تجميع الأرقام على أساس المصادر الآتية : U.N. Demographic Year Book; Europa Year Book; Britannica Book of the Year and Witaker's Almanach . انظر أيضاً الدين في البلاد الأفريقية (باللغة الروسية) ، موسكو ، ١٩٦٣ ص ٣٨ — ٣٩ .

برامجها التعليمية ، وتحويلها إلى العلمانية ، وأفرقة المقررات الدراسية التي تستهدف القضاء على معدلات الأمية قدرها ٧٠٪ - ٩٠٪ ، وتحويل الفلاح التقليدي إلى زارع حديث ، والتغلب على النقص في الأفراد المدربين (١) .

وقد حققت الولايات المتحدة ، التي كانت تتخلف عن الدول الأوروبية في ممارسة التأثير في هذه المجالات ، قفزات سريعة للحاق بها . فبينما كانت الجامعات الأمريكية الرئيسية عند نهاية الحرب العالمية الثانية تنفذ برامج بالنسبة لكل المناطق الرئيسية في العالم ، ما عدا أفريقيا ، ساعدت مؤسسة فورد وكارينجي بحلول الخمسينات في بدء برامج لخريجي الجامعات الأفريقيين في عدد من الجامعات الرئيسية . وعند منتصف الستينات كان يوجد حوالي ٤٢ برنامجاً أفريقياً في الجامعات الأمريكية ، ٣٠ مركزاً رسمياً للمراجع المدرسية والبحوث العلمية في أفريقيا ، قامت بتوزيع حوالي ٦٠٠٠٠٠ مرجع مدرسي في عام ١٩٦٤ ، كما كانت تعمل في أفريقيا ٣٠ مؤسسة أمريكية .

وكان تدريب الطلبة الأفريقيين في الولايات المتحدة ، الذي بدأ في أواخر الخمسينات ، يشمل ٢٨٠٠ طالب في ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، قفز عددهم إلى ٦٨٠٠ طالب (بما في ذلك ١٢٨٠ طالباً من الجمهورية العربية المتحدة) بحلول عام ١٩٦٤ . وفي النصف الثاني من الستينات كان هؤلاء الطلبة يشكلون حوالي ٨٪ من مجموع الطلبة الأجانب في الولايات المتحدة . ويدرس حوالي ثلث الطلبة الأفريقيين تحت رعاية الحكومة الأمريكية ، ورعاية حكوماتهم

(١) ومع ذلك فإن برامج التعليم الابتدائي وحدها قد أوضحت تبايناً واسعاً في عدد المقيدين بين البلاد المختلفة ، مثل النيجر - ٣٣٪ ، موريتانيا - ٧٪ ، غينيا - ٢٠٪ ، ساحل العاج - ٣٣٪ ، الكونغو (برازافيل) - ٧٠٪ . ومن الناحية الأخرى فإن بلاداً عديدة ، أفريقيا الغربية على سبيل المثال ، كان يعتبر أن لديها « أعداداً فائضة من خريجي المدارس الابتدائية » . Conference of African States on the Development of Education in Africa ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، أديس أبابا ، مايو ١٩٦١ ، ص ٦٣ - ٦٤ ، ١٩٧١ .

والوكالات الخاصة (كنيسة كانت أم مؤسسة) . ويتعهد عدد متزايد من الطلبة (المشاركين ،) بأن يشتركوا عند عودتهم إلى أفريقيا في مشروعات يكون للصناعة الخاصة الأمريكية والحكومة الأمريكية مصلحة فيها . ووصل عدد هؤلاء الطلبة إلى ٤٧٠٠ طالب في العام المالي ١٩٦٦ ، بزيادة قدرها ١٣٠٠ طالب بالنسبة لعام ١٩٦٤ ، وكان منهم حوالي النصف في الزراعة ، والخمس في التعليم . ولم تغفل البرامج التعليمية الأمريكية الزعماء الإحتماليين للمعارضة ، حتى في بلاد تحتفظ الولايات المتحدة مع حكوماتها بعلاقات ودية للغاية ، مثل برنامج للمنح الدراسية للطلبة (أكثرهم مهاجرون) من البلاد العنصرية في أفريقيا الجنوبية يجرى تنفيذه في جامعة روتشستر وجامعة لينكولن (وهي مؤسسة يسود فيها الزنوج في بنسلفانيا) .

وكثيراً ما كان صانعو السياسة الأمريكيون يسعون إلى التركيز على التعليم الأفريقي بوصفه بديلاً للتغيرات الصناعية والإقتصادية البعيدة الأثر . من ذلك على سبيل المثال أن برامج تنمية الجماعة (تعليم البالغين القراءة والكتابة والعناية الصحية ، والترفيه ، والتعاونيات) كانت تعطى الأولوية على اقتراض أن أفريقيا ستظل مرتبطة بالأرض ، وكذلك لتجنب الآثار المفسدة ، لتحديث وقيل أن « النهوض بالريف هو في جزء منه للحيلولة دون الانتفاضة الاجتماعية والسياسية » (١) . إن حفز مثل هذه البرامج ، بدلاً من العوامل الأكثر دينامية ، كان يعكس عادة المحاولة الخيرية الإصلاحية الرامية إلى التواءم مع وضع قائم جامد ، بدلاً من دفع الاقتصاد والمجتمع إلى الأمام . ومع ذلك فإن أفريقيا قد واصلت سعيها إلى التقدم في جميع المجالات .

ولذا كانت واشنطن ، واضعة ذلك في اعتبارها ، تعتمد إلى تصعيد روابطها التعليمية مع أفريقيا في مجالات العلم والزراعة والطب . وهكذا قام فريق

(١) و.د. روبنسون ، مجلة أفريقيا تودني ، المجلد ١٤ ، العدد ٢ ، ١٩٦٧ ، ص ٣١ .

حكومي أمريكي ، برئاسة رئيس لجنة الطاقة النووية الأمريكية (١) ، بزيارة للمغرب وتونس وإثيوبيا وكينيا وزائير وغانا في منتصف عام ١٩٧٠. وكانت خطة هذا الفريق المكلف ، متخذة كنقطة بدء المجموعات الصغيرة من الإداريين والعلماء والأطباء الأفريقيين ، الذين تلقى معظمهم تعليمه في الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية ، تقضى في غضون ثلاث سنوات بأن تكون كلية العلوم أو الطب في كل جامعة أفريقية مرتبطة بعلاقة « الكلية الشقيقة » بالقسم المقابل ، أو الكلية المقابلة ، في جامعة أمريكية . فضلا ذلك توضع المؤسسات الأفريقية في قوائم تداول المجلات الأمريكية مجاناً ، كما أعد برنامج لتمكين الأمريكيين من قضاء عام أو أكثر في أفريقيا (مماثل لذلك الذي تنفذه فرنسا) ، مع تطويع الخدمات الأمريكية في مجال الزراعة للظروف الأفريقية ، وتشجيع التبادل والصلات من جانب المنظمات الخامسة والجامعات والعلماء المختلفين في الولايات المتحدة .

وتعتبر فرق السلام الأمريكية من أكثر البرامج الإيديولوجية الأمريكية طموحاً ، وذلك في شكل مساعدة تعليمية وتقنية . يقول أحد كتاب السيرة إن جون ف . كيندي ، عندما كان يضع أسس تكوين هذه الفرق ، أعلن قرب نهاية حملته في شيكاغو في عام ١٩٦٠ ، أنه يريد أن يبرهن للاتحاد السوفيتي على « أن جيلاً جديداً من الأمريكيين قد تولى الأمور في هذا البلد . . . هو الأمريكيون الشبان » (٢) . فضلا عن ذلك فإن كيندي كان ينظر بعين الحسد إلى الشيوعية الشيوعية في كوبا ، حيث يذهب ١٠.٠٠٠ معلم إلى

(١) إن اختبار مجال الطاقة النووية البالغ الأهمية اختبار جدير بالملاحظة . فضلا عن ذلك فإن لوفانيوم ، في زائير ، بمركزها للبحوث النووية الذي تبلغ طاقته ٥ كيلوات ، يوجد بها المفاعل النووي الوحيد في أفريقيا ، خارج مصر وجنوب أفريقيا . انظر ، جلين ت. سيبورج ، « A Scientific Safari to Africa » ، في مجلة سيانس ، عدد ٧ أغسطس ١٩٧٠ .

(٢) شليزنجير ، المرجع السابق ، ص ٦٠٦ .

الريف عند نهاية كل أسبوع لخوض حملة لمكافحة الأمية ، (١) .

وقد زادت فرق السلام ، التي تشكلت في أول مارس ١٩٦١ ، وعلى رأسها سارجنت شريف ، نسيب السيد كيندي ، كأول مدير لها ، زادت من رقم ابتدائي قدره ٥٠٠ عضو ، إلى ٥٠٠٠ ره عضو بحلول مارس ١٩٦٣ ، وإلى ١٠.٠٠٠ عضو (وهو رقم ذروتها على وجه التقريب) في عام آخر . وعلى الرغم من أن أيزنهاور قد أشار إليها في بادئ الأمر باعتبارها تجربة شبابية ، ، وأن نيكسون قد أشار إليها على أنها برنامج للمتطوعين « يمكن في الحقيقة أن يحاولوا الخروج على مسودة الميثاق » ، فإن موافقة حزبي الكونجرس كانت عامة ، وامتدت من « الحدود الجديدة » إلى اليمين المتطرف من أمثال باري جولدووتر .

إن الهدف ، الذي كان من العسير توقع أن تكون له دلالة إقتصادية كبيرة ، كان في الأساس تغيير صورة الإمبريالية الأمريكية الساعية إلى الربح عن طريق التجارة على أساس « رصيد المثالية » لدى الطلبة الأمريكيين المتطوعين التواقين إلى المساعدة والتأييد . لقد كان شبكة شديدة الإغراء ، وفضلا عن ذلك لا ينبغي أن تستخدمه وكالة الإستخبارات الأمريكية لأغراض شديدة البعد عن التنمية الأفريقية .

ومن بين مجموع أعضاء فرق السلام في يونيو ١٩٦٦ ، وقدره ١٠.٥٣٠ عضوا ، كان يوجد حوالي الثلث (٣.٤٢١ عضوا) في أفريقيا (٢) . وكان أربعة أخماس هؤلاء يعملون في التعليم ، والخمس الباقي في خدمات الجماعة . وكما يمكن أن نتوقع فإن الأغلبية الراجحة قد أرسلت إلى البلاد التي كانت

(١) المرجع نفسه .

(٢) كانت أغليبتهم في نيجيريا ، وإثيوبيا ، وإيبيريا ، وتنزانيا ؛ وكانت توجد أعداد أقل في سيراليون ، ومالاوي ، وكينيا ، « الكرون » ، وغانا . Annual Report of Peace Corps ، ٢٠ يونيو ١٩٦٦ .

الولايات المتحدة وبريطانيا تمارس فيها أكبر قدر من النفوذ ، وأرسل حوالى السدس فقط من المجموع إلى الدول الناطقة بالفرنسية . وفى هذه الدول الاخيرة كانت واشنطن ، فى التنافس على النفوذ مع الفرنسيين ، تواجه عقبات سياسية وإجتماعية وثقافية رئيسية ، وهى عقبات أرغمتها — على سبيل المثال — على وقف تدريس اللغة الإنجليزية فى المدارس الثانوية (١) .

وتدهورت فرق السلام فى بلاد أفريقية أخرى لأسباب مختلفة . فقد أوقفت برامج قليلة الشأن نسبياً : فى غينيا ، فى نوفمبر ١٩٦٦ ، ردأ على منع عدد من المسؤولين الغينيين بالقوة من أن يستقلوا طائرة تابعة لخطوط بان-أمريكان فى أكرا ، وهم فى طريقهم إلى مؤتمر لمنظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا ، وأوقفت موريتانيا برنامجها فى يونيو ١٩٦٧ على أساس تورط الولايات المتحدة فى الحرب الإسرائيلية — العربية ، وأوقفت جابون برنامجها فى ديسمبر ١٩٦٧ . وخفضت تنزانيا (أول بلد أفريقى يطلب فرق السلام) البرامج الرئيسية ، من ٣٩٤ برنامجاً فى عام ١٩٦٦ ، إلى ٨ برامج بحلول عام ١٩٦٧ ، ثم ألغتها فى عام ١٩٦٩ احتجاجاً على السياسة الخارجية الأمريكية فى جنوب شرق آسيا وأفريقيا الجنوبية ؛ أما إثيوبيا التى كان يوجد لديها ٢٨٠ عضو آمن فرق السلام فى عام ١٩٦٢ ، كانوا يشكلون ثلث مجموع قدرات التدريس فى كل المدارس الثانوية بحلول عام ١٩٦٦ ، فقد كان عليها تقليص برنامجها بعد ذلك بسبب الإضرابات والمظاهرات الطلابية ضد التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية للبلاد . وهبط العدد الكلى فى أفريقيا

(١) فى جابون ، وساحل العاج ، والكمرون ، وتوجو ، وتشاد ، والنيجر ، والسنغال . جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٦ فبراير ١٩٦٧ . ٤ - اللغة الفرنسية والروابط الثقافية الفرنسية وحدها إلى عشرات المنظمات ، ويعين الشعراء فى مناصب وزارية ، إلخ . وفى ١٩٦٨ كان يوجد فى الدول الناطقة بالفرنسية حوالى ٢٨٠٠٠ معلم فرنسى (حوالى نصفهم فى التعليم الثانوى أو العالى) و ١٣٠٠٠ مستشار . مجلة أفريكا هيت ، العددان ٢ ، ٣ ، عام ١٩٦٩ .

إلى ٣٦٣٩ عضواً بحلول مارس ١٩٦٩ ، استناداً إلى جاك هـ . فون ، المدير المتقاعد لفرق السلام ، بسبب « الحرب في فيتنام » ، ولأن « البرنامج كان كبيراً للغاية » (١) .

ومن الواضح أن عدداً من العوامل قد أسهم في فشل هذا البرنامج الأيديولوجي الهائل ، بحيث عجز عن أن يحقق ما هو أكثر من نتائج متواضعة . كما أن المزايا المبكرة للعب على التقاليد الأمريكية المعادية للإستعمار ، على حين لم تكن الولايات المتحدة دولة استعمارية رئيسية ، سرعان ما تلاشت في وجه السياسات الأمريكية الاستعمارية الجديدة النشطة . وكان العداء للشيوعية يفقد قدراً كبيراً من قدرته على الإغراء (٢) ، وذلك لإفتقاره إلى أى مبرر أو أساس ، وعلى ضوء السياسات الاشتراكية التي تتطابق مع المصالح الأفريقية ، مثل المساعدة دون خيوط . إن المستوى الصناعى الأمريكى العالى ، وإغراء إقتصاد السيارة الأمريكى ، وحماسة المتطوعين في المراحل المبكرة ، ظل لها تأثيرها ، ولكن ما كان أبعداً عن إخفاء تشوهات في المجتمع الرأسمالى الأمريكى ، مثل العنصرية الأمريكية في الداخل (٣) والخارج .

إن فرق السلام نفسها قد حققت قدراً من الإعلان للرأسمالية الأمريكية

(١) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٤ يولية ١٩٦٩ .

(٢) « إن الروس » استناداً إلى رئيس أوغندا ميلتون أوبوتي ، « ليس لديهم قاعدة بحرية في أى مكان في المحيط الهندي ، ولا في المحيط الأطلنطي . وعلى الرغم من ذلك فإنه يقال لأفريقيا إن الأسطول الروسى يهدد ممرات بحرية معينة في أفريقيا الجنوبية ، وإن رجل الشرطة الذى يمكن الاعتماد عليه أكثر من غيره في احتواء الروس هو الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا التي تحتاج إلى الأسلحة » . خطاب أمام مؤتمر الشعوب في مبالى ، في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٠ ، جريدة مورتنج ستار ، عدد ٢١ ديسمبر ١٩٧٠ .

(٣) عند ختام دورات اللجنة الخامسة (لجنة الميزانية) التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، قدمت شكاوى من العراق ، وترينيداد ، وتوباغو ، وساحل العاج ، وجويانا وكوبا ، ضد التمييز العنصرى الأمريكى ، حسباً يمارس إما رسمياً في الجنوب ، أو اجتماعياً ، كما في الحال في نيويورك . تقارير صحفية ، ديسمبر ١٩٧٠ .

ونشاط وكالة المخابرات المركزية ، أو تدخلت فى الشؤون الداخلية ، أكثر مما قدمت من مساعدة تقنية . ونتيجة لهذه النواقص كان مدير نيكسون الجديد لفرق السلام ، جوزيف بلاتشفورد ، يبحث فى منتصف عام ١٩٦٩ على التركيز على الأفراد ذوى التدريب التقنى ، لأعلى خريجي الكليات النظرية ذوى العقلية الليبرالية ، كما كان يحدث من قبل . ومع ذلك كان من المشكوك فيه ما إذا كان المدير الجديد ، الذى كان المؤسس لفرق سلام تمويلها هيئات خاصة ، فى أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٦٠ (دوقيل إن بعض أموالها كانت تجيء من وكالة المخابرات المركزية) (١) ، والحصص الأكبر المقترحة للمساعدة التقنية ، يمكن أن يكون أكثر نجاحاً فى حجب التناقضات بين الإمبريالية الأمريكية والمصالح القومية الأفريقية .

(١) مجلة نيوزويك ، عدد ٢ يونية ١٩٦٩ .

٥- الجوانب العسكرية

النفوذ الأمريكى جنوبى الصحراء الكبرى

إن المجال العسكرى لا يفصل عن المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية ، بل هو مقولة تتصل اتصالاً وثيقاً ، سواء كسبب أم كنتيجة ، بالقوى الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية وتلاحم معها (١). وعلى الرغم من ذلك فإن الجيش قد تمتع أيضاً بدور مستقل نسبياً في مجتمعات معينة وفترات معينة ، وشكل قوة حاسمة في الدولة ، وبخاصة في موازنة الجماهير غير المنظمة .

وفي التكوينات الاجتماعية — الاقتصادية المشوهة في أفريقيا ، مع ما يقابل ذلك من تطور قزمى للطبقتين الرئيسيتين الحديثتين — البورجوازية والبروليتاريا ، لا يكون مما يبعث على الدهشة أن تشغل الفئات الاجتماعية الوسيطة الأقل تجانساً مواقع رئيسية في جهاز الدولة الجديدة ، بما في ذلك

(١) كان الجيش تاريخياً ذا أهمية كبيرة بالنسبة للتطور الرأسمالى — الإطار الذى طور فيه القدماء نظاماً كاملاً يقوم على الأجر ، وكذلك نظاماً ملحقاً به لطوائف الحرفيين . وكانت القيمة الخاصة للمعادن ، واستخدامها كمنقود ، وتستند إلى دلالتها العسكرية . كما أن تقسيم العمل في داخل فرع واحد قد نفذ أيضاً لأول مرة في الجيوش . انظر ، « رسالة ماركس إلى إنجلترا » ، في ٢٥ سبتمبر ١٨٥٧ . وفي أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط المعاصرين ، كان الجيش لأكثر من مرة قوة رئيسية في السعى من أجل التحديث الاقتصادى والاجتماعى ، والاستقلال الوطنى .

الجيش . وقد اختلف دور هذه الفئات من بلد لآخر ، مما يجعل من العسير إيجاد قاسم داخلي مشترك . والحقيقة أن الكثير كان يتوقف على مسار تطورات ما بعد الحرب ، لا سيما فيما يتصل بالنضال المعادي للإمبريالية ، أولاً من أجل التحرر الوطني ، ثم من أجل الاستقلال الكامل في جميع المجالات .

وقد كان العامل الخارجي السائد (بتشعباته الداخلية) في المجال العسكري هو الإمبريالية ، في بادئ الأمر من خلال علاقات استعمارية مفروضة ، بما في ذلك سواء الجيوش المحترقة التي خلقها ، على سبيل المثال ، البريطانيون في شرقي أفريقيا وغربها ، أم التي خلقت من خلال استيعاب الأفريقيين في الجيوش الاستعمارية ، كما فعل الفرنسيون . وكان المجال العسكري ، الذي يتكون من قوة صغيرة لها طابع المرتزقة تستهدف قمع المعارضة الداخلية . نتاجاً للدولة الاستعمارية — سواء من حيث التزويد بالضباط ، أم التدريب أم المعدات . وكان كل من التكوين والتركيب العرقيين يستهدفان تغذية النزاعات الداخلية — في المغرب ، كان البربر الجبليون يجندون لاستخدامهم ضد سكان المدن العرب ؛ وفي نيجيريا ، كان حوالي أربعة أخماس الضباط غير المقلدين من المناطق الشمالية (من المسلمين) في مواجهة المسيحيين الجنوبيين ؛ وفي الأردن ، كان البدو يجندون بدلاً من القرويين العرب . ولم تكن القوات المحلية الكبيرة بوجه عام ضرورية للدول الاستعمارية ، التي كان باستطاعتها أن تعتمد ، بل كانت تعتمد بالفعل ، على مواردها العالمية ، أو فصائلها المرابطة في البلاد المجاورة ، أو احتياطياتها في بلادها نفسها ، على سبيل المثال ، ضد مصر ، أو الجزائر ، أو الكونغو (ليوبولدفيل) .

وفي أعقاب الاستقلال ، لم تتعجل الدول الاستعمارية إجلاء قواتها من الدول الفتية ، بل استمرت الروابط العسكرية ، تحت مبرر أو أكثر ، من خلال الاتفاقات (١) التي كثيراً ما كانت تعتبر شرطاً للسيادة ، ومن ثم

(١) في عام ١٩٦٦ ، كانت ١٤ دولة ، من الدول الست والثلاثين الأعضاء في منظمة =

انتها كاليها) ، والقواعد ، والتدريب ، والمعدات (بما في ذلك قطع الغيار) .
وقد كانت الجيوش التي خلفتها الدول الاستعمارية صغيرة وضعيفة بالمعايير
الدولية (١) . فمن مجموع الجيوش في منتصف الستينات ، الذي كان يصل
إلى حوالي ٤٠٠.٠٠٠ جندي ، كان يوجد حوالي ٢٥٠.٠٠٠ جندي في
أفريقيا الشمالية ، ٣٤٠.٠٠٠ جندي في إثيوبيا ، ٣٠.٠٠٠ جندي في وقت ما
بالكنغو (٢) . وكان لدى غانا ، بسكانها الذين يبلغون سبعة ملايين ، جيش
قوامه ١٥.٠٠٠ جندي ، ولدى نيجيريا (بسكانها الذين يبلغون ٥٥ مليون
نسمة) جيش قوامه ٨.٠٠٠ جندي (قبل الحرب) (٣) .

وكان الجيش النموذجي جنوبي الصحراء يتكون من حوالي ألفي جندي ،
وذا تسليح خفيف ، وليست لديه من الناحية العملية أية قدرة على استخدام

= الوحدة الأفريقية ، لاتزال في أحلاف عسكرية رسمية (غير معلنة) مع الدول الإمبريالية —
١٢ دولة مع فرنسا ؛ وليبيريا مع الولايات المتحدة ، وإيبيا مع بريطانيا . وبحلول عام ١٩٧١
كانت الولايات المتحدة قد وسعت اتفاقاتها العسكرية الثنائية في جنوب الصحراء ، بحيث
شملت : زائير ، وإثيوبيا ، وليبيريا ، وجنوب أفريقيا ، وداهومى ، وغينيا ، ومالى ،
والسنغال ، (The Military Balance, 1970 — 71 ، معهد الدراسات الاستراتيجية ،
ص ٤٧) . فضلا عن ذلك كانت هناك مساعدات عسكرية واتفاقات أخرى أبقي عليها
سرية ، ولكن بعضاً منها خرج إلى دائرة الضوء ، مثال ذلك مع المغرب .

(١) أقوى في أفريقيا الشمالية ، حيث — من زاوية كمية بمحنة — ٠.٠٤٤٪ . من
السكان في القوات المسلحة النظامية (بما يماثل أمريكا اللاتينية) ؛ بالمقارنة بأفريقيا الاستوائية ،
حيث النسبة ٧.٠٪ ومن الميزانيات القومية ، يخصص ١٠٪ — ٢٠٪ للنفقات العسكرية ،
أى ٢٪ — ٥٪ من الناتج القومى الإجمالى . ف . ما كاي ، African Diplomacy ،
بريجر ، ١٩٦٦ ، ص ٧٠ .

(٢) د . أوستن ، Britain and South Africa ، لندن ١٩٦٦ ، ص ٢٧ .

(٣) و . جوتريدج ، « Why Does An African Army Take Power » ،
في مجلة أفريكان ريبورت ، عدد أكتوبر ١٩٧٠ . وهناك أرقام أعلى بعض الشيء يعطها
ج . م . لى في كتابه African Armies and Civil Order ، بريجر ، ١٩٦٩ .

الطيران أو البحرية (١) . (وفضلا عن ذلك كانت مصر هي الدولة الوحيدة وجنوب أفريقيا عند القطب الآخر - التي لديها صناعتها العسكرية الخاصة) . وبوجه عام كانت نسبة المغترين ، أو الضباط الأجانب ، عالية . والأسلحة والمعدات من طراز عتيق ، وتسود القوات المسلحة سيكولوجية معادية للشعب طابعها الارتزاق لمجموعة متميزة محافظة ، وذلك بدلا من التقاليد العسكرية الوطنية والديمقراطية . ونتيجة لذلك فإن الدول الاستعمارية السابقة التي وفرت قوى القوات المسلحة للدول الأفريقية (باستثناء مصر والجزائر) ، ظلت تمارس نفوذاً رجعياً له قدرة كبيرة على الجذب ، سواء من خلال وجودها المباشر أم الروابط .

ولذلك فإن أية محاولة لمعالجة القوات المسلحة الأفريقية كمقاربة داخلية بصرف النظر عن هذه العلاقات ، لا يمكن أن تكون شديدة الجدوى . كما أن المتخصصين البورجوازيين في الشؤون العسكرية ، مثل و . جوتريدج ، يلوحون بأيديهم في بعض الأحيان في إيحاء إلى أية محاولة لتصنيف الانقلابات إنما هو د نوع من اللعبة ، (٢) . ما يحدث في الدول الجديدة من تصارع بين القوى الاجتماعية ، وأزمات ، وانقلابات ، كثيراً ما كان يظهر في شكل صراع حول الأسلاب بين شرائح متنافسة من النخبة المترتبة على السلطة ، (٣) ،

(١) ربما « أسطول » مكون من زورق حراسة أو زورقين . مجلة أفريك أكتويل ، عدد يولييه ١٩٦٨ . في أفريقيا السوداء ، على سبيل المثال ، كانت إثيوبيا الدولة الوحيدة التي تمتلك طائرات نفائة . (مجلة أفريكا توداي ، عدد أبريل ١٩٦٨) . انظر أيضاً ، م . ج . بل ، Military Assitance to Independent African States ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، لندن ، ١٩٦٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) روث فيرست ، The Barrel of a Gun ، لندن ، ١٩٧٠ ، ص ٤٢٩ . في هذه الدراسة عن نيجيريا وغانا والسودان يرى المؤلف الحصومات الداخلية الرئيسية على أنها صراع بين « الموظفين والعسكريين » في مواجهة « العاسة المتربعين على العائنة » .

ليس بدرجة أقل نتاجا للتركة الإستعمارية ، وللتأثيرات العالمية المعاصرة البالغة الأهمية - والحاسمة في أكثر الأحوال .

وعلى غرار الفئات الأخرى ، يمكن أن يبدو أن القوات العسكرية بدورها مفهومه للغاية فيما يتعلق بالنضال في المجالات الرئيسية الثلاثة (١) : أفريقيا الشمالية ، حيث انغمست مصر والجزائر ، على سبيل المثال ، في كفاح كثيف وطويل الأمد ضد الإمبريالية ، وأفريقيا الاستوائية ، ذات الكفاح الجماهيري العنيف القصير الأمد نسبيا . وتقيض القارة ، أفريقيا الجنوبية ، بما يعانيه من قهر استعماري وعنصري له ضراوة خاصة . ومع ذلك فإنه من بين التأثيرات الإمبريالية دور الولايات المتحدة الذي يعنينا هنا بالقدر الأكبر .

وفي فترة انهيار النظام الاستعماري ، وظهور الدول الجديدة ، أخذت الأنشطة العسكرية للولايات المتحدة ، في تشابك مع روابطها السياسية ومصالحها الاقتصادية ، في التوسع بما يتجاوز قوتها الخاصة إلى أبعاد عالمية (٢) ، مع سياسات تحيط بأسلحه حلفائها والبرامج العسكرية الجديدة . وفي أفريقيا كان حلف الأطلنطي ، الذي ترعاه الولايات المتحدة ، يستهدف الإبقاء على مجالات المسؤولية التي كانت تتحملها الدول الإستعمارية السابقة في الدول

(١) أجرى تصنيف على أساس أصل الجيش : جيوش غير استعمارية لدول ذات سيادة رسميا ، مثل إثيوبيا (وكذلك تركيا وإيران) ؛ ٢) جيوش استعمارية سابقة ورثتها الدول 'لقومية' ، مثل مصر والكنغو كينشاسا (وكذلك العراق وسوريا والهند وباكستان) ؛ ٣) جيوش تشكلت في مجرى الكفاح ، مثل الجزائر (وكذلك بورما ولانديونيسيا) ؛ ٤) جيوش تشكلت بعد الاستقلال ، مثل معظم الدول الأفريقية . الجيش والسياسة في أفريقيا وآسيا (باللغة الروسية) ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ٥ - ٦ .

(٢) قال الرئيس كيندي إنه « لولا الولايات المتحدة ، لانهارت فيننام الجنوبية بين عشية وضحاها . ولولا الولايات المتحدة ، لانهار حلف جنوب شرق آسيا بين عشية وضحاها . ولولا الولايات المتحدة ، لما كان هناك حلف الأطلنطي ، ولانهدمت أوروبا تدريجيا نحو الحيادية واللامبالاة » . خطاب ألقاه في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ .

الفتية . وعلى الرغم من أن كل بلد عضو في حلف الأطلسي له أهدافه الإمبريالية الخاصة ، التي تكون في بعض الأحيان على خلاف مع أهداف واشنطن (مثال ذلك في أفريقيا الشمالية) ، فإنه لا توجد أية حالة استخدم فيها بلد استعماري واحد قواته ضد قوات بلد آخر . كما أن الاتفاقات العسكرية المختلفة ، التي تغطي القواعد وتزويد القوات المحلية بالضباط ، وتدريبها وتسليحها ، كان ينظر إليها — من جانب واشنطن على الأقل — على أنها شبكة عالمية أو فيما بين القارات ، تستخدم إما فردياً أو بطريقة مشتركة لدعم الأنظمة التي تحمي المصالح الإمبريالية ، أو انفس الحكومات ذات التفكير المستقل . ومن الجوهرى أن نعرف كيف كانت هذه الاتفاقات تستخدم .

ففي عام ١٩٦٣ ، على سبيل المثال ، كان مازال للبلاد الاستعمارية ١٧ قاعدة جوية ، ٩ قواعد بحرية ، في أفريقيا . وكان الجزء الأكبر من هذه القواعد تحتفظ به فرنسا ، التي توجد أكبر قاعدة لها في أفريقيا السوداء في دكار (السنغال) ، كما توجد لها قواعد أخرى في فوجورو (موريتانيا) ، وفورلامى (تشاد) ، وأبيدجان (ساحل العاج) ، ودييجورجوريه (مدغشقر) .

ولفرنسا اتفاقات خاصة (غير معلنة) مع كل مستعمراتها السابقة ، ما عدا غينيا ومالي ، تمنحها الحق في التدخل « لحفظ النظام العام » . وهكذا فإن القوات الفرنسية التي تدخلت في اتحاد مالي في أغسطس ١٩٦٠ ، قد نقلت إلى حدود غانا — توجو في ديسمبر ١٩٦٢ ، وتدخلت في الكوتغوا (برازافيل) في أغسطس ١٩٦٣ . ومن الناحية الأخرى فإن الحكومة الفرنسية لم تكن تقرر الاستجابة عندما لا تكون هذه الاستجابة مناسبة لمصالحها ، مثال ذلك أن طلب أبي فريبيريولو ، رئيس الكونغو (برازافيل) السابق ، بارسال قوات قد رفض ، وأن حكوماته سقطت ، وأن طلباً من جانب موديو كيتا قد رفض أيضاً . وفي عام ١٩٦٦ كانت سلسلة الانقلابات العسكرية في داهومي ، وفولتا العليا ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، بقيادة ضباط دربوا على أيدي الفرنسيين ، وشاركوا منذ عشر سنوات في حرب الهند الصينية .

واحتفظت الإمبريالية البريطانية بقواعد في العضم وطبرق في ليبيا الغنية بالبتروول (حتى عام ١٩٧٠) ، وفريتون (سيراليون) ، وكانو (نيجيريا) وكذلك في أفريقيا الشرقية وروديسيا وجنوب أفريقيا . وكان لها في الستينات حوالى ٦٠٠ خير عسكري في أفريقيا ، يخططون تدابير الدفاع ، ويدربون الضباط ، ويشرفون على المناورات المشتركة لبلاد الكومنولث . وفي عام ١٩٦٤ كانت التركة التي ورثها كينيا وتنجانيقا ، المتمثلة في جيش دربه البريطانيون ومزود بضباط بريطانيين ، سبباً في حدوث اضطرابات في جيشهما ، وضعت هاتان الدولتان الحديثتا الاستقلال في موقف خطر ، وارغمتهما على استدعاء قوات الدولة الإستعمارية السابقة لمساعدتهما في إستعادة النظام . وبالتالي فمن أجل الحيولة دون تكرار هذه الخبرة المهيئة ، قررت منظمة الوحدة الأفريقية في دار السلام الدعوة إلى أن تشكل دون إرجاء جيوش قومية مكونة كلية من أفريقيين .

واحتفظت الإمبريالية البلجيكية بقاعدة جوية هامة بالقرب من كامينا ، وكذلك بخبراء عسكريين في كاتانجا وروابط عسكرية معها ، وكان لذلك أهميته في منع حكرمة لومومبا الفتية من دعم الحكم الذاتي الكونغولي . وفضلا عن ذلك فانه فور تحقيق الكونغو للإستقلال ، في يونيو ١٩٦٠ ، تشير كل الدلائل إلى تمرد حرضت عليه بلجيكا في جيشها الكونغولي الإستعماري الخاص ، الذى دربه بأيديها وزودته بضباط بلجيكيين ، وهو تمرد اقترن بالحركة الانفصالية في كاتانجا التى لقيت مساندة عسكرية بلجيكية . (من أجل الإلمام بذلك ، وما ترتب عليه من منافسة بين الولايات المتحدة وبلجيكا في الكونغو ، انظر فيما سأتى) .

وعلى الرغم من أن قوات البلاد الإستعمارية في سنوات ما بعد الحرب كانت تشكل العنصر الرئيسى للقدرة العسكرية الإمبريالية العامة في أفريقيا ، فان واشنطن بدورها كانت تمارس تأثيرها المباشر الخاص من خلال وجود القواعد والقوات الأمريكية وبرامج المعونة العسكرية الأمريكية . وقد

تعرضت علاقة هذه الأخيرة فيما يتعلق بالمفاهيم السياسية - العسكرية الأمريكية لبعض التعديل ، لا سيما في خلال الستينات ، على سبيل المثال ، من اتفاقات مبكرة تستهدف من زاوية الإمدادات والتموين أساساً توفير إمكانية للوصول إلى القواعد ، إلى تركيز فيما بعد على رقابة سياسية غير مباشرة ، بالإضافة إلى « عنصر عسكري قادر على تغيير التوازن المحلي للسلطة » (١) .

ومن أجل ممارسة مثل هذه الرقابة ، فإن وزارة الدفاع الأمريكية ، على سبيل المثال ، تحسب ميزانية عسكرية مثلى — تركيب القوات العسكرية ، وحجمها المرغوب فيه — لكل الدول غير الإشتراكية ، كأساس لبرنامج المساعدة العسكرية الأمريكية (٢) . وجدير بالذكر أن مجموع المعونة العسكرية الرسمية لأفريقيا صغير بالمقارنة بالمناطق الأخرى (حوالى خمس مثيله لأمريكا اللاتينية ، أو جزء من عشرين من مثيله للشرق الأدنى وجنوب آسيا ، بل أقل من مثيله للشرق الأقصى) . ولكن أرقام المعونة الرسمية الأمريكية تعرض بأقل من حقيقتها على نحو مشين (٣) .

(١) ج. ليكا ، Imperial America—The International Politics of Primacy ، بلتيمور ، ١٩٦٧ ، ص ٩٨ . كان ذلك يرتبط بالمعقولة السياسية ، ونتج جزئياً عن قرار منظمة الوحدة الأفريقية ، الذى اتخذ بالإجماع فى عام ١٩٦٣ ، وبحث الدول الأعضاء فيها على ألا تشترك فى أحلاف عسكرية وألا تسمح بوجود قواعد فى أراضيها . وعلى الرغم من أنه لم يمتنع حاف واحد ، أو قاعدة واحدة ، فى السنوات الثلاث التالية للقرار ، فإن الوجود العسكرى الأجنبى الصريح كان يصبح أكثر إرباكاً ، وشبغى إخفاؤه خلف اتفاقات دفاعية سرية .

(٢) شهادة تاوسند هوبس ، المساعد السابق لوزارة الدفاع ، أمام جلسات الاستماع للجنة الاقتصادية المشتركة بالكونجرس ، ٥ يناير ١٩٧١ . وقد أعلن هوبس أن وزير الدفاع السابق ، ماكنارا ، قد « تجاهل فى أدب » مثل هذه الحسابات المثلى ، غير أن مذهب نيكسون يدعو إلى « زيادة أكبر كثيراً فى الإنفاق على المساعدات العسكرية » تقارير صحفية ٦ — ١٨ يناير ١٩٧١ .

(٣) تمول وزارة الدفاع الأمريكية منذ الستينات برنامجاً صنف جزئياً ، من خلال « مركز الجامعة الأمريكية للبحوث فى العلوم الإجتماعية » ، لدراسة الأدوار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمنشآت العسكرية فى عمليات التغيير الاجتماعى . ويقوم فريق من شيكاغو ، على سبيل المثال ، برئاسة موريس جانوفيتز ، بدراسة التخب (جمع نخبة) =

وفي داخل أفريقيا ، يشوه الإطار الفعلي للتركيز العسكري الأمريكي أيضاً إذا ما اعتمد المرء على الاحصاءات الرسمية المعروفة العسكرية الرسمية، التي تفيد أن أكثر من نصف مجموعها يذهب إلى إثيوبيا ، ثم تذهب مقادير أقل بكثير إلى ليبيا والكنغو (كينشاسا) وليبيريا . أما الفئة الأكبر ، الأخرى ، ، على سبيل المثال ، فتتخفى وراء ذات دلالة ، مثال ذلك مع المغرب . وفضلاً عن ذلك فإن أرقام المعونة نفسها تبدو ضئيلة جداً بالنسبة لبرامج أخرى ليست معتبرة على هذا النحو ، وإن كانت في بعض الأحيان تنطوي على تأثير عسكري وشامل أكبر كثيراً من مثيله في حالة الكونغو .

وفضلاً عن ذلك ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً معاملات الولايات المتحدة مع المجموعات الإقليمية ، من خلال قواها الخاصة أو المتحالفة ، أو الرجعية المحلية . ومثل هذه الأسلحة بعيدة كل البعد عن أن تكون ذات طبيعة تكميلية ، وكثيراً ما تكون ذات أبعاد رئيسية ، مثل القوات الأمريكية في البحر المتوسط في ارتباطها بدور إسرائيل في أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط، أو ميزانية جنوب أفريقيا العسكرية الضخمة ، والأسلحة التي تحصل عليها البرتغال عن طريق حلف الأطلنطي . كما أن «التوازن المحلي للقوة» يمكن أن يترشح أيضاً نتيجة سلسلة كاملة من العمليات الأمريكية ، ابتداء من الدراسات الاجتماعية التطبيقية ، إلى التدخل ، والأنشطة السرية ، مثل الانقلابات . بل إن هذه الأنشطة لا تخضع كثيراً للقياس الاحصائي ، أي التكلفة بالدولارات فيما يتعلق بالنتائج أو الآثار .

=العسكرية وأفريقيا الشرقية، ومصر، والشرق الأوسط، وكولومبيا (وقد نشرت دراسة عنوانها Social Structure and Revolution ، أعدها جاك بلوم ، وذلك كوثيقة عسكرية) . وفضلاً عن ذلك يقوم مكتب القوات الجوية للبحوث العادية بتمويل برنامج الخاص للبحوث التطبيقية « لفهم ودعم وظائف النخب العسكرية المحلية » . ومن بين علماء الاجتماع البارزين الذين يستخدمهم البرنامج سيمور م . ليبسيت ، آموس بيرلموتر (Political Functions of Military Elites: North Africa and The Middle East)

انظر جريدة جارديان ، عدد ١٦ مارس ١٩٦٨ .

وقد كانت المنطقة التي جذبت بلا جدال القدر الأكبر من اهتمام واشنطن السياسي ، وكانت أكبر مصدر للأرباح الاحتكارية ، ومسرّحاً للأنشطة العسكرية الأكثر كثافة ، هي أفريقيا الشمالية ، التي ينبغي أن ينظر إليها بوصفها جزءاً من مجمع الشرق الأوسط . وكانت الدول التقدمية ، التي طرقت بأكبر قدر من الحزم سبيلاً مستقلاً ، لا سيما مصر . تشكل من جانبها العقبة الأكثر ضخامة أمام الامبريالية الأمريكية في هذه المنطقة . وما يترتب على ذلك من نزاع له من الأهمية المرجحة ما يتطلب معالجته على انفصال في بعض جوانبه في الفصل الثاني .

وفي الدول الأفريقية الاستوائية الضعيفة نسبياً ، فإن الولايات المتحدة إما حلت محل منافسيها الامبرياليين ، أو دفعتهم جانباً ، في عدد مختار من البلاد ، مثل إثيوبيا ، والكنغور كينشاسا . وهذه البلاد ليست فقط كبيرة وهامة في حد ذاتها ، ولكن لها أيضاً تأثيراً ومتضمنات بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة التي تمتد إلى ما هو أبعد كثيراً من حدودها الخاصة .

وفي إثيوبيا ، مع عدة بلاد ذات سيادة شكلية ، تغلغلت في العصور الحديثة بريطانيا وفرنسا ، كما تغلغلت إيطاليا بوجه خاص . وعلى الرغم من أن إيطاليا قد دحرت في أدووا في عام ١٨٩٦ ، فقد واصلت مع ذلك وجودها في إريتريا ، ولم ينته إحتلال إيطاليا الفاشية لإثيوبيا في عام ١٩٣٥ إلا في عام ١٩٤١ ، على أيدي القوات البريطانية الإثيوبية المشتركة . وتحت إغراء الموقع الاستراتيجي للبلاد ، التي تناخم الشرق الأوسط والعالم العربي ، نجحت الولايات المتحدة في أن تحل محل الامبريالية البريطانية عند ختام عام ١٩٥٢ وأن تحصن نفسها في هذه الدولة الملكية .

وما يرمز إلى رجحان كفة الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العدد الكبير من الأمريكيين في معاهد التعليم العالي والجامعات ، التي تستخدم اللغة الانجليزية كواسطة للتدريس ، حتى في مدن إريتريا مثل أسمرة

حيث اللغة الايطالية مازالت لغة مشتركة غير رسمية . وتعتبر الولايات المتحدة الشريك التجارى الاكثر اهمية لاثيوبيا ، حيث البن هو محصولها الرئيسى للتصدير . وتشكل السفارة الامريكية ، وغيرها من الوكالات المدنية الامريكى فى إثيوبيا ، أكبر تمثيل رسمى فى أى بلد أفريقى (١) . ولكن بما لا شك فيه أن المجال الرئيسى للتغلغل الامريكى فى هذه البلاد ، التى تحتفظ بنظامها الاقطاعى وتقاليدها العسكرية القوية ، إنما هو من خلال الاتفاقية العسكرية ، والعسكريين والقواعد العسكرية .

إن القاعدة الجوية فى كاجنيو ، خارج أسمرة ، عاصمة إريتريا ، ليست مجرد قاعدة للإتصالات تدعى وجود محطة الترحيل الاذاعى وموقع التصنت اللذين يعملان بأ كبر تردد معروف فى العالم ، وإنما توجد بها أيضاً عدة ممرات جوية (مدارج للطيران) ، وتقول التقارير إنها تستخدم فى توزيع الاسلحة النووية بمقتضى اتفاقية مدتها عشرون عاماً وقعت فى واشنطن فى مايو ١٩٥٣ ، ولم يعلن عنها إلا مؤخراً . ويقوم على إدارة المحطة ٣٥٠٠ شخص ، منهم ١٨٠٠ أمريكى (يصحبهم ١٤٠٠ من المعولين) ، لا يتقاعدون عن تأكيد وجودهم .

وقد حصلت إثيوبيا على أكثر من نصف جميع المعونة العسكرية الأمريكية لأفريقيا — حوالى ١٣٥ مليون دولار (من عام ١٩٥٠ حتى يونيه ١٩٦٨ — والأرقام اللاحقة مصنفة) (٢) ، بالإضافة إلى المعونة الإقتصادية . ويعتبر الفريق الاستشارى للمساعدة العسكرية الأمريكية ، المكون من حوالى ١١٠ ضباط وجنود ، أكبر فريق من نوعه فى أفريقيا ، مع وجود ضباط أمريكيين ذوى رتب عالية فى وزارة الدفاع الإثيوبية ،

(١) جريدة ذى إيكونوميست ، عدد ٢٠ يوايه ١٩٦٨ .

(٢) هـ.هـ. هوفبى ، U.S. Military Assistance ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ١٠٤ ؛ وجريدة ي.س. آند وورلد ريبورت ، ٢٣ فبراير ١٩٧٠ .

على بعد ٢٥ ياردة من مقر رئيس الأركان ، (١) . وعلى الرغم من أن إثيوبيا والولايات المتحدة ليستا حليفين رسميين ، فإن الاستراتيجيين الأمريكيين يدعون أن باستطاعة الولايات المتحدة أن تعمل على استخدام القواعد الجوية والبحرية في البلاد . ومصوغ هي مقر قيادة البحرية الاثيوبية ، التي تتكون من سفن بنيت في الولايات المتحدة . ولدى الخطوط الجوية الإثيوبية ، المزودة بطائرات من طراز بوينج ، رحلات تصل أديس أبابا بروبرتسفيلد (ليبيريا) ، وكذلك بعدد من المدن الأفريقية والأوربية .

إن المتضمنات القارية والعالمية لنظام الاتصالات الامريكى ، والنظام الجوى الامريكى ، في إثيوبيا — مع قدرتهما على إقامة اتصال مع أسطول على نطاق عالمى ، وتصوير المطارات والمنشآت عن طريق أقمار التجسس ، وتحديد الارتفاعات التي تحلق عليها الطائرات لتجنب مجالات عمل الرادار — قد دخلت دائرة الضوء بعد ٦ يونيو ١٩٦٧ ، عندما أفادت الأنباء بما يقدمان من مساعدة لإسرائيل . وجدير بالذكر أن إسرائيل تحتفظ ببعثة عسكرية رئيسية في إثيوبيا ، تساعد في تنفيذ برنامج مناهض للتمرد ضد جبهة تحرير إريتريا ، في الشمال ، كما تقدم المساعدة في هدوء أيضاً للقبائل النائرة في السودان المجاور .

إن الضباط الاثيوبيين والقوات المقاتلة الاثيوبية ، التي دربت وجهزت بأسلحة وطائرات أمريكية حديثة ، قد استخدمت في كل من العمليات العسكرية في كوريا والكنغو (التي قامت فيها الولايات المتحدة بدور رئيسى) . وفضلا عن ذلك فإن التدريب يعتبر ذا دلالة خاصة — بمقتضى البرنامج الامريكى لتدريب القيادات — بالنسبة للدول الافريقية ، وهو البرنامج الذى يتجاوز التدريب الذى يقدم للبلاد الاخرى في مجال المساعدة العسكرية ، (٢) . والتفكير

(١) المرجع نفسه .

(٢) هـ . هـ . هوفى ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

هنا برأى أنى تماماً . فبسبب انخفاض مستوى التنظيم والانضباط فى البلاد التى تعتبر فى حالة جنينية من تكوين الأمة ، ستكون هناك مناسبات كثيرة فى غضون العقد القادم ، حيث ستسيطر القوات المسلحة على بعض الحكومات الأفريقية ، (١) . وليس ذلك أقل انطباقاً على الكونغو ، حيث حدث التغلغل الأمريكى فى ظل أكثر الظروف تعقيداً لتركبة استعمارية سياسية وعسكرية أقل ثباتاً ، إزاء منافس أعمق تحصناً .

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
د. زكى زكي
المنافس والمهنة بين الولايات المتحدة وبلجيكا

عندما لم يعد باستطاعة الاستعمار البلجيكى ، عن طريق التدابير القمعية والاصلاحيات التى مضى أوانها منذ وقت بعيد ، إخماد حركة تحرير الكونغو به متأججة فى قارة استيقظت ، استسلم الحكم الاستعمارى للإستقلال فى ٣٠ يونيو ١٩٦٠ .

وبعد ذلك مباشرة كانت استراتيجية الاستعمار الجديد البلجيكى تهدف إلى توجيه هجوم ذى شعبتين : الأولى ، إصابة الحكومه الجديدة بالشلل والعجز عن طريق تمزيق القوى العامة ، وسحب الإداريين والتقنيين البلجيكين ، والتدخل بقوتها الخاصة ، الثانية ، انتزاع كاتانجا الغنية بالمعادن من الجمهورية الفتية ، وتحويلها إلى دولة منفصلة تدعمها الأسلحة والاموال البلجيكية والجنود البلجيكين ، والروابط الوثيقة مع النظم الاستعمارية؛ ونظم الأقلية البيضاء ، فى أفريقيا . وكان رجل بلجيكا فى الزاير ميشال مويس تشومبي ، الذى تلقى تعليمه فى مدرسة ميشوديه أمريكية ، وابن أحد المليونيرات ، السود القليلين فى الكونغو .

(١) المرجع نفسه ، ص ١١٠ .

وفي الولايات المتحدة وجد تشومبي التأييد بين المتطرفين والعنصريين في الجنوب والغرب : أعضاء مجلس الشيوخ روسل ، وثورموند ، وهربرت هوفر ، وتشارلس ديركنز ، وباري جولدووتر ، وجمعية جون بيرسن . وقد قام ميشيل سترويلنز ، المواطن البلجيكي ، برصفه عميلاً مزدوجاً للجموعات المالية في بلجيكا والولايات المتحدة ، ومع صلات في أوساط الأساقفة الكاثوليك اليمينيين ، بحملة هستيرية لتأييد كاتانجا .

وعلى نقيض الإستعمار البلجيكي الجديد (وبدرجة ثانوية الإستعمار الجديد البريطاني والفرنسي) في الكونغو المستقل ، كان الإستعمار الأمريكي الجديد ، الذي أصبح مرتبطاً بإجراء من جانب الأمم المتحدة ، يجري تصويره على أنه « مناهض للإستعمار » . ومع ذلك فإن الخلافات بين الدولتين في الإستراتيجية السياسية لم تكن تنبع فقط من التنافس الإقتصادي ، ولكن - وذلك حتى أكثر أهمية - من التناقضات فيما بينهما في القوة النسبية . فالامبريالية الأمريكية ، بقوتها العالمية وموقعها العالمي في النظام الرأسمالي ، كانت تضارب على أهداف أبعد كثيراً - هي الكونغو بأسره .

وطوال المرحلتين الأولى والثانية من عملية الكونغو ، كانت السياسة الخارجية الأمريكية معنية في المقام الأول بسحق حركة التحرر الوطني الكونغولية ، ومعنية بعد ذلك فقط باخضاع الشركاء / المنافسين الامبرياليين وكان تطبيق مفهوم الولايات المتحدة لما بعد الحرب ، مفهوم ملء الفراغ ، يتم التعبير عنه بصراحة إلى حد ما - فور اغتيال لومومبا - على النحو التالي : « إذا أقصيتم البلجيكيين غداً فلن يبتى وراءهم شيء » إن المشكلة هي إيجاد طريقة لإحلال قوة الأمم المتحدة محل القوة البلجيكية التي كانت هناك من قبل ، (١) . وكانت وزارة الخارجية الأمريكية تسعى

(١) انظر شهادة مساعد وزير الخارجية كليفلاند في U.N. Operations in the

Congo . جلسات الاستماع أمام اللجنة الفرعية للمنظمات والحركات الدواية ، التابعة لـ :

مجلس النواب للشئون الخارجية ، ٣١ أبريل ١٩٦١ .

إلى إقامة حكومة مركزية لينة العريكة في ليوبولدفيل ، يمكن على الأقل أن تتساح حيالها دول أفريقيا وآسيا ، التي كان اهتمامها يتركز على هزيمة الدولة الإستعمارية السابقة التي كانت تعمل على « بلقنة » الكنفو عن طريق فصل كاتنجا . وكانت الإمبريالية الأمريكية، عند تنفيذ استراتيجيتها السياسية العسكرية الخاصة، تستفيد من تدخل بلجيكا ، الذي يستهدف إصابة الحكومة المركزية للجمهورية الجديدة بالشلل ، ويستهدف في كاتانجا قمع كارتل بالوباكات(*) بزعامة جاسون سيندوى ، وتشكل القبائل التي يمثلها ٤٪ من سكان الإقليم ، وتقعن ثلث أراضيه ، حيث مناجم الماس الثمين التي توجد بها المصالح الجوهرية للإمبريالية الأمريكية.

وفي المرحلة الأولى ، من يولييه ١٩٦٠ إلى فبراير ١٩٦١ (اغتيال لومومبا في ١٧ يناير ١٩٦١) كان الهجوم المضاد للإمبريالية الأمريكية يسمى - في داخل الكنفو - إلى تفتيت الحركة الوطنية وقمعها ، ودق عنق زعمائها ؛ وعلى النطاق الدولي - إلى عزلها عن حلفائها العالميين(١). وخلف المسارح كان للولايات الأمريكية بلا جدال يد مباشرة في حمل موبوتو(٢) وأدولوا وكازافوبو على

(*) الحزب التقدمي الكاتانجي ، المناوئ لحزب تشومبي - اتحاد جميات كاتانجا (كوناكات) ، والذي يمثل قبائل بالوبا . وقد دخل هذا الحزب قبيل انتخابات مايو ١٩٦٠ ، مع حزين كاتانجيين آخرين في تحالف فضفاض مع حزب لومومبا - الحركة الوطنية الكنفوية - المترجم .

(١) كانت واشنطن في الأساس مسئولة عن : تخريب قرار الأمم المتحدة في يولييه ١٩٦٠ ، الذي كان ينص على استخدام قوات الأمم المتحدة لطرد القوات البلجيكية وقوات المرتقة ؛ واستبعاد الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الأخرى ، سواء في مركز القيادة في نيويورك أم في الكنفو ، من المشاركة في إجراءات الأمم المتحدة ؛ وطرد ممثلي الدول الاشتراكية من ليوبولدفيل ؛ وإساءة استخدام امتيازات الأمم المتحدة في الحصول على مساعدات من الحكومة المركزية ، مثل إغلاق المطارات الكنفوية أمام « العمليات غير الخاضعة للأمم المتحدة » . (انظر على سبيل المثال ، س.س. أوبراين To Katanga and Back ؛ س.س. ليجوم ، Congo Disaster) .

(٢) انظر على سبيل المثال ، أندروتولي ، CIA-The Inside Story ، نيويورك،

١٩٦٤ ، ص ٢٢٠ — ٢٢٧ .

عزل لومومبا واعتقاله . وقد منع لومومبا في أول الأمر من الإتصال بشعبه وبالعالم ، ثم سلم بلا ضمير — مع موديس مبولو ، الوزير السابق للشباب ، وجوزيف أوكيتو ، نائب رئيس مجلس الشيوخ — إلى تشومبي ومونونجو وكيوي وكيبي وموتاك ، ليقتل على أيدي أعدائه الرئيسيين .

قال موظف سابق في المخابرات الأمريكية إن قوة الحركة الانفصالية الكاتانجية لم تكن تستند إلى جيشها المكون من ثمانية أو عشرة آلاف رجل ، بقدر ما كانت تستند إلى دكوارها من الضباط - مائتان من الجنود البلجيكيين المأجورين ، وثلاثمائة أو نحو ذلك من المرتزقة الذين استأجرهم تشومبي أساسا في جنوب أفريقيا وروديسيا وفرنسا ، (١) ، فضلا عن ذلك فإن د طائرة كاتانجية وحيدة - وهي نفثة من طراز فوجاميسنير - سيطرت على الأجواء ، وحققت الفرق الهام ، (٢) في منع قوات الأمم المتحدة من أن تعيد سريعا دمج كاتانجا في الكونغو . وفي وسط القتال ، في بداية سبتمبر ١٩٦١ ، رفض البريطانيون السماح للطائرات المقاتلة الإثيوبية بإعادة التزود بالوقود في أوغندا ، وهو ما طالبت به الأمم المتحدة . وكان من الأمور ذات الدلالة أن مثل هذا القدر الصغير من القوات العسكرية والمعدات الحديثة قد منع الأمم المتحدة من إرغام الجنود النظاميين البلجيكيين والمرتزقة على الانسحاب ، على الرغم من أن هذا الفشل ينبغي أن ينظر إليه مقترنا بسياسة أمريكية يهملها كنغو متحدا من خلال مصالحه مع تشومبي وبلجيكا لا من خلال نصر شامل على الإستعمار . وفي هذا السياق كان من المفهوم لماذا كان الممثلون الأفريقيون والإشتراكيون في الأمم المتحدة يهتمون داج همرشولد بالتقاعص بعد الانتصارات الأولى للأمم ، وباسترضاء الاستعمار .

وفي المرحلة الثانية - من فبراير ١٩٦١ إلى يولييه ١٩٦٤ - كان الاستعمار

(١) روجر هيلزمان ، To Move a Nation ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، ص ٢٥١ .

(٢) المرجع نفسه .

الأمريكي الجديد ، عن طريق ممارسة القوة من خلال الدبى التابعة له ، وتحت علم الأمم المتحدة ، يسعى إلى دفع العناصر الوطنية الكونغولية عن طريق الخداع إلى داخل حكومة ليوبولدفيل ، وعندما فشل في ذلك لجأ إلى القوة السافرة (١) . وعلى تقيض ذلك ففي خلال هذه الفترة توصلت حكومة أدولا ، التى تساندها الولايات المتحدة ، إلى اتفاق مع تشومبي « من أجل أن يعاد سلباً إدماج كانانجا فى الكونغو » (٢) .

وهكذا يكون مفهوماً لماذا كان وكيل وزارة الخارجية ، جورج س . ماكهى ، يعلن عند نهاية ديسمبر ١٩٦١ أن الخطب القوية المناهضة للإستعمار (ضد سترويلنز ، وتشومبي ، وشركة يونيون مينير) التى كان يلقيها مساعد وزير الخارجية مينين وإيامز ، ونائب مساعد وزير الخارجية للشئون العامة كارل ت ، روان ، لم يكن « مرخصاً بها على أعلى مستوى فى وزارة الخارجية » (٣) . وبينما كانت الحكومة الأمريكية من الناحية الشفهية مرتبطة بمناهضة الاستعمار ، « التى كانت تبدو بمثل هذا الوضع أنها حركة التاريخ » ، فإنها كانت معنية فى الأساس بتأمين التناسق بين حلفائها — المستعمرين ، والعنصريين ، والمستثمرين الأمريكيين . وعندما لم يبد تشومبي ، حتى يولييه ١٩٦٢ ، أى اتجاه نحو إدماج كانانجا فى الكونغو — على سبيل المثال ، عن طريق الاستشار بالثمرة الكبيرة ، أى الإيرادات المكلية من شركة يونيون

(١) وهكذا فإن كازافوبو وأدولا قد أغريا فى يولية — أغسطس ١٩٦١ جيزنجا وسبندوى على الإشتراك فى الحكومة ، الأول كنائب لرئيس الوزراء ، والثانى والثالث كوزراء . وفى سبتمبر توقف تنفيذ اتفاق أدولا — جيزنجا . وألقى القبض بطريقه غير قانونية على جيزنجا فى ٢٤ يناير ١٩٦٢ ، ونقل إلى معسكر موبوتو لقوات المظلات ، وظل فيه حتى ٢٧ يولية ١٩٦٤ .

(٢) وكيل وزارة الخارجية ج . بول The Elements of Our Congo Policy ، نشرته وزارة الخارجية الأمريكية ، ٨ يناير ١٩٦٢ .

(٣) To Move a Nation ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

مينير ، على حين لم تكن الحكومة المركزية تجمع أية ضرائب تقريباً إلا في إقليم ليوبولدفيل — كانت خطة الأمم المتحدة ، التي تساندها الولايات المتحدة ، والرامية إلى المصالحة القومية ، تحاول نوعاً من القهر الإقتصادي المعتدل ، في شكل مقاطعة لحامى النحاس والكوبالت اللذين تنتجها شركة يونيون مينير ، والإستيلاء على أصول كاتانجا في الخارج ، وإغلاق خطوط السكك الحديدية من كاتانجا إلى روديسيا . ولكن هذه التدابير لم تجد نفعاً ، وسرعان ما خاب أمل الأفريقيين في إجراءات الأمم المتحدة .

ومع فقدان أدولاً لنفوذه بين الكونغوليين ، قررت وزارة الخارجية الأمريكية في ١١ ديسمبر ١٩٦٢ — لحرفها من أن تكتسب حكومة ليوبولدفيل طابعاً راديكالياً — اللجوء إلى القوة لإنهاء الانفصال ، وأعلنت في ٢٠ ديسمبر أن الولايات المتحدة قد أرسلت بعثة عسكرية إلى هناك ، تحت قيادة لفتنانت جنرال لويس ترومان . وعلى الرغم من أن هذه الخطوة قد شجبت من جانب السفير السوفييتي زورين وآخرين ، بوصفها إجراءاً تحكيمياً من جانب واحد ، فقد نجحت واشنطن في استغلال موقعها القوي في الأمم المتحدة وعلى نطاق العالم ليكون لها فضل إحباط حركة انفصال كاتانجا بحلول ١٦ يناير ١٩٦٣ (بعد عامين ونصف عام) ، ومن ثم في أن تكتسب هيمنة على منافسيها في الكونغو . ولكن روح كفاح لومومبا ضد الاستعمار — القديم منه والجديد — لم تسحق .

وقد ثبت أن المعونة الأمريكية الضخمة العسكرية (١) والمالية ، التي تقدر بحوالى ٥٥ مليون دولار في السنة ، بالإضافة إلى الأموال البلجيكية ، وما

(١) قال مساعد وزير الخارجية وليامز « لأكثر من عام حتى الآن كانت الولايات المتحدة توفر معدات عسكرية ، مثل معدات النقل البري والجوى ، للمساعدة في تدريب الجيش القوي الكونغولي . وكانت جهودنا مرتبطة بجهود بلجيكا وإسرائيل ، وإيطاليا ، التي تقدم التدريب الفعلي للجيش » . نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ١٣ يولية ١٩٦٤ .

يقدر بحوالى ٥٠٠ مليون دولار أنفقت فى غضون أربعة أعوام ونصف عام
تحت إشراف الأمم المتحدة (التى تحرر أعضاؤها من الناحية الفعلية من وهم
هذه العملية العالية التكلفة والتي أسىء توجيهاها) ، ثبت أنها عاجزة عن إخضاع
الشعب الكونغولى . وتوقعا لانسحاب الأمم المتحدة ، وعلى ضوء المكاسب
الواسعة التى تحققت تحت قيادة بيري موليلي فى إقليم كويلو فى يناير ١٩٦٤ ،
وتحت قيادة جاستون صومبالوت فى إقليم كينغو فى أبريل ، عقدت واشنطن
وبروكسل صفقة يقوم الرئيس كازافوبو بمقتضاها بتعيين تشومبي رئيسا
للوزراء مكان أدولا ، الذى عجز - على الرغم من المعونة الأمريكية - عن التغلب
على الاستياء الاقتصادى ، وعلى المعارضة للحكومة المركزية (١) . وكان
ذلك بداية المرحلة الثالثة للهجوم المضاد الذى تقوده الولايات المتحدة ، فى
اقتران ببلجيكا بعد انسحاب الأمم المتحدة فى يونيو .

ومع عزوف بلجيكا عن تزويد الجيش الكونغولى بضباط بلجيكين ،
وتفضيل الولايات المتحدة للتحرك من المقعد الخلفى ، دأبت الحكومتان
فى بروكسل فى الشهر الماضى على أنه ينبغى تنظيم نوع ما من قوات المرتزقة
لاستكمال الجيش الكونغولى ، الذى إنهار من الناحية الفعلية فى وجه الهجوم
المتورد (٢) . وفضلا عن ذلك حثت الولايات المتحدة نظام تشومبي على
طلب قوات من الحكومات الأفريقية ، على أمل أن ذلك يمكنه على الأقل
أن يوفر غطاء دبلوماسيا لعملية المرتزقة (٣) .

وعلى الرغم من استخدام المرتزقة من جنوب أفريقيا وروديسيا وبلجيكا
كقوات صدام ، تعمل تحت غطاء جوى من الطائرات الأمريكية ب - ٢٦ ،

(١) المرجع نفسه .

(٢) جريدة نى نيويورك تيمس ، عدد ٢٥ أغسطس ١٩٦٤ .

(٣) المرجع نفسه .

وقاذفات مقاتلة يقودها طيارون من الكوبيين المهاجرين (١) ، فقد عجزت قوات تشومبي عن الاستيلاء على عدد من المدن الرئيسية ، بل كان باستطاعتها بالكاد الاحتفاظ بالأراضي التي مرت بها . ثم حدثت اجتماعات تمهيدية بين هاريمان وسباك وتشومبي ، فيما بين أغسطس ونوفمبر ، إعدادا للتدخل المشترك لقوات المظليين الأمريكية — البلجيكية في ٢٤ نوفمبر (٢) .

وقد كان التدخل الأمريكي — البلجيكي — البريطاني ، المستند جوهرياً إلى اعتبارات عسكرية ، لتمكين قوات ماجورمايك هوارى "الكنغواية بقيادة المرتزقة البيض من الاستيلاء على ستانلي فيل وبوايس ؛ يشكل هجوما فاضحا بحيث كان في حاجة إلى مبرر له طابع إنساني يدور حول إنقاذ الرهائن البيض . وقد فصح ذلك (٣) زعماء أفريقيون ، من أمثال جومر كينياوا الذي قام بدور مباشر في المفاوضات في ستانلي فيل . وفي الولايات المتحدة طلب مارتن لوثر كنج ، وخمسة آخرون من الزعماء السود البارزين ، في تعبير عن مشاعر أمريكية واسعة ، من الرئيس جونسون وقف التدخل الأمريكي ؛ وتغيير السياسة المناهضة لأفريقيا التي تمارسها واشنطن .

أما القوات التي اشتركت في العملية المشتركة للقوات المظلية الأمريكية البلجيكية ، والتي نجحت في تحقيق هدفها العسكري ، فمرعان ما أرغمت بعد

(١) كانوا يعملون « تحت توجيه « دبلوماسيين » أمريكيين ، وموظفين آخرين يشغلون في الظاهر مناصب مدنية » . جريدة ذي نيويورك تيمس ، عدد ٢٧ أبريل ١٩٦٦ . وكانت وكالة المخابرات المركزية هي الراعي ، وصراف الرواتب ، والموجه ، لهذه « القوة الجوية الحالية » . المرجع نفسه .

(٢) قبل ذلك بثلاثة شهور ، ومرة أخرى في عشية عملية (٢٢ نوفمبر) حذر الاتحاد السوفيتي في بيان رسمي من أن الولايات المتحدة وشريكاتها في حلف الأطلسي تعد للتدخل في الكونغو لحق القوى الوطنية ، ومواجهة العالم بالأمر الواقع .

(٣) أدانت أفريقيا المستقلة بالإجماع تقريبا (مع الاستثناء الملحوظ لحكومة نيجيريا في ذلك الوقت) هذا الهجوم في الأمم المتحدة .

ذلك على الانسحاب في وجه المعارضة السياسية الساخرة من جانب الشعب الأفريقي والرأي العام العالمي . وكانت هناك حاجة إلى حل سياسي ، إذ أن النظام غير الشعبي كان عاجزاً حتى عن الاحتفاظ بالمدن التي استولت عليها قوات المرتزقة التابعة له ، أو وضع حاميات فيها ، أو تزويدها بالمدن ، فبالك باخضاع الشعب الكونغولي بأسره في القرى والأحراش .

وفور عدوان ٢٤ نوفمبر الذي قامت به دول حلف الاطلنطي ، كان من المتوقع حدوث أزمة سياسية في الأمم المتحدة نتيجة لاصرار الولايات المتحدة على أن تلك البلاد التي لم تساعد في تمويل عملية الكونغو (التي وصلت تكاليفها إلى أكثر من الموازنة العادية للأمم المتحدة ، وقدرها ١٠٠ مليون دولار سنوياً) لا بد أن تفقد صويتها في الجمعية العامة . وقد رفض الاتحاد السوفيتي وعدة بلاد أخرى الاشتراك في هذه التكاليف ، ومن ثم رفضت ضمناً التغاضي عن الاجراء الذي اتخذ ضد الوطنيين الكونغوليين وبسبب تصلب واشنطن أرغمت الجمعية العامة (١) على التأجيل حتى خريف عام ١٩٦٥ .

وطوال عام ١٩٦٥ تقريباً كانت الولايات المتحدة ، والدول الامبريالية الحليفة لها ، تسعى إلى رد اعتبار تشومبي ، من ذلك على سبيل المثال ضمه إلى اتحاد الأفرو - مالاجاش (بمبادرة من جانب هوفوية - بوانبيه ، رئيس ساحل العاج) ، والإعلان عن إجراء الانتخابات الكونغولية التي تم التبشير لها على نطاق واسع ، ودعوة دول أفريقية معينة للقيام بدور المراقب . وقد تبين أن هذه الانتخابات إما خربت أو ألغيت عند إجرائها . وفي التحليل الأخير فقد بادت بالفشل المحاولات التي كانت ترمي إلى دأفرقة ، حكومة ليوبولد فيل دون القضاء على الشر الكامن ، وهو النفوذ الإمبريالي .

(١) لم تكن وزارة الخارجية ، استناداً إلى المعلقين ، عازفة عن شل الجمعية العامة للأمم المتحدة في خلال هذه الفترة . فمن بين الدول الأعضاء في الجمعية العامة ، وعددها ١١٥ دولة ، كانت توجد ٣٥ دولة من منظمة الوحدة الأفريقية ، ٤٢ دولة من البلاد النامية الأخرى .

وأخيرا أصبح واضحا أن تشومي، الذي كانت حكومته تعتبر غير شرعية من جانب معظم أفريقيا المستقلة، أخذ يشكل عبئا باهظا، ومن المتعين دفعه بعيدا عن المقاعد الأمامية. وقد حدث ذلك في الحقيقة في ١٨ أكتوبر، عندما عزل الرئيس كازافوبو، وحل محله إيفاريست كيما فيما عرف بأنه فترة فاصلة قصيرة.

وجاء التنافس بين الولايات المتحدة وبلجيكا، من أجل الهيمنة في حكومة ليوبولد فيل، إلى المقدمة في ٢٥ نوفمبر، عندما تمكن الجنرال موبوتو من أن يعزل في هدوء الرئيس كازافوبو (الذي كان يتوحد إلى قوات منظمة الوحدة الأفريقية المناهضة لتشومي في أكرا، في أكتوبر) دون إراقة للدماء، ومن أن ينصب نفسه رئيسا للبلاد، وينصب الكولونيل مولا مباريسا للوزراء، وأن يقيم حكما عسكريا لمدة خمس سنوات.

ومهما تكن الجاذبية السياسية التي تكمن في تسريح وحدات المرتزقة، كما كانت تدعو منظمة الوحدة الأفريقية؛ فإن كينشاسا وجدت هذا التسريح غير ملائم من الناحية العسكرية، لأن هذه الوحدات، حتى على الرغم من صغر عدد أفرادها، كانت ذات أهمية خطيرة في قمع النشاط التمردى، ومع ذلك فإن الخطر الكامن، المتمثل في الاعتماد على قوات المرتزقة، قد تكشف من جديد في ٥ يونيو ١٩٦٧، عندما تمردت ضد الحكومة المركزية على الرغم من الاختطاف الدولي، لتشومي جوا قبل ذلك ببضعة أيام، وهو في طريق عودته إلى بلاده بزعم قيادة الانتفاضة هناك. وعلى الرغم من أن المرتزقة قد احتلوا على الفور كيسانجانجاني وبوكافو، فإن التمرد قد أخذ، وإن لم يكن من غير مساعدة ثلاث من طائرات النقل من طراز C-130، قدمت إلى الولايات المتحدة، وكذلك عدة طائرات مقاتلة نفاتها إيثيوبيا، وطيارين قدمتهم غانا. وقد وعى المشتركون الدروس العسكرية — وليس أقلها شأنها علاقة القوة بين الأفريقيين المسلحين بالحرب، والمرتزقة الأفضل

تسليحا وتدريباً ، والدور الحاسم الذى قامت به هناك القوة الجوية الحديثة -
إذ أن هذه الدروس كانت صورة معدلة لما حدث فى عام ١٩٦١ .

وعندما قضى فيما بعد على زعماء المعارضة السياسيين (١) ، أصبحت
إمكانيات تجديد المواجهة العسكرية بين كاتانجا - بلجيكا من ناحية ، وكينشاسا -
الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، أكثر بعدا .

وعندئذ انتقل الصراع بدرجة كبيرة إلى المجالين السياسى والاقتصادى ،
حيث المجموعات المالية الأمريكية ، مثل بنك أوف أمريكا وروكفلر
ومورجان ، كانت تحتل بالفعل مواقع قوية ، وإن لم تكن بدرجة تكفى
لحز حصة المصالح المالية - الصناعية - الحكومية البلجيكية المتخصصة . ومن
ثم كان من الطبيعى أن يتركز النفوذ السياسى والمالى الأمريكى فى كينشاسا
على التحكم فى شركة يونيون مينير (التى كان مقرها ما زال فى بروكسل) التى
أتمت مناجمها فى أول يناير ١٩٦٧ . إن تيودور سورينسون ، المساعد الخاص
السابق للرئيس كيندى وكاناب خطبه ، يشار إليه عادة باعتباره المهندس القانونى
لتسوية الحكومة الكونغولية مع المصالح البلجيكية فى شركة يونيون مينير ،
ولإنشاء الشركة الحليفة لها جيكومين (الشركة الكونغولية العامة للمعادن) فى
سبتمبر ١٩٦٩ .

وكان الحل الوسط المعقد الذى اتفق عليه ، من حيث الجوهر ، يعطى
كينشاسا مركز السيطرة ، مع حصولها على ٢٥ ٪ من أسهم الشركة الجديدة .
(كان من المتوقع أن تشتري المجموعات المالية الأمريكية نصيباً جوهرياً من
الأسهم التى طرحت للجمهور ، والتى تبلغ حوالى ٤٠ ٪ من مجموع أسهم

(١) أطلق الرصاص على موليلي فى عام ١ٹ٦٨ بعد أن كان قد تلقى وعداً بالقمر ، ولم
تقم الجزائر بتسليم تشومبي « الذى توفى من أزمة قلبية » فى يونيو ١٩٦٩ ، وعزل جوستين
بومبوكو وفيككتور فيندا كما من منصيهما الوزاريين ، بعد أن تولى موبوتو وظائفهما (وقد
قبض عليهما فيما بعد ، فى ٥ أكتوبر ١٩٧١) .

الشركة) وكان من المقرر تعويض أصحاب يونيون مينيير السابقين بمقدار ٠.٦٪ من قيمة كل النحاس والكوبالت وغيرهما من المعادن التي تنتجها شركة جيكومين في غضون فترة ١٥ عاما (وبعد ذلك بمقدار ١.٠٪ من قيمة الإنتاج كمكافأة مقابل التعاون التقني) . وقد كفلت مثل هذه المدفوعات بأن عهد بتسوية نتائج جيكومين إلى الشركة العامة للمعادن (وهي فرع للشركة العامة البلجيكية - المصالح البلجيكية المسيطرة السابقة) .

وبغية الحصول على قدر أكبر من التأييد الشعبي وتأييد منظمة الوحدة الأفريقية ، شرعت كينشاسا في إرضاء المشاعر الواسعة المناهضة للإستعمار ، وذلك عن طريق إجراءات مثل تكريم لومومبا بعد فترات الاوان ، وإلغاء الأسماء البلجيكية من المدن الكونغولية في منتصف عام ١٩٦٦ . وقد استمر هذا الاتجاه نحو الأفرقة مع إطلاق اسم جديد على البلاد ، هو د جمهورية زائير ، ، بعد ٢٧ أكتوبر ١٩٧١ ، واتخاذ علم جديد في نوفمبر . وفضلا عن ذلك تم تغيير الأسماء ذات الرنين الأجنبي في مجرى حملة متزايدة الاتساع في يناير ١٩٧٢ .

وعلى الرغم من أن الصراع قد انتقل بدرجة كبيرة إلى المجالين السياسي والإقتصادي ، فإن الجيش الكونغولي ظل العنصر الرئيسي للسلطة ، مع حلول المستشارين الأمريكيين بالتدريج محل البلجيكيين ، وظهور البعثات العسكرية الأمريكية على نحو جلي ومتزايد في كينشاسا ، واعتماد كينشاسا المتزايد على واشنطن فيما يتعلق بالتدريب والأسلحة والمعدات ، بل حتى في دفع نفقات القوات المسلحة وارتفاع الجيش القوي الكونغولي ، الذي كان قوامه ٦٠.٠٠٠ جندي عند الاستقلال إلى ٦٠.٠٠٠ جندي عند نهاية عام ١٩٧٠ ، وكان من المتوقع أن يصل إلى ٨٠.٠٠٠ جندي بحلول عام ١٩٧٣ . وكان الطيارون - الذين تدرب بعضهم في الولايات المتحدة ، والبعض الآخر في إيطاليا - يتعلمون استخدام الطائرات من طراز C - 130 . ووصل عدد المظليين ،

الذين تدربوا على أيدي الاسرائيليين، إلى ٧٠٠٠ مظلي في عام ١٩٧٠، وكان من المقرر زيادتهم إلى ١٠٠٠٠ مظلي بحلول عام ١٩٧٣. وكانت المطارات وأبراج المراقبة مجهزة بحوالي ٣٠٠ من التقنيين الأمريكيين. كما كانت الولايات المتحدة تقدم النقل والمواصلات، مما كان يزود واشنطن بقبضة حيوية على الحياة المدنية والدفاع القومي للبلاد.

* * *

وقد كان للنجاحات العسكرية التي حققتها الإمبريالية الأمريكية في الكونغو، وبخاصة تدخلها المنظم المشترك في نوفمبر ١٩٦٤، متضمنات عالمية ذات شأن. وثمة رأى تردد في أروقة الأمم المتحدة بعد ذلك بوقت قصير، مفاده أن استخدام الأسلحة الغربية في ستانلي فيل قد تطور إلى مفهوم لدى وزارة الخارجية الأمريكية يؤمن بأن الاستخدام الجيد التوقيت للقوة الأمريكية يمكن أن يقمع حركات التحرر الوطني — وتلك صيغة تتفق مع استراتيجية الاستجابة المرنة، التي طبقت بوجه خاص في فيتنام. وكان هذا التحول للأحداث — استناداً إلى مستشار البيت الأبيض؛ و. روستو — نذيراً «بالنهاية (الوشيك) للثورة الرومانسية، في العالم.

وفي أفريقيا الاستوائية لم يكن تعاظم ثقة واشنطن في الدور الحاسم للقوات العسكرية منبث الصلة بتتالي الانقلابات التي حدثت في النصف الثاني من الستينات. وفضلاً عن ذلك فإن هذه المكاسب الرجعية بوجه عام لا بد أنها قد دخلت بدورها في تقدير واشنطن لقدرة الأنظمة الاستعمارية والعنصرية على الاستمرار في كبح جماح التغيرات الاجتماعية التي آن أوانها منذ وقت طويل في أفريقيا الجنوبية.

وقد أدت قرون من القهر، من جانب طبقات حاكمة تشكل أقلية صغيرة للأغليات الساحقة من السكان، الذين كانوا عاجزين عن الخلاص من معاناتهم،

سواء على النطاق المحلى ، أم من خلال إجراء سياسى أو مقاطعة إقتصادية فى الأمم المتحدة ، أدت إلى كفاح مسلح فى المستعمرات البرتغالية فى النصف الأول من الستينات ، وفى روديسيا فى أغسطس ١٩٦٧ . وقد قامت جنوب أفريقيا ، بمقتضى اتفاقيات عسكرية سابقة أعدت من أجل العمل المشترك ضد حركة التحرير ، بإرسال ٥٠٠ من قوات الأمن التى دربت على تكتيكات مكافحة حرب العصابات ، مع تزويدها بالطائرات والعربات المصفحة ، لقمع المحاربين من أجل الحرية ، التابعين للإتحاد الأفريقى لشعب زيمبابوى (الزابو) ، فى منطقة وانكى . وقد أكد رئيس الوزراء ، جون فورستر ، فيما بعد ، الموقع الرئيسى لجنوب أفريقيا ، ودور الدعم العسكرى العام الذى تضطلع به ، عندما أعلن فى ٢٢ سبتمبر أن استخدام مثل هذه القوات « سيستمر فى أية منطقة يسمح فيها لجنوب أفريقيا بالقتال » . وبحلول الربيع كانت التقديرات المتحفظة (١) تفيد بأن حوالى ٢٧٠٠ جندي من قوات جنوب أفريقيا ، فضلا عن الطيران والمدركات ، كانوا ملحقين بقوات روديسيا النظامية ، وعددها ٣٦٠٠ جندي . وكانت توجد فى موزمبيق ، فى الوقت نفسه ، كتيبتان من قوات جنوب أفريقيا (٢) ، وقد أرسلت هاتان الكتيبتان إلى إقليم تبت للعمل ضد مقاتلى حرب العصابات التابعين لجبهة تحرير موزمبيق (الفريليمو) . وقد كانت الفريليمو ، على الرغم من الجهود العسكرية البرتغالية الهائلة ، تسيطر بالفعل على سدس مساحة البلاد ، ويشرف نفوذها الإدارى على مليون نسمة من مجموع سكان موزمبيق ، وعددهم سبعة ملايين .

ولولا دعم جنوب أفريقيا لما كان باستطاعة الأقلية العنصرية الصغيرة فى روديسيا ، والإستعمار البرتغالى الآيل إلى الزوال ، استشارة أى تفاؤل عسكرى . وقد زعم مستشار وزارة الخارجية الأمريكية ، فيرنون ماكاى ،

(١) جريدة ذى إيكونوميست ، عدد ١٠ مايو ١٩٦٨ .

(٢) المرجع نفسه .

على سبيل المثال ، أنه لا توجد قوة أفريقية تضاهي أفريقيا الجنوبية التي يسيطر عليها البيض من حيث القوة العسكرية : البرتغال — ٦٠.٠٠٠ جندي (١) في أنجولا وموزمبيق ؛ وروديسيا — ٣٠.٠٠٠ جندي ، وجنوب أفريقيا — من ١٢٠.٠٠٠ جندي إلى ٢٥٠.٠٠٠ جندي (٢). ومن الأمور ذات الدلالة أن مثل هذه الحسابات كانت تفترض العمل المشترك ، أو توحيدا للقوات الرجعية تزوده جنوب أفريقيا بالجزء الغالب من القوات .

وعلى نقيض ذلك فإنه مما لا شك فيه أن الجماهير الأفريقية في هذه البلاد ، وفي الدول المستقلة ، ما زالت تفتقر إلى التنظيم العسكري والأسلحة والتدريب . ومع ذلك فما له تعلق لا يستهان به في هذا الصدد الجهود الإمبريالية الرامية إلى منعها من تعزيز صفوفها ، مثال ذلك رفض حكومة حزب العمال البريطانية في سبتمبر ١٩٦٧ بيع الأسلحة إلى زامبيا المهددة (٣) ، والتي تجاوز روديسيا في الشمال (والتي ظل ضباط جيشها بريطانيين حتى يناير ١٩٧١) . وفي الوقت نفسه كانت هذه السياسات نفسها تجد التبرير في الصحافة البورجوازية ، وذلك عن طريق التهمين من القوة العسكرية لأفريقيا السوداء ، وحتى مع تشجيع عرضي شبه مقنع لجنوب أفريقيا كي تدفع بنفوذها في اتجاه الشمال ضد زامبيا (٤) . وتتمادى استهانتهم بالأفريقيين حتى إلى حد إنكار قدرتهم على

(١) الأرقام اللاحقة أكبر من ذلك ، مثال ذلك أن مراسل صحيفة ذي نيويورك تيمس ، م . هروى ، يعطى رقبا قدره ١٠٥.٠٠٠ جندي (في مجلة أفريكا ريبورت ، عدد نوفمبر ١٩٦٩) .

(٢) ف. ما كاي ، African Diplomacy ، بريجر ، ١٩٦٦ ، ص ١٥٠ ، ١٦٥ — ١٧٠ . والحسابات وردت في أ. س . لايس ، Apartheid and U.N. Collective Measures ، كارينجي ، ١٩٦٥ .

(٣) بازيل دافيدسون ، في مجلة صن ، عدد ٩ نوفمبر ١٩٦٧ .

(٤) مثال ذلك أن جريدة ذي إيكونوميست كتبت تقول إنه « ليس من الصحيح أن ذلك لابد أن يدفع الدول الأفريقية الأخرى إلى الانتقام من أي ذنب يظهر نتيجة لإتلاف تموله جنوب أفريقيا ولو جزئيا ، وربما كان ذلك لأن أحدا لا يستطيع أن يقدم الدليل على =

خوض حرب تحرر وطني واسعة النطاق مثل تلك المستعمرة في فيتنام - استنادا إلى جريدة ذي إيسكونومست - « على ضوء انعدام الكفاية العسكرية لدى الأفريقيين ، الذين يوجدون على بعد آلاف الأميال من أقرب مصدر شيوعى للإمدادات » (١). (من الواضح أن إمكانية المساعدة الغربية لأفريقيا السوداء مستبعدة) .

وتتنبأ صحيفة أمريكية من صحف الشركات الكبيرة (٢) ، في تعبيرها عن استخفاف مماثل من جانب الطبقة الحاكمة الأمريكية ، باستمرار السيطرة البيضاء خمسين سنة أخرى . وتكشف الصحيفة ، فى بحثها عن نظير تاريخى فى العصور القديمة ، مشيرة إلى أن ٤٠٠٠ ر.م من الرومان ظلوا يخضعون ١٥ مليون من البريتون طوال ٤٠٠ عام قبل مقدم التكنولوجيا الحديثة ، تكشف اعتماد الطبقة التقليدية المتجهة نحو الأقلية على الأسلحة والقوات المسلحة الأفضل تنظيما فى قمع الجماهير . ومثل هذه التقديرات للقوة العسكرية التى تتأثر بالاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، لها بدورها تأثيرها على السياسات الخارجية للولايات المتحدة (٣) وغيرها من الدول الإمبريالية ، لا سيما فيما يتعلق بامدادات السلاح للبرتغال وجنوب أفريقيا .

ومن الأمور ذات الدلالة أن بناء واشنطن للقوة العسكرية للإستعمار البرتغالى إنما يسبق زمنيا استثماراتها الكبيرة فى أفريقيا . وقد بدأت هذه العملية أساسا عن طريق حلف الأطلنطى منذ مطلع الخمسينات ، ووصل ما

هذا الاتهام؛ كما أن منظمة الوحدة الأفريقية قد اعتادت على مضمض أن تكون دول كثيرة من أعضائها نتاجا للثورات » عدد ٢٧ يولية ١٩٦٨ .

(١) المرجع نفسه .

(٢) جريدة ذي وول ستريت جورنال ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٦٩ .

(٣) إن جورج بول على سبيل المثال ، يجد أن النهج الحالى لجنوب أفريقيا « ينطوى على ادعاء وعقم بغيضين » ، وردت فى The discipline of Power ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

أنفقته واشنطن — استنادا إلى دكتور ادواردو موندلاني ، زعيم جبهة تحرير موزمبيق الراحل — فيما بين عامي ١٩٥١ ، ١٩٦١ ، إلى نصف مليون دولار (١). وكانت المعدات العسكرية الأمريكية — التي أفادت التقارير بتوريدها في خلال هذه الفترة — تتضمن ما يلي : ٥٠ طائرة من طراز ريبابليك ثاندربولت في عام ١٩٥٢ ؛ ١٨ قاذفة قنابل من طراز لوكهيد هاربون في عام ١٩٥٤ ؛ ١٢ قاذفة قنابل من طراز لوكهيد نيتون في الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦١ ؛ وكذلك طائرات نقل من طراز سكايماستر وداكوتا (٢). وتم أيضا توريد سفن حربية ، من بينها ثمانى كاسحات ألغام في الفترة ١٩٥٣ — ١٩٥٥ ؛ وأربع كاسحات ألغام كبيرة في عام ١٩٥٥ ؛ وثلاث سفن حراسة في الفترة ١٩٥٦ — ١٩٥٨ ، ومدمرة في عام ١٩٥٧ ، إلى جانب مدمرتين على سبيل الإعارة . ومثل هذه المعدات العسكرية والبحرية ، التي لا يجوز استخدامها — استنادا إلى لوائح حلف الأطنطى — خارج حدود الدول الأعضاء ، تستهدف — كما تقول التأكيدات عادة — حماية المصالح العالمية للولايات المتحدة ، ولكن العدد الذي استخدمت ضده قد اتضح أنه حركات التحرير الأفريقية .

وقد أكدت هذه الحركات ذلك ، لا سيما منذ الانتفاضات في غينيا البرتغالية (في أوائل الستينات) ، وأنجولا (مارس ١٩٦١) ، وموزمبيق (سبتمبر ١٩٦٤) ، عندما وجهت مثل هذه الأسلحة إلى الأنصار في البر والبحر . وفضلا عن ذلك ففي خلال الستينات قيل إنه تم تقديم ٥٠ من مقاتلي فرسان أمريكا الشمالية ، ٣٠ من مدربي سسنا ، وبضع مئات من مدربي هارفارد الأمريكيين الشماليين المزودين بالمدافع ومنصات إطلاق القنابل المستخدمة في عمليات مكافحة حرب العصابات . وقد امتدت المساعدة العسكرية

(١) س. ١٠. ويلسون ، « Portuguese Africa and the U.S. » ، في مجلة

فريدر ، نر ، المجلد ٧ العدد ٣ ، صيف ١٩٦٧ .

(٢) انظر و. ج. بوميروي ، « Apartheid Axis, the U.S. and South » ،

Africa ، نيويورك ، ١٩٧١ .

الثانية أيضاً فى العقد الماضى إلى تدريب حوالى ٥٠٠٠ من الضباط والجنود بمقتضى مقررات دراسية لمكافحة الأنصار ، فى فورت براج بكارولينا الشمالية .

إن المساعدة العسكرية الأمريكية ، التى تعتبر ذات أبعاد كبيرة سواء على المستوى الثانى (١) ، أم من خلال حلف الأطلسى ، لا تغطى على الرغم من ذلك المتطلبات العسكرية المتنامية للبرتغال التى سلبت قوتها ، والتى تحتفظ بحوالى ٨٥ ٪ من قواتها المسلحة فى جبهات القتال تغوص إلى أعماق متزايدة فى حروب استعمارية فى أفريقيا ، وتلتهم ميزانية عسكرية ارتفعت من ٢٧ ٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٤٥ ٪ فى عام ١٩٦٧ . ومن أجل أن تواجه البرتغال نفقاتها العسكرية الهائلة ، كان ينبغى عليها أن تلجأ بدرجة متزايدة إلى الاقتراض مع ما يترتب على ذلك من مديونية والتزام مستمر بتنفيذ ما لا يمكن اعتباره سياسة عشوائية من صنعها . فى الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ ، على سبيل المثال ، تجاوزت القروض ٣٠٠ مليون دولار ؛ وكانت البنوك الخاصة والوكالات الأمريكية هى أكبر مصدر واحد لهذه القروض ، على حين جاءت بقية من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية .

وقد كان من الأمثلة انكاشفة الأخير التوقيع فى بروكسل ، فى ١٠ ديسمبر ١٩٧١ ، على استمرار العمل باتفاقية جزر الأزورس لعام ١٩٤٤ ، الخاصة باستخدام قواعد لاجئ الجوية والبحرية فى جزيرة ترشيرا ، حتى ٤ فبراير ١٩٧٤ ، وفى مقابل ذلك قدمت حكومة الولايات المتحدة للبرتغال ٣٦ مليون دولار ، كما منحها بنك التصدير والإستيراد قرضاً نهائى قيمته إلى ٤٠٠ مليون دولار . وقد أشار رئيس وزراء البرتغال ، مارسيلو كاتانو ،

(١) كان متوسط المساعدة العسكرية الثنائية الرسمية الأمريكية ٣٠ - ٣٥ مليون دولار سنوياً فى الستينات ، ولكن هذا الرقم لم يكن يتضمن مبالغ لم يكشف عنها خاصة « بدع الدفاع » .

في إذاعة له على نطاق الأمة ، إلى أن الإتفاقية الأمريكية — البرتغالية لم تكن مجرد أموال تدفع في مقابل القواعد : نحن نساعد الولايات المتحدة بأقصى ما نستطيع ، ومن الصواب أن نتلقى المساعدة من الولايات المتحدة، (١). كما أن خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي قد فسروها بالفعل على أنها اتفاقية واسعة النطاق للسياسة الخارجية ، تتطلب من الناحية الدستورية موافقة مجلس الشيوخ عليها . فضلاً عن ذلك فإنه في إجراء لم يسبق له مثيل استقال عضو مجلس النواب الأمريكي الديمقراطي عن دائرة متشيجان ، تشارلس س . ديجز ، من الوفد الأمريكي الرسمي لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، احتجاجاً على السياسة الأفريقية للبيت الأبيض ، في تقديم مساعدة فعالة للبرتغال في شن الحروب ضد الشعب الأسود ، (٢). كما لاحظ بشكل نقدي أن أصوات الولايات المتحدة في الأمم المتحدة إنما تدعم مواقف جنوب أفريقيا وروديسيا والبرتغال في أفريقيا ، مما يتعذر اعتباره سياسة عشوائية .

إن الموقف الرسمي الأمريكي فيما يتعلق بالنظام الإستعماري لم يظل في الحقيقة موقفاً استاتيكيّاً ، ولكنه تحول مع مد التحرر الوطني . ففي الخمسينات كانت سياسة واشنطن تنحاز صراحة وبدرجة وثيقة إلى جانب موقف البرتغال ولكن مع التصاعد الملحوظ في حركة استقلال أفريقيا في مطلع الستينات ، كان يمكن أن نجد المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة يدلي بصوته مؤيداً لحق تقرير المصير — حتى إذا اعتبر ذلك مجرد إيماءة احتفالية ، بين إيماءات أخرى ، من جانب قادة بارزين لسياسة الحدود الجديدة .

ومع ذلك ، فمنذ منتصف عام ١٩٦٤ ، بعد هزيمة الوطنيين في الكونغو المجاورة ، غيرت واشنطن مسارها بوجه عام ، وذلك تحت ضغط الحاجة إلى تقديم تنازلات لأفريقيا السوداء ، واتخذت موقفاً «توفيقياً» بدرجة أكبر

(١) جريدة هيرالد تريبيون ، عددا ٨ : — ١٩ ديسمبر ١٩٧١ .

(٢) المرجع نفسه .

من الإستعمار العالمى ، ساعية د إلى تشجيع كل من البرتغال والأفريقيين على التوصل إلى تفاهم عملى ، (١) . وبحلول بداية الستينات ، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فى بيانها للسياسة الأفريقية كانت لا تزال تقدم تأييدا لفظيا لحق شعوب المستعمرات البرتغالية فى تقرير مصيرها ، فان ذلك قد وصف فى البيان على أن واشنطن يمكن د أن تشجع التقدم السلمى نحو ذلك الهدف ، (٢) ، كما وصف فى نفس المكان من البيان على أنها تقر د السياسة المعلنة للبرتغال ، فيما يتعلق بالتساح العنصرى ، التى د تحمل أملا أصيلا بالنسبة للمستقبل ، (٣) . وقد كان ذلك بعد أن كان الأفريقيون ، الذين أنكرت عليهم الحرية قرونا عديدة ، وتخلوا عن أمل بلوغها عن طريق الضغط السياسى السلمى المحلى والدولى ، قد خاضوا الحرب بالفعل من أجلها لعدد من السنوات — وبنجاحات ملموسة .

إن كون صانعى السياسة الأمريكين يعولون — على الرغم من ذلك — على استمرار الإستعمار البرتغالى بدعم من جانب الغرب ، ربما لم يكشفه أحد بصراحة أكثر مما فعل وكيل وزارة الخارجية الأمريكية السابق ، بول : « على ضوء المقدرة النسبية ، وفعالية القوات المتاحة لكل جانب ، فان موقع البرتغال يمكن أن يبدو مطمئنا فى أنجولا ، على الرغم من أنه مطمئن بدرجة أقل إلى حد ما فى موزمبيق ؛ على حين أن الطابع العام لأفريقيا البرتغالية يتغير أسبوعا بعد آخر بدرجة لا تكاد أن تكون ملموسة ، وذلك كلما وصل المهاجرون من البلد الأم لشغل الأراضى التى يهجرها المتمردون ، (٤) .

(١) مساعد وزير الخارجية الأمريكى ، فريدركس .

(٢) « U.S. and Africa in the Seventies » ، فى نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٢٠ أبريل ١٩٧٠ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) المرجع السابق . هذه الأراضى فى الحقيقه قام النظام الاستعمارى بمصادرتها أو توزيعها .

ومن أجل التوصل إلى تسوية يوصى بول بأن أعضاء حلف الأطلنطى لابد أن يبدوا تفاهما وديا ، إذ أن البرتغال فى حاجة إلى « عنصر الزمن الثمين » . وما لاشك فيه أن ذلك يتصل بمخطط مثل دعم التكامل بين المستعمرات البرتغالية وروديسيا من خلال مشروع سد كابوراباسا ، ومحطته الأيدروليكية (٣٠٦ ملايين كيلوات) ، الذى يتكلف ٢٧٥ مليون دولار ، والذى تشجعه جنوب أفريقيا منذ ١٩٦٦ ، والكونسورتيوم الدولى « زامكو ZAMCO » ، الذى أنشئ فى يولييه ١٩٦٨ ، والذى سيتم بمقتضاه جلب مليون مستوطن أبيض إلى منطقة من المخطط أن تقام فيها شبكة من المناجم والمصانع .

وفضلا عن ذلك فإن الإستعمار البرتغالى له متضمنات بالنسبة للإمبريالية ، وكذلك بالنسبة للجزء الجنوبى من القارة ، مثل الدعم العسكرى لبيافرا المنفصلة ، فى محاولة لتزريق أوصال نيجيريا ، والغزو البرتغالى لجمهورية غينيا التقدمية فى نوفمبر ١٩٧٠ . وعندما أداى مجلس الأمن البرتغال بحدة ، بعد أن تلقى تقريراً من فريق لتقصى الحقائق ، لإقدامها على هذا الإجراء ، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت ، ومن ثم تعرضت مكانتها فى أفريقيا والعالم الثالث لتآكل خطير ، (١) . ومن أجل تجنب مزيد من الارتباك الدبلوماسى الناشئ عن التطابق مع أحد أعضاء حلف الأطلنطى فى اللجنة الخاصة للإستعمار (لجنة الأربع والعشرين) التابعة للأمم المتحدة - وهى لجنة طابعها النقد العنيف - انسحبت الولايات المتحدة وبريطانيا رسميا من تلك الهيئة فى ١١ يناير ١٩٧١ . ومن الواضح أنه لم يكن لدهما أى اتجاه للانفصال عن شريكهما تحت درع حلف الأطلنطى ، أو لأن تحجبا بدرجة جوهرية ما تقدمان له من تأييد سياسى ومالى وعسكرى .

(١) المقال الافتتاحى فى جريدة ذا فيويورك تيمس ، عدد ١٠ ديسمبر ١٩٧٠ . وقد

سلم السفير يوست بأن الولايات المتحدة ليس لها الحق فى التشكيك فى إنقاء المسئولية على القوات المسلحة البرتغالية ، ولكنه كان يخشى الاستنتاجات الشديدة التطرف . المرجع نفسه .

وليس هناك ما هو جديد في حقيقة أن جنوب أفريقيا ، بوصفها هي نفسها دولة استعمارية وإمبريالية ، قد سيطرت على النظام الاجتماعى - الإقتصادى المتشابك لأفريقيا الجنوبية ، ولا فى دورها السياسى - العسكرى الحاسم . ومع ذلك فإن التأييد الإمبريالى الغربى الفعال ، بما فى ذلك التأييد العسكرى والسياسى الأمريكى ؛ كثيراً ما ينكر أو ينتقص من شأنه .

ولم يكن البناء العسكرى لجنوب أفريقيا ، منذ خطاب رئيس الوزراء ماكيلان فى عام ١٩٦٠ - د رباح التغيير ، - أمراً عشوائياً بآية حال . فالميزانية العسكرية للبلاد قد زادت ست مرات فى ست سنوات (١) . كما أن القوة الدائمة ، أو الجيش العامل (القوات البرية والجوية والبحرية) ، التى كانت منخفضة نسبياً (٧٧٠٠٠ جندي) فى عام ١٩٦١ ، قد زادت إلى ١٧٣٠٠ جندي فى عام ١٩٦٧ . وبالإضافة إلى ذلك توجد قوة مدنية ، قوامها حوالى ٢٥٠٠٠ جندي (فى عام ١٩٦٤) ، وإلى جانبها قوة من الكوماندو (متطوعين خاصين) مكونة من حوالى ٦٠٠٠٠٠ متطوع (فى عام ١٩٦٥) ، فيصبح المجموع الكلى أكثر من ١٠٠٠٠٠ جندي . أما قوة الشرطة المنفضلة - وقوامها حوالى ٣٠٠٠٠ جندي (١٩٦٦ - ١٩٦٧) (٢) - فهى مخصصة أساساً للاستخدام الداخلى ، ويشكل احتياطى قدره ٢٠٠٠٠ جندي (٣) دوريات ووحدات شرطة مدرعة متحركة تم تدريبها على مكافحة حرب العصابات . فكيف كان ذلك ممكناً ؟

وربما لا يوجد شيء أكثر اعتماداً على الظروف الإقتصادية من القوات

(١) من ٤٤ مليون راند (الراند = ١ ر ٤ دولار) فى ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، إلى ٢٥٥ مليوناً فى ١٩٦٦ - ١٩٦٧ . انظر ، Military and Police Forces in the Republic of South Africa ، قسم الشؤون السياسية وشئون مجلس الأمن ، وحدة الأبارتهيد ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، ص ١ - ٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١١ .

المسلحة الحديثه . وكما قال انجلز : « إن تسليحها ، وتركيبها ، وتنظيمها ، وتكتيكاتها ، واستراتيجيتها ، تتوقف في المقام الأول على المرحلة التي تم الوصول إليها في ذلك الوقت في مجال الإنتاج والمواصلات ، (١) . إن صناعة جنوب أفريقيا واقتصادها بوجه عام (كما أشرنا في الفصول السابقة) ، يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بصناعة الدول الإمبريالية واقتصادها . وفضلاً عن ذلك فإنه باستطاعة جنوب أفريقيا ، بفضل الأموال التي يوفرها إنتاجها الشديد الربحية ، استيراد الأسلحة والتكنولوجيا على المستوى العالمي الجارى .

وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا تزعم الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأسلحة الخفيفة والنخيرة ، التي تكفى بالكاد لقمع الأغليات الساحقة المسلحة بالمثل ، فإن اعتمادها من أجل التفوق إنما هو على المدرعات والقوات البحرية والجوية الحديثة ، التي تأتي مباشرة — حتى الآن — من الدول الإمبريالية . وقد كانت بريطانيا ، بوصفها الدولة المستثمرة والممولة والتجارية الكلاسيكية ، المورد العسكرى الرئيسى أيضاً (٢) حتى الحظر الذى قرره الأمم المتحدة في عام ١٩٦٣ ، والذي أنهى الكميات المسلمة من الأسلحة عند نهاية عام ١٩٦٤ . ومع ذلك فقد ظلت بريطانيا جوهرياً تحتفظ بأكبر بعثة عسكرية أجنبية في البلاد .

ومع ضغط رأى العام العالمى والمحلى على بريطانيا من أجل مراعاة حظر الأمم المتحدة لتصدير السلاح ، شرعت فرنسا تسيل في هدوء نسبي - بعد انتهاء حربها الاستعمارية في الجزائر — لتصبح المورد الرئيسى لجنوب أفريقيا . وابتداء من عام ١٩٦٣ باعت فرنسا على الأقل ، ٢ قاذفة مقاتلة من

(١) ف.انجلز ، "Herr Eugen Duhring's ، (Anti — Duhring) ، "Revolution in Science" ، موسكو ، ١٩٤٧ ، ص ٢٤٩ .

(٢) بما في ذلك المدمرات ، والطائرات الثقيلة ، والسيارات المصفحة ، والطائرات . الميزانيات العسكرية للسنوات المقابلة (The Military Balance) . معهد الدراسات الاستراتيجية ، لندن .

طراز ميراج - ١١١ ، وطائرات هليكوبتر من طراز ألويت ، وتراخيص (ذات أهمية خاصة في نقل المعارف التقنية) لإنتاج سيارات مدرعة من طراز بانار، وثلاث غواصات من طراز دافني، ١٥ طائرة هليكوبتر ضخمة لنقل الجنود من طراز سوبر فريلون، ٩ طائرات نقل من طراز ترانسال (١). كما اشترت جنوب أفريقيا مقاتلات نفائة من طراز امبالا من بلجيكا، وكان من المقرر أن تبني ٤٠٠ طائرة من هذا الطراز ، الذى قدمت شركة إيطالية الترخيص الخاص به ، والذى قامت بوضع تصميمه فى الأصل شركة رولز رويس ، التى يشرف مهندسيها على الإنتاج فى جنوب أفريقيا (٢). أما الولايات المتحدة ، التى لا يوجد دورها أساسا فى المجال العسكرى ، فقد كانت على الرغم من ذلك تبيع طائرات نقل من طراز لوكهيد تصل قيمتها إلى ٣٥ مليون دولار سنويا (٣). وتراخيص لإنتاج طائرات خفيفة (يمكن أن تستخدم فى مكافحة حرب العصابات) . وقد قدرت مبيعات فرنسا من الطائرات ، فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٨ ، بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار (٤) ، مما جعلها ثالث أكبر زبون ، بعد إسرائيل والولايات المتحدة . ومن المتوقع أن تزداد هذه المبيعات فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، بحيث تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار .

وقد شرعت بريطانيا فى أكثر من مناسبة - وذلك فى تنافسها مع فرنسا على تجارة الأسلحة المجزية مع جنوب أفريقيا - فى التراجع عن حظر

(١) نشتر كروكر ، « Military Aid to Africa South Sahara » ، فى مجلة أفريكا تودى ، عدد أبريل - مايو ١٩٦٨ .

(٢) جريدة ذى تيمس ، عدد ٢٤ يناير ١٩٦٩ .

(٣) مجلة فورين ريبورت ، لندن ، ١٥ يناير ١٩٧٠ .

(٤) جريدة لوموند ، عدد ٢٢ يوليه ١٩٧٠ . وتعطى افتتاحية فى جريدة ذى نيويورك

تيمس (عدد ٢٣ يوليه ١٩٧٠) رقنا تقديريا ، هو ٥٠٠ مليون دولار ، لمجموع طلبات السلاح .

تصدير الأسلحة الذي فرضته حكومة العمال في ١٧ نوفمبر ١٩٦٤ . وبعد ذلك بأسبوع أعلنت الحكومة قرارها ببيع ١٦ طائرة مقاتلة من طراز بوكاير ، وقطع غيار ، وأجهزة رادار ، كان قد سبق التعاقد عليها ، وبأنها لن توافق على توقيع عقود أخرى . ومع ذلك أفادت التقارير ، بعد ذلك بثلاث سنوات بأن الحكومة نفسها تتحایل للعودة إلى بيع الأسلحة ، مع وجود ثمانى طائرات بالفعل على خطوط إنتاج شركة هوكر سيديلي . أما الحجة القائلة بأن فرنسا ستبيع الأسلحة إذا لم تبعها بريطانيا ، وأن بريطانيا فى حاجة إلى العملات الأجنبية ، فلم تنجح فى التغلب على العداء الشعبى ، ووضع القرار مع ذلك على الرف . وبعد ذلك بثلاث سنوات أثارت حكومة حزب المحافظين من جديد قضية توريد الأسلحة للنظام العنصرى ، وقد أشار رئيس الوزراء هيث ، بعد زيارة لواشنطن فى منتصف ديسمبر ١٩٧٠ ، إلى أن الرئيس نيكسون قد أعرب عن « تفهمه » للخطوة الخاصة بالأسلحة . وفضلا عن ذلك وافقت الحكومة الأمريكية فى أعقاب ذلك ، فى ٥ يناير ١٩٧١ ، على أن تبيع للبرتغال طائرتين من طراز بوينج - ٧٠٧ (تبلغ تكلفة الواحدة منها ٩.٢ ملايين دولار) يمكن استخدامها فى نقل الجنود - وذلك انتهاكا للحظر الذى فرضته الأمم المتحدة فى عام ١٩٦١ ، وبما يعتبر أول صفقة من نوعها بين حكومة وحكومة (بدلا من التوريد من خلال حلف الأطلسى) .

وكاد تصمم الحكومة البريطانية على استئناف مبيعات الأسلحة إلى جنوب أفريقيا أن يمزق (١) مؤتمر رؤساء وزراء الكومنولث ، الذى اجتمع

(١) طلب رئيس الوزراء هيث تأييد استراليا ونيوزيلند . وكانت غانا ومالاوى وساحل العاج تؤيد إجراء « حوار » مع جنوب أفريقيا . وبدت كينيا مترددة ، وكانت كندا تعارض الخطوة البريطانية على ضوء مصالحها التجارية مع أفريقيا السوداء . وألححت فيجييا والهند إلى تقييد العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا . وقال الرئيس فيريرى فى لندن ، فى مطلع أكتوبر : « . . . إذا بيعت الأسلحة ، سيكون علينا أن نتساءل عن دورنا فى الكومنولث » . وتحدث الرئيس كاوندرا فى ١١ يناير عن « نتائج عميقة الأثر » ، كما وضعت عدة مشروعات بريطانية على الرف فى زامبيا ، وفى مطلع يناير تم فصل ١٥ من ضباط الجيش واثنين من

في سنغافورة في منتصف يناير ١٩٧١ . ومهما تكن ربحية مثل هذه التجارة بالنسبة لبريطانيا أو وزرائها ، فقد كان من الواضح أن الأمر أكبر من مجرد إثارة حسد فرنسا (١) ، أو مجرد الالتزام ، بتنفيذ اتفاقية سيمونستاون (٢) . والحجة الرئيسية التي قدمت (على أساس شبح الشيوعية البالي) هي الحاجة إلى مساعدة بريطانيا لجنوب أفريقيا من أجل تأمين الطريق البحري حول رأس الرجاء الصالح (إن كل خط بحري هو بالتأكيد بمثابة دجل السلامة) . ومن الأمور ذات الدلالة أن ذلك ينطوي على ضرورة خرق الحظر الأمريكي على تصدير الأسلحة كتدبير تمهيدى لرد الاعتبار السياسى للنظام العنصرى .

ولكن رد الاعتبار السياسى لنظام الأبارتھيد له حتى سياق عالمى أكبر من مجرد السياق القارى ، ومن ثم يكون الدور الأمريكى بالغ الدلالة . وقد تعرض الموقف الأمريكى لبعض التعديلات منذ مطلع الستينات ، عندما انضم الممثل الأمريكى إلى ما تعتبره واشنطن « إدانة احتفالية للأبارتھيد ، (تحذيرات لجنوب أفريقيا ، إعلانات بأن سياستها العنصرية « بغضه » ، إلخ) فى الأمم المتحدة ، وكذلك تميع المقترحات الأفريقية من أجل اتخاذ إجراء فعال (مثال ذلك وصف الوضع بأنه « يعكس بدرجة خطيرة ، — بدلا من أن « يهدد ، — السلام والأمن الدوليين ») . فالوصف الأخير

= ضابط نظيران — وكلمهم بريطانيون . وأدلى الرئيس أوبونى فى ٨ يناير بالبيان الصريح الوحيد : « ... إذا باعت بريطانيا أسلحة لجنوب أفريقيا ، فسبكون علينا آسفين أن نترك الكومنولث » . تقارير صحفية ، يناير ١٩٧١ .

(١) قالت جريدة ذى إيكونوميست إن فرنسا تستطيع أن تفعل ذلك لأن صلاتها مع مستعمراتها السابقة المبلقنة الخمس عشر فى أفريقيا ليست على شاكله الصلات البريطانية الخاصة مع ثمانمائة مليون من الشعوب السمرى والسوداء . عدد ١٦ يناير ١٩٧١ .

(٢) التى تتم على تسليم سيمونستاون البحرية من أيدي بريطانيا إلى أيدي جنوب أفريقيا ، التى كان من المقرر توسيع أسطولها بقدر ٢٠ سفينة ، قيمتها ١٨ مليون جنيه استرلى ، وبحرى بناؤها فى بريطانيا فيما بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٣ وقد انتهت التزامات بريطانيا بمجرد تسليمها . (المرجع نفسه) .

(« يهدد ») كان يمكن أن يعطى مجلس الأمن قوة إلزامية ، لا مجرد قوة توصية (١) ، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في الضغط الدولي تؤدي إلى تحقيق أغراضه .

إن مسألة حظر الأسلحة ، على سبيل المثال ، لها متضمنات سياسية عالمية معقدة أثرت في موقف الولايات المتحدة من هذه المسألة . وهكذا ففي مناقشات مجلس الأمن حول مبيعات الأسلحة في عام ١٩٦٣ ، بينما قصرت بريطانيا معارضتها على المبيعات التي « يمكن استخدامها في تعزيز الأبارتهيد » ، مضت الولايات المتحدة خطوة أخرى فأعلنت وقف مبيعات الأسلحة ابتداء من يناير ١٩٦٤ . وقد كان ذلك قراراً سياسياً (٢) من جانب الرئيس كيندي سجل على أنه تدبير إيجابي — وإن يكن جزئياً — مع أفريقيا ، حتى على الرغم من أن الولايات المتحدة نفسها لم تكن إلا مورداً صغيراً للأسلحة . ومع ذلك فإن الدول الأفريقية والاشتراكية كانت تصر على حظر الأسلحة ومقاطعة السلع ، دون ثغرات ، وهو ما كانت واشنطن تعارضه في ثبات ، وفي مارس ١٩٦٩ ، بعد تولي نيكسون الرئاسة بوقت قصير ، كان تخفيف واشنطن لحظرها عن طريق السماح ببيع محركات لعشرين طائرة نقالة من طراز فالكون مستير ، وهي طائرات صنعت في فرنسا بمحركات أمريكية (جزال الكترك) ، ينعكس في تقدير المسرح السياسي العالمي يختلف عما كان عليه منذ عشر سنوات . كما انعكس بعد ذلك أيضاً في الموقف من رد الاعتبار السياسي لدولة الأبارتهيد ، والخطوات التي تتخذ فيما يتعلق بذلك (« سياسة الاتصالات » ، « الحوار » ، إلخ) ، والتي تميزت بوجه خاص في أعقاب « بيان لوساكا » المناهض للعنصرية الذي أصدرته منظمة الوحدة الأفريقية في ربيع عام ١٩٦٩ ،

(١) مجلة يونيكتد فيشر ريفيو ، عدد أغسطس — سبتمبر ١٩٦٣ ، ص ٢٠ — ٢٤ .

(٢) كان وزير الدفاع ماكنارا ، استناداً إلى شليزنجير (المرجع السابق) ، ينظر إليه أيضاً على نحو يتعارض بطريقة غريبة مع نظرة المسؤولين في وزارة الخارجية ، الذين كانوا يخشون فقدان « مزايا التعاون مع جنوب أفريقيا في مدى واسع من أمور الدفاع » .

والذى تجسد في وثيقة للأمم المتحدة ، في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة (صوتت ضدها جنوب أفريقيا والبرتغال) . وكان الاستنتاج — كما قالت جريدة ذى وول ستريت جورنال — هو أنه « إذا كان باستطاعة جنوب أفريقيا أن تقيم علاقات تجارية مع أفريقيا السوداء ، فربما أصبحت الأمم الأفريقية السوداء أكثر استعدادا للتجاوز عن السياسات العنصرية الداخلية لجنوب أفريقيا ، (١) .

وكانت جنوب أفريقيا نفسها تبذل جهودا مضنية لتوسيع روابطها ، مبتدئة من مالاوى (٢) ، ومدغشقر ، وموريشوس ، وسوازيلاند ، وليسوتو ، ومدها إلى أفريقيا الغربية . وعلى الرغم من أن غانا (٣) ، وجابون ، وساحل

(١) جريدة ذى وول ستريت جورنال ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٦٩ .

(٢) وقعت اتفاقية تجارية تتضمن نصوصا خاصة بالعمال ، يبدأ تنفيذها في نوفمبر ١٩٦٧ ، وبمقتضاها يعمل حوالى ٢٠٠.٠٠٠ مالاوى في جنوب أفريقيا (يعمل ٨٠.٠٠٠ مالاوى إضافي في روديسيا) . [جريدة تيمس أوف زامبيا ، عدد ١٢ سبتمبر ١٩٦٨ ؛ انظر أيضاً ، نداب ليزيثا ، "South Africa Woos Malawi" ، في مايبيوي (الحرية) ، نشرة المؤتمر الوطنى الأفريقى] . وقد تخلى دكتور باندا عن سياسة المقاطعة ، ويفضل « محاولة أساليب جديدة معا — أسلوب التعاون » . (جريدة صن دى تيمس التى تصدر في جوهانسبرج ، عدد ٢٨ يناير ١٩٦٨) . وهكذا تقوم البرتغال بتمويل خط جديد للسكك الحديدية إلى البحر من أجل مالاوى ، كما تقوم جنوب أفريقيا ببناء عاصمتها الجديدة عند ليلونجيف .

(٣) كان الموقف الرسمى للجنرال انكرا ، وخلفه رئيس الوزراء كوتى بوسيا ، على سبيل المثال ، هو مواصلة المقاطعة الإقتصادية ، ولكن التجارة غير الرسمية كانت تضى قدماً عن طريق جزر كناريا ، وكان المتخصصون من بريطانيا وجنوب أفريقيا الذين يعملون في مناجم الذهب بالأشأتى يرسلون أطفالهم إلى مدارس أقيمت خصيصاً للبيض (جريدة ستار التى تصدر في جوهانسبرج ، عدد يناير ١٩٦٧) . فضلاً عن ذلك كانت أكرأ تؤيد « الحوار » رسمياً حتى مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٧١ ، عندما غيرت موقفها على نحو ملائم في وسط المؤتمر . وفي مؤتمر القمة التاسع للمنظمة في الرباط ، في عام ١٩٧٢ ، كانت ضد الحوار كلية . وكذلك غيرت مالاغاشى موقفها من الحوار ، واتخذت موقفاً ضده ، وألغت اتفاقية التعاون الموقعة مع جنوب أفريقيا .

العاج (١) ، كان لديها استعداد للتقبل ، فإن غالبية البلاد الأفريقية مثل نيجيريا - ربما لم تكن غافلة عن دور المستعمرين في انفصال بيافرا ، أو عما تلا ذلك من غزو غينيا المجاورة - رفضت مناورات من نوع العرض الذى قدمه رئيس الوزراء فورستر بعقد معاهدة عدم اعتداء . وإذا كان عدد الزعماء الأفريقيين الذين يتصدرون هذا الكفاح السياسى صغيرا ، وإن يكن مؤثرا ، فإن أكثرهم يوجدون فى بلاد تمارس فيها واشنطن وباريس ولندن نفوذا ملموسا .

وتعلق واشنطن نفسها على هذا الصراع أهمية على درجة من الضخامة أرغمتها - فى وجه الرأى العام العالمى الساحق - على وضع أساس منطقي محكم للسياسة الرسمية الأمريكية التى لا يمكن أن تكون قبولا سافرا للأبارتهيد . وقد أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكية نيوسوم : أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك ، ونحتفظ باخلاصنا حتى مع الحكومات الأفريقية المعتدلة (٢) . وعندما ترفض واشنطن تأييد النضال التحريرى ، أو الإصلاحات الاجتماعية المعتدلة من النوع الذى يدعو إليه مجلس الكنائس العالمى ، وجمعية الدراسات الأفريقية ، والمنظمات التى يقلقها أن د حركات التحرير لن تجد المساعدة إلا من البلاد الشيوعية ، فإنها د تجد من العسير عليها أن ترى هذا الطريق سليما أو فعالا ، (٣) . وهى ترفض بالمثل ، كما كان يمكن أن نتوقع ، موقف منظمة الوحدة الأفريقية الذى كانت تؤيده الدول الاشتراكية فى الأمم المتحدة ، والذى كان يطالب د بعزل ، جنوب أفريقيا دبلوماسيا ، أو تقييد العلاقات

(١) وصف الرئيس هوفويه - بوافيه المظاطعة وحظر الأسلحة « بالغباء » ، ودعا إلى عقد مؤتمر يضع خطوات لإجراء مناقشات مع جنوب أفريقيا . جريدة برافدا : عدد ١٣ نوفمبر ١٩٧٠ .

(٢) خطاب ألقاه مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، دافيد د. نيوسوم ، فى جامعة الشمال الغربى ، تحت عنوان : « U.S. Options in Southern Africa » ، مضبطة الكونغرس ، ٢٦ فبراير ١٩٧١ ، ص E 1169 .

(٣) المرجع نفسه .

العسكرية أو الاقتصادية ، باعتباره « موضع شك حتى لو كان قابلا للتنفيذ » . وهكذا فمن طريق التخلّص من الخيارات ، لا يتبقى أمام السياسة الخارجية استنادا إلى مساعد وزير الخارجية نيوسوم - غير « الاتصالات » ، أى أن « يعرف كل جانب ما يتحدث عنه الجانب الآخر » وذلك يعطى أملا أكبر ، . ومن الواضح أنها سياسة لا للقبول السافر ، وإنما لرد الاعتبار السياسى الخجول ، وإن يكن يتميز بالدهاء .

وقد نفذ هذا الخط الأخير للسياسة الخارجية الأمريكية عن طريق تشجيع المسؤولين الأمريكيين لأعضاء الهيئة البرلمانية للزنج كي يحثوا الأفريقين الأمريكيين ، وبخاصة الرياضيون والفنانون الذين يحصون على أعلى الأجور فى العالم ، على عدم الإلتزام بالمقاطعة وأداء عروضهم فى جنوب أفريقيا . ووفق خطوط مماثلة اقترح مساعد وزير الخارجية الأمريكية نيوسوم تعيين سفير أمريكى أسود لدى جنوب أفريقيا ، وذلك بعد زيارته لها فى نوفمبر ١٩٧٠ . ومع ذلك فإن الدول الأفريقية والإشتراكية لم تكن فى الدورة الاستثنائية لمجلس الأمن ، التى عقدت فى أفريقيا لأول مرة فى فبراير ، ١٩٧٢ ، لتزحزح عن تصميمها على تصفية الإستعمار والعنصرية ، فطالبت البرتغال بوقف حربها الإستعمارية ، وأدانت جنوب أفريقيا لسياسة الأبارتيد التى تنتهجها ، على الرغم من أنه لم يكن باستطاعتها مطالبة بريطانيا بإلغاء الصفقة التى أبرمتها مع روديسيا الجنوبية على حساب شعب زيمبابوى الذى يتجاوز الخمسة ملايين .

إن متضمنات الإستثمارات والأرباح الإحتكارية الأمريكية ، والسياسة الخارجية الأمريكية ، هى بوضوح ذات أهمية خطيرة بالنسبة لأفريقيا . فإذا كانت هذه الإستثمارات والأرباح قد وفرت الأساس الإقتصادى الطويل الامد للسياسة الخارجية الأمريكية ، فمن الواضح أن حكام أمريكا لديهم اعتبارات طبقية سياسية - عسكرية أوسع نطاقا ، وهى اعتبارات - حتى إذا كانت بوجه عام موازية لهذه الإستثمارات والأرباح - ليست مجرد

تفرع عنها . وهي ربما كانت على علاقة متبادلة بدرجة وثيقة أكبر
بسياسة واعية لتأييد الطبقات الاقلية الرجعية ، سواء على نطاق القارة ، أم
على نطاق عالمي .

إن السياسة الخارجية لواشنطن ولندن ، التي تعزز داخلها في الواقع
الانظمة العنصرية والاستعمارية في مواجهة أغليتها الساحقة السوداء ، وتهدد
إقليميا دولا مستقلة مجاورة مثل زامبيا وتنزانيا ، من الواضح أيضا أنها
تتصور بريتوريا كشريك سياسي في الاستراتيجية الإمبريالية العالمية . وعلى
سبيل المثال شرعت الولايات المتحدة ، بغية « ملء الفراغ » الناشء عن تخلي
بريطانيا عن التزاماتها شرق السويس ، في بناء القاعدة ومركز الاتصالات
(اللذين يرفعان العلمين الامريكى والبريطاني ، والمزودين بأفراد من كلتا
الدولتين) على ديبجوجو جارسيا (جزيرة بريطانية في أرخبيل تشاچوس ، في
المركز الجغرافي للمحيط الهندي) ، واللذين أعلنت جريدة الحكومة التزانية (١)
أنهما يهددان كل مستقبل المنطقة المحيطة . وستوفر القاعدة حلقة عالمية بين
الفلبين وإثيوبيا في سلسلة المواصلات الامريكية ، فضلا عن أقمار التجسس
الامريكية ، ومحطات تتبع الامريكية في كينيا ومدغشقر ؛ وكذلك نظام
الرادار والاتصالات المقام بالفعل في جنوب أفريقيا ، والقادر على مراقبة
حركات جميع السفن في جنوب المحيط الاطلنطي وفي المحيط الهندي .

وفي توافق مع مفهوم جنوب أفريقيا « كجاويز » ، بالنسبة للاستراتيجية
الامريكية - البريطانية ، أفادت التقارير بأنها تسعى إلى عقد معاهدة مع
حلف الاطلنطي ، أو إلى الاعتراف بها كحلقة وصل بين حلف الاطلنطي
وجنوب شرق آسيا . ومن الواضح أن الرئيس نيكسون قد « قبل الحجة
الاستراتيجية » ، على الرغم من أنه على استعداد لفقد شعبيته بأن يعلن ما إذا

(١) جريدة ستاندارد ، عدد ١٨ ديسمبر ١٩٧٠ . « إن امكانه السماح لجنوب أفريقيا
باستخدام القاعدة الجديدة تعتبر سببا إضافيا للإنذار » . (المصدر نفسه) .

كان يعتقد أن بيع الأسلحة لجنوب أفريقيا هو الطريق الصحيح لتنفيذ هذه الاستراتيجية ، (١) . وبقدر أكبر من الصراحة قال آخرون ، ومن بينهم جنرال هانز كروزل ، الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة لحلف الأطلسي بهولندا ، والمحرد الحالى بنشرة حلف الأطلسي NATO's Fifteen Nations ، بأن جنوب أفريقيا يجب أن تصبح «عضواً خارجياً» ، بذلك الحلف .

كما أن مفهوم الولايات المتحدة وبريطانيا لجنوب أفريقيا كشريك صغير في منطقتي أفريقيا والمحيط الهندي - مثل مفهومهما لإسرائيل في العالم الأفريقي - العربي - الذى لا يعدو أن يكون صورة معدلة لحلف موجه ضد حركات التحرر الوطنى والحركات العمالية والاشتركية (التي توصف كلها عادة بأنها حركات «شيوعية») ، له متضمنات بالنسبة لدول مثل بنجلاديش والهند كذلك . وبالنسبة للقوى التقدمية الأفريقية والعالمية بوجه عام ، فإن ذلك يمكن أن ينطوى بوضوح على كفاح مشترك ومبدئى ليس فقط ضد الاستغلال النهاب الذى يمارسه المليون الأجانب والإحتكارات الأجنبية ، وإنما بدرجة ليست أقل ضد السياسات الخارجية السياسية - العسكرية العدوانية للإمبريالية .

الولايات المتحدة والدول الأفريقية - العربية والنزاع العسكرى

فكرة عامة

إن أفريقيا الشمالية ، (حيث ظهرت الدول التقدمية أقوى ما تكون كعنصر مناهض للإمبريالية) ، بوصفها جزءاً من القارة الأفريقية ، وترتبط

(١) جريدة دى ليكو فومست ، عدد ٩ يناير ١٩٧١ . ترى هذه الجريدة المحافظة أن تدفع جنوب أفريقيا «تتأ سياسياً» ، يتمثل في «التخفيف من نظام الحظر» ، وتخصيص مزيد من الأموال لرعاية الأفريقيين ، والإفراج عن بعض المسجونين .

ارتباطا وثيقا بالشرق الأوسط العربي^(١) (حيث المصالح الإمبريالية كبيرة للغاية) ، كانت في خلال فترة ما بعد الحرب إحدى ساحات النزاع العالمية الأكثر حدة . وقد كانت الأهداف الإستراتيجية والانحيازات السياسية ، الوثيقة الارتباط بالمصالح الإقتصادية ، هي القوى المحركة للإمبريالية .

إن جمع البترول في أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط له أهمية خاصة منذ أواخر الخمسينات ، بسبب خوف واشتغال من التفاعل السياسي المتسلسل الذي يؤثر في هذا المصدر للثروة الحديثة . وقد أفادت التقديرات المحافظة بأن الاستثمار الأمريكي في هذا المجال ، في منتصف الستينات ، قد زاد إلى ٥٠٠ بلايين دولار (منها حوالي بليون دولار في العربية السعودية ، ٥٠٠ مليون دولار في ليبيا) . وكان ذلك أكثر من الاستثمار المعترف به رسميا في كل القارة الأفريقية . فضلا عن ذلك استخلصت الإحتكارات الأمريكية - عن طريق انتزاع أعلى معدلات للربح في العالم من بترول هذه المنطقة - حوالي ثلث جميع أرباحها فيما وراء البحار . يضاف إلى ذلك فإن حقيقة أن بريطانيا وفرنسا لديهما استثمارات كبيرة ، وأن حوالي ٦٠ ٪ من بترول أوروبا الغربية - اللّازم لصناعة البتروكيماويات التي تمتلك فيها الإحتكارات الأمريكية أيضا نصيبا كبيرا - كان يجيء من العالم الإسلامي ، كانت تعمل

(١) إن تعبيرى الشرق الأدنى والشرق الأوسط - ابتكر التعبير الأخير في عام ١٩٠٢ المؤرخ البحرى الأمريكى ا.ت. ماهان (انظر مجلة فورين أفرز ، عدد يوليه ١٩٦٠ ، ص ٦٦٥ - ٦٧٥) للدلالة بوجه عام على منطقة تمتد من أفريقيا الشمالية في الغرب ، حتى الهند في الشرق - يستخدمان ويفسران بطرق مختلفة ، سواء معاً أو على نحو منفصل ، وفي بعض الأحيان على نحو قابل للتبادل . والتعبيران يتضمنان مصر ، بأراضيها سواء في آسيا أم في أفريقيا ، على الرغم من أن « المنسرب » أو الغرب العربى (ليبيا وتونس والجزائر ومراكش) يعامل عادة على انفصال . وتغير وزارة الخارجية الأمريكية في نشراتها المرة بعد الأخرى تعريفها للمنطقة ، مما يدفع حتى المتخصصون في بعض الأحيان إلى الاستنتاج « بأنها منطقة غير متبلورة لا يمكن تعريفها » . The Big Powers and the Present (Crisis in the Middle East ، إعداد س. ميراي ، نيو جرسى ، ١٩٦٨ ، ص ٢٣) .

بدرجة متزايدة على تحويل السياسات الإقليمية الأمريكية إلى سياسات عالمية. وقد أسفر النزاع المحتوم ، وبخاصة مع "قوى الوطنية العربية المتنامية ، إما عن استعدادات للحرب ، أو عن صدامات مسلحة ، في معظم سنوات ما بعد الحرب . ومع ذلك فإن المرحلة قد بدأت مبكرا .

وقد حددت الدول الإستعمارية المتنافسة إطار القوة السياسية - العسكرية في هذه المنطقة في القرن الذي سبق قيام الإمبريالية الأمريكية بدور مستقل هام . وكان لذلك جانبه الإقليمي ، وجانبه فيما بين القارات ، في آن واحد . وهكذا عند بداية هذا القرن كانت « المسألة الشرقية » التي طرحها الدول الإمبريالية تنطوي على أفول نجم الإمبراطورية العثمانية (« رجل أوروبا المريض ») ، وحلول شكلها الخاص للسيطرة محل هذه الإمبراطورية . وذلك « لأنه » ، كما قال لينين ، « لا يمكن تصور أى أساس آخر في ظل الرأسمالية لتقسيم مجالات النفوذ ، والمصالح ، والمستعمرات ، إلخ غير حساب قوة المشتركين في التقسيم ، قوتهم الإقتصادية المالية العسكرية العامة ، إلخ . » (البنط الأسود في الأصل) (١) . وقد نجحت الدولتان الإستعماريتان الأوربيتان الرئيسيتان ، انجلترا وفرنسا ، في تحقيق موقع سائد في هذه المنطقة ، وذلك بأن قعنا في أول الأمر منافسيهما المشتركين - روسيا القيصرية ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبعد ذلك الاطماع الإمبريالية لمانيا ، التي كانت تجذبها أيضاً موارد بترول الشرق الأوسط ، وموقعه الإستراتيجي .

وقد ساد نمط القوة الذي ترتب على ذلك - دعك مما كان يطرأ عليه من تعديل طفيف نتيجة لتأثير القوى الجديدة الصاعدة - بين الحربين العالميتين . وهكذا بعد هزيمة ألمانيا في تحالف مع تركيا في الحرب العالمية

(١) ف.إ. لينين ، « Imperialism, the Highest Stage of Capitalism » ، في Selected Works ، دار النشر للغات الأجنبية ، موسكو ، ١٩٥٢ ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، ص ٥٥٨ .

الأولى ، كان على بريطانيا وفرنسا أن تتراجعا عن اتفاقهما السرى - دسايغس
بيكو - فى أبريل ١٩١٩ ، كى يقسما فيما بينهما الاجزاء العربيه من الإمبراطورية
العثمانية. وذلك لان روسيا السوفيتية - بعد ثورة أكتوبر - قد تبرأت من
المعاهدات السرية، وأعلنت نصوص هذه المعاهدات لعالم يقظ ومتنبه (١). وعلى
الرغم من ذلك فان الدولتين مارستا السيطرة بوجه خاص من خلال الإنتداب،
وعاملتا البلاد فيما بين الحربين العالميتين على أنها دول تابعة إلى حد كبير .
وعلى الرغم من أن واشنطن ظلت فى خلال الحرب العالمية الثانية تعتبر الشرق
الوسط مجالا بريطانيا - حتى وإن يكن أخذا فى الضعف - للمسؤولية ،
السياسية والعسكرية ، باستثناء العربية السعودية وفلسطين (٢) ، فان الولايات
المتحدة أخذت تؤكد وجردها عن طريق بناء تكميلي لقواعد فى ليبيا ومصر
والعربية السعودية وإيران . وقد انعكس الموقع المتأكل لفرنسا كدولة
استعمارية فى نفوذها الذى كان أخذا فى الأفول فى سوريا ولبنان ، وانسحاب
القوات الفرنسية منها بحلول عام ١٩٤٦ .

وقد أعطى التحلل العالمى للنظام الاستعمارى بعد الحرب العالمية الثانية
دول أفريقيا الشمالية دورا جديدا فى العالم الأفريقى الآسيوى الصاعد . ولكن
من ناحية بينما كان مسارها المستقل يلقى الدعم والتأييد من جانب الاتحاد
السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى ، فان القبضة المتداعية لبريطانيا
وفرنسا ، من الناحية الأخرى ، كانت تدعمها أو تحل محلها سياسة خارجية
أمريكية أكثر فعالية للتدخل والتغلغل الإقليميين ، وكذلك لتطويق الاتحاد
السوفيتى عالميا .

ويعتبر تورط القوة الأمريكى المباشر الواسع النطاق فى هذه المنطقة

(١) انظر ، ا. وليمز ، Britain and France in the Middle East and North Africa 1914-67 ، لندن ، ١٩٦٨ ، الفصل الأول .

(٢) انظر ، ج. س. هوريفز ، Middle East Dilemmas, Background of US Policy ، نيويورك ، ١٩٥٣ .

ظاهرة تميزت بها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك فإن الحرب الباردة ضد الشيوعية ، كان من العسير أن تخفى حركة رئيسية ضد القومية العربية المناهضة للإمبريالية ، تحول بدرجات متفاوتة على "قوى الرجعية في تركيا وإسرائيل والدول العربية المحافظة . وفي مارس ١٩٤٧ ، بعد أن لم يعد باستطاعة بريطانيا تحمل المسؤوليات ، في تركيا وفي اليونان (حيث كان الوطنيون يحتلون ثلاثة أرباع مساحة البلاد) (١) ، قرع مبدأ ترومان الطبول داعياً واشنطن إلى تولي المسؤولية . أما تركيا ، بتقاليد العسكرة القوية ، فقد أصبحت عندئذ البلد الوحيد في الشرق الأوسط (مفترضين أن اليونان هي من الناحية الجوهريّة دولة أوربية) الذي يتطابق مع واشنطن تطابقاً حميماً ، ومع قيام حلف الأطلسنطى دعيت للانضمام إليه . وهذه السياسة الأمريكية النشطة سرعان ما امتدت إلى فارس (إيران) ، وعملت في اتفاق تام مع بريطانيا ، كما أعلن السفير ما كهي في استانبول ، في نوفمبر ١٩٤٩ ، وإن لم يكن في اتحاد وثيق للغاية ، يمكن أن يُلطّح بالصورة الأمريكية (٢) .

وربما كانت إسرائيل ، بسبب حجمها الصغير ، ذات قيمة فريدة بالنسبة لصانعي السياسة الأمريكيين ، وليس أقلها بسبب موقعها المتميز في وسط الدول العربية . فبعد قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ بوقت قصير ، مع إدلاء الاتحاد السوفيتي بصوته لصالح الاستقلال عن السيطرة البريطانية ، حول الزعماء الطموحون في الحركة الصهيونية سياسة إسرائيل الخارجية إلى مسار توسعي شوفيني وثيق الارتباط بالإمبريالية البريطانية والأمريكية . ومنذ ذلك الحين أخذت لندن في بادئ الأمر ، ثم واشنطن بعد ذلك ، في الاستفادة من الصلات الغربية والتوجه الغربي للدولة الجديدة لاستخدامها ككبش (آلة

(١) انظر ، The U.S. and the Middle East ، إعداد س.ج. ستيفنز ،

نيويورك ، ١٩٦٤ ، الفصل السادس .

(٢) برنارد لويس ، The Middle East and the West ، نيويورك ، ١٩٦٤ ،

ص ١٢٨ — ١٢٩ .

حربية كان القدياء يستخدمونها لذلك حصون المدن المحاصرة) ضد الدول العربية التقدمية ، ووسيلة لمواصلة التغلغل في أفريقيا وآسيا ، وفي الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي . وكان لذلك أيضاً ميزة مزدوجة ، فهو من ناحية يبدو أنه يصدر المشكلة اليهودية في العالم الرأسمالي التي لم تحل عبر القرون - إلى حيث يفترض حلها في الشرق الأوسط وهو من ناحية أخرى يخفي الإمبريالية الأمريكية خلف ستار التشويه الدعائي لكفاح قوى بين دولة صغيرة تتعرض للمضايقات وبيئة عربية معادية .

وتتميز بداية الخمسينات بالمحاولات الأمريكية لتقييد القومية العربية المكاثفة داخل إطار إقليمي تسيطر عليه الإمبريالية . ومع ذلك أخفقت المحاولات لإنشاء قيادة دفاع للشرق الأوسط تتضمن البلد العربي الرئيسي - وهو مصر - إلى جانب بريطانيا وفرنسا وتركيا ، وذلك بسبب المعارضة الوطنية المصرية (١) . فقد كانت مصر تترقب في تركيا ، كما كانت تطالب بأن تتخلى بريطانيا عن قاعدتها على الضفة الغربية لقناة السويس - التي كانت تعتبر في ذلك الوقت أكبر قاعدة أجنبية في العالم - وبجلائها عن منطقة القناة ، التي كانت تحتلها بالقوة بعد أكتوبر ١٩٥١ .

وحتى منتصف الخمسينات كانت الولايات المتحدة تزيد باطراد تغلغلها السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة ، لا سيما في ثروتها البترولية (٢) . ولما لم يكن ذلك مقترنا بنجاح مأمول في تكوين ما كانت واشنطن تعتبره كتلة محورية في شبكتها العالمية - حلف بغداد عسكري واسع (يستند بدرجة كبيرة على توسيع الأحلاف الثنائية التركية السابقة) ، فقد أرغمت على مواصلة

(١) ب. ريفلين ، ج. س. سزوليوفيتز ، The Contemporary Middle East ،

نيويورك ، ١٩٦٥ .

(٢) بحلول عام ١٩٥٠ كانت الولايات المتحدة تسيطر على ٦٠ امتيازات الشرق الأوسط ، وعلى

٦٠ حقول البترول واستخراجه فيه .

تركيزها على قواعدها الجوية الخاصة، وعلى القواعد الجوية لحلف الأطلسي، في تركيا والعربية السعودية وليبيا والمغرب، وعلى أسطولها في البحر المتوسط. ومع ذلك فمن أجل أن توازن الإمبريالية الأمريكية فشلها في كسب الدول العربية البارزة، فقد سعت إلى مزيد من النفوذ في تركيا وإيران (وكلاهما بلد مسلم، ولكنه ليس عربياً)، وزادت روابطها مع إسرائيل، وكذلك. كما قال سفير الولايات المتحدة لدى مصر في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٤ - مع ملكيات تقليدية (عربية معينة) كان موقعها يستند إلى صفوة من الأمراء والتجار، وليس إلى الإحساس الأكبر بمجموع الشعب، (١). وهكذا يواصل السفير الأمريكي كلامه قائلاً إن الإجراء الأمريكي كان غالباً ما يفسر على أنه موجه نحو الأهداف نفسها التي كانت تتبناها بريطانيا وفرنسا في الماضي، (٢).

وقد ركزت واشنطن، بدرجة لا تقل عن لندن، على مصر بوصفها القوة السياسية والعسكرية الرئيسية التي تهدد الإمبريالية في هذه المنطقة. فالانتفاضة الوطنية، التي أدت إلى الإطاحة بالملك فاروق في يوليو ١٩٥٢، أعطت مصر الفرصة بأن تعمل وفق ما تمليه مصلحتها الخاصة، وأرغمت البريطانيين في عام ١٩٥٣ على الموافقة على الحكم الذاتي للسودان، وفي أكتوبر من العام التالي على التعهد بالجللاء عن السويس بحلول يوليو ١٩٥٦. وفضلاً عن ذلك فإنه فيما وراء هذا الإطار كان باستطاعة مصر المستقلة بفضل موقعها الرئيسي، وكانت تمارس بالفعل، مساعدة حركات التحرر الوطني، وإحداث تأثير هام على قارين، لا سيما في العالم العربي والإسلامي. ولم يكن من شأن ذلك إلا إحداث الاضطراب في صفوف الإمبريالية والصهيونية، وشفوف كبار أصحاب الأرض الاقطاعيين والرأسماليين المتعاونين مع الحكم الأجنبي.

(١) جون س. بادو، The American Approach to the Arab World،

نيويورك، ١٩٦٨، ص ١٠.

(٢) المرجع نفسه.

وكانت المصالح المعارضة تترجم إلى سياسات أدت بالضرورة إلى النزاع في مجال أو أكثر .

وقد بالغ صانعو السياسة الأمريكيون ، كما كان يمكن أن نتوقع ، في قدرتهم على إحباط جهود مصر لدعم قوتها في خلال السنوات الحرجة ١٩٥٢ - ١٩٥٥ . وعندما سعى الضباط الشبان ، بزعامة البكباشي جمال عبد الناصر ، إلى الحصول على الأسلحة والمعونة المالية من الولايات المتحدة ، قدمت معونة عسكرية لمصر ، وإنما بشمن سياسي باهظ - بشرط السماح بدراسة برامجها ومنشآتها العسكرية الداخلية ، وارتباطها بحلف بغداد الذي أنشئ في ٢٨ ديسمبر ١٩٥٤ ، وعدم تنمية روابطها مع الدول الاشتراكية . وقد رفض الرئيس عبد الناصر مثل هذه الانتهاكات لسيادة البلاد ، على الرغم من حقيقة أن سيطرة الامبريالية على سوق السلاح قد أعطاها رافدة هائلة . وقد تزايد الاحساس بخطورة هذا الاحتكار في خلال الحرب الفلسطينية في عام ١٩٤٨ ، مثال ذلك أن الأسلحة الفاسدة التي زود بها الجيش المصري أولئك المقربون من الملك فاروق ، قد أدت إلى تنبه الضباط الأحرار إلى الصلة بين الأعداء المشتركين للشعب العربي في الخارج والداخل . وفضلا عن ذلك ، فإنه عندما قامت القوات الاسرائيلية بغارة كبيرة على قطاع غزة في فبراير ١٩٥٥ ، بمجرد أن رفضت القاهرة الانضمام إلى حلف بغداد الذي ترعاه الولايات المتحدة ، أصبح الزعماء المصريون مقتنعين بالصلة الوثيقة بين واشنطن وتل أبيب . وقد كان الاقتناع بأن السياسة الأمريكية تعارض من حيث المبدأ النظام الجديد في مصر هو الذي أدى بالقاهرة إلى التحول نحو الدول الاشتراكية . وكتيجة منطقية لذلك قررت مصر في جراءة ، في سبتمبر ١٩٥٥ ، شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا ، دون أية خيوط سياسية .

إن البحث عن التأييد لدى الجماعة الاشتراكية ، الذي شكل نقطة تحول في نضال البلاد من أجل الاستقلال ، يعترف به أحيانا أيضاً في الغرب -

وإن يكن في العبارات المشوهة لسياسات "قوة الكبيرة" . وبهذا المعنى يعبر عن الدور الجديد للاتحاد السوفيتي متخصص إقليمى معروف جيداً ، بقوله إنه "ليس نتيجة للغزو ، ولا للتسلل خلسة : فالاتحاد السوفيتي أصبح من دول الشرق الأوسط عن طريق الدعوة ، (١) .

وقد كانت الامبريالية الأمريكية والامبريالية البريطانية مرة أخرى القوتين الرئيسيتين في سلسلة الأحداث المتوازية ، وإن لم تكن تخلو من الترابط ، عندما كانت تسعى إلى الحصول على الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية فيما أصبح "قضية الكلاسيكية لتمويل السد العالي" . وبعد ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ ، عندما وعد البنك الدولي للتمير والتنمية بتقديم ٢٠٠ مليون دولار ، شريطة أن تقدم الولايات المتحدة وبريطانيا ٥٦ و ١٤ مليون دولار على التوالي لتشييد السد ، مورست ضغوط مجددة على مصر ، من خلال واسطة القرض المقترح ، كي تغير مسارها السياسى (٢) . ولكن إذعان مصر لم يكن وشيكاً ، كما أكدت تحركات دباوماسية مثل اعتراف مصر بجمهورية "صين الشعبية" في مطلع ١٩٥٦ . ولم تكن الامبريالية بطيئة في الرد على هذه "تحركات" أولاً في المجال الاقتصادى ، ثم بعد ذلك في المجال العسكرى .

وأخذ وزير الخارجية دلاس المبادرة في ١٩ يولييه ١٩٥٦ ، ودبر رداً محسوباً على مصر ، بأن سحب بطريقة استفزازية العرض الأمريكى السابق

(١) والتر لا كير ، The Struggle for the Middle East: The Soviet

Union and the Middle East 1958-68 . ونه تقوم بمائل ورد في :

Soviet—American Rivalry in the Middle East ، إعداد ج.س. هيورفيتز ،

جامعة كولومبيا ، نيويورك ، ١٩٦٩ .

(٢) كان هناك مطلب بالآ تنفيذ مصر — خارج مستوى متواضع — الاتفاقية الموقعة

لشراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا ، وبأن يشرف البنك الدولي على المسألة المصرية ، وبأن تهدد القاهرة من النشاط السياسى الدولى « غير الودى » تجاه الدول القريبة . م . كير ،

« Coming to Terms with Naser » ، في مجلة انترناشونال أفيرز ، لندن ، يناير ،

١٩٦٧ ، ص ٧١ .

بتمويل السد العالي (وتبعته بريطانيا والبنك الدولي) (١) . وقد ثبت أن ذلك كان سوء حساب خطيرا على ضرره حقيقة أنه كان متاحا لمصر الحصول على مساعدة سوفيتية بديلة . ففي ٢٦ يولييه قامت مصر بتأميم قناة السويس ، وذلك في خطوة ترمى إلى ضمان سيطرتها على هذا الممر المائي ، ومن ثم الحصول أيضاً على إيرادات أكبر (لم تكن حتى ذلك الحين تتجاوز ٥٠ / . من مجموع الإيرادات) (٢) للتنمية الداخلية للبلاد . وكانت استجابة واشنطن ، على غرار استجابة لندن ، هي تجميد الأصول المصرية ، ومحاولة فرض «إشراف دولي» على القناة (مثال ذلك خطة دلاس في ١٦ أغسطس ، وخطة «لجنة الخمسة» وجمعية المستفيدين من القناة في سبتمبر) من أجل انتزاعها من الأيدي المصرية . ولكن هذه المقترحات كانت ترفض على الفور .

وفي العدوان الإنجليزى - الفرنسى - الإسرائيلى التالى ، بقيادة القوات الإسرائيلية في ٢٩ أكتوبر ، يعتبر الدور الإمبريالى منوراً ، لا سيما على ضوء الأحداث المقارنة بعد ذلك بعشر سنوات . وقد أشارت الأدلة التى تجمعت فى ذلك الوقت إلى تواطؤ بريطانيا وفرنسا فى تحريض إسرائيل على الهجوم (كما أثبتت هذا التواطؤ فى إسهاب منذ ذلك الحين) (٣) . وفى عشية

(١) جون س. باردو ، « Development and Diplomacy in the Middle East » ، فى نشرة علماء النرة ، مايو ١٩٦٦ .

(٢) فيما بعد كانت القناة المؤممة تحقق حتى ٥ يونيو ١٩٦٧ دخلاً سنوياً قدره حوالى ١٠٠ مليون جنيه مصرى .

(٣) كشف أفتونى فاتنيج ، وزير الدولة للشئون الخارجية فى حكومة رئيس الوزراء أفتونى مايدن ، (فى كتابه No End to a Lesson ، لندن ، ١٩٦٧) ، أن الوزراء ككل كانت على علم بمؤامرة دولية . وقد علقت جريدة نيوستيسمان على ذلك قائلة : « حتى فى ذلك الوقت كان كثيرون (ومن بينهم الجريدة نفسها) يعتقدون أن بريطانيا وفرنسا كانتا متواطئتين مع الإسرائيليين ، ولو أنه لم يكن هناك من يشك فى أننا دفعناهم من الناحية الفعلية إلى غزو مصر . ومنذ عام ١٩٥٦ تراكت أدلة هذا التواطؤ إلى درجة أصبح من المستحيل معها دحضها » . ومن المؤكد أن وزير الخارجية سالوين لويده قد عقد اجتماعاً سرى فى فيلا =

العدوان لم تعترض واشنطن على حشد القوات ، مما كان يعنى فى الحقيقة قبول استخدام القوة (١) . وكان الرئيس أيزنهاور فى منتصف سبتمبر يأمل بوضوح فى أن يكون التهديد باستخدام القوة المسلحة من جانب بريطانيا وفرنسا كافياً لتخريف مصر .

ويكشف الحساب الشخصى لفترة الرئيس أيزنهاور عن حقيقة أن الإستخدم الفعلى للقوة العسكرية لم يكن مستبعداً من سياسة البيت الأبيض . فى ٣١ يوليه ١٩٥٦ ، بعد بضعة أيام من تأميم قناة السويس ، كتب الرئيس أيزنهاور إلى رئيس الوزراء البريطانى أنتونى إيدن يقول : ونحن نعتزف بالقيمة الفائقة لقناة السويس بالنسبة للعالم الحر ، وبأن إمكانيه الاستخدام الفعلى للقوة يمكن أن تصبح ضرورة من أجل حماية الحقوق الدوائية ، (٢) . ومع ذلك فإن الرئيس أيزنهاور كان يأمل أن تكون الضغوط (الأخرى) على الحكومة المصرية ، فعالة . ولكنه أضاف قائلاً بأنه إذا كان من المستحيل تسوية المشكلة فى نهاية الأمر إلا عن طريق الوسائل العنيفة ، فإنه يتعين بذل جهد كبير لاقتناع الرأى العام بأن هذا الاجراء لم يتخذ فقط لحماية المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأفراد ، (٣) .

تخرج باريس مع موسى ديان والفرنسيين . واتفق فى هذا الاجتماع على أن يبدأ الإسرائيلون بالهجوم على مصر ، وعندئذ تتدخل بريطانيا وفرنسا ، مطالبين بانسحاب المتفالمين إلى مسافة عشرة أميال بعيداً عن كل من جانبي قناة السويس . وقد وقعت معاهدة ثلاثية — ومى المعاهدة التى أصر عليها الممثل الإسرائيلى — فى مدينة سيفر فى ٢٣ — ٢٤ أكتوبر ، وذلك استناداً إلى وزير خارجية فرنسا عندئذ كريستيان بينو ، ونشرت هذه المعاهدة فى Suez Ten Years After ، إعداد ا. مونكرين ، لندن ، ١٩٦٧ . انظر أيضاً ا. وليامز ، المرجع السابق .

(١) جريدة براندا عدد ١٦ سبتمبر ١٩٥٦ . انظر أيضاً التوسع الأمريكى فى البلاد العربية (باللغة الروسية) ، معهد الشعوب الآسيوية ، موسكو ، ١٩٦١ ، ص ٧٢ — ٧٣ .

(٢) د. و. أيزنهاور ، The White House Years, 1956—61 ، نيويورك ، ص ٦٦٤ .

(٣) المرجع نفسه .

وفي ٣٠ أكتوبر ، بعد أن بدأ الهجوم الاسرائيلي (ولكن قبل إنزال القوات الانجلو - فرنسية) ، طلب الرئيس أيزنهاور من أنتوني إيدن - في إغفال تام لمحنة ضحية العدوان - إيجاد طريقة ما لتنسيق آرائنا وخططنا^(١) ، بأمل تفادي الانشقاق بين الدولتين حول مسألة تكتيكية .

بيد أنه عندما فشل ذلك ، وحدث الهجوم الانجليزي - الفرنسي (على الرغم من أن واشنطن لم تكن مجرد مراقب سلبي في أثناء الخطوات التي أدت إلى الهجوم الثلاثي) ، أرغمت الولايات المتحدة ، في أول نوفمبر ، في مواجهة مد متصاعد للرأي العام العالمي ، على التنصل من هذا الهجوم ، بل على إدانته وعلى تأييد إجراء الأمم المتحدة لوقف الغزو .

وأسباب هذا القرار الأمريكي ، الذي كان العالم العربي - استناداً إلى مدير معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة كولومبيا - يعتبره « استثناء كبيراً »^(٢) في سياسة واشنطن ، كانت معقدة ، وإن كانت تبرز عدة عوامل مؤثرة . وبينما كانت أعين بريطانيا وفرنسا مثبتة على مصالح محددة ، مثل استعادة السيطرة على القناة ، (والإحاطة بالرئيس عبدالناصر إذا كان ذلك ممكناً) ، فإن الإمبريالية الأمريكية ، من خلال نظرتها العالمية ، كانت ترى أن الإجراء العسكري الانجلو - الفرنسي قد تم تصعيده بطريقة سيئة التصور وغير ملائمة^(٣) ، وأنه إجراء « كان يمكن اتخاذه بعد أسبوع من التأميم » ، ولكن ليس « بعد ثلاثة أشهر » ، عندما أصبح الأمر قضية تثير اهتمام الرأي العام^(٤) ، وأتيح فيها الوقت الكافي لمختلف القوى العالمية لتنظيم صفوفها . وفضلاً عن ذلك فإن هذه القوى لم تكن بأية حال مجرد قوى عسكرية .

(١) المرجع السابق ، ٦٧٨ - ٦٧٩ .

(٢) جون س . بادو ، The American Approach to the Arab World ،

ص ١٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٧ .

وكانت واشنطن ، التي ينصرف اهتمامها إلى صيانة وتوسيع المصالح السياسية - الاقتصادية الإمبريالية في المنطقة بأسرها ، تواجه المعضلة الآتية: إما تأييد استثمار منافس عفا عليه الزمن ، يستند إلى أساليب الدبلوماسية المسلحة ، أو التكيف مع الأشكال الجديدة . وقد اختارت الحل الأخير . وهذا في الواقع هو ما فعلته بريطانيا في جنوب آسيا ، وما تعين عليها أن تطبقه في أفريقيا بعد كارثتها في السويس . أما فرنسا فكانت لا تزال في حاجة إلى درس الجزائر كاملاً كي تقدم على هذا التحول (١) . كما أن العوامل السياسية كانت بالنسبة لواشنطن في هذه الحالة ترجح ما ينطوي عليه التدخل العسكري من إغراء ، وبعض آفاق الكسب المباشر ، ولكن مع آفاق خسائر جوهريّة في الأمد الطويل . ومن وجهة النظر الموضوعية لم تكن قوة القومية العربية تكن في مجرد قيادة عبدالناصر النشيطة (التي لم يكن هناك بديل جاهز لها) ، وإنما كانت تكن أيضاً في المطالبة بأن تلغى على الأقل الأشكال الظاهرة للإحتلال والحكم الأجنبيين . وكان هناك أيضاً الخطر العالمي المتمثل في أن المساندة الأمريكية يمكن أن تشكل جبهة إمبريالية صلبة ، تستقطب ضدها الدول المتخلفة والدول الاشتراكية . ومن الواضح أن واشنطن أيضاً لم تكن بمنأى عن تأثير الموقف الذي اتخذته العالم الاشتراكي . (٢) .

إن واشنطن لم تخطئ كثيراً في تقديرها للخسائر السياسية العالية التي

(١) أعرب الرئيس أيزنهاور ، في خطاب بعث به إلى تشرشل في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦ ، عن مخاوفه من « أن يسفر الاستياء في داخل الدول العربية عن حرب عصابات طويلة الأمد وكثيفة » . المرجع السابق ، ص ٦٨٠ .

(٢) في ١٠ - ١١ نوفمبر ، أعلن مواطنوا الإتحاد السوفيتي ، على سبيل المثال ، عن استعدادهم للتطوع تأييداً للشعب المصري . وقد جاء في دراسة أخيرة لمعهد ماسوسستس للتكنولوجيا أن « هناك من يعتقدون بأن قوة الولايات المتحدة لم تكن لتضغط على حلفائهم البريطانيين والفرنسيين بهذه الدرجة من الإلحاح لإقناعهم عن محاولتهم الإطاحة بعبد الناصر في عام ١٩٥٦ ، لولا الخوف من أن يكون تهديد موسكو بالتدخل حقيقياً » . ل . ب . بلومفيلد ، Controlling Small Wars; A Strategy for the 1970s ، ص ١٠٠ .

نيويورك ، ١٩٦٩ ، ص ٣٩٧ .

تعرض لها المشتركون في الهجوم العسكري المباشر . فمعد نهاية نوفمبر كانت الأمم المتحدة تدعو إلى انسحاب قوات المعتدى من الأراضي المحتلة ، الذي لم توافق عليه إسرائيل حتى أول مارس ١٩٤٧ . وفي غضون ذلك أوضح الاتحاد السوفيتي بجلاء ، في مذكرته للدول الغربية في ١٢ فبراير ١٩٥٧ ، المبادئ الأساسية للسلام في الشرق الأوسط ، التي تضمنت حق كل دولة في مواردها الطبيعية ، وعدم وجود تكتلات عسكرية ، وتصفية القواعد وانسحاب القوات ، وامتناع كل الأطراف عن تزويد المنطقة بالسلاح . ومع ذلك فإن الدول الغربية لم تبد اهتماماً — على سبيل المثال — باحلال إعلان رباعي يتضمن الاتحاد السوفيتي محل الاعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ ، وهو الإجراء الذي كان من شأنه توفير الأساس لتسوية سياسية أكثر دواماً .

ومع ذلك فإن « الفراغ » ، الذي نشأ نتيجة لهزيمة بريطانيا وفرنسا ، كان ينبغي عندئذ — من وجهة النظر الإمبريالية — أن تملأه الولايات المتحدة بوصفها « حارس الأمن والنظام » في الشرق الأوسط (١) . وعبر عن ذلك من الناحية السياسية مبدأ أيزنهاور الذي صدر في ٥ يناير ١٩٧٥ ، كما أعلن عن تغيير الحراس بالاستمرار العسكري للقوة الذي قام به الأسطول السادس في بيروت في مطلع ١٩٥٧ .

وقد كان للروابط الأمريكية — الإسرائيلية القوية جوانبها السلبية في عرقلة جهود الولايات المتحدة للإحتفاظ بالنفوذ في العالم العربي — وليس أقلها في مصر . مثال ذلك أن وزير الخارجية جون فريستردلاس قد أرغم نتيجة لتوزيع القوى العالمية ، وتحت ضغط الرأي العام العالمي ، على تأييد

(١) جريدة ذي نيويورك تيمس ، ٢ يناير ١٩٥٧ .

(٢) يعقضي القرار المشترك الذي أصدره الكونغرس في ٩ مارس ، حول الرئيس أيزنهاور سلطة استخدام القوات المسلحة ضد — كما يفترض زيفاً — « أي بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية » . انظر م. ميرلين ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ — ١٦٠ .

المطالب العربية بالضغط على إسرائيل من أجل سحب قواتها من الأراضي المحتلة ، مما سمح بدوره بفتح قناة السويس في مارس . وفضلاً عن ذلك فإن السير الناجح للقناة تحت الإدارة المصرية ، على الرغم من الضغوط والمداهنات التي مارستها الولايات المتحدة وبريطانيا ، وأد الفرية القائلة بأن العرب لا يمكنهم أن يديروا شيئاً دون حاكم أعلى - سواء أكان قديماً أم جديداً . وعلى الرغم من أن واشنطن قد تحاشت المواجهة العسكرية المباشرة مع القومية العربية في مصر ، فإن مبدأها المعلن حديثاً لم يكن ممكناً أن يساء تفسيره . وقد أشار انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية من لبنان والأردن في عام ١٩٥٨ ، وانسحاب العراق من حلف بغداد - كما كان متوقفاً - إلى تفاؤل النفوذ الأمريكي في العالم العربي .

وقد كانت سوريا ، الوثيقة الارتباط بمصر ، هدفاً موزايلاً لواشنطن في هذه المنطقة في منتصف الخمسينات ، لا سيما بعد الإطاحة بدكتاتورية لشيشكلي في فبراير ١٩٥٤ . فقد تضاعف عداوة الولايات المتحدة للمسار التقدمي للحكومة السورية نتيجة لإعتبارات الجغرافيا الاقتصادية - أي دور سوريا في تجارة الترانزيت بالشرق الأوسط ، وسياساتها الخارجية وعلاقتها مع البلاد الاشتراكية . وبعد رفض سوريا قبول معونة عسكرية أمريكية بشروط سياسية ، تحولت واشنطن إلى حملة للتشويه والاستفزاز عند نهاية عام ١٩٥٤ . وفي مارس ١٩٥٥ حدثت استفزازات مشبوهة على الحدود التركية - السورية . وفي منتصف ١٩٥٥ حدثت استفزازات من جانب تركيا والعراق وإسرائيل ، وفي عام ١٩٥٦ اتهمت سوريا بتعكير سلم جيرانها . إن التهديدات الموجهة لها من الامبريالية للصالح المشتركة لمصر وسوريا ، ولمسارهما التقدمي ، كانت إلى حد كبير هي التي دفعتها بعد عدوان السويس إلى الاتحاد ، وتكوين الجمهورية العربية المتحدة (حتى عام ١٩٦١) .

وبعد أزمة السويس شرعت الولايات المتحدة ، التي تحتل موقعاً سائداً في المنطقة شبيهاً بموقع بريطانيا قبل الحرب ، تركز جهدها الرئيسي ضد الدول

التقدمية . ومن أجل ثخاشي التورط في تدخل مباشر ، كانت الولايات المتحدة توفر الأسلحة والمعدات العسكرية والتدريب العسكري والتدريب العسكري لتركيا وإسرائيل والنظم الملكية العربية ، سواء مباشرة أو بطريق غير مباشر من خلال روابطها العسكرية . وعلى غرار بريطانيا كانت الولايات المتحدة أيضا ، بوصفها الدولة الامبريالية الرئيسية خلف إسرائيل ، تحاول تفادي القيام بدور المورد الرئيسي ، للأسلحة ، ومن ثم تفادي معاداة العالم العربي وتوحيد، ضدها (١) . وبدلا من ذلك شجعت الولايات المتحدة جمهورية ألمانيا الاتحادية على تحمل هذه المسؤولية التي أدخلت غالبية البلاد الأعضاء في الجامعة العربية في نزاع مع بون ، على سبيل المثال ، في مطلع عام ١٩٦٥ . ومع ذلك فعندما كان رد فعل بون لذلك هو وقف شحنات الأسلحة إلى إسرائيل ، وعدها السفير الأمريكي هاريمان بإرسال الأسلحة الأمريكية بدلا منها (٢) . وبغية تخفيف حدة رد فعل العالم العربي وعدت واشنطن أيضا بمبيعات أو منح إضافية من الأسلحة للعربية السعودية والأردن (التي كانت تشتري أسلحة من بريطانيا بمنح أمريكية منذ عام ١٩٥٧) ، ومن المحتمل للبنان والعراق (٣) . وكان من الواضح ضد من توجه مثل هذه الأسلحة . ففي اليمن بوجه خاص كانت قوات العربية السعودية والقوات الملكية ، شتبكة

(١) في الخمسينات ، على سبيل المثال ، عندما كانت إسرائيل تضع خططها لهجوم سيناء ، قدم طلب إلى فرنسا لتوفير ١٠٠ دبابة (سوبر شيرمان) ، ٣٠٠ سيارة مدرعة ، ٥٠ سيارة صهريج . وقد تم توريد معظم ذلك في أكتوبر ١٩٥٦ . (موسى ديات ، Diary of the Suez Campaign ، نيويورك ١٩٦٦ ، ص ٣٠ ، ٣٤) . وبالمثل كانت فرنسا بعد عام ١٩٥٦ هي مورد إسرائيل الرئيسي من طائرات القتال ، على حين كانت بريطانيا وألمانيا الاتحادية الموردين للمدرعات ومعدات القوات البرية . وفي عام ١٩٦٢ أصبحت الولايات المتحدة مورداً جوهرياً لقذائف أرض - جو . انظر بلومفيلد ولايس ، المرجع السابق ، ص ٣٣١ - ٣٤٠ .

(٢) في عام ١٩٦٥ قامت ألمانيا الاتحادية بتوريد ٢٠٠ دبابة من طراز باتون م - ٤٨ ، وذلك بمقتضى اتفاقية أمريكية . مجلة تايم الأمريكية ، عدد ٢٥ فبراير ١٩٦٦ .

(٣) جريدة ذي نيويورك تيمس ، عددا ١٣ و ٢٩ أبريل ١٩٦٥ .

في عمليات عسكرية ضد القوات الجمهورية التي توازرها قوات الجمهورية العربية المتحدة .

البناء العسكري في عشية العدوان

منذ منتصف الستينات ، وبخاصة منذ فبراير ١٩٦٦ ، عندما وصل الجناح اليساري لحزب البعث إلى السلطة ، شرعت كل من إسرائيل وواشنطن تركز جهوداً أكبر على البناء العسكري الإسرائيلي (١) . ولم يأخذ كل الناس بمعناه الظاهري تبرير وزارة الخارجية الأمريكية لتحول الولايات المتحدة إلى مورد رئيسي مباشر بتأكيدها المألوف أن هذه الأسلحة ستصحح اختلال التوازن ، في المنطقة ، وستجبه إلى الحد من سباق التسلح . وبعد ذلك بثلاثة أشهر حذرت الحكومة السوفيتية من تهديدات سوريا موجة من إسرائيل والدوائر الرجعية في الأردن والعربية السعودية بمساندة من الولايات المتحدة وبريطانيا (٢) .

وفضلاً عن ذلك فقد تجسد هذا العدوان في ١٤ يوايه ، عندما قامت إسرائيل ، تحت زعم حدوث تخريب ونسف طرق في أراضيها ، بإرسال طائراتها في غارة انتقامية ، ضخمة فوق سوريا . ومن الواضح أن سوريا لم تكن تواقعة إلى الانغماس في عمل عسكري ، ولما كانت سوريا هي ضحية العدوان ، فقد سارعت الدول الأفريقية - الآسيوية إلى تأييدها في مجلس الأمن . ولكن مع كون إسرائيل قوية عسكرياً ، فقد حاولت الولايات

(١) وهكذا كثفت واشنطن في فبراير أن إسرائيل كانت تتلقى حوالي ٣٦ دبابة من طراز باتون ؛ وأنها قد وعدت في فبراير بثلاثين قاذفة مقاتلة من طراز سكاي هوك . (جريدة ذي نيويورك تيمس ، عدد ٣٠ أبريل ، ٢٠ و ٢١ مايو) . وزودتها بريطانيا بدبابات سنثوريون وغواصتين .

(٢) بيان وكالة تاس ، ٢٧ مايو ١٩٦٦ .

المتحدة وبريطانيا الوقوف عازلاً سياسياً بينها وبين العالم العربي . ومن أجل تفادي فقدان موقع أدبي ، لاسيما في العالم العربي ، فقد أعربتا في أدب عن عدم موافقتها على العمل الإسرائيلي ، وليكنها امتنعنا في الوقت نفسه عن التصويت (١) . وأسهم ذلك في عجز مجلس الأمن عن حشد أغلبية الثلثين اللازمة حتى لإمرار قرار ينقد إسرائيل ، دعك من اتخاذ أى إجراء ضدها .

ومع ذلك فبحاول الخريف تقدمت إسرائيل ، في محاولة للتعويض عن الموقع الأدبي المفقود ، والرأى العام للعالمى غير المواتى ، عن طريق الأخذ بزمام المبادرة الدعائية ، لمجلس الأمن في أكتوبر ١٩٦٦ بقائمة من ١٦ حادثة « إرهابية ، على الحدود السورية منذ عام ١٩٦٥ . بيد أنه من خلال ضباب الاتهامات والإتهامات المضادة بالتخريب والغارات ، يستطيع المرء في وضوح وموضوعية أن يتبين المصالح الإقتصادية ، والأهداف السياسية ، والسياسات القومية . وباستطاعة المرء أن يفهم مخاوف الامبرياليين على بترو لهم وموقعهم الاستراتيجى ، والسعى الصهيونى إلى اتوسع السكانى والاقليمى ، والقلق الاقطاعى والملكى على حيازات الأرض والموقع السياسى والاجتماعى . فكل ذلك يمكن أن يتعرض للخطر إذا ما حاكت بقية البلاد العربية التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية فى البلاد الغربية التقدمية . وعلى غرار تأميم مصر لقناه السويس فى عام ١٩٥٦ ، كان ظهور سوريا تقدمية ، وجمهورية عربية متحدة أكثر قوة بعد ذلك بعشر سنوات ، إشارة خطر للمخططين الامبرياليين .

ومع ذلك فان المبادرة العدوانية الاسرائيلية التالية كانت هجوماً واسع النطاق غير متوقع ضد الأردن فى ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ . وكان ذلك مخالفاً لاستراتيجية واشنطن السياسية المستندة إلى العلاقات الوثيقة مع الدوائر الرجعية فى كلا البلدين . كما كشف عن أن التعصب القومى الصهيونى له أهدافه

(١) نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٢٩ أغسطس ١٩٦٦ ، ص ٣١٣-٣١٧ .

التوسعية الخاصة على حساب كل البلاد العربية المجاورة ، والتي تتعارض في بعض الأحيان مع الاستراتيجية الإقليمية والعالمية الأكثر شمولاً للإمبريالية الأمريكية .

يبد أن اتجاه المغامرين الصهاينة ضد الأردن قد تم تصحيحه في الشهور القليلة التالية بالتركيز مرة أخرى ضد سوريا ، التي شرعت في ممارسة الضغط على شركات البترول الغربية من أجل الحصول على نصيب أكبر في الأرباح التي يحققها البترول الذي يمر عبر الأراضي السورية .

الحرب العدوانية الإسرائيلية – العربية الثانية

كانت الحرب الخاطفة التي شنتها إسرائيل ضد الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ، وكذلك ضد الأردن ، في يونيو ١٩٦٧ ، ثاني حرب عدوانية تشنها في أكثر قليلاً من عشر سنوات . وباستطاعتنا أن نغفل الأحداث السياسية العسكرية التي وقعت في عشية هذه الحرب ، مثل هجوم إسرائيل على الأردن في مطلع عام ١٩٦٧ ، وهو الهجوم الذي خشي الغرب أن يسفر عن توثيق روابط الأردن مع الدول العربية التقدمية . وقد أعقب هذا الهجوم رد فعل قوى من جانب واشنطن (١) ، تلاه تحول إسرائيل نحو الجبهة السورية مما جعل تل أبيب أكثر انحيازاً لاستراتيجية واشنطن . وتؤكد الشواهد أن الجمهورية العربية المتحدة ، المنهمكة في شئون التنمية الاقتصادية ، لم تكن حريصة على الدخول في نزاع مع إسرائيل ، وإن كانت قد أرغمت على إجراء سلسلة من التحركات التي تستهدف تخفيف التهديد الإسرائيلي ضد سوريا ، ومن بينها المطالبة بانسحاب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في ١٨ مايو ، وإغلاق خليج العقبة في ٢٤ مايو . كما أن الاتحاد السوفيتي

(١) ل. بيندر ، The Middle East Crisis: Background and Issues ،

جامعة شيكاغو ، يونيو ١٩٦٧ ، ص ٢٣ وما بعدها .

بدوره ، استناداً إلى كتاب في الغرب ، كان معنياً بإيجاد تسوية سلمية ويعمل على التوصل إلى هذه التسوية .

وما كان لهذه الحرب المخاطفة أن تبدأ لولا التكتل الامبريالي - الصهيوني . وبينما لم تشترك القوات الامبريالية الأمريكية اشتراكاً مباشراً في القتال ، وإن كانت قد ظلت بمثابة إحتياطى فى شرقى البحر المتوسط فى غضون حرب الأيام الستة ، فإن وجودها كان يمثل قوة مرجحة وثيقة الصلة بالعمليات .

وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد الكشف عن كل مواصفات الدور الأمريكى — مضى أكثر من عشر سنوات قبل أن تدخل دائرة الضوء تفاصيل كثيرة متعلقة بعدوان السويس لعام ١٩٥٦ — فإن الحقائق الأكثر جوهرية بارزة للعيان . وتشير الأدلة المتاحة إلى أن الولايات المتحدة قد وفرت الغطاء الدبلوماسى والسياسى (١) لهجوم مفاجئ : حث الأطراف المعنية على ضبط النفس ، اقترح تبادل الزيارات بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة على مستوى نائبى رئيسى الجمهورية فى البلدين ، والتعاون مع السكرتير العام للأمم المتحدة — وهى مقترحات رحبت بها الجمهورية العربية المتحدة جميعاً ترحيباً فعالاً .

وفي المجال العسكرى ، كفلت الولايات المتحدة لإسرائيل أنه إذا هاجمت الدول العربية أراضيها ، فإن الأسطول السادس الأمريكى يمكن أن يتخذ

(١) فى دراسة مؤيدة لوجهة نظر واشنطن ، أجرتها جمعية السياسة الخارجية ، أمير الشؤون الخارجى : « هل كانت الرسائل الأمريكية فى الأيام الأولى من واشنطن تعبر عن الثقة فى إسرائيل ليست على وشك اعتراف خدعة متعمده ؟ » . ويحيب صاحب الدراسة بنا إلى : « ربما لا ، إنا لا نعرف » . م . ه . كير ، The Middle East Conflict ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، ص ٢٥ . والحقيقة أن جريدة الأهرام القاهرية قد توقعت فى ٢٦ مايو الهجوم الإسرائيلى ، المرجع نفسه ، ص ٢٦ . فضلاً عن ذلك فقد كشف الرئيس جمال عبدالناصر ، فى خطابه فى ٢٣ يولييه ، أنه قد أشار ، فى اجتماع ٢ يونيه للمجلس الأعلى للدفاع ، إلى أنه يتوقع هجوماً فى غضون ٤٨ — ٧٢ ساعة ، أى فى ٥ يونيه على وجه التقريب .

إجراء عسكرياً ، وهو ما وجه رئيس الوزراء إشكول بشأنه شكراً علنياً للرئيس جونسون . وجدير بالذكر أنه لم يكن يوجد مثل هذا الضمان بالنسبة للأراضي العربية . وحتى إذا لم يتوافر الدليل القاطع على الدور الذي قام به الأسطول السادس ، فإن التكنولوجيا العسكرية التي قدمت لإسرائيل قبل العدوان ، وسفينة التجسس ليبرتي التي كانت تبصر على مقربة من الشاطئ ، وتمد إسرائيل بالمعلومات ، تكفيان لتوضيح الخطوط العامة للبرقنة .

وما لا شك فيه أن المعلومات التي قدمت من الغرب لتوجيه الهجوم ، وتشير على الرادار العربي ، إلخ قد أسهمت في المفاجأة التي حققتها الضربة الجوية الإسرائيلية الأولى للطائرات العربية في صبيحة ٥ يونيو ، وهي الضربة التي حطمت الطيران العربي أو عطلته عن العمل ، وحددت بدرجة كبيرة نتيجة الحرب (١) . وهكذا كان باستطاعة إسرائيل — لعدد من الأسباب التي يضيئ الحيز هنا عن تناولها — في حرب خاطفة أن تتغلب مؤقتاً على المزايا العربية الطويلة الأمد ، من حيث الأعداد البشرية والطاقة الصناعية (٢) ، وكذلك من حيث الموقع السياسي — الأدبي .

وعلى غرار الهجوم الإنجليزي — الفرنسي — الإسرائيلي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ ، فإن هذا الهجوم بدوره لم يكن مجرد نتيجة عارضة ترتبت على تحركات مضادة على لوحة الشطرنج بين إسرائيل وجيرانها العرب . فمثل هذه التحركات ربما حددت زمن الهجوم ومكانه وشكله ، ولكن العوامل الرئيسية التي شكلت الأساس للحرب ، وأدت إليها — السياسة التوسعية

(١) أوضحت مقارنة بين القوه العسكرية الإسرائيليين والعرب قبل الحرب بستة شهور أجراها هانسون و. باندين ("Israel against Arab in a Shooting Peace") أن العرب كان لديهم معدات أكثر قليلاً ، ولكن الإسرائيليين كان لديهم مزايا خطيرة من حيث الجفرانيا ؛ والبراعة التقنية ، والحماسة ، والوحدة . جريده ذي نيويورك تيمس ،

عدد ٦ ديسمبر ١٩٦٦ .

(٢) انظر ميرسكي ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

الصهيونية ، والإحتكارات البترولية ، والإمبريالية الأمريكية ، ولم يخل الأمر من مساعدة دوائر صغيره من الإقطاع العربى والرجعية العربية — ظلت تعمل على تقايم العلاقات الراهنة ، وتحول دون التوصل إلى حل للنزاع .

إن تصوير الأمر على أنه نزاع قومى بين إسرائيل والدول العربية يمكن أن يقدم وصفا للعمليات العسكرية ، ولكنه يعجز عن كشف كل من المصالح الاقتصادية الخطيرة والدور الإمبريالى . وهنا توجد أوجه كثيرة بين المصالح المباشرة لرأس المال الإحتكارى الأمريكى فى هذه الحرب ، والدوافع التى حركت التدخل الإمبريالى البريطانى — الفرنسى فى عام ١٩٥٦ . وبالمثل فإن أطراح المتطرفين الصهيونيين وقدراتهم إنما تتضامل أمام أهداف واشتغاف الاقليمية والعالمية .

ومثل هذا التقويم لعلاقات القوة الموضوعية المعنية ليس هاما فقط لى نفهم لماذا كان يمكن أن تحدث الحرب ، وكيف كان يمكن أن تحدث ، وإنما لأنه على الأقل يوفر أيضاً الاتجاه العام الذى كان ينبغى أن نبحث فيه عن حل أساسى لمشكلة أشد تعقيداً . وذلك لأنه دون رعاية الامبريالية وتشجيعها - الامبريالية البريطانية إلى حد كبير فى أول الأمر ، ثم الامبريالية الأمريكية بعد ذلك — لم يكن باستطاعة حتى دولة مجرورة تكنولوجيا مثل إسرائيل ، لا تمتلك الأساس الاقتصادى ، ولا القوة البشرية ، أن تحتفظ باقتصاد له صبغة عسكرية (١) ، أو أن تتهج سياسة خارجية توسعية . وعلى النقيض من ذلك فإن القيادة الصهيونية ، بممارستها لمثل هذه السياسة المغامرة ، قد أصبحت بالنسبة لكل الأغراض والنوايا أسيرة طوعية للإمبريالية . تسعى إلى تحقيق خططها العدوانية الشوفينية الخاصة تحت ستار مصالح إمبريالية موازية ، وإن لم تكن متطابقة .

(١) إن إسرائيل التى يبلغ تعداد سكانها حوالى ٢ مليون نسمة ، كانت تحتفظ بحوالى ١٠٠ ألف من قواتها البشرية تحت السلاح .

إن السبب الذي من أجله سعت واشنطن والكارتلات البترولية الدولية — كهدف من أهدافها الرئيسية — إلى الإطاحة بحكومتى سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، إنما يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأرباح الإجمالية التي يحققها البترول ، وبالسياسات التي تتبناها لدولتان عربيتان متقدمتان . وبشكل مباشر أكثر فقد طالبت الحكومة السورية اليسارية ، عند نهاية عام ١٩٦٦ ، بحوالى ٢٨٠ مليون دولار زيادة فيما تحصل عليه من شركة نفط العراق (التي تمثل فيها غالبية كبرى إحتكارات بترول) مقابل استئجار خط الأنابيب الذي يحمل البترول عبر الأراضي السورية إلى لبحر المتوسط . وهي زيادة كان من شأنها إقطاعاً من أرباح كارتلات البترول . كما طالبت لبنان بزيادة أيضاً في رسوم نقل البترول . ثم قدمت طلبات مماثلة لمشركات الأمريكية التي تتولى نقل البترول من العربية السعودية عبر الأردن ولبنان وسوريا . وفضلاً عن ذلك فإن العربية السعودية وايبيا وقطر ، جنبا إلى جنب مع إيران ، كانت تعمل على إلغاء الخصم الحالي ، الممنوح شركات بترول الكبيرة لأغراض ضريبية ، وهو خصم كان يقدر بحوالى ١٦٠ مليون دولار في عام ١٩٦٧ (١) . وبحلول مايو ١٩٦٧ أصبح واضحاً أنه يتعين على إحتكارات البترول الأمريكية أن تخفض أرباحها تخفيضاً جريماً . ولم تكن تلوح في الأفق نهاية لهذا التفاعل السياسى — الإقتصادى المتسلسل .

ولذلك فإن سوريا إذا كانت تمثل الهدف لعاجل المصالح البترولية الأمريكية ، فإن الحكومة التقدمية للجمهورية العربية المتحدة قد عرفت منذ وقت طويل بأنها العقبة السياسية الأشد بأساً أمام واشنطن في أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط . وفضلاً عن ذلك فإنه بحلول عام ١٩٦٧ كانت الجمهورية العربية المتحدة تحقق تقدماً إقتصادياً مثيراً (٢) بمساندة الدول الاشتراكية .

(١) مجلة بيرينس وبك ، عدد نوفمبر ١٩٦٦ .

(٢) انظر على سبيل المثال مقالا كاشفاً في عشية الحرب الخاطفة من مصدر ليس ودنيا بشكل خاص من حكومة جمال عبد الناصر ، مجلة فورتن ، عدد مايو ١٩٦٧ .

وكان ذلك يتضمن قناة السويس مزدهرة ، مع خطط لتوسيعها بحيث تسمح بمرور ناقلات حمولتها ١١٠ آلاف طن ، وتنمية مصادر البترول وتكريره ، والسد العالي العملاق الذي سرعان ما حقق عوائد ضخمة متمثلة في زيادة الرقعة الزراعية بحوالي الثلث ومضاعفة الطاقة الكهربائية الحالية ، وخط أنابيب بحاذة القناة من السويس إلى بورسعيد لضخ البترول اللازم للناقلات . العملاقة حمولة ٣٠٠.٠٠٠ طن ، توفيراً للوقت الذي يضيع عند الدوران حول رأس الرجاء الصالح .

وقد كانت العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتفاعلة الأساسية العديدة ، التي أدت إلى اندلاع الحرب العدوانية ضد الجمهورية العربية المتحدة وسوريا (وكذلك ضد الاردن) تتضمن ما يلي : التغلغل الإقتصادي الأمريكي المتزايد ، لا سيما في الدول العربية المنتجة للبترول ، التي كان جانب من أرباحها الاسطورية يتعرض للخطر نتيجة للتدابير المناهضة للإمبريالية ؛ زيادة انطباع "عسكري لإقتصاد إسرائيل ، الذي تضخمه المنح والاستثمارات الأمريكية ، مما يؤدي إلى زيادة تبعية إسرائيل لواشنطن وانحيازها السياسي إليها ؛ تغذية الغرب للتعصب القومي والبناء العسكري ضد الدول العربية التقدمية . فكيف تقاربت الاستراتيجيتان السياسيتان - العسكريتان الإمبريالية الأمريكية والتوسعية الصهيونية ؟

إن لكل من واشنطن وتل أبيب هدفين رئيسيين مماثلين - هما الجمهورية العربية المتحدة وسوريا . ولما كانت سياسات الولايات المتحدة وإجراءاتها ، سواء المباشرة أو من خلال تكتلاتها مثل الحلف المركزي ، قد فشلت في إخضاع البلاد العربية وفي عزلها عن الروابط والمساعدات الاشتراكية ، فقد كانت واشنطن تعلق آمالاً كبيرة على إسرائيل في قمع مقاومة القومية العربية والعداء للإمبريالية ، وفي المساعدة على توفير ستار للأهداف الإمبريالية . ومن وجهة نظر عالمية كانت أزمة الشرق الأوسط أيضاً ذات فائدة لواشنطن

من حيث إنها كانت تحرف الأنظار عن حربها في فيتنام التي تزايد مشاعر العداء لها . وبالنسبة للقادة الصهاينة فإن الإحتفاظ بدولة مسلحة دائمة تتضمنهم عن طريق الهجرة (١) ، وذلك على أساس إقتصادي ضيق ، يؤدي إلى مصاعب إقتصادية ومالية محلية (٢) ، لم يكن من المستطاع تبريره إلا بحالة حرب أو حالة قريبة من الحرب . وفضلا عن ذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة وسوريا اللتين كانتا تمثلان أكبر عقبتين أمام تحقيق أهدافهم للتوسع الإقليمي : في سوريا — منابع نهر الأردن ؛ في الأردن — الضفة الغربية (المرتبطة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين) ، وجزء من مدينة القدس ، في الجمهورية العربية المتحدة قطاع غزة ، والعقبة ، وعر قناة السويس .

وفي مجال الإيديولوجية ، كانت الصهيونية تسعى منذ وقت طويل إلى ترشيد هذه التناقضات وحلها من خلال تعصب قومي عنيف ينحى جانبا قرونا من التاريخ العربي لصالح مزاعم ترجع إلى عصور توراتية سحيقة . وفي فترة حرب إسرائيل «الوقائية» السابقة ، كان ذلك مقرونا بوجه عام بمناشدة الرأي العام العالمي المساعدة في ضمان حدود إسرائيل ، وهي وطن صغير نحت لشعب طال تعرضه للإضطهاد ، وتهدده القومية العربية . وثمة تصريحات معنية غير مسئولة لا تتماشى مع مصالح الحكومات العربية أو مع سياساتها ، كانت تقدم سنداً لهذه الحجة الصهيونية ، وذلك بإنكار حق إسرائيل في الوجود . ومثل هذه التصريحات غير الواقعية كانت تشوه الطبيعة الإمبريالية للحرب ضد الدول العربية التقدمية وذلك باتجاهها إلى صبغ الصراع بعبارات وطنية .

(١) إن حواني ٤٠٪ من ميزانيتها لعام المالي ١٩٦٦-١٩٦٧ ، على سبيل المثال ، كان مخصصاً للأسلحة ، ١٧٪ لخدمة الدين . انظر ، ميرفيتز ، السكرتير العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي ، «The crisis in the Middle East» ، في مجلة بيبولز وورلد ، عدد ١٠ ديسمبر ١٩٦٦ .

(٢) كانت البلاد تمر بكساد اقتصادي في عام ١٩٦٦ — تضخم ، بطالة ، إلخ — المرجع نفسه .

ويتشابه الخط الدعائي لكل من واشنطن وتل أيدب . فبعد أن أسهم صانعو السياسة الأمريكيون في العداوات القومية الإقليمية لصالح الإمبريالية سعوا إلى تفسير النزاع من زاوية ما ترتب على ذلك من أحقاد ، ومن ثم إلى الأزمات من المسؤولية . وقد حاولت الأمريكية من حين لآخر إعطاء الانطباع بأن بترول الشرق الأوسط ليس هاما بالنسبة للولايات المتحدة ، إذ أن لديها مصادر عالمية أخرى ، كما أن معظم هذا البترول يجري تصديره إلى بلاد أخرى ، في مقدمتها أوروبا الغربية . (ولكن تغش الربحية الأسطورية لاحتكارات البترول في هذه المنطقة ، بالمقارنة بأرباح احتكارات بترول الأخرى) وتشير واشنطن إلى أنها ينبغي أن تراعى ومشاعر الموالية لإسرائيل ، في الولايات المتحدة ، ومن ثم تصور المسرح الداخلي بدوره على أسس وطنية (ولكن ما يجري إخفاؤه هو حقيقة أن الحرب كانت تتطابق مع سياسة حكومة الولايات المتحدة والمصالح الاقتصادية الأمريكية السائدة . وبها كانت تلقى العون من الصلات المالية والاجتماعية للبرجوازية الأمريكية التي من أصل يهودي ، وذلك بدلا من أن تتطابق مصالحهم مع الأمريكيين الذين هم من أصل مماثل . فضلا عن ذلك فإن هؤلاء الأحرار ، الذين يتحملون وطأة العدا للسامية ، يجري تشجيعهم للبحث عن علاج للتمييز العنصري في الطريق المسدود للتعصب القومي الصهيوني ، بدلا من البحث عنه في الحل الأساسي الوحيد - وهو الأمية العالمية) وفي سياق التسليح بالمنطقة الذي تشجعه الولايات المتحدة ، فإن كل شحنة جديدة من المعدات العسكرية إنما تتم ببركات من وزارة الخارجية الأمريكية ، وتكون مقترنة بأنها مدد صحيح خلل التوازن ، السائد بالمنطقة . (ومن شأن ذلك في الحقيقة أن يشجع الصهيونية ، التي لم تحول إسرائيل فقط إلى دولة عسكرية لا يمكنها أن تستمر إلا معتمدة على الإمبريالية الأمريكية ، وإنما تخلق أيضاً توازنا (صغيراً) للرعب ، في الشرق الأوسط لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الحرب والدمار والبؤس لليهود والعرب على حد سواء) .

ومن أجل التوصل إلى حل لازمة الشرق الأوسط ، دعا الحزب الشيوعي الاسرائيلي - فور وقوع الغزو الاسرائيلي - إلى انسحاب القوات الاسرائيلية إلى خطوط الهدنة ، وتخلي الزعماء الصهاينة اليمينيين عن سياستهم المغامرة المعادية للقومية ، وإنهاء تبعية إسرائيل للدول الامبريالية ، وإعتراف إسرائيل بالحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني ، واعتراف البلاد العربية بإسرائيل وبحقوقها القومية ؛ بما في ذلك حرية المرور في الممرات البحرية (١) . وقد قدمت مثل هذه النظرة الائمة الطبقية الآفاق لحل مبدئي طويل الأمد لتركبة استعمارية متعقدة .

وعلى النطاق العالمى لم يكن قد تم التوصل إلى أساس لتسوية الازمة بعد حوالى ستة أشهر من المناقشات المكثفة فى مجلس الأمن ، الذى انتهى بالاجماع فى نهاية الامر إلى قرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

الصراع المسلح أم التسوية السياسية :

كان دور الولايات المتحدة فى أعقاب حرب الايام الستة يختلف عن دورها ، وعن دور البريطانيين والفرنسيين فى أعقاب حرب السويس ، كما كان موقفها أكثر تعقيداً . ففى ذلك الحين أوحى البيت الابيض ، على الاقل بأنه أخذ على غرة ، وبأنه لم يكن يدرى بالعدوان الثلاثى . ودفع التوازن العسكرى والسياسى للقوى العالمية واشتطن إلى التوصل من ذلك الهجوم ، وإلى الضغط من أجل التوصل إلى تسوية سلمية . أما فى هذه المرة فإن الولايات المتحدة ، بوصفها الراعى الامبريالى الضمنى لاسرائيل ، كانت أقوى بكثير من بريطانيا وفرنسا مجتمعين منذ عشر سنوات . وفضلاً عن

(١) انظر البيان السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الإسرائيلى (الذى صدر على أساس ميمير فيلز ، سكرتير الحزب) فى ٢٢ يونية ١٩٦٧ . (جريدة ذى ووركز ، عدد ١٦ يولية ١٩٦٧) .

ذلك فاتها بتجنبها الاشتراك المباشر في العمليات العسكرية - وربما اعتبرت أن اشتراك لندن وباريس في المؤامرة السابقة اشتراكا مباشرا كان نقطة الضعف الاساسية فيها - يكن باستطاعتها أن تتخذ مظهر الحياد ، مما يتيح لها وضعا سياسيا أفضل . والواقع أن تكشف العلاقة السياسية - العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه الدول الافريقية - العربية سيكون إلى حد كبير مفتاحا للمعضلة - فإما إلى جولة جديدة في الحرب ، وإما إلى تسوية سياسية .

ولم يكن الدور الإسرائيلي في حد ذاته صعب التفسير ، ذلك أنه منذ انتهاء حرب الأيام الستة بصفة خاصة كانت أقوال القادة الصهيونيين اليمينيين وأفعالهم تؤكد الاطماع السياسية والإقليمية والديمقراطية التي يمكن أن تكون المصدر الاساسى للنزاع . فمن الذى استفاد من تلك الحرب ؟

لقد شنت القوات المسلحة الإسرائيلية حرباً - وصفت بأنها حرب « وقائية » - مكنتها من السيطرة على شبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس ، وعلى قطاع غزة ، والضفة الغربية للأردن ، والقدس ، ومنطقة القنيطرة بسوريا . وشرعت تل أبيب منذ ذلك الحين في تنفيذ سياسة إحتواء المناطق المحتلة الجديدة (وأطلقت عليها فيما بعد وصف المناطق « المحررة ») ، وأخضعتها للقوانين الإسرائيلية ، واستغلت البترول المصرى الموجود في شبه جزيرة سيناء ، وسمحت بإقامة مستوطنات إسرائيلية ، مع دعوة عناصر اليمينية المتطرفة إلى التوسع فى الاستيطان الدائم . ويؤيد القادة الصهيونيون والدينيون على مختلف ألوانهم ضم الأراضى المحتلة ، وإن يكن بدرجات مختلفة - بدءاً من ديان الذى يدعو إلى الاحتفاظ « بكل المناطق » التى تسيطر عليها إسرائيل حالياً ، إلى « المرسوم » الدينى ، للإخام «سفاردى» الأكبر فيما يتعلق بالقدس ، إلى إقتراح حزب المابام اليسارى بالاحتفاظ بأقل مساحة ممكنة . ومن الناحية الأخرى فإن الحزب الشيوعى الاسرائيلى ، ذا القومية

المزدوجة ، بزعامة ميير فيلز ، يعارض أى ضم للأراضي العربية المحتلة حالياً .
والتي تبلغ مساحتها سبع مساحة الدول العربية التي وقع عليها العدوان .

وقد استمر "قذاة" الصهيونيين في انتهاج سياسات أدت إلى
هروب أو طرد ٧٠٠.٠٠٠ آخرين من العرب من ديارهم منذ يونيو ١٩٦٧ ،
بحيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين حوالي ١.٤٠٠.٠٠٠ لاجئ . (١) وهم
يسعون إلى إحلال مهاجرين يهود محلهم ، وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بأنه
سياسة دائمة للطرد والتوسع .

وعلى الرغم من أن إسرائيل والصهيونية هي إلى حد كبير القوة السياسية
السائدة في إسرائيل ، توجهها فلسفة أساسها التعصب القومي والتوسع (٢) ،
وتعتبر عدوانية بطبيعتها . وقد تحدثت رئيسة الوزراء جولدا مائير للصحفي

(١) تتفاوت التقديرات بحيث تصل إلى ٤٠٪ من هذا الرقم . فثمة تقدير بأن اللاجئين
بسبب حرب الأيام الستة قد بلغوا ٧٠٠.٠٠٠ لاجئ (منهم ٢٠٠.٠٠٠ لجأوا من الضفة
العربية للاردن إلى ضفته الشرقية ، ونحو ١٠٠.٠٠٠ من السوريين من منطقة الجولان ،
ونحو ٣٥٠.٠٠٠ مصري من سيناء ومنطقة قناة السويس) ، يضاف إليهم نحو
٥٠٠.٠٠٠ من الفلسطينيين الذين لم يغادروا الأردن وقطاع غزة ، ووصفوا بأنهم لاجئون
بعد حرب ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . ويقدر عدد العرب الخاضعين لحكم إسرائيل الآن بأكثر
من ثلث مجموع السكان (ومن بينهم ٣٠٠.٠٠٠ من العرب الإسرائيليين) . انظر دون
بيرينس ، « Israel's New Arab Dilemma » ، في مجلة ميدل إيست جورنال ، عدد
شتاء عام ١٩٦٨ .

(٢) في عام ١٩٤٦ على سبيل المثال كان يوجد بين سكان فلسطين ، وعددهم
١.٩٧٣.٠٠٠ نسمة ، حوالي ٦٠٨.٠٠٠ من اليهود ، أى حوالي الثلث ، جاء منهم
كلاجئين من النازية أكثر من جاءوا كصهيونيين . وكان الصهيونيون منهم يحاولون منذ
البداية تحويل فلسطين بأسرها إلى دولة صهيونية (بمساعدة سلطان تركيا في أول الأمر ،
ثم بمساعدة الإمبريالية البريطانية فيما بعد) . وعلى الرغم من أن الحكام البريطانيين قد
استخدموا الدول العربية في حرب عام ١٩٤٨ ضد إسرائيل ، فقد تمكن الحكام الصهيونيون
من الاستيلاء على أكثر من نصف المساحة التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة العربية فلسطين
وفي خلال كل من عدوان عام ١٩٥٦ ، وعدوان ١٩٦٧ ، كنف إسرائيل عن أطباع
الأقلية واسعة .

الأمريكي ستيوارت إلسوب قائلة : إني لا أريد للشعب اليهودي أن يكون متساهلاً وليبرالياً ومعادياً للإستعمار والنزعة العسكرية ، لأنه عند ذلك سيتم عرض اللعناء ، (١) . ولذلك فلا غرابة في أن المسؤولين الصهيونيين قد شعروا في أعقاب الحرب الخاطفة "لناجحة أن فرص السلام المناسب المنتصر يمكن أن يحل - بالنسبة لهم على الأقل - جميع المشكلات ، بما في ذلك مشكلتنا اللاجئيين والحدود . وعندما دعا - على سبيل المثال - وزير الخارجية أبا إيبان إلى إجراء محادثات ثنائية مع العرب كان يتوقع أن تتضاءل حركة التحرير الفلسطينية في مرحلة المناقشات ، وأن تختفي في مرحلة التنظيم ، (٢) .

وفضلاً عن ذلك ليست هناك إلا خلافات قليلة حول الموقف من الانسحاب من الأراضي المحتلة الذي وصف بأنه يهدد أمن إسرائيل . وعلى سبيل المثال فقد تحدث إيبان عن موشى ديان - الذي يعتبر بوجه عام من الصقور - بأنه أقرب إلى الحمايم بسبب ما أدلى به من حديث للتلفزيون الأمريكي قال فيه : إنه على استعداد للتخلي عن مساحات كبيرة من الأرض من أجل السلام ، (٣) مع مصر والأردن . وهناك شك كبير في أن يتم الانسحاب من تلك الأراضي اختياراً نظراً لطبيعة الصهيونية وأهدافها ، ونظراً لما تمارسه صحافتها ورعايتها من تأثير (فقد أوضحت ، على سبيل المثال ، أن نحو ٥٤ ٪ من سكان إسرائيل لا يوافقون على إعادة شبر واحد من الأراضي المحتلة) (٤) . لكن الأمر الجوهرى هو أن العرب والرأى العام ليسوا على استعداد للتسليم بأن اتل أيبب حقاً أديباً أو قانونياً في المساومة على أراضي شعوب أخرى .

(١) أوردته مجلة ريني دي ديفانس ناسيونال ، باريس عدد أكتوبر ١٩٦٩ .

(٢) حديث مع جريدة واشنطن بوست ، عدد ٦ مارس ١٩٦٩ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) مجلة ريني دي ديفانس ناسيونال ، باريس ، عدد أكتوبر ١٩٦٩ .

وفي أعقاب الحرب مباشرة كان الاهتمام العالمي بحثاً عن تسوية سلمية للأزمة مركزاً حول إسرائيل . ولكن إسرائيل رفضت الانصياع لقرار مجلس الأمن الصادر بالإجماع في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، والذي نص على انسحاب القوات ، وأمن الأطراف المختلفة عن طريق الاعتراف بسيادة كل منها وحدوده ، وتسوية الخلاف حول الملاحه ، وحل مشكلة اللاجئين . ولجأت بدلا من ذلك إلى إستراتيجية تصعيد الغارات ، الإنتقامية ، حتى « تلقن العرب درساً » ، على حد تعبير رئيسة الوزراء جولدا مائير .

وما زال التحالف مع الإمبريالية معلقاً إلى حد كبير على إدراك تل أبيب لخوف الإمبريالية من التهديد الإحتيالي الذي تشكله الدول العربية التقدمية للأرباح المستخلصة من البترول ومشتقاته ، وهو المادة الأولية الهامة التي تعتمد عليها صناعة الإمبريالية اعتماداً كبيراً (١) . وقد يفسر ذلك جانباً آخر من جوانب الإحتلال الإسرائيلي ، كما أشارت إسرائيل بعد عام من الحرب إذ قالت « إن كل يوم جديد تبقى فيه إسرائيل عند قناة السويس ، وفي الأردن ، وبالقرب من دمشق ، ينتقص يومين من حياة هذه النظم — على الأقل نظام ناصر ونظام البعثيين ، (٢) . وربما كان الغرض نفسه للسياسة الصهيونية والإمبريالية هو الذي دفع رئيسة الوزراء مائير إلى أن تطلب من الرئيس نيكسون في رسالتها الشخصية إليه « ألا يكرر خطأ عام ١٩٥٧ » ، بالضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة (٣) ، بل أن يعزز

(١) إن الصناعات البترولية ، على سبيل المثال ، ترتبط بنمو ٤٠٪ — ٤٥٪ من المنتجات الصناعية في فرنسا وألمانيا الغربية — من السيارات ، إلى المنظفات والبلاستيك . ونظراً عن ذلك فإن أوروبا الغربية التي تملك الاحتكارات الأمريكية فيها استثمارات هائلة تستورد نحو أربعة أخماس بترولها من أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط .

(٢) جريدة دُفَار ، عدد ٧ يولية ١٩٦٨ . وردت في جريدة ديلي وورلد ، عدد ٣ يناير ١٩٦٩ .

(٣) وكالة الأنباء الفرنسية ، ووكالة يونايتد بريس ، من الأمم المتحدة ، في ١٨ مايو ١٩٦٩

موقعها ، وأن يتنظر كي يؤدي الضغط الدولي إلى إحداث تغييرات في حكومات
بعض الدول العربية .

وقد ظهر بوضوح في أواخر عام ١٩٦٨ أن الأعمال الانتقامية ، التي
تقوم بها إسرائيل ضد جيرانها العرب كانت جزءاً هاماً من ذلك الضغط .
وفي ٣١ أكتوبر ، على سبيل المثال ، أغارت الطائرات الاسرائيلية على أحد
السدود ومحطة للكهرباء في أعماق مصر العليا (على مسافة تبعد أقل من ٧٠
ميلاً من سد أسوان ، أونحو ٥٠٠ ميل جنوب القاهرة) بدعوى انتهاك المصريين
لوقت إطلاق النار . ولم تعلن الولايات المتحدة استنكارها لذلك العمل .
وظهر بعد بضعة شهور ، استناداً إلى جريدة نيويورك تيمس ، أنه كان لدى
القيادة العامة الاسرائيلية قائمة بالأهداف الحيوية في مصر ، التي ستضرب
بشكل منتظم هدفاً بعد الآخر . وكانت الغارات الاسرائيلية القائمة على
نظرية إضرب وإجر ، استناداً إلى جريدة واشنطن بوست ، « ترمى إلى
إحداث جرح نافذ في مصر ، مثلما قامت إسرائيل بتعطيل معمل تكرير
البتروال المصريين اللذين بلغت تكاليفهما ١٥٠ مليون دولار ، (١) . وقد قامت
إسرائيل ، قبل غارة الطائرات الاسرائيلية بالقرب من أسوان ، بغارة
أخرى تغلغل فيها ٣٧ ميلاً في داخل حدود الأردن (٢) .

وحدثت مضاعفات دولية عقب الغارة الاسرائيلية على مطار بيروت
في ٢٨ ديسمبر ، التي دمرت فيها ١٣ طائرة ركاب ، والتي وصفها رئيس
الوزراء إشكول بأنها كانت « للدفاع عن النفس » . فكتبت جريدة يريفيا

(١) وردت في جريدة موريتج ستار ، عدد ٤ يونية ١٩٦٩ .

(٢) يرى بعض المراقبين في لندن أن سياسة تل أبيب شعرت بشيء من الضيق نتيجة
ارتباط حكومة الأردن بالغرب ، وأنها وجدت من الأفضل أن يستقطب النزاع استقطاباً
قريباً على أنه نزاع بين الشرق والغرب . جريدة ذي ليكوفومست ، عدد ١٤ ديسمبر ١٩٦٨

تقول : « لا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة البحتة أن تأتي الغارة على لبنان في اليوم التالي لاتمام المفاوضات بشأن تسليم إسرائيل . ه قاذفة — مقاتلة أمريكية أسرع من الصوت ، (١) . وفغلا عن ذلك فإن عدداً من طائرات شركات الطيران الأجنبية ، وبخاصة شركة بان أم ، كان ، لنى كان من المفروض أن تصل إلى بيروت وقت حدوث الغارة ، لم تصل إليها ، وهو أمر يثير الريبة . واضطرت واشنطن إلى الاحتجاج على هذا العدوان لسافر ، لكنها احتجت عليه بوصفه تهديداً للطيران الدولي (٢) ، لا بوصفه عملاً عدوانياً ، ويصعب على المرء أن يستبعد الرأي القائل بأن أعمال الإرهاب الإسرائيلية المحسوبة كانت جزءاً من إستراتيجية واسعة ترمى إلى فرض شروط إسرائيل كدولة منتصرة بالبقاء على العرب مهزومين عسكرياً ، وخاضعين تقسياً ، وممزقين إقتصادياً .

وقد كانت واشنطن تتبع منذ نهاية الحرب سياسة « الدرجتين » ، ووفقاً لهذه السياسة حققت إسرائيل ، في الدرجة الأولى ، الانتصار العسكري — وإن كانت لم تحقق الهدف السياسي ، وهو إسقاط الحكومات العربية التقدمية أو إسقاطها — وتولت الولايات المتحدة ، في الدرجة الثانية ، تقديم الغطاء الدبلوماسي والتأييد الإقتصادي والعسكري .

وقد شعر المعتدون بوضوح ، بعد إحطالهم لسبع أراضي الدول العربية التي تعرضت للعدوان ، وبما يملكونه من قوات عسكرية متفوقة ، ويتمتعون به من موقع أفضل ، أن باستطاعتهم إقرار وضع إقليمي جديد واقع ، وبما تبغله وضع قانوني . ودار الصراع لتتجهل في الأمم المتحدة حول استنكار العدوان ، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر (٣) حتى لا تتكسب دولة من (العدوان) وإيجاد إطار للتسوية والسلام . واعترضت واشنطن أكثر من مرة على

(١) جريدة براقدا ، عدد ٣١ ديس . ١٩٦٨ ،

(٢) جريدة هيرالد تريبيون ، المقال الاتي في عدد ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ .

الإقتراحات المقدمة لإستنكار الإحتلال الإسرائيلي ، أو إتخاذ إجراء يضمن إنسحاب القوات الإسرائيلية وعندما صدر قرار مجلس الأمن بعد شهور من المناقشات لم تؤيد حكومة جونسون الجهود المبذولة لتنفيذه من خلال بعثة يارنج ، كما أدارت ظهرها لاقتراح ديجول بإجراء مباحثات بين الدول الأربع الكبرى ، ورفضت الخطة السوفيتية بإقامة سلام على مراحل بضمانات من الدول الكبرى .

وفيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية — العسكرية كانت واشنطن ، على الرغم من إعتادها في الأساس على إسرائيل في ميدان الأعمال العسكرية ، تواصل سياسة خاصة بها تجاه الدول العربية ، عن طريق السعي لدى إسرائيل لتخفيف من حدة السياسة الاسرائيلية الرامية إلى تصعيد الغارات الانتقامية ، وعلى تقيض عدوان تل أبيب الواسع النطاق دون تمييز ضد العرب في المناطق المحتلة والمناطق المحيطة بها ، كانت إستراتيجية واشنطن أكثر حنكة ، وكانت تستهدف فق إسفين في العالم العربي . ولم تؤد سياسة واشنطن وتل أبيب معاً إلى تهدة الموقف ، بل كانت نتيجتها حالة من العمليات العسكرية الدائمة تصاعد معها التكلفة الاقتصادية .

وظلت هذه العمليات تمول من الخارج ، وبخاصة من الولايات المتحدة ، كما كانت الحال قبل الحرب . ولما لم يكن متاح لنا تحليلاً إحصائياً حسب مصدر الأموال وقتها ، فانه من العسير أن نحدد بدقة البلاد التي قدمت العون لاسرائيل ، ونسبة ما قدمت كل منها ، ولكن من الواضح أن الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية قد قدمت النصيب السالح في الأموال التي تدفقت على إسرائيل ، والتي قدرت بمبالغ تراوح بين ٤٠٠ مليون دولار سنوياً ، وأكثر منها عدة مرات في فترة ما قبل الحرب (١) . ومنذ نهاية الحرب زادت بدرجة

(١) جاء الرقم الأدنى (سبعة بلاين دولار في خلال الفترة ١٩٤٩ — ١٩٦٦) في كتاب ج. كورم Les Finances d'Israel ، الذي نشره في عام ١٩٦٨ معهد بيروت =

جوهريّة المبالغ التي تحصل عليها إسرائيل من الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية والبنك الدولي ، وقد قدرت بحوالى ألف مليون دولار سنوياً من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٥ (١) . ويكفى للدلالة على ضخامة هذه المبالغ أن نشير إلى طلب الرئيس نيكسون من الكونغرس في أكتوبر ١٩٧٠ معونة إضافية لإسرائيل قدرها ٥٠٠ مليون دولار .

ومثل هذه الأموال هي التي تتيح لإسرائيل وضع موازنة عسكرية تسمح لها بأن تكون باستمرار على أهبة الاستعداد للحرب . وفي السنة المالية ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، على سبيل المثال ، كانت موازنتها المتضخمة ، وقدرها ٢٣ بليون دولار ، تتضمن جزءاً عسكرياً يبلغ رسمياً ٢٧٪ ، أى حوالى ١٩٪ . من الناتج القومى الإجمالى (٢) . ومن الواضح أن الاقتصاد لا يستطيع أن يتحمل مثل هذه النفقات الهائلة التي تسفر عن عجز (٣) يتطلب فرض مزيد من الضرائب ، والحصول على مزيد من القروض ، والاتفاق "تضخمى عن

= للدراسات الفلسطينية : وفي جريدة برافدا ، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ : وجريدة ذى إيكونوميست ، عدد ١١ يناير ١٩٦٩ . ويستخدم القائم بالأعمال السابق الأمريكى في القاهرة رفاً أعلى كثيراً (٥٠٠ مليون دولار سنوياً من حكومة الولايات المتحدة وحدها من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٨) ، وذلك في مقال بجريدة ذى تيمس ، عدد ٥ فبراير ١٩٧١ .

(١) مجلة الشئون الدولية (السوفييتية) عدد ٢ لعام ١٩٧١ . وبعضى القائم بالأعمال السابق الأمريكى ، دافيد نيس ، رفاً أعلى بكثير (٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ ، ومبلغ ١٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧١ من حكومة الولايات المتحدة وحدها) .

(٢) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٧ يناير ١٩٦٧ . قدرت في العام التالى بحوالى ٥٠٪ من الموازنة . مجلة الشئون الدولية ، المرجع السابق . وفذكر لأغراض المقارنة أن الاتفاق العسكرى الرسمى في موازنة الولايات المتحدة يبلغ ٨١٥ بليون دولار ، أى ٤٢٪ من الموازنة البالغة ١٩٥ بليون دولار ، ولكنه لا يتجاوز حوالى ٩٪ من الناتج القومى الإجمالى . جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١٥ يناير ١٩٦٩ .

(٣) ٦١٥ مليون دولار في عام ١٩٦٨ : ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٦٩ . جريدة ذى إيكونوميست ، عدد ١١ يناير ١٩٦٩ .

طريق إحداث عجز في الموازنة (١) . وعندئذ تسعى تل أبيب إلى الحصول على مزيد من الأموال من واشنطن بسبب النفقات الباهظة على التسليح، (٢)، مما يزيد من متانة العلاقة الطوعية المفتونة .

إن العلاقة السياسية - الاقتصادية الخاصة بين واشنطن وتل أبيب هي بطبيعة أغراضها علاقة عسكرية أيضاً ، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحصول على أحدث الأسلحة من الدولة الامبريالية الكبرى. غير أن دور المورد الرئيسى للسلاح لم يكن متطابقاً بالضرورة في كل الأوقات مع دور صاحب النفوذ السياسى الخارجى السائد . وهكذا فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد حرصت قبل حرب يونيه (٣) على تجنب القيام بهذا الدور بشكل مباشر (إن المساعدات العسكرية والأسلحة التى تقدمها لشركائها فى حلف الأطلسى يمكن اعتبار أنها توضعها فى وضع المورد غير المباشر) ، فإنها كانت تتقدم عند اللزوم دملء الفراغ ، . وحدث ذلك فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ عندما رجعت عن سياستها السابقة ، وقدمت صواريخ هوك القصيرة المدى . وفضلاً عن ذلك أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية ، فى ٥ فبراير ١٩٦٦ ، أنها باعت د على امتداد سنوات ، طائرات من طراز سكاي هوك ، مما يعنى فى الواقع انتقالها من الصواريخ التى توصف بأنها دفاعية إلى القاذفات النفاثة .

(١) كان لابد من الحصول على حوالى نصف موازنة السنة المالية ١٩٦٩ - ١٩٧٠ عن طريق الضرائب ، وعلى حوالى ٤٠٪ عن طريق القروض (بما يساوى ٢٥ مرة المبالغ التى كانت تحصل عليها فى المتوسط فى الفترة السابقة للحرب) ، وعلى حوالى ١٠٪ تمويل بالعجز . جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٧ يناير ١٩٦٩ .

(٢) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٦٩ . وقبل أن لإسرائيل كانت تسعى للحصول على مساعدة إضافية تبلغ بليون دولار فى السنوات الخمس التالية . جريدة دى إيكونوميست ، عدد ٤ أكتوبر ١٩٦٩ .

(٣) انظر أسعد عبد الرحمن ، U.S. and West German Aid to Israel ، مركز الدراسات ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ٢ أكتوبر ١٩٦٦ .

وبعد الحرب اضطلعت الولايات المتحدة باطراد بالدور القيادي . وفي عهد الرئيس جونسون بدأت المفاوضات في خريف عام ١٩٦٧ لبيع ٥٠ طائرات من طراز فانتوم ف - ١٤ ، وانتهت في ٩ أكتوبر ١٩٦٨ (١) بالاتفاق على أن يكون التسليم في خلال ١٩٦٩ - ١٩٧٠ (ثم انقضت الجدول الزمني للتسليم فيما بعد) ، ونص الاتفاق أيضاً على تدريب الطيارين لمدة ٦ أشهر في تكساس وكاليفورنيا . ويتم تمويل الصفقة بقرض مقداره ٢٠٠ مليون دولار بضمان الحكومة الأمريكية (٢) . وفي عام ١٩٦٨ حصلت إسرائيل على ٤٨ قاذفة مقاتلة من طراز هوك من الولايات المتحدة ، وفي مقابلها، أعلن عن تدريب ٢٥٠ من رجال الطيران من العربية السعودية والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس على الطيران أو أعمال الصيانة (٣) .

وتسارعت عملية حلول الولايات المتحدة محل فرنسا بوصفها المورد رقم ١ للطائرات ، نتيجة لفرض فرنسا الحظر على تصدير الأسلحة وقطع الخيار في اليوم التالي لضرب إسرائيل مطار بيروت بالقنابل . غير أن إسرائيل كانت تملك احتياطياً كبيراً أساسه مشتريات القياسية لعام ونصف مقدماً (٤) .

وبحلول شهر أغسطس كانت إسرائيل قد اتجهت إلى واشنطن على نطاق واسع ، وطلبت طائرات تفائة قيمتها ١٥٠ مليون دولار، من بينها نحو ٢٥ طائرة أخرى من طراز فانتوم ف - ٤ (قيمة كل منها حوالي مليون دولار) ، ٨٠ قاذفة مقاتلة من طراز سكاي هوك ١ - ٤ (قيمة كل منها

(١) أشار كل من المرشحين للرئاسة إلى تأييده للصفقة في أثناء الحملة الانتخابية .

(٢) جريدة ذي نيويورك تيمس ، عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٦٨ .

(٣) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١٧ مارس ١٩٦٩ .

(٤) جريدة فيجارو ، عدد ١٤ فبراير ١٩٦٩ . وقد استأنفت فرنسا بعد ذلك توريد

قطع النيار . جريدة ذي نيويورك تيمس ، عدد ٤ يولييه ١٩٦٩ .

مليون دولار (١) . وأخذت الطائرات الأمريكية تشكل العمود الفقري لسلاح الطيران الإسرائيلي ، مثلما كانت الدبابات الأمريكية بالفعل هي العمود الفقري لقواتها المدرعة (٢) . وقيل فضلاً عن ذلك إن الطائرات والصواريخ والأجهزة الإلكترونية أحدث وأقوى مما تقدمه الولايات المتحدة منها إلى شركائها في حلف الأطلنطي ، أو حلف جنوب شرق آسيا . كما كان الأمريكيون يخدمون في القوات المسلحة الإسرائيلية دون أن يفقدوا الجنسية الأمريكية (٣) ، وهي واقعة ذكرتها القاهرة في رسالة إلى يوثانت كدليل آخر على مساندة واشنطن للعدوان الإسرائيلي ، وعلى أنها تخلق وضعاً تتورط فيه أمريكا مثلما تورطت في فيتنام من قبل .

وأصبح على أمريكا أن تعيد تقديرها للقوى الديناميكية في الصراع ، وأن تعيد النظر في مواقفها ونتائجها ، وذلك بعد انتخاب الرئيس نيكسون في نوفمبر ١٩٦٨ ، وتوليهِ السلطة في يناير ١٩٦٩ . وكان الرئيس جونسون قد قرر من قبل ، استناداً إلى دراسة قام بها مجلس الأمن القومي ، ألا يلزم تل أبيب بالجللاء عن الأراضي المحتلة كما فعل أيزنهاور تحت ضغط الرأي العام العالمي في عام ١٩٥٦ ، (٤) وبدلاً من ذلك سمح لإسرائيل بالاستفادة من مكاسبها في إرغام العرب على قبول التسوية التي ترتضيها .

(١) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٨ أغسطس ١٩٦٩ . وقد أعلن ذلك الحين بشكل استفزازي أن إسرائيل « تريد أن تكون طائرات الفانتوم مزودة بوسائل مناسبة لحمل الأسلحة النووية » ، وهو طلب سبق أن رفضته الولايات المتحدة . المرجع نفسه .

(٢) يذهب أحد التقديرات إلى أن الولايات المتحدة تملك ٣٠٠ دبابة من طراز باتون ، ٢٠٠ دبابة من طراز سوبر شيرمات ، وأن بريطانيا تملك ٤٥٠ دبابة من طراز سنتوريون ، وفرنسا تملك ١٢٥ دبابة من طراز Amx . انظر Military Balance 1970 ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، لندن ، ١٩٧١ .

(٣) جريدة هيرالد تريبيون ، ١٨-١٩ أكتوبر ، ١٩٦٩ .

(٤) قيل في ذلك الحين إن واشنطن هددت بقطع المساعدات الاقتصادية ، والكف عن توريد الأسلحة ، وأن تفرض ضرائب شبيهة بتلك التي تفرض في أوقات الحرب على المعونة الخاصة التي تقدمها الهيئات الأمريكية . جريدة نيو ستيتسمان ، عدد ١١ أبريل ١٩٦٩ .

وكانت أمام الرئيس المنتخب ثلاثة خيارات رئيسية ، كما جاء في مقال افتتاحي لجريدة نيويورك تيمس (١) : أن يترك المسألة برمتها أمام جوناثان يارنج ، أو أن يحاول - دون السعى إلى اتفاق طويل الأمد - نزع الفتيل من الانفجارات الدورية ، مع الإعراف "ضمني بوقف إطلاق النار وبالاحتلال الإسرائيلي ، أو أن يبذل جهوداً دبلوماسية أكثر للوصول إلى تسوية. وفيما يتعلق بالخيار الأول بذل الممثل الخاص للأمم المتحدة جهوده طوال ١٦ شهراً دون أن يصل إلى نتيجة ملموسة . أما الطريق الأخير فقد أعلن بعض المسؤولين الأمريكيين أنه لا يتفق مع موقف نيكسون . ولو كان الأمر كذلك لكان باستطاعة واشنطن الاستجابة لمبادرة الرئيس ديخول بإجراء مفاوضات رباعية ، ولو كمحاولة لا تسفر عن نتيجة جدية وكان يمكن لهذا الموقف ، بطبيعة الحال ، أن يؤثر في المحادثات التي بدأت في نيويورك في الجزء الأول من العام بين الدول الأربع ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، والتي تحمل أكبر قدر من المسؤولية عن صون السلام العالمي ، وتملك أكبر الإمكانيات لتسوية الأزمة . وبدأ أن واشنطن قد استقرت في نهاية الأمر على الخيار الثاني أو ما يقرب منه .

وكان من الواضح أن واشنطن تشعر بأنها تلعب لعبة «رابحة» ، أي أن قل أيب يمكن أن تبقى سيدة الموقف في إطار درجة واحدة (هي الصراع الوطني - الإسرائيلي العربي) ، وأن تفرض تسوية ، أو أن تبقى الدول العربية خاضعة للإرهاب والاضطراب الإقتصادي فترة طويلة (٢) ، أو أن

(١) جريدة ذي نيويورك تيمس ، عدد ٢ فبراير ١٩٦٩ .

(٢) يتحدث ج.س. كامبل في فصل بعنوان : « The Middle East » ، وذلك من دراسة أعدت لتكون أساساً لسياسة الحكومة الجديدة ، عن الوضع الإقليمي الجديد فيقول « إنه قد يستمر ١٨ عاماً أخرى » (ص ٦٤٠) ثم يقوم إنه قد يستمر « لفترة غير محدودة من الزمن » (ص ٤٦٤ . انظر ، Agenda for the Nation ، إعداد ك. جوردون ، معهد بروكتر ، واشنطن ، ١٩٦٨ .

تعود إلى القتال والإنتصار في حرب شبيهة بحرب يونيه (١) . ولما كانت هذه الإستراتيجية لا يمكن أن تطبق إلا عن طريق المساعدة العسكرية التي تمولها الولايات المتحدة (وتتحمل إسرائيل الجناح الأكبر من خسائرها السياسية والأدبية) ، فإن المساعدات الأمريكية يمكن أن تستخدم (لحل) الخلافات مع تل أبيب .

وتدل الدلائل على أن الرئيس الجديد «مقتنع» (٢) كسابقه بانباع هذا الطريق الخطر . ومن هنا أعلن عند موافقته على صفقة الفانتوم أنه ينبغي أن تمنح إسرائيل «فرصة عسكرية وتكنولوجية لمواجهة التفوق العددي لجيرانها وانتغلب عليه» (٣) . وكان من الواضح أن فكرته عن «توازن القوى» تعنى أن تبقى كفة إسرائيل راجحة في مواجهة الدول العربية مجتمعة (٤) ، بل وصفت تلك السياسة بأنها ترمى إلى منح تل أبيب «تفوقاً ساحقاً» (٥) .

وفيما يتعلق بالثلث الثاني قامت الولايات المتحدة بزيادة قواتها وقوات حلف الأطلسي في البحر المتوسط . فعززت أسطولها السادس بحيث أصبح ثاني أساطيلها العالمية (بعد الأسطول السابع المتمركز في مياه فييتنام) ، وأبقت قواعدها في كل من اسبانيا وإيطاليا وكريت واليونان (حيث تتوافر لها الموانئ والمطارات) ، وفي مالطة وشمال أفريقيا (كما سنوضح فيما بعد) . ويكشف حلف الأطلسي (الذي تبلغ قواته المسلحة في جنوب أوروبا نحو

(١) لاشك أن القادة الاسرائيليين أبدوا مثل هذا الاطمئنان ، وطالبوا بأن تقيم الولايات المتحدة (توازناً) في التسليح ، وأن تمنح التنافس الدولي في المنطقة (افظر على سبيل المثال خطاب أبا إيمان وزير الخارجية الإسرائيلية السابق في نادي الصحافة) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١ ديسمبر ١٩٦٨ .

(٤) انظر هاري هوبكنز ، « Egypt the Crucible » ، لندن ، ١٩٦٩ ، ص

٢١ من المقدمة .

(٥) بلوم فيلد ولايس — المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .

مليون جندي ، وأكثر من ألف طائرة ، ومئات من السفن) عن الاختيار الواضح لواشنطن للعمل الإمبريالي المشترك . ومنذ أكتوبر ١٩٦٨ أنشأ حلف الأطلنطي محطات تابعة لمقر القيادة البحرية في نابولي للاستطلاع الجوي - وهو قرار يبدو أنه اتخذ حوالى عام ١٩٦٧ (١) (وليس كما قيل لمواجهة تشيكوسلوفاكيا) . وإذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تكون هذه القاعدة فى الأساس سندا عسكريا واستطلاعيا لتل أبيب ، فإنها فى الوقت نفسه تلوح بها بطريقة استفزازية كراهوة غليظة ، وهى تدرك - إستناداً إلى سفيرها يوست - الخطر المتمثل فى احتمال أن تنجذب الدولتان الكبريان إلى النزاع (٢) ، وهو بلا جدال خطر عظيم ، وربما لجأت إلى ذلك على أمل أن يقلص التعاون العربى السرفيقي ، وهو الأمل الذى لم يتحقق حتى الآن .

وكانت واشنطن تشعر بقلق حقيقى خشية أن تدرك الشعوب الملعبة التى تلعبها ، وأن تتكفل الشعوب العربية بالذات فى مواجهتها ، لأن ذلك يمكن فى الأمد الطويل أن يوازن ، أو يمحى ، أثر الهزائم التى تعرضت لها فى حرب الأيام الستة ، ولذا أرسل الرئيس نيكسون الحاكم السابق سكراترون كى يعرض أن تمارس الولايات المتحدة سياسة أكثر توازناً ، تجاه العرب . غير أن الرئيس نيكسون عاد بعد المحادثات الأولية يتحدث عن ضرورة أن تتم التسوية بالاتفاق بين العرب والإسرائيليين مباشرة ، محاولاً بذلك إعطاء الانطباع بأن الولايات المتحدة تقف بمعزل عن الصراع . وقدم خمسة موضوعات تطرحها الولايات المتحدة للمناقشة كدليل على سعى واشنطن إلى تحقيق السلام . ثم ثبت بمرور الوقت أن كل ذلك كان وسيلة لتميع الموقف وإستنفاد الوقت . ولم يحل شهر مارس حتى كان نيكسون مضطراً إلى الدفاع

(١) مجلة اقترناشيونال أفيرز ، عدد فبراير ١٩٦٩ .

(٢) تشارلس و. يوست ، « World Order and American Responsibility » ،

فى مجلة فورين أفيرز ، عدد أكتوبر ١٩٦٨ .

عن نفسه في مواجهة الصحفيين الذين يظنون د أن الحكومة لا ترحب بيده
محدثات الدول الأربع، (١). وسارع المسؤولون الأمريكيون إلى إلقاء
اللوم في ذلك على موقف إسرائيل المتشدد، زاعمين أن واشنطن إنما تحاول
التخفيف منه .

ويرجع شعور الإمبريالية الأمريكية بالخسارة السياسية والأدبية نتيجة
لدورها في النزاع العربي الإسرائيلي إلى الفترة التالية للحرب مباشرة . وتعود
أولى الآثار المرة إلى إدراك جانب (على الأقل) من العالم العربي أن النزاع
ليس مجرد نزاع عربي إسرائيلي ، وإنما هو أيضاً نزاع بين الإمبريالية
وأعدائها ، وأن القوة المعادية الأساسية إنما هي الإمبريالية الأمريكية ، تليها
الإمبريالية البريطانية . وفي خلال أيام قليلة قطعت ست دول علاقاتها
بالولايات المتحدة (٢) ، وقطع بعضها علاقاته ببريطانيا . وجاءت الأنباء (٣)
بان المظاهرات اجتاحت العالم العربي من عدن إلى تونس ، وأغلقت الموانئ ،
وأوقف شحن النفط ، وقوطعت السفن ، واعادت تونس والجمهورية العربية
المتحدة العلاقات الدبلوماسية التي كانت مقطوعة بينهما . واستولت الجزائر
على خمسة مراكز للتسويق تتبع شركتي « إيسو » ، و « موبيل اويل » ، (٤) .
واخذ التضامن العربي يمتد إلى مجالات لم يشملها من قبل ، مبتدئاً بحظر النفط
لمدة شهرين ، ثم بقرارات الخراطوم الصادرة في سبتمبر (لا اعتراف
بإسرائيل ، ودعم القوة العربية ، واستئناف شحن النفط الى الغرب مصحوباً

(١) مجلة هيرالد تريبيون ، عدد ٦ مارس ١٩٦٩ .

(٢) الجمهورية العربية المتحدة ، وسوريا ، والجزائر ، والعراق ، واليمن والسودان .
مجلة ذي نيويورك تيمز ، عدد ١٥ يونيو ١٩٦٧ . واتخذ لبنان إجراء جزئياً . ولم تتخذ
الأردن ، والكويت ، والعربية السعودية ، وتونس ، وإيبيا ، والمغرب ، أى إجراء
(المرجع السابق) .

(٣) جريدة براقدا ، عدد ١٤ يونيو ١٩٦٧ .

(٤) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٣١ أغسطس ١٩٦٧ .

فى الوقت نفسه بدعم للجمهورفة العربفة المتحدة والأردن من جانب الكويت ولفبفا والعربفة السعودفة مقدارف ١٣٥ ملفون فنفف؁ وذلك فعوفضاً لفففف عفف تعرضتالفف من خسائر) .

غفر أن المواقف السفساففة المأخذة لم تكن فففق دائماً مع المصالح المعادفة للإمبرفالفة. ففف ففتماع الففمفة العامة للأمم المتحدة على سبفل المثال لم فقف غفر نصف الدول الأفرفقفة الثمانف والثلاثفن إلى جانب الإقأراح السوفففتف الداعف إلى الإنسحاب الفورف للقرات الإسرائيلية من الأراضف المأفلة . ولم تؤفد منظمة الوحدة الأفرفقفة الإقأراح الذف قدمته الصومال وغبففا والدول العربفة باستفكار العدوان (١) . وفف فلك المأحلة لم فكن الكفثفرون فرون فوفع القوف؁ كما رآف القائد البعثف مالك الأمفن (٢)؁ على أنه (فضم موضوعاً القوف الإمبرفالفة والصففونفة والرفمفة العربفة من ناحية؁ وعلى أن الدول العربفة الفقدمفة؁ من النأفة الأفرى؁ لفست هف وأدفا — بل الفماهر الفقفرفة فف البلاد العربفة أفضاً — للفف فلفف الفأفد من جانب قوف الإشراففة العالمية وغبففا) .

ولما لم فكن هناك أى أأمال واقفف للوصول إلى فسوفة سلمفة ففما فعلق بالثلف الأول بسبب موقف إسرائيل المأشدد : فقد فقدم الرئفس عبد الناصر إلى واشفطن طالباً منها أن فضعف على فل أففب كف فانسحب من منطقة السويس؁ مع ففظم ضفمانات مقبولة للحدود والممرات المأافة . والواقع أن الففوق السفسافف والأدبف للجانف العربف ساعد فف الموافقة على قرار مجلس الأمن

(١) فرفدة لزنفسففا؁ عدد أول أغسطس ١٩٦٧ . وكان ذلك انعكاساً لكف من الفأفر الإمبرفالف؁ والفغلل الإسرائيلي فف أفرفقفا؁ الفمفل على سبفل المثال فف أملاكفا اسففا فف ففحو ٤٠ شركة ففخلطة فقدر رأسمالفا بمبلغ ٢٠٠ ملفون دولار؁ فضلاً عن الفأارة والمساعدة الفففة والفرفب العسكري .

(٢) أأفث مع مراسل فرفده أوفففا الإففالفة؁ فشر فف فرفدة زا روففوم؁ عدد ٤ أغسطس ١٩٦٧ .

الصادر في ٢٢ نوفمبر ، والذي أدى إلى عزلة تل أبيب بسبب معارضتها المتشددة . وقد تمكن عبد الناصر بدوره من دعم مركزه في الداخل (إذ أصبح رئيساً للوزراء ، وأميناً عاماً) ، كما تمكن من إحباط مؤامرة عبد الحكيم عامر .

وفي السنة الأولى التالية للحرب تدهورت مكانة الولايات المتحدة تدهوراً شديداً ، وتلاشت الصورة التي حاولت أن ترسمها لنفسها على أساس أنها معادية للإستعمار ، وأصبح اسمها يرتبط باسم إسرائيل بشكل متزايد باعتبارها تمثلان الإستعمار الجديد في المنطقة . غير أن واشنطن نجحت في بعض الحالات في تثبيت مواقفها في العالم العربي ، وإن كانت قد اضطرت إلى الإنتظار ، على سبيل المثال ، إلى مارس ١٩٦٨ كي تبدأ مرة أخرى في شحن الأسلحة إلى الأردن . وقوبل استئناف الأسلحة الأمريكية إلى تونس وليبيا والمغرب ، على حد تعبير دروميداتون ، بعبارات ودية لم يكن من الحكمة أن يقال في الأسابيع التالية للحرب مباشرة (١) ، بل إن الولايات المتحدة كانت لا تزال تأمل في تخفيف حدة العداء العربي لها عن طريق الدول التي تملك فيها نفوذاً (مثل العربية السعودية التي يحكمها الملك فيصل) ، وفي عرقلة التضامن العربي والتحرك العربي (كما حدث في مؤتمر الرباط) عن طريق القيام بتحركات لحرف الأنظار ، مثل تجديد الهجوم من الجانب الملكي على الجمهورية اليمنية . وكان العداء العربي لأمريكا قد أدى ، على سبيل المثال ، إلى نزاع ملكية عدد من أغني آبار النفط الأمريكية والبريطانية في العراق (٢) ، والمقاطعة "صریحة" للشركات الأمريكية (فورد ، آر سي إي ، كوكاكولا) ، وإحلال البضائع الأمريكية والبريطانية .

(١) جريدة ذي نيويورك تيمز ، عدد ١٧ يولية ١٩٦٨ .

(٢) حصل الفرنسيون على حق استغلال مناطق كثيرة كانت تقع في نطاق امتيازات شركة نفط العراق . وفي ديسمبر ١٩٦٧ وافق الاتحاد السوفيتي على المساعدة في تشغيل حقل شمال الرميلة . مجلة نيوزويك يولية ١٩٦٨ .

وتميزت السنة الثانية من فترة ما وصف بأنه السلام ، المصحوب باطلاق الرصاص ، بتزايد ادراك العالم العربي للدور الإمبريالى للولايات المتحدة ، وباتخاذ موقف أشد حزمًا ازاء هذا الدور .

وطرأ تغير كبير على المواقف والأحداث . ووقف عبد الناصر فى المؤتمر الوطنى يقول ان علينا ان نميز بين اصدقائنا واعدائنا(١) . وقال ان اصدقاءنا هم الذين يؤيدوننا ويعطوننا السلاح ، وان اعداءنا هم الذين يؤيدون عدونا ويمدونه بالسلاح ، وبوضوح اكثر فان الاتحاد السوفيتى هو صديقنا ، والولايات المتحدة هى عدونا(٢) . كما قال انور السادات ان الولايات المتحدة هى عدونا الأساسى رقم واحد(٣) ، وان ثمانية آلاف من الخبراء العسكريين من الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الاتحادية كانوا يعملون فى "قوات المسلحة الإسرائيلية فى أثناء حرب يونيه . وفى دائرة اوسع ، وصف وزير الدولة السودانى (الذى كان يرأس اجتماعا لمجلس الدفاع المشترك يضم الدول العربية الأربع عشرة باستثناء تونس) الولايات المتحدة بأنها "العدو رقم واحد للعرب" (٤) ، وقال إنه يتعين على الدول العربية جميعاً أن تحدد موقفها من الولايات المتحدة .

وليس من المستبعد أن تكون خيبة أمل العرب فى أن تغير حكومة نيكسون سياستها فى عام ١٩٦٩ قد هبطت بمكانة أمريكا ونفوذها بين العرب إلى الحد الأدنى ، بل ساعدت فى إزدياد اتجاههم نحو اليسار . وفغضلا عن

(١) خطاب فى ٦ نوفمبر ١٩٦٩ .

(٢) فى الخطاب نفسه . وقد وصفه روجرز وزير الخارجية بأنه " نكسة لجهود السلام " . وتراجعت جريدة الأهرام فقالت إن الرئيس عبد الناصر لم يقل إن الولايات المتحدة عدو للعرب ، بل قال أنها تتخذ "موقفاً" معادياً . جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١٠ نوفمبر ١٩٦٩ .

(٣) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١١ نوفمبر ١٩٦٩ .

(٤) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١٠ نوفمبر ١٩٦٩ .

ذلك كانت واشنطن تقدم تأييدها لحكومة إسرائيلية إزداد فيها نفوذ «الصقور» منذ مارس ١٩٦٩، عندما خلفت جولدا مائير ليفي أشكول في رئاسة الوزارة، واستمرت في رفض قرار مجلس الأمن ، ورفض التفاوض إلا بشروط المنتصر ، مما أدى إلى تغير مشاعر الرأي العام إزاءها . وفي خلال ذلك العام شهدت أفريقيا ثلاث ثورات : في السودان في شهر مايو ، وفي ليبيا في شهر سبتمبر ، وفي الصومال في شهر أكتوبر . وأقام السودان منذ البداية علاقات وثيقة مع الدول العربية والدول الاشتراكية ، ووضع برنامجا للتأميم . وسارع النظام الليبي المعادي للإمبريالية بمطالبة لندن وواشنطن بالجللاء عن القواعد العسكرية (التي كانت قد استكملت في شهرى مارس ويونيه ١٩٧٠) . ومطالبة جميع الشركات (باستثناء شركات النفط) بأن يكون ٥١ في المائة من رأسمالها على الأقل مملوكا لليبيين ، وعزل المديرين والمدرسين والتقنيين الاوربيين والأمريكيين ، واستبدل بهم مديريين ومدرسين وتقنيين من العرب ، وقرر استخدام اللغة العربية لغة رسمية . وألغت حكومة العقيد القذافي العقود التي كانت موقعة مع الحكومة البريطانية لتوريد الأسلحة — وهي الأسلحة التي كان يعتزم أصلا استخدامها ضد الجمهورية العربية المتحدة — وتعاقدت بدلا منها على طائرات فرنسية من طراز «ميراج» .

وأدى إدراك دور الإمبريالية الأمريكية في هذه المنطقة إلى وعى أعمق بالنسبة للموضع العالمى للنزاع (١) ، وارتباط الصراع في المنطقة بالسياسة الإستعمارية في أفريقيا الجنوبية وبالحرب الإمبريالية في فيتنام . ودعت نقابات العمال الأفريقية إلى إنشاء منظمة نقابية موحدة في أفريقيا ، وطالبت بعدم تفريغ المواد الحربية في جنوب أفريقيا والبرتغال وإسرائيل أو شحنها إلى هذه البلاد ، وبانسحاب القوات الأمريكية من فيتنام (٢) .

(١) عند عقد مؤتمر نقابات العمال الأفريقية بالقاهرة ، قال الرئيس عبد الناصر إن حضور ممثلى نقابات العمال العالمية إنما يدل على أن « كماح الشعب العربى جزء لا يتجزأ من النضال العام » . وكالة تاس فى ٣٠ يناير ١٩٦٩ .

(٢) اجتماع وزراء العمل بمنظمة الوحدة الأمريكية ، ١٠ مارس ١٩٦٩ .

وكان أثر هذا الاتجاه على واشنطن - وهو السبب النكامن وراء « نظرية والدومينو » التي وضعت بشكل سطحي وفج - ينعكس على سبيل المثال في دراسة غربية للواقف المختلفة من انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام ، جاء فيها : « في المغرب وتونس وجمهورية جنوب أفريقيا ، يمكن أن يؤدي الانسحاب من فيتنام إلى فقدان الثقة في الولايات المتحدة . . . وفي الشرق الأوسط ، يمكن أن تترتب عليه آثار خطيرة ومباشرة ، إذ سيضعف موقف إسرائيل والدول الموالية للغرب مثل الأردن والسعودية ، كما سيكون دافعاً لدول مثل إيران وتركيا إلى إعادة النظر في اعتمادها على الولايات المتحدة » (١) . إن مثل هذه المخاوف الرجعية ، « التي يمكن تلخيصها في القول بأن « الهزيمة تولد الهزيمة » ، إنما هي في الواقع تعبير عن فئة من الطبقات الحاكمة التي لها السيطرة على وسائل الإعلام ، أكثر مما هي تعبير عن الرأي العام نفسه .

وأسرعت واشنطن واحتكارات النفط إلى إتخاذ بعض الخطوات لايقاف هذا الاتجاه الخطر في للعالم العربي . وكان للنظام الموالي للولايات المتحدة ، القائم في المملكة العربية السعودية ، دوره في المحاولة دون قيام جبهة متناسقة ضد الارتباط الأمريكي الاسرائيلي . وفي عام ١٩٦٩ كان هناك خطر الوصول إلى تضامن عربي أكبر في مؤتمر القمة الذي كان من المقرر عقده في الرباط ، ولذلك تأجل عقده شهوراً طويلة بناء على طلب الملك فيصل ، وليس من المستبعد أن يكون موقفه المؤيد لواشنطن ، التي تساند إسرائيل ، من أسباب محاولة الانقلاب التي وقعت ضده في شهر أغسطس ، والتي أعقبها القبض على مئات من بينهم عدد من ضباط الجيش والطيران . وفي شهر سبتمبر عقد ممثلو شركات النفط الأمريكية ، التي شعرت بالقلق بسبب ثورة ليبيا ، اجتماعاً في بيروت ببلبنان ، ثم التقوا في شهر ديسمبر بالرئيس نيكسون (وحضر الاجتماع كل من دافد روكفلر ، وجون ماكلوي ، ووزير المالية السابق روبرت

(١) مجلة نيوزويك ، عدد ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ .

أندرسون ، وهم من أصحاب الاستثمارات في الكويت وليبيا) . وأعقب ذلك إلتهاج الولايات المتحدة بسياسة « أكثر توازناً » ، وأعلن وزير الخارجية روجر شروين منفصلين للتسوية في الشرق الأوسط : أحدهما للجمهورية العربية المتحدة ، والآخر للأردن . وقد أعلن هذان المشروعان في ٨ و ١٨ ديسمبر على التوالي . ولم يمض أسبوع واحد حتى تحقق فشل مؤتمر الرباط (الذي تأخر عقده طويلاً) بسبب معارضة العربية السعودية والكويت لزيادة الدعم للدول العربية الأخرى بدعوى أن ليبيا لا تدفع قدرأً يناسب دخلها . وكان من الواضح أن الملك فيصل غير راض عن عبد الناصر الذي كانت جملته المزدوجة على واشنطن وتل أبيب تضعف موقف العربية السعودية إزاء الشعوب العربية (١) .

وربما كانت الأردن أكثر تعرضاً للخطر الداخلي نتيجة لموقفها المتناقض الذي تربط فيه ارتباطاً وثيقاً بواشنطن ، على حين تستمر في العداء لإسرائيل . وبينما لم يكن لدى هذه المملكة العربية ، التي تملك فيلقاً عسكرياً أكبر حجماً من إمكانياتها (٢) تولى الضباط الإنجليز تدريبه وقيادته منذ عام ١٩٢١ ، قاعدة صناعية أو إقتصادية مناسبة ، فقد كانت تسد هذه الفجوة حتى حرب يونه بالاعتماد على المساعدة التقنية الأجنبية ، والمعونة العسكرية من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا (وقروض التنمية من الغرب ومن الكويت) . ومن الواضح أنه كان يوجد تقدير كامل لميل الملك حسين إلى الغرب واعتماده عليه ، فقد قام رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول — عن طريق ممثل الأمم المتحدة في

(١) جريدة ذي نيويورك تيمز ، عدد ٤ يناير ١٩٧٠ .

(٢) زاد عدد قوات الفيلق من ٨٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ جندي في الفترة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٦ ، ثم زاد إلى ٦٠٠٠٠ جندي في عام ١٩٦٦ . ويتكون معظمه من أبناء الفلاحين ، ولكن ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من أفرادهم من البدو أو العشائر ، وذلك قياساً إلى مجموع السكان الذي يبلغ ٢ مليون نسمة ، منهم ٥٠٠٠٠٠ نسمة من ذوي النشاط الاقتصادي — انظر ف.ع. فاتيكيوتس *Politics and the Military in Jordan* لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٨ — ١١ .

القدس — باخطار الملك حسين بالهجوم الإسرائيلي على الجمهورية العربية المتحدة ، وإبلاغه بأنه إذا بقي الأردن بعيداً عن القتال فلن يصيبه شيء (وذلك دليل قوى على أن النظامين التقدميين في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا كانا هما الهدف دون الأردن) . ولكن الجمهورية العربية المتحدة كانت قد وقعت في ذلك اتفاقاً مع الملك حسين ، وكان الأردن قد شرع يقاتل في القدس ، ويطلق القذائف على قاعدة ناتانيا (١) .

وإذا كان احتمال انتصار العرب أمراً مغرباً ، وأدى بالنظام الملكي إلى عقد تحالف جديد ، فإن الأردن لم يلبث بعد الهزيمة أن استأنف علاقته السابقة بالغرب . واتجه مرة أخرى في عام ١٩٦٨ (في أول فرصة ممكنة) إلى الولايات المتحدة ، وإلى بريطانيا بوجه خاص لتكون الدولة الرئيسية التي تمدّه بالأسلحة وعلى الرغم من ذلك فإن ضغوط الإمبريالية بوصفها مورد السلاح ، أو التلويح بمشروعات السلام (كمشروع آلون الذي قدم في ديسمبر ١٩٦٨ ، ومشروع روجرز الذي قدم بعده بعام) ، لم تستطع دفع الأردن إلى الانفصال وعقد صلح منفرد .

وكان مرجع ذلك في الأساس قوة المقاومة الجديدة - السياسية والعسكرية التي ظهرت بين صفوف اللاجئين ، الذين ربما ازداد عددهم من نحو ثلث سكان الأردن قبل عام ١٩٦٧ ، إلى ما يقرب من ثلثهم (ويشمل ذلك عدداً كبيراً طرد من دياره مرة أخرى ، أو فر منها — في هذه المرة من الضفة الغربية لنهر الأردن التي احتلت بعد حرب يونيو) . وازداد نفوذ الفدائيين (وهي كلمة تعني بالعربية المستعدين للتضحية بالنفس) ، فأنشأوا المستشفيات الخاصة بهم ، وهيئات الخدمة الاجتماعية ، وشرعوا في جمع الضرائب . وفي

(١) ينبغي ملاحظة أن الأردن لم يكن لديه لتشغيل الطائرات التي يملكها ، وعددها ٢٢ طائرة ، غير ١٥ طياراً ، أما الباقون فشكلوا في الولايات المتحدة — انظر كتاب الملك حسين ، حربنا مع إسرائيل ، دار النشر ، بيروت ، ١٩٦٨ .

الضفة الغربية المحتلة أصبحت المقاومة الفلسطينية المنتظمة - على الرغم من تفتتها بين منظمات متنافسة - قوة ضخمة تعمل ضد كل من إسرائيل والملك حسين المرتبط بالولايات المتحدة وبريطانيا . وإذا كانت دفتح ، كبرى المنظمات المناضلة قد تأسست قبيل عام ١٩٥٦ ، فإنها تعتبر من الظواهر التي برزت بعد عام ١٩٦٧ ، وأصبحت قوتها تعادل قوة المنظمات الأخرى مجتمعة ، ويقدر عدد المسلحين من رجالها بما يتراوح بين خمسة آلاف وخمسة عشر ألفاً .

وقد بذلت بعد حرب يوفيه ، وبخاصة بعد أحداث لبنان (في أواخر عام ١٩٦٨) ، جهود أكبر للتنسيق بين مختلف منظمات المقاومة للاجئين الفلسطينيين الموزعين في بلاد متعددة (الأردن ، لبنان ، سوريا ، وقطاع غزة) . وتولى ياسر عرفات رئاسة كبرى هذه المنظمات ، وهي منظمة التحرير الفلسطينية ، في فبراير ١٩٦٩ . وتشكلت فضلاً عن ذلك حركة واسعة المقاومة الفلسطينية لتضم منظمة التحرير الفلسطينية (وأداتها العسكرية : فتح) ، وطلعة حرب التحرير الشعبية (ويطلق عليها اسم الصاعقة) ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وغيرها . ومن المؤسف أن بعض منظمات المقاومة لجأت في كفاحها ضد الإحتلال الأجنبي إلى أعمال إرهابية مغامرة . أما التقدميون فقد عارضوا الإرهاب ، ورأوا أنه أداة للرجعية وعمل من أعمال الاستفزاز أو أنه انفجار عاطفي من جانب أناس مضطهدين منشأه الإحباط ، أكثر مما هو سلاح للكفاح الجماهيري المنظم والثورة .

وأدت الأعمال الإرهابية ، مثل خطف الطائرات الأجنبية - الذي استنكرته فتح في حينه - إلى إضعاف مكانة مرتكبيها ، بل اتخذت منها الرجعية ذريعة لضرب الحركة الفدائية بأسرها . وكانت على سبيل المثال أساساً لإعلان الملك حسين الأحكام العرفية في سبتمبر ١٩٧٠ .

غير أن الحملة المسلحة التي شنها الملك بعد ذلك على الفلسطينيين المناضلين

من أجل التحرير أعادت وحدة حركة المقاومة في مواجهة العدو المشترك ، وأصبحت تهدد بالتحول إلى حرب أهلية . ووجه الرئيس عبد الناصر اللوم إلى الجيش الأردني ، واتخذ خطوات للوساطة بين الجانبين ، وهي الوساطة التي نجحت آخر الأمر في دفع ياسر عرفات والملك حسين إلى الموافقة على وقف إطلاق النار ، كما أدت إلى استقالة رئيس وزراء الأردن . وكشفت واشنطن عن تأييدها للملك حسين في أثناء زيارته لها بعد شهرين - إذ أذاعت في شهر سبتمبر ، في معرض المباهاة بقوتها في البحر المتوسط ، أن الولايات المتحدة على استعداد للتدخل إذا تعرض النظام الملكي الأردني للخطر ، وأنها ستقدم له مساعدة تبلغ ٣٠ مليون دولار أو أكثر ، (١) .

وإذا كان لبنان المجاور لم يشترك بصورة مباشرة في العمليات العسكرية فان تزايد قوة الفدائيين في القسم الجنوبي من البلاد أثار بدوره قلق واشنطن . وهناك من يربط بين هجمات الجيش اللبناني على معسكرات اللاجئين في ٢٠ أكتوبر ١٩٦٩ ، وبين ما أعرب عنه جونيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية في ١٠ أكتوبر من قلق فيما يتعلق بكل ما يمس سيادة لبنان . أيا كان مصدره ، . وكذلك ما جاء في مذكرة السفارة الأمريكية في بيروت من إشارة عامة إلى وجود الفدائيين المعادين لإسرائيل في المنطقة ، (٢) . وأدت استقالة رشيد كرامي رئيس الوزراء اللبناني احتجاجا على قيام الجيش اللبناني بالاغارة على معسكرات اللاجئين دون علمه ، وما أعقبها من مظاهرات جماهيرية لتأييد "فدائيين" ، إلى نشوب أزمة بدا واضحا أن تل أبيب وواشنطن تسعيان من خلالها إلى الصيد في الماء العكر .

وفي تلك الظروف انتهت الجهود الشخصية التي بذلها الرئيس عبد الناصر ، بالتعاون مع كل من سوريا والأردن ، إلى عقد اجتماع في القاهرة ضم ممثلي

(١) جريده واشنطن بوست ، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٧٠ (المقال الافتتاحي) .

(٢) جريده هيرالد تريبيون ، عدد ٢٣ أكتوبر ١٩٦٩ .

جزيرة سيناء . وإذا لم تكن تلك المحادثات قد أثارت تفاؤلاً واسعاً ، فقد رأى فيها البعض منبراً يحول دون المواجهة بين الدول الكبرى . وفضلاً عن ذلك كان الرئيس نيكسون يتعرض للضغط لإتباع سياسة أمريكية جديدة لإسترداد جانب مما خسرت الولايات المتحدة في المجال السياسي ، وهو ما أشار به سكراتون بعد زيارته للعالم العربي (١) .

وبات من الواضح في الشهور التالية أن المباحثات التي تقف فيها الولايات المتحدة إلى جانب المعتدين ، على حين يقف الإتحاد السوفيتي إلى جانب ضحايا العدوان ، قد وصلت إلى طريق مسدود (٢) ، وأنها لا تتقدم نحو تسوية سلمية . وكان جوهر الموقف السوفيتي هو إلزام إسرائيل بالتخلي عن الأراضي المحتلة ، والسماح بعودة اللاجئين ، على حين كان جوهر الموقف الأمريكي هو الضغط من أجل إجراء مفاوضات بين العرب وإسرائيل تستهدف فرض شروط المنتصر فيما يتعلق بالأراضي وباللاجئين (كان المطلب على سبيل المثال أن تتفق إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة في أول الأمر على د الحدود الآمنة والمعترف بها) . ولم تتردد واشنطن أيضاً في إثارة الأردن ضد الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك مثلاً باعادة الحديث عن مصير قطاع غزة ، واحتمال تسليمه للأردن كي يكون منفذاً له إلى البحر المتوسط على أن يكون للدول الأخرى حق المرور (الترانزيت) (٣) .

(١) قال سكراتون ان تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل يخلق مشكلات داخلية حادة في لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية ، وان الشباب العربي يتحول الى العداء للولايات المتحدة ، وان التأييد الذي يحظى به الإتحاد السوفيتي آخذ في الازدياد ، وان سبب ذلك في المقام الأول هو إقدام الولايات المتحدة على بيع طائرات الفانتوم لإسرائيل في الوقت الذي بدأت فيه بلاد كثيرة تعلق آمالها على مهمة يارنج - حديث جريدة كرستيان ساينس مونيتور ، عدد ٨ فبراير ١٩٦٩ .

(٢) جريدة ذي نيويورك تيمز ، عدد ٣ يولية ١٩٦٩ .

(٣) جريدة ذي نيويورك تيمز ، عدد ١٩ أكتوبر ١٩٦٩ .

وفي أواخر العام نفسه، كانت واشنطن قد قوضت الجهود المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن، بحيث رأى الكثيرون أن المحادثات — إذا تفاضنا عن كونها وسيلة لتجنب الصدام بين الدول الكبرى — أصبحت ستاراً لإخفاء استراتيجية واشنطن، ولتقسيم الدول العربية وإضعافها، ولمساندة ضم إسرائيل للأراضي المحتلة. كما كانت تهدف أيضاً إلى الوقعة بين الأردن وسوريا من ناحية، والجمهورية العربية المتحدة من الناحية الأخرى. وفضلاً عن ذلك كان من العسير منذ منتصف عام ١٩٦٩، عندما لجأت إسرائيل إلى تصعيد الموقف بمختلف الوسائل - المدفعية والصواريخ والطائرات وعبور القناة — مما دفع أوثانت إلى إعلان أن حرباً حقيقية تدور هناك بالفعل — تجنب النتيجة القائلة بأن الإستراتيجية الأمريكية تكفي «بتجميد» الموقف عند المعدل الحالي للعمليات العسكرية، وهو المعدل الملائم لتل أيب (١).

وكانت الاستراتيجية الهجومية الإسرائيلية، المدعومة من جانب الولايات المتحدة، والقائمة على مواصلة العمليات العسكرية، على أن تتحمل إسرائيل الجانب الأساسي من الخسائر السياسية والأدبية، وألا تقوم الولايات المتحدة بجهود جديدة للتسوية السياسية في إطار مجلس الأمن، كانت تلك الاستراتيجية تتطلب في المقام الأول أن تحافظ واشنطن على تفوق إسرائيل العسكري، وبخاصة التفوق الجوي (٢). وكان من الواضح أن مثل هذا

(١) عند اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة على سبيل المثال اتخذ وزير الخارجية المصرية محمود رياض «موقفاً أكثر تشدداً» من العام الماضي. كما وجه رئيس الوزراء السوداني بأكبر عوض الله في خطابه الأول في الجمعية العامة نقداً شديداً للولايات المتحدة، واتهمها بمرقلة التوصل إلى اتفاق في الشرق الأوسط، وذلك بتسليمها طائرات الفانتوم لإسرائيل دون مطالبها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة — جريدة هيرالد تريبيون، عدد ٢٤ سبتمبر ١٩٦٩.

(٢) كتب أحد المعلقين العسكريين الأمريكيين يقول إنه «بغير التفوق الجوي كان من المشكوك فيه أن تتمكن إسرائيل من الاحتفاظ بالضفة الشرقية لقناة السويس بقدر معقول من الخسائر». مجلة ميليتاري ريفيو، عدد يناير ١٩٧١.

الميزان العسكرى المائل لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة . ويكاد يكون من المؤكد أن الوضع سيتغير لصالح الدول العربية في الأمد الطويل . وكان ذلك تقدير كثير من المراقبين ، ومن بينهم على سبيل المثال ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودى العالمى ، وذلك عندما قال « إن الزمن يعمل إلى جانب العرب » .

وحدث فى الواقع تغير هام فى السنة الثالثة بعد الحرب ، إذ ترتب على قيام واشنطن بإمداد إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ بالمعدات اللازمة لشن الحرب الالكترونية ، الحديثة ، ثم تزويدها فى خلال السنتين التاليتين الحرب بخمسين طائرة قاتنوم ، ومائة طائرة سكاي هوك ، أن أصبح رد الفعل العربى هو الاتجاه نحو الإتحاد السوفيتى ليتولى حماية المنشآت المصرية (١) .

وكان من نتائج المساعدة السوفيتية أن صرح وزير الخارجية الأمريكية روجرز فى ربيع عام ١٩٧٠ : « بأن عاملاً جديداً قد دخل معادلة الشرق الأوسط » (٢) وهو قول أكدته الوقائع ، إذ تناقصت غارات إسرائيل الجوية ابتداء من ١٧ أبريل ، وأصبحت محصورة منذ ذلك الحين فى منطقة القناة . وبذلك وضعت وسائل الدفاع الجوى التى قدمها الإتحاد السوفيتى حداً لتغلغل الطائرات المعادية إلى أعماق البلاد وقصف الأهداف العسكرية والمدنية .

وإلى جانب المساعدة العسكرية قدم الإتحاد السوفيتى للجمهورية العربية

(١) حديث مع الرئيس عبد الناصر ، فى مجلة ى.س. نيوز آند وورلد ريبورت ، عدد

مايو ١٩٧٠ .

(٢) جريدة ذى نيويورك تيمز ، عدد ٣٠ أبريل ١٩٧٠ ؛ وكذلك برنارد راينغ ،

U.S. Policy in the Middle East ، فى مجلة كارف هيسورى ، عدد يناير ١٩٧١ .

المتحدة مساعدات كبيرة من أجل التنمية الاقتصادية (١) . وقد اعترف الجميع حتى أعداء الإشتراكية ، بالطابع الدفاعي لهذا الدعم الشامل . يقول مركز الدراسات الاستراتيجية إن الأدلة تبين « أن الاهتمام السوفيتي الرئيسي كان موجهاً إلى الحد من احتمال نشوب حرب محلية جديدة وغير محدودة في الشرق الأوسط (٢) .

وكان التغيير الذي طرأ على معادلة « القوة » ، الذي تحدث عنه وزير الخارجية روجز في أبريل ١٩٧٠ ، عنصراً أساسياً بغير شك يمكن أن تتحقق به — من خلال المساعدة العسكرية السوفيتية — ما لم تكن واشنطن راغبة في تحقيقه بالوسائل السياسية أو غيرها ، ألا وهو الضغط على إسرائيل لوقف غارات الحمق (٣) . وعلى النقيض من ذلك كانت الولايات المتحدة تحرص على استمرار التفوق الإسرائيلي ، وذلك بسعيها إلى الحد من تزويد الإتحاد السوفيتي للقوات العربية بالأسلحة ، كما حدث في خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٧٠ ، استناداً إلى بيان الرئيس نيكسون عن سياسته (٤) . ولم

(١) المساعدة في كهربة ما يقرب من ٤٠٠٠ قرية اعتماداً على كهربة السد العالي ، وأعمال توسيع مصانع الحديد والصلب في حلوان بما تقرب قيمته من ٧٠٠ مليون دولار ، وإنشاء مصنع للفوسفات في قنا تبلغ تكاليفه ١٠٠ مليون دولار ، وإنشاء فرن للصهر في أسوان ، ومصنع للفيروسيليكون ، والبحث عن النفط في واحة سيوة . وتقرر كذلك أن تساعد تشيكوسلوفاكيا في إنشاء محطة للكهرباء في كفر الدوار في خلال أربع سنوات ، لتوليد ١٥ مليون كيلووات ، أى ما يساوى نصف طاقة السد العالي .

(٢) مجلة استراتيجية سيرفيس ، عدد عام ١٩٧٠ ، ص ٩٠ .

(٣) في ٢ فبراير ١٩٧٠ على سبيل المثال ، وبعد الفجوة على أبي زعبل ، صرحت واشنطن بأنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ، « فإن الغارات الإسرائيلية على المناطق الداخلية ستشدد ، وأن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تفعل شيئاً لإزاء ذلك » . من خطاب الرئيس أنور السادات في حلوان في أول مايو ١٩٧١ .

(٤) « U. S. Foreign Policy for the 1970's » ، نشرة وزارة الخارجية

الأمريكية ، ٢٢ مارس ١٩٧١ ، ص ٣٩٢ .

يكن رفض تلك المحاولات الأمريكية مصدر دهشة لأحد من يعرفون تاريخ
تأييد الاشتراكية لحركة التحرر الوطني .

وقام الرئيس عبد الناصر في أول مايو بخطوة نحو الحل "السياسي في ظل
الوضع الجديد ، وطلب من الرئيس نيكسون ، إذا كان غير راغب في "ضغط
على إسرائيل لسحب قواتها ، أن يوقف على الأقل تزويدها بالأسلحة . ورد
وزير الخارجية روجرز على ذلك باقتراح مضاد ، مفاده أن تنسحب "قوات
الاسرائيلية ، على أن يصحب ذلك وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر يمكن
في خلالها أن يتوصل يارنج إلى تسوية للأزمة . ولما كانت "الجمهورية العربية
المتحدة تريد التوصل إلى تسوية سياسية شاملة فقد قبلت الاقتراح .

وكانت نتيجة ذلك أن أوقف إطلاق النار اعتباراً من ٨ أغسطس ،
ولكن دون انسحاب القوات الاسرائيلية . وسارعت واشنطن إلى جنى ثمار
قيامها بتقديم الاقتراح ، فشرعت في بث الفرقة في الجبهة العربية المعادية
للإمبريالية . كما أن هذا التنازل من جانب "الجمهورية العربية المتحدة قد أثار
سخط اليسار — ولا سيما في سوريا والعراق ، وبين "فدائيين الفلسطينيين .
وشهدت الأسابيع التالية تهديد الولايات المتحدة بالتدخل في أزمة الأردن ،
و وفاة الرئيس عبد الناصر . واستغلت واشنطن حانة البلبلة التي سادت العالم
العربي ، واتهمت الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي بخرق وقف
إطلاق النار . وفي ظل هذا الهجوم الدبلوماسي والنفسي قطعت إسرائيل
المحادثات مع يارنج ، وعززت الولايات المتحدة أسطولها في البحر المتوسط
في مظاهرة للقوة ، وأعلنت موافقتها على إمداد إسرائيل بعدد آخر من
طائرات الفانتوم وبقرض جديد للتسليح ، وقامت بعمليات للإستطلاع
الجوى فوق أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، متهمكة بذلك سيادتها (١) .
وكان مشروع روجرز يسمح في الوقت نفسه بالدعوة إلى تجديد وقف

(١) انظريان وزارة الخارجية السوفيتية ، في جريدة برافدا، عدد ٩ أكتوبر ١٩٧٠ .

إطلاق النار - دون أية محاولة جادة للتقدم نحو التسوية السياسية - وهو إجراء يعنى - إذا ما طبق منفرداً - تجميد الموقف في حدود المناوشات العسكرية المحدودة ، واستمرار الاحتلال من الناحية الواقعية .

وللخروج من هذه الحالة المائعة بين الحرب والتسوية السياسية ، اقترح الرئيس السادات في ٤ فبراير ١٩٧١ (١) : أن تنسحب القوات الاسرائيلية إلى خط وراء العريش ، وذلك في مقابل فتح قناة السويس في خلال ستة شهور ، وأن يمتد وقف إطلاق النار (لفترة تنتهى في ٧ مارس ، ولا يحدد بعد ذلك) ، وأن تكفل حرية الملاحة في مضائق تيران مع مرابطة قوة دولية في شرم الشيخ .

وفي الوقت الذى أوضحت فيه الجمهورية العربية المتحدة أنها تقدم اقتراحها هذا كخطوة أولى نحو التسوية السياسية في إطار قرار مجلس الأمن - (وهو القرار الذى ترفضه إسرائيل أساساً) - استخدمت واشنطن ذلك الاقتراح كنقطة انطلاق مع تشويه أهدافه ، إذ أخذت فكرة فتح قناة السويس كفكرة منفردة يعقد بشأنها اتفاق مؤقت ، غير متصل بالتسوية الشاملة التى تنص على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية . وكان من شأن اتفاق كهذا أن يسمح من الناحية الفعلية باستمرار الاحتلال الاسرائيلي للبلاد العربية ولفترة غير محدودة .

وأرسل روجرز لجنة متابعة ، تحت عباءة « السمسار الأمين » ، لزيارة الدول المهتمة بالقضية اهتماماً مباشراً ، وهى المملكة العربية السعودية ، والأردن ، ولبنان ، والجمهورية العربية المتحدة ، وإسرائيل . وفى خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٧١ ، حاولت اللجنة تحسين صورة الولايات المتحدة

(١) حديث مع مجلة نيوزويك ، عدد ٢٢ فبراير ١٩٧١ ، وكذلك مع جريدة

هيرالد تريبيون ، عدد ١٥ فبراير ١٩٧١ .

لدى العالم العربي (١)، وذلك بمساندتها للخط الايديولوجي العربي الداعى إلى كسب الولايات المتحدة أو د تحييدها ، وهو خط يمكن أن ينمى الاتجاهات اليمينية فى القومية العربية ، ويضعف الجبهة المعادية للإمبريالية . وقد وفق وزير الخارجية المصرية حيتئذ (محمود رياض) عندما وصف رحلة تلك اللجنة ، فى حديث له مع جريدة لوموند فى منتصف شهر يونيه ، بأنها مناورة تهدف إلى د خداع ، الرأى العام العالمى ، مع استمرار روجرز فى رفض الضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى تسوية ، واستمرار الولايات المتحدة فى تزويد تل أبيب بطائرات الفانتوم القاذفة المقاتلة (٢) . وعندما وضعت واشنطن العراقيل فى طريق د حملة الصداقة ، التى قام بها الرئيس أنور السادات ، كانت واشنطن فى الوقت نفسه تتحرش بالقوى العربية التى لا تؤمن إلا بالحل العسكرى للنزاع ، مما كان له دوره فى الأزمة الداخلية التى حدثت بعد ذلك فى مصر ، والتى اندلعت عقب عودة الرئيس السادات من بنى غازى فى ١٧ أبريل ، وتركزت حول مسألة اتحاد الدول العربية .

وكان الموقف الدفاعى الذى تلتزم به واشنطن فى المجال الدولى فى أثناء محادثات الدول الأربع يتناقض مع المناورات العدوانية التى تقوم بها فى البلاد العربية والافريقية . وفى سبتمبر ١٩٧٠ ، بعد شهر واحد من قبول الجمهورية العربية المتحدة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور ، اتبع ممثلو الولايات المتحدة تكتيك تميع الاجتماعات ، والتأكيد على د الدبلوماسية الهادئة ، مع تجنب المسائل الجوهرية . وانتهى بهم الأمر إلى تعطيل مجموعة

(١) من قبيل التمهيد السياسى أعلن وزير الخارجية روجرز فى مؤتمره الصحفى فى ١٦ مارس أن إسرائيل لن تجد أمنها فى الجغرافيا ، ودعا بعبارات عامة إلى الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ .

(٢) وعدت واشنطن قبيل سفر وزير الخارجية الأمريكية بأن تعد إسرائيل بمائتى طائرة حربية إضافية ، وقرض يبلغ بليون دولار لتنفيذ المشروعات العسكرية والاقتصادية ، وذلك استناداً إلى جريدة نيويورك بوست ، عدد ١٦ مارس ١٩٧١ .

العمل ، برفضهم الإشتراك في إعداد مذكرة للأمين العام للأمم المتحدة حول مدى تقدم المحادثات . وصحب ذلك قيام واشنطن «باقناع» تل أبيب بالعودة إلى محادثات السلام التي كان يجربها يارنج ، وكانت قد انسحبت منها بدعوى خرق الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي لوقف إطلاق النار (١) . وكما كان متوقفاً لم تحقق تلك المحادثات أيضاً أى تقدم نحو التسوية السياسية ، وذلك على الرغم من تجديد وقف إطلاق النار مرات متعاقبة. ووصف الرئيس أنور السادات عودة تل أبيب بأنها مناورة لتجنب سخط الرأي العام ، ولاطالة أمد الاحتلال عشرين عاماً أخرى (٢) .

وفي أوائل فبراير ١٩٧١ قدمت واشنطن دليلاً جديداً على استمرارها في الالتزام بهذه الاستراتيجية العامة ، وذلك عندما رفض ممثلها في مباحثات الدول الأربع اقتراحاً أيدته الدول الثلاث الأخرى بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن بكامله ، ولا سيما فيما يتعلق بالانسحاب من الأراضي المحتلة (٣) . وقال الرئيس نيكسون إن دور الولايات المتحدة في الشرق هو «المحافظة على توازن القوى» (٤) ، وإنها لا تمارس أى ضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات (٥) .

(١) جريدة ذي وول ستريت جورنال ، عدد ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ . وكانت الوسائل التي استخدمت ، استناداً إلى هذه الجريدة ، وهي إرسال شاحنات جديدة من الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل ، ومن بينها ٣٦ طائرة قفازة ، ونحو ٢٠٠ دبابة ، «لموازنة المنصات المصرية الجديدة لإطلاق الصواريخ» ، والتي أقيمت بمساعدة الاتحاد السوفيتي . وكان هناك تهديد ضمني ، وإن كان واضحاً ومفهوماً ، بالتباطؤ في توريد الأسلحة إلى إسرائيل .

(٢) وردت في جريدة ديلي وورلد ، عدد ٣٠ ديسمبر ١٩٧٠ .

(٣) منذ صيف عام ١٩٧٠ خففت واشنطن موقفها من هذه المسألة ، وتجنب الرئيس نيكسون في مؤتمره الصحفي المنعقد في ١٠ ديسمبر الإجابة على سؤال في هذا الموضوع .

(٤) إذاعة تليفزيونية في ٣ مارس ١٩٧١ .

(٥) المرجع نفسه .

وما دامت واشنطن متمسك بهذه الاستراتيجية القائمة على مراكز القوة فقد كان يصعب التصور بأن اشتراكها في المحادثات يمكن أن يساعد في التوصل إلى تسوية سياسية في وقت قريب ، وأن يجنبها التعرض لمزيد من الخسائر السياسية والمعنوية . ذلك أن دورها الحاسم في جعل السياسة التوسعية الصهيونية أمراً ممكن التنفيذ أصبح واضحاً للجميع . وكان عبد الناصر قد أعلن أنه إذا أرادت الولايات المتحدة تحقيق السلام ، فإنها تستطيع أن تلزم إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي المحتلة (١) وإذا كان من يتولون رسم السياسة في واشنطن قد راودهم الأمل سرّاً في أن من يخلف عبد الناصر يمكن أن يغير سياسة الجمهورية العربية المتحدة فقد خاب فآلهم ، إذ أعلن الرئيس السادات بعبارات لا تقل وضوحاً أن الولايات المتحدة تستطيع ، لو شاءت ذلك ، أن تفعل ما فعلته في عام ١٩٥٦ ، وأن تلزم إسرائيل بالانسحاب من سيناء (٢) .

ونظراً لأدراك العرب للإستراتيجية التي تتبناها واشنطن ، والتي تركز على استخدام القوة المسلحة ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، لابعاد الدول العربية والأفريقية عن الطريق الذي اتخذته للتسمية ، فقد كانت السياسة الأمريكية مهددة بالفشل . وقال الرئيس السادات إن مصر خاضت معركة مريرة لتصد العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ ، وذلك ما أكسبها في الواقع حق إنشاء السد العالي (٣) . ومثل هذا العمل الضخم الذي أنجز ، على حين كانت المصادمات المسلحة لا تزال مستمرة في أعقاب العدوان الإسرائيلي الثاني ، يعد دليلاً قاطعاً على أن الشعب المصري لن يتحول عن الطريق الاشتراكي

(١) خطاب أول مايو ١٩٧٠ .

(٢) حديث في ١٠ فبراير نشر في مجلة نيوزويك ، عدد ٢٢ فبراير ١٩٧١ .

(٣) من كلمة أقيمت عند الاحتفال بافتتاح السد العالي ، جريدة برافدا ، عدد ١٥ يناير ١٩٧١ .

للتنمية ، وهو الطريق الوحيد الذى يتيح له فرصة بناء حياة جديدة (١) .

ولذا أصبح على واشنطن بمرور الزمن أن تبذل جهداً أكبر إذا ما أرادت أن تخفف - فضلاً عن أن تعوض - خسائرها السياسية فى العالمين الأفريقى والعربى . ولم يكن مستغرباً أن توجه وزارة الخارجية نقداً أكثر صراحة للتعنت الدبلوماسى الإسرائيلى لأنه - بسبب عدم حدوث تقدم نحو التسوية السياسية كانت هناك دلائل متكررة على وصول شحنات من الأسلحة إلى المنطقة ، (٢) .

غير أن المخاوف الأمريكية من ازدياد التضامن المعادى للإمبريالية تبددت بدرجة ما بعد بعثة روجرز ، وبعد الحملة المعادية للشيوعية التى بدأت فى السودان والدول المجاورة . وإذا كانت الآمال قد انتعشت فى حدوث شقاق بين الدول العربية - الأفريقية وحلفائها الاشتراكيين ، فإن تلك الآمال تضائلت عندما عقدت فى ٤ يولييه ١٩٧١ معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والإتحاد السوفيتى لمدة ١٥ عاماً ، وعندما ارتفعت أصوات عربية وغير عربية تطالب بوقف عمليات الاعلام المستهتره فى السودان بعد فشل انقلاب ١٩ يولييه . (وسارعت كل من واشنطن وبكين - نعم ، بكين - إلى إقامة علاقات أوثق مع الخرطوم) . وسجلت حكومة

(١) فى الجمهورية العربية المتحدة ، على سبيل المثال ، نجد أن القطاع العام هو الذى « يشكل فى الواقع الأساس الاقتصادى للسياسة الديمقراطية الثورية » . وهو ينتج الآن ٨٥٪ من مجموع الإنتاج الصناعى . وقد تم فى الجزائر تأميم الممتلكات الاستعمارية . وقامت الحكومات بالإستيلاء على كثير من المؤسسات الأجنبية والبنوك وشركات التجارة الخارجية فى كل من غينيا والسودان والصومال وتوغانيا . وطبق الإصلاح الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ، وبدأ تطبيقه فى السودان والصومال ، وسيبدأ هذا العام فى الجزائر . وتمتلك الدولة فى الكنفو (برازا فيل) جميع الأراضى وثروتها المعدنية - من تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى للمؤتمر الرابع والعشرين للحزب ، الذى قدمه إيونيد بريجنيف فى ٣٠ مارس ١٩٧١ .

(٢) جريده هيرالد تريبيون ، عدد ١٣ أبريل ١٩٧١ .

نيكسون يهدوء مجموعة من المكاسب نتيجة لتزويدها الأردن بمساعدات عسكرية تبلغ قيمتها نحو ٥٠ مليون دولار ، شملت المدافع والطائرات والدبابات ومكنت النظام الملكي من إزلال خسائر فادحة بالفدائيين في أواخر يولييه ١٩٧١ ، وإن كان من النتائج الفرعية التي ترتبت على هذه الهزيمة أن وحدث قيادة منظمة فتح صفوفها ، وشكلت قيادة عسكرية موحدة ، وكنلك إدارتين موحدين للمالية والاعلام .

وكان على واشنطن ، مع تغير توازن القوى ، وعدم تجديد وقف إطلاق النار رسميا ، أن تعطى « إحساسا بالتحرك » نحو التسوية السلمية باحداث « انفجارات دورية » إذا أرادت ألا تتحول إستراتيجية « السلام المصحوب بإطلاق النار » إلى حرب شاملة واسعة النطاق . وعلى سبيل المثال : فقد كان من مظاهر استجابتها الدبلوماسية لمشروع « فبراير الذي قدمه الرئيس السادات لإعادة فتح قناة السويس ، وثيقة (أنكرتها فيما بعد ، وبالتالي أصبح يطلق عليها اسم « المذكرة الوهمية ») قدمها دونالد برجيس رئيس البعثة الدبلوماسية الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية محمود رياض ، وكان يبدو فيها أن الولايات المتحدة تؤيد انسحاب القوات الاسرائيلية من نصف شبه جزيرة سيناء على الأقل ، على أن تحمل محلها قوات مصرية . ولكن مثل هذه التحركات حتى إذا لم تنكر فيما بعد — كان ينظر إليها على أنها ترمى إلى التوصل إلى هدنة منفردة ، وأنها تخلق أساسا قانونيا لاستمرار التجميد الفعلي للاحتلال الاسرائيلي في المناطق الأخرى ، وإذا رفضها الرئيس السادات كما رفضها فيما بعد البلاغ المصري السوفيتي المشترك الصادر في ٤ يولييه ١٩٧١ .

وتأكدتمسك حكومة نيكسون بالمحافظة على التفوق العسكري الاسرائيلي في شركات مثل إيفادرتشارد هيلز ، رئيس وكالة المخابرات المركزية ، إلى قل أبيب في خلال شهر يولييه 'يقارن بين معلوماته ومعلوماتها بشأن «الحجم الحقيقي للقوة السوفيتية والتوازن العسكري في المنطقة » ، والتلويح في الوقت

تفهمه باحتمال ضم إسرائيل إلى أحد الأحلاف العسكرية الغربية . ولم يكن من شأن ذلك أن يشجع الاعتقاد بأن واشنطن تبذل جهوداً جديدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ، مما انعكس بدوره في دعوة الرئيس السادات المتكررة للعرب بأن يستعدوا لاتخاذ قرار عسكري في عام ١٩٧١ .

وعندما أصبحت مسألة انسحاب القوات الإسرائيلية أكثر إلحاحاً من الناحية السياسية بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، بوصفها المسألة الرئيسية في الحرب والسلام ، بدأت تظهر على السطح بعض الخلافات في موقف كل من واشنطن وتل أبيب . فبينما كان القادة الصهاينة (مثل إيجال آلون رئيس الوزراء) يعلنون بصراحة أهدافهم التوسعية (١) ، كان روجرز وزير الخارجية الأمريكية يتحدث في الأمم المتحدة في ٤ أكتوبر ١٩٧١ عن « تسوية مؤقتة » ، ويقدم اقتراحاً بفتح القناة مع الانسحاب الجزئي من جانب إسرائيل . غير أن الاتفاق بشأن القناة ان لم يكن جزءاً من اتفاقية شاملة ، فإنه يفتح الطريق أمام استمرار الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الأخرى .

وفي ضوء هذا التكتيك وجدت القاهرة في شهر نوفمبر أنه لا بد لها من قطع المحادثات مع ممثلي واشنطن « بسبب غشهم وخداعهم وكنبيهم » (٢) . وفي الشهر التالي ازداد المأزق تازماً عندما قام وفد مؤلف من ممثلي أربعة بلاد أفريقية برئاسة ليوبولد سنجور ، رئيس السنغال ، بزيارة إسرائيل ومصر ، ولم يتمكن هذا الوفد من تحقيق أي تقدم في مجال الوساطة . ويظهر من جميع الدلائل أن حرص الولايات المتحدة وإسرائيل على إحباط محاولات الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية سياسية إنما يرمي إلى تشجيع الاتجاهات الوطنية

(١) من ذلك على سبيل المثال قولهم « . . . أننا يجب أن نصبح دولة ذات جنسية مزدوجة بمجرد ضم الأراضي المحتلة . ويجب أن نلحق العرب درساً . . . أنهم عندما يخسرون لا يستطيعون أن يستردوا ما خسروه بالوسائل السياسية » — حديث مع جريده فيشن ، عدد ٣١ مايو ١٩٧١ .

(٢) خطاب الرئيس السادات في مجلس الشعب في ١٤ مايو ١٩٧٢ .

العربية نحو التحرك العسكرى ، أو إلى دفع التحركات السياسية نحو اليمن والابتعاد عن الدعم الاشتراكي العالمى ، مما يمكن معه فتح الطريق أمام التوصل إلى اتفاق مع الامبريالية الأمريكية .

* * *

وإذا كانت مصر هى القوة السياسية والعسكرية الرئيسية فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط ككتلة جغرافية سياسية ، فإن هناك مجموعتين فرعيتين أخريين من البلاد العربية الأفريقية لهما دور هام فى الفكر الإستراتيجى الإمبريالى الأمريكى : فى شمال شرق أفريقيا توجد ليبيا والسودان والصومال وفى شمال غرب أفريقيا توجد المغرب وتونس والجزائر . وتعتبر هاتان المجموعتان امتداداً للدول المقابلة لهما - فى جنوب أوروبا والبرتغال وإسبانيا من جانب ، وتركيا من جانب آخر - المرتبطة بواشنطن باتفاقات منفردة أو من خلال حلف الأطلسى ، والتي تشكل فى تقديرها كياناً إقليمياً متميزاً يحيط بطرق المواصلات البحرية فى شرق البحر المتوسط وغربه ، ويربط فيما بين أجزائه الطريق الذى يمتد مسافة ٨٠ ميلاً بين صقلية ومالطة وتونس .

ومن الناحية السياسية كان النفوذ البريطانى فى شمال أفريقيا سائداً فى الشرق ، ومرتبطة باستثمارات النفط وبممر السويس الإستراتيجى إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى ، وكانت المصالح الفرنسية تسيطر على المغرب العربى ، ولكنها اضطرت إلى الانسحاب فى فترة ما بعد الحرب ، والسماح بقيام دول مستقلة ، والتراجع أمام الإمبريالية الأمريكية التي حاولت أن تخضع لسيطرتها كلا من شريكتيها والبلاد التي كانت تابعة لهما . غير أن هذا المخطط « الفخيم » كان مقررآ له أن يستمر أكثر قليلاً من عشر سنوات بعد العدوان الثلاثى على السويس ، وقبل أن يتعرض بدوره لمصاعب جمة نتيجة لتصاعد حركة التحرر الوطنى ، واشتداد الكفاح المعادى للاستعمار ، وانتشار الأفكار الاشتراكية .

وقد تضافرت هذه العوامل الديناميكية الثلاثة ، ولا سيما فى خلال

الاستقطاب الذي أعقب حرب يونه ، لاحداث الانقلاب في ليبيا في أول سبتمبر ١٩٦٩ ، وهو الانقلاب الذي أطاح بالملك إدريس الذي كان قد ارتقى عرش ليبيا في ديسمبر ١٩٥١ بتأييد من بريطانيا والولايات المتحدة . وكانت الوسيلة الأساسية التي استخدمتها الدولتان للسيطرة هي الوجود العسكري والقواعد العسكرية : قاعدة هويلس التي كانت تعد أكبر القواعد الأمريكية خارج الولايات المتحدة ، وقد أقيمت بناء على اتفاقية وقعت في عام ١٩٥٤ ، وكانت تضم ٣٠٠٠ جندي ، وتستخدم للتدريبات نصف السنوية ، والتدريب على إطلاق النار وقذف القنابل من الطائرات ، وكان يتدرب فيها نحو ٢١ سرباً من الطائرات التي كانت تقلع من القواعد الأوروبية (في ألمانيا الغربية ، وبريطانيا ، وإيطاليا ، وإسبانيا ، وتركيا) . كما كانت لبريطانيا قاعدة جوية في العظم ، وقاعدة لتدريب المشاة والقوات المدرعة على حرب الصحراء ، في طبرق . وكانت هناك أيضاً قوة حرس خاصة تتألف من سبعة آلاف جندي دربهم البريطانيون ، استناداً إلى جريدة الأهرام القاهرية ، اتفاق سري تم توقيعه في بريطانيا في ٢٧ يونه ١٩٦٤ ينص على حقها في التدخل برأ أو بحراً أو جواً لحماية الملك د من الاضطرابات الداخلية والأخطار الخارجية ، ، ويجري تنفيذه بالتعاون مع القوات الأمريكية .

وعندما نجح الانقلاب الذي أخذ النظام الملكي على غرة ، وأفلت من التدخل الإمبريالي ، اتجهت المشاعر الوطنية على الفور نحو إلغاء عمليات تدريب الطائرات الأجنبية في القواعد الليبية ، ثم إخلاء تلك القواعد في بداية عام ١٩٧٠ وعندما ابتعدت عن أرض ليبيا تلك القبضة المعادية ، شرعت ليبيا في فرض إشرافها على الإحتكارات الأمريكية والبريطانية التي كانت تتحكم في نفط البلاد بغير ضابط ، وبذلك حصلت ليبيا على نصيب متزايد من أرباح استخراج النفط الخام : وتم تأمين تسهيلات التسويق والتوزيع التابعة لشركة إسو (أمريكية) ، وشركة شل (بريطانية وهولندية) ، وشركة أنسل (إيطالية) ، وذلك في ٤ يولييه ١٩٧٠ ، كما أمت البنوك الأجنبية في

أواخر العام . وفي محاولة لمنع هذه الحركة المعادية للمعادية للإمبريالية من الانتشار ، أعلن روجرز وزير الخارجية الأمريكية في ٢٦ يونيو أنه يأمل «في إقناع بريطانيا بالاحتفاظ بقوات في منطقة الخليج العربي بعد عام ١٩٧١» ، وبذلك أكد مرة أخرى العلاقة الوثيقة بين القواعد العسكرية والنفط .

وإذا كان الوجود العسكري البريطاني والأمريكي قد ظهر سافراً في ليبيا ، وكشف عن القبضة الإمبريالية المدركة ، فقد كان أكثر تسترأ في السودان الذي تعلق عليه واشنطن أهمية استراتيجية كبيرة بوصفه الجار الجنوبي لمصر ، وأنه يمكن أن يشكل خطراً على النفوذ الإمبريالي في منطقة البحر الأحمر ، وحلقة هامة بين البلاد العربية وأفريقيا السوداء . وقد ظهرت أهمية هذه الرابطة على سبيل المثال في الأحداث التي أعقبت التدخل الأمريكي البلجيكي البريطاني في الكونغو في نوفمبر ١٩٦٤ ، عندما تعرضت للخطر خطوط اتصاله مع الدول الأفريقية الصديقة .

ولم يكن ذلك منفصلاً عن المحاولات الدائبة من جانب واشنطن ولندن لمنع قيام السودان موحد سياسياً ، ويظهر ذلك على سبيل المثال في الحركات المستمرة منذ عام ١٩٥٥ لتمرّد الجنوبيين (ومعظمهم من الزنوج الذين يعتنقون الدين المسيحي أو بعض الديانات البدائية) وحركتهم موجهة ضد الشماليين (ومعظمهم من العرب الذين يعتنقون الإسلام) .

وإذا كانت الخلافات العنصرية والقبلية في السودان تعود إلى مئات السنين فقد كان الإستعمار حريصاً دائماً على إذكائها (١) ، كما كانت الدول الإمبريالية

(١) كانت السياسة البريطانية تتجه منذ قيام الحركة الوطنية في مصر في عام ١٩١٩ إلى معاملة جنوب السودان معاملة تختلف عن معاملة الشمال بهدف ضم الجنوب إلى أفريقيا الشرقية كوسيلة لمواجهة شعار وحدة وادي النيل (أي مصر والسودان) . انظر على سبيل المثال ، كيث كاي ، « Sudan Today » في مجلة أفريكان أفيرز ، التي تصدرها الجمعية الأفريقية الملكية ، عدد يوليه ١٩٦٦ .

حريصة على استغلالها (١). وكانت هناك إمكانية لإيجاد حل إجتماعي - عرفى للنزاع الداخلى الذى يضعف وحدة البلاد ، وذلك فى خلال الفترة القصيرة التى أعقبت الإطاحة بالحكومة العسكرية برئاسة اللواء إبراهيم عبود فى أكتوبر ١٩٦٤ ، ولكن هذه الإمكانية لم تستغل . ووقع الهجوم الرجعى الذى أدى إلى طرد القوى اليسارية من الحكومة فى عام ١٩٦٥ . وفى أواخر عام ١٩٦٦ كانت المديرية الجنوبية الثلاث تريد ، بمساعدة أموال المخابرات الأمريكية كما يقال ، أن تشكل دولة مستقلة يطلق عليها اسم جمهورية أزانيا ، وكان الدبلوماسيون الأمريكيون يناشدون الدول الأفريقية الاعتراف بها (٢) .

وفى محاولة للابتعاد عن نفوذ الإمبريالية ، ولاسيما منذ حرب يونيه ، وقع السودان عدداً من الاتفاقات للتجارة وتبادل المساعدة (٣) مع كل من تشيكوسلوفاكيا والجزائر والاتحاد السوفيتى ، وكذلك مع المملكة العربية السعودية وإيطاليا وصندوق النقد الدولى . واتجه السودان من الناحيتين السياسية والعسكرية اتجاهاً معادياً للتحالف بين واشنطن وتل أبيب ، ومؤيداً للبلاد العربية والدول الاشتراكية طالباً منها المساعدة والتأييد . ولما كان السودان يدرك أن الولايات المتحدة هى السند الأساسى لإسرائيل ، كان رد فعله للعدوان هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، وتأييد العمل العربى المشترك فى المؤتمر الذى عقده رؤساء الدول والحكومات العربية فى الخرطوم ، وقيامه بعد ذلك بإرسال كتيبة عسكرية إلى منطقة القناة .

(١) أعلن وزير داخلية السودان أن فى حوزة حكومته وثائق تؤكد أن الدول الغربية قدمت مساعدات مادية وأدوية للاضطرابات فى الجنوب . (مجلة فورث أفريكا ، عدد سبتمبر أكتوبر ١٩٦٧) .

(٢) مجلة زارويزوم ، عدد ٢٣ ديسمبر ١٩٦٦ ، وردت فى مجلة ويست أفريكان بايلوت ، التى تصدر فى لاجوس .

(٣) توجد التفاصيل فى مجلة أفريكا ريبورت ، عدد يناير ١٩٦٨ ،

ووصلت إلى السودان في عام ١٩٧٠ معدات عسكرية ومساعدات إقتصادية من الاتحاد السوفيتي ، كما وصل إليه طيارون من الجمهورية العربية المتحدة . واستمرت تجارته مع الاتحاد السوفيتي في الازدياد حتى بلغت في عام ١٩٧٠ ضعف ما كانت عليه في عام ١٩٦٧ . ومن الناحية الأخرى ، وعلى الرغم من قطع العلاقات بين السودان والولايات المتحدة ، فقد منح صندوق النقد الدولي السودان قرضاً آخرى « على مضمض » ، ثم وقع معه في عام ١٩٦٨ قرصاً جديداً بمبلغ ٢٤ مليون دولار لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية ، ومع ذلك رفضت الخرطوم توصية البنك بتقسيم أراضي مشروع الجزيرة الزراعي ، إلى حيازات خاصة ، مما يضعف الرقابة العامة عليها .

وبعد فشل محاولة الانقلاب في ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، برز اتجاه يميني في مجلس قيادة الثورة تجلّى موقفه في حظر الحزب الشيوعي ، مما أدى إلى إضعاف الجبهة المعادية للإمبريالية ، والتي تضم العمال والعناصر المتقدمة من الفلاحين والطلبة والمثقفين الثوريين . وترتب على ذلك نشاط القوى شبه الاقطاعية والبورجوازية المحافظة ، مثل حزب الأمة الذي يرأسه الزعيم الرجعي الامام الهادي المهدي ، ويلق تأييده الأساسي من جانب الاخوان المسلمين . وصرح الرئيس جعفر النميري في حديث له مع جريدة الأهرام بأن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الاستعمارية اشتركت في مارس ١٩٧٠ في تدبير تمرد من جانب المهديين في عدد من مدن السودان ، ، وترتب على ذلك طرد الملحق التجاري الأمريكي (الذي كان يعمل في سفارة هولندا بعد قطع العلاقات السودانية الأمريكية) .

وقبل نمو الاتجاهات القومية اليمينية ، ونشاط الدوائر الرجعية في السودان في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، بالتشجيع من جانب الاستعمار والرجعية العربية في الخارج على حساب التطور التقدمي للبلاد . وأدى ذلك إلى احتدام الصراع السياسي الداخلي . وبدأت حملة تحت تأثير العناصر اليمينية في السودان

ضد القوى التقدمية ، وانتهت بالأحداث المؤسفة التي وقعت في يولييه ١٩٧١ وإضعاف جهد السودان في مواجهة الامبريالية .

وتعهدت واشنطن ، التواقه إلى الاستمرار في تمزيق الصفوف ، بأن تقدم للسودان مبلغ ٢٧ مليون دولار في عام ١٩٧٢ ، لمساعدة اللاجئين بسبب الحرب الأهلية ، ، كما وعده البنك الدولي للاستيراد والتصدير بمبلغ ٣٣ ملايين دولار لشراء معدات لبناء الطرق (وكان يدرس توفير التمويل اللازم لشراء خمس طائرات نفائة من طراز بوينج) ، وقدم له صندوق النقد الدولي قرضاً بمبلغ ٤٠ مليون دولار . وفي ٢٠ يولييه أعادت الخرطوم علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة .

وأدت التحركات الشعبية في السودان وليبيا في عام ١٩٦٩ إلى تشجيع التحرك في الصومال للإطاحة في ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ بالحكومة الموالية للغرب برئاسة إيجال (الذي كان قد تخلى عن الخط الحيادي الذي سار عليه الرئيس شيرمارك الذي أغتيل في بداية العام نفسه) ، وتم ذلك بعد أيام قليلة من عودته من زيارة واشنطن . وفي كفاح القومية العربية لتحرير المنطقة من السيطرة الاستعمارية ، كان السودان يقدم المساعدات التقنية والثقافية والعسكرية للصومال الذي كان موضع اهتمام خاص من جانب الاستراتيجية الأمريكية والانجليزية الرامية إلى السيطرة على خليج عدن . وكان كفاح الصومال من أجل استكمال كيانه القومي في أواسط الستينات قد شمل أيضا النضال من أجل أن ينضم إلى أبناءه البالغ عددهم ثلاثة ملايين أبناء القبائل البدوية الصومالية الذين يعيش معظمهم الآن في إريتريا (تحت الحكم الاثيوبي منذ عام ١٩٦٢ ، وتقوم فيها قاعدة أمريكية في أسمرة) ، ويعيش بعضهم في كينيا .

ونظراً لما تحظى به الولايات المتحدة من نفوذ كبير في إثيوبيا ، وما تحظى به بريطانيا من نفوذ كبير في كينيا ، فقد وجدت جمهورية الصومال

أن استقلالها يمكن دعمه على أفضل نحو بأن ترفض أولاً ما عرضته عليها الولايات المتحدة من أسلحة وطائرات ، وأن تطلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي . (وصحب ذلك الضجيج الغربي المعتاد عن التسال السوفيتي) وفي عام ١٩٦٦ كان الصومال يتلقى المساعدات من دول مختلفة : فقدمت له إيطاليا مساعدة قدرت بمبلغ ٤٥ مليون دولار ، وقامت إيطاليا والولايات المتحدة بتجهيز قوة الشرطة الصومالية المسلحة تسليحاً جيداً ، والتي تتمتع بقدر من الاستقلال ، وقد تم تدريبها في الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية ، ولها ارتباطات بهاتين الدولتين . ولم تكن المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة تقل كثيراً عن تلك التي حصل عليها من الاتحاد السوفيتي . وفي نوفمبر ١٩٦٧ وقع الصومال الصلح مع كينيا على أثر اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية في كينشاسا في سبتمبر ١٩٦٧ . وقد وقع الاتفاق في أديس أبابا، وزالت بذلك عقبة هامة كانت تحول دون تغلغل النفوذ الغربي ، وأعقب ذلك قيام هيوبرت همفري ، نائب رئيس الولايات المتحدة بزيارة لذلك البلد الصغير في يناير ١٩٦٨ ، وتوقيع اتفاقية للمساعدة بمبلغ ٨٥ ملايين دولار . وصحب هذا البرنامج الكبير حملة من جانب الحكومة لفرض القيود على التحركات الشعبية المعادية للامبريالية الأمريكية .

غير أن المساعدات المالية المصحوبة بالقيود السياسية لم تكن كافية لمواجهة القوى الوطنية المعادية للامبريالية التي ساءت سياساتها بالاحزاب واللاسلم ، التي تنتهجها واشنطن وتل أبيب ، والتي أدت إلى وقوع الانقلاب العسكري في عام ١٩٦٩ ، وأعلنت الحكومة اليسارية الجديدة إيمانها بالاشتراكية العلمية ، واتجاهها إلى فرض الطابع الوطني على المنظمات المالية والتجارية ، كما اعترفت بجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبالحكومات التقدمية في فيتنام الجنوبية وكبوديا وكوريا الشمالية .

وفي إريتريا المجاورة أيضاً ، كانت البلاد العربية الأفريقية تقدم في أعقاب

حرب يونه المساعدات لحركة تحرير إريتريا (يمثل المسلمون ثلاثة أرباع سكان إريتريا البالغ عددهم ثلاثة ملايين ، وتعم الإضطرابات إريتريا منذ ضمها إلى إثيوبيا) . ولذا لم يكن غريباً أن تقدم الولايات المتحدة وإسرائيل مساندتها للقوى المقابلة ، مما بدا في عام ١٩٧٠ كـ لو كان امتداداً للحرب العربية الإسرائيلية ، (١) .

وتركزت الأهداف السياسية الإستراتيجية للولايات المتحدة بعد الحرب في المنطقة الشمالية الغربية ، التي تأثرت إلى حد كبير بكفاح الجزائر الدامي الذي استمر فترة طويلة ، على البلدين المجاورين للجزائر ، وهما المغرب وتونس . ولكن كانت الإمبريالية الأمريكية تتحالف بوجه عام مع زميلتها الإمبريالية البريطانية في مجالات تفوقها السابقة - من ليبيا غرباً ، وكان موقفها من فرنسا أشد تنافساً ، إن لم يبلغ حد العداء . وفضلاً عن ذلك ، فإنه لما لم تكن الإمبريالية الأمريكية مشتبكة في صراع مباشر كقوة استعمارية ، فإن سمعتها كانت أفضل من سمعة فرنسا التي واجهت على سبيل المثال ضغط القوات المسلحة التونسية من أجل الجلاء عن ميناء بنزرت بهجوم دموي في ٢٠ يولييه ١٩٦١ ، واسكنها لم تلبث أن اضطرت إلى الانسحاب ، وتعرضت نتيجة لذلك لخسائر سياسية وأدبية كبيرة . واتبعت واشنطن تكتيكاً أكثر حذراً ، يقوم على قبول الجلاء عن القواعد من حيث المبدأ ، مع إطالة المفاوضات (كما حدث في ليبيا ، حيث استمرت المفاوضات نحو عشر سنوات) أو غير ذلك من الوسائل الرامية إلى مواجهة الآثار المتوقعة والافلات منها .

وهكذا نجد في المغرب أنه بينما أعلنت الولايات المتحدة رسمياً في أواخر عام ١٩٦٣ إغلاق قاعدتها الجوية الاستراتيجية التي بلغت تكاليفها ٤٠٠ مليون دولار (بموجب الاتفاق الذي وقعه الرئيس أيزنهاور والملك محمد الخامس في عام ١٩٥٩) ، فإنها تمسكت بحقوق طائراتها في التحليق فوق أراضي المغرب ،

(١) Strategic Survey 1970 ، ص ٥١ - ٥٢ .

وإن كانت قد احتفظت لمدة سبع سنوات بسرية و الترتيب الخاص ، للإبقاء على مركز كبير للمواصلات البحرية في سيدى يحيى على بعد ٥٠ ميلا إلى الشمال الشرقى من الرباط ، أدى إلى مضاعفة التسهيلات التى أقامها البنتاجون فى الناحية المقابلة فى ميناء روتا باسبانيا . وكذلك استمرت الولايات المتحدة فى تشغيل قاعدتها البحرية السرية التى تضم ١٧٠٠ جندى لخدمة الأسطول السادس فى ميناء القنيطرة (على بعد ٢٠ ميلا من سيدى يحيى) ، وذلك وفقاً للمعلومات التى أذاعتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى منتصف عام ١٩٧٠ . وكانت الاشارات العلنية إلى هذه القاعدة بعد عام ١٩٦٣ تستخدم عبارة « بعثة التدريب » ، وكان ذلك جزءاً من الغطاء الذى اتفقت عليه الحكومتان لاختفاء وجود القاعدة الأمريكية التى دأبت وزارة الخارجية الأمريكية بعد ذلك على نفي وجودها نفياً قاطعاً .

وفى تونس أيضاً تحركت الولايات المتحدة فى إثر فرنسا ، وأقامت قاعدة أمريكية جديدة بالقرب من بنزرت لخدمة الأسطول السادس . وقد تم توقيع الاتفاق فى عام ١٩٦٦ ، وقامت بتوقيعه مجموعة أمريكية تمثل شركة « تامبا لصيانة السفن » ، وذلك بغرض بناء حوض جاف لإصلاح السفن خارج القاعدة السابقة فى « منزل بورقيبه » ، وعلى أن تقوم بتشغيله شركة أمريكية تونسية مشتركة باسم شركة « سو كومينا » ، يبلغ رأسمالها ١٠ ملايين دولار - وكانت مهمتها الظاهرية إصلاح ناقلات النفط وغيرها من سفن الشحن الأجنبية .

وارتبط بالأهداف الاستراتيجية الأساسية لواشنطن السعى إلى التغلغل الاقتصادى والمالى عن طريق برامج المعونة ، وفائض الأغذية ، والقروض الدولية (التى ناقشناها فيما سبق) ، والتى أدت إلى تزايد المديونية والتبعية . أما من الناحية السياسية فإن تونس والمغرب تحجمان عن انتقاد العدوان الأمريكى فى فيتنام . بل إن الرئيس بورقيبه يؤيد واشنطن صراحة فى حمايتها

لتن أيبب . وقد دعا إلى إستقالة الرئيس عبد الناصر في أكتوبر ١٩٦٧ ،
وحاول أن يجعل منظمة الوحدة الأفريقية مجرد هيئة استشارية ، وأن يلغى
لجنة التحرير التابعة لها . وتمتد الروابط الإيديولوجية الوثيقة بقيادة من أمثال
بورقيبة إلى مجال الصداقة الشخصية ، وتزويدهم بما يحتاجون إليه من رعاية
طبية خاصة .

أما في الجزائر بعد الإستقلال ، فإن واشنطن لم تكن تأمل أكثر مما تأمل
باريس في أن يكون لها وجود عسكري هناك . وكان أقصى ما نطمح فيه
أول الأمر هو تحييد السياسة الخارجية لذلك البلد الرئيسى في المغرب العربي .
وكان ذلك في الواقع هو الهدف الأساسى للدبلوماسية الأمريكية عندما
لجأت إلى استخدام أساليب الضغوط الإقتصادية الفجأة ، مثل الإمتناع عن
تقديم المعونة الغذائية ، وعن توقيع اتفاقات محدودة حتى عام ١٩٦٧ . ولم
تفلح تلك المحاولات في إبعاد الجزائر عن مسلكها المعادى للإمبريالية ، بل
استمرت في سياستها النضالية بعد الحرب الخاطفة الاسرائيلية ، وشمل ذلك
قيامها بتأميم النفط خطوة خطوة ، وكانت قد استعدت لهذا التأميم في خلال
سنوات طويلة بمساعدة الاتحاد السوفيتي ، وعملت على توفير الأجهزة
والوسائل التكنولوجية اللازمة والعاملين المدربين ، وهو ما كانت الامبريالية
تحجم عن تقديمه .

وكانت هذه القوة الاقتصادية والتقنية الجديدة للدول الأفريقية العربية ،
والتي كانت إلى حد كبير مرتبطة بالمساعدة العسكرية والسياسية الشاملة من
جانب العالم الاشتراكي ، تتيح لهذه الدول لأول مرة فرصة شن هجوم مركز
على الاحتكارات ، ورفع أسعار أهم الموارد الطبيعية والسيطرة عليها . وخاضت
هذه الدول معركتين رئيسيتين للمساومة في بداية عام ١٩٧١ ، كانت أولاهما
تلك التي خاضتها دول الخليج العربي وطهران ، وثانيتهما تلك التي خاضتها
ليبيا . وتمكنت عن طريقها من إلزام الشركات الاحتكارية بدفع نصيب من
الأرباح يصل إلى ١٥ بليون دولار بالنسبة لفترة خمس سنوات .

ففي يناير ١٩٧١ طالبت ليبيا ، التي أصبحت البلد الأساسي الذي يقوم بتوريد النفط إلى أوروبا بعد حرب يونه، بزيادة أسعار النفط بمقدار ٠.٦٨/، وذلك بالإضافة إلى زيادة السعر ٣٠ سنتا للبرميل ، بحيث وصل إلى ٢٥٣ دولار ، وهو السعر الذي كانت قد فرضته في منتصف عام ١٩٧٠ على شركة أوكسيدنتال بتروليام بعد إيقاف الإنتاج ، والحد من إمداد أوروبا بالنفط بشكل ملبوس (كانت حكومة الملك ادريس ، حتى قبل سبتمبر ١٩٦٩ ، قد طالبت بزيادة متواضعة قدرها ١٠ سنتات للبرميل ، ولكن الاحتكارات الأمريكية والبريطانية كانت لا تزال ، حتى مايو ١٩٧٠ ، تعرض زيادة تتراوح بين ٦ و ١٠ سنتات للبرميل فقط) . وفي طرابلس كان باستطاعة ليبيا زيادة سعر النفط الخام من ٢٥٥ دولار إلى ٣٤٥ دولار (في الوقت الذي يباع فيه البرميل في آبار تكساس بسعر ٣٤٠ دولار ، أي أكثر من ضعف الزيادة التي تحققت في طهران) ، وبذلك زاد دخلها من ١٣ بليون دولار في عام ١٩٧٠ ، إلى ٢ بليون دولار في عام ١٩٧١ . ومن الغريب أنه كان لليبيا ودائع في البنوك الأمريكية تتجاوز حجم الاستثمارات الأمريكية في أراضيها .

أما في الجزائر فان مؤسسة سوناطراك ، وهي من أكبر مؤسسات النفط الحكومية ، وجنت عملاء جدداً كبديل لشركات النفط الفرنسية ، مثل شركتي موبيل وشل في الولايات المتحدة ، فتعاقدت معها في أواخر عام ١٩٧٠ على إمدادهما بستين مليون طن من النفط الخام في غضون فترة أربع سنوات . وبعد التأميم الذي تم في فبراير ١٩٧١ ، والمقاطعة الفرنسية التي استمرت في خلال الشهور الستة التالية ، نفذت الشركات الأمريكية من هذه الثغرة ، ووقعت أكبر صفقة عالمية لتوريد النفط والمنتجات النفطية لشركة الكومونولث للتكرير ، تبلغ قيمتها ٨ بلايين دولار على امتداد ٢٥ عاماً . ومن المتوقع أن يؤدي ذلك ، إلى جانب ما تحصل عليه شركة «البازو» من الغاز الطبيعي المسال ، إلى ضمان الاحتياجات النهم للصناعة الأمريكية

لفترة طويلة من الزمن ، وإلى ربط الجزائر بأسماء الساحل للشرق للولايات المتحدة ، وربما لممارسة التأثير السياسي الذي كانت تتطلع إليه منذ أيام حكومة كينيدي . وليس من الغريب أن ذلك كان يسير جنباً إلى جنب مع موافقة وزارة الخارجية الأمريكية على تقديم قرض قيمته ٢٥٠ مليون دولار لإقامة مصنع لإسالة الغاز ، وقرض آخر لم يسبق له مثيل لشراء طائرات ركاب نفثة أمريكية . وقد ارتد التفاعل المتسلسل للتأميم إلى ليبيا في ديسمبر ١٩٧١ ، عندما استولت الحكومة الليبية على شركة بريتش بتروليام ، التي تملك فيها الحكومة البريطانية نسبة تقرب من الأغلبية . وكان من نتائج الاتفاقية الليبية السوفيتية ، التي وقعت في مارس ١٩٧٢ ، بشأن الإشتراك في تنمية الآبار وعمليات التكسير ، أن شحن النفط الليبي على ناقلة سوفيتية لأول مرة يوم ٢ يونيو ، وبذلك كسر الحصار الذي فرضته شركات النفط الغربية . وامتدت موجة التأميم أيضاً إلى شركة نفط العراق ، عندما أصبحت بغداد عاصمة ثالث دولة تسيطر في خلال فترة ١٢ شهراً على ثروتها الطبيعية . وكان ذلك في أول يونيو ، ولقي تأييداً مباشراً من جانب الدول العربية الأخرى والدول الاشتراكية .

وأثبتت هذه التحركات التي لم يسبق لها مثيل في العالم العربي الأفريقي ، أن استراتيجية «اللاحرب واللاسلم» الإمبريالية لم تكن تعود على أنصارها بالنتائج المرجوة وحدها ، ولا سيما بعد أن تغير ميزان القوى في ربيع عام ١٩٧٠ .

وإذا ألقينا نظرة عاجلة على العناصر الرئيسية في استراتيجية واشنطن (وتل أبيب عادة) منذ تغير ميزان القوى في أوائل عام ١٩٧٠ ، فإننا نلاحظ بعض السمات التي تظهر متكررة في التصريحات والتصرفات الرسمية على السواء . فهناك من الناحية السياسية الاهتمام في المقام الأول بالوقعة بين الدول الأفريقية العربية والدول الاشتراكية ، والحيلولة دون التعاون

الوثيق بين الجانبين ، وذلك بتصوير الاتحاد السوفيتي على أنه «دولة كبرى» ، على قدم المساواة مع الدول الامبريالية ، أو بتصويره على أنه القيصريّة الروسية ، والعمل على تحريض القوى القوميّة البعثيّة ضد القوى الأمميّة المعادية للإمبريالية (وهي الحليف الطبيعي والأساسي لحركة التحرير الوطني) (١)؛ والدعوة إلى الإتفاق مع الولايات المتحدة ، بدعوى أن في يدها مفتاح الحل .

وثانياً ، من الناحية العسكريّة ، الإستمرار في مساندة إسرائيل وزيادة المساعدة المقدّمة لها ، بوصفها حليفاً تابعا يمكن الاعتماد عليه ، وبوصفها حجر الزاوية في إيجاد قوّة إقليمية ضد الدول التقدّمية ، يمكن أن تكون وسيلة لوصول تأثير القوّة المسلّحة الأمريكيّة إلى نقط ذات أهميّة خاصّة من الناحيتين السياسيّة والجغرافيّة ، كما كانت الحال عند اصطدام الأردن بالفدائيين الفلسطينيين وسوريا في عام ١٩٧٠ ، ووسيلة لتوسيع ما تحصل عليه من تشهيلات في البحر المتوسط ، مثل اتخاذ ميناء بيريه قاعدة عسكريّة في فبراير ١٩٧٢ ، بعد الاضطرار إلى التخلّي عن قاعدة هويلس ، والضغط على قبرص للموافقة على إنشاء قواعد لحلف الأطلسي ، والمساعدة في عقد اتفاقية مالطة الجديدة الموسّعة في ٢٦ مارس ١٩٧٢ (٢) .

(١) حول هذه المسألة الحيويّة قال ليونيد بريجنيف بوضوح : « لقد أثبت مجرى الأحداث بأسره أن صداقة الاتحاد السوفيتي توفر للبلاد العربيّة التقدّمية ما تحتاج إليه من تأييد ومساعدة في أوقات الشدّة . وذلك أمر أصبح مسلماً به في مصر ، وفي سوريا ، وفي العراق ، وفي اليمن . وقد وقعنا معاهدتين للصداقة مع مصر والعراق ، وستتطور علاقاتنا معهما على أساس هاتين المعاهدتين . وقد عقدنا العزم على توطيد أواصر الصداقة مع سوريا والجزائر وغيرها من البلاد العربيّة أيضاً » . في هذا الاجتماع المشترك للجنة المركزيّة للحزب الشيوعي السوفيتي والسوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي ، والسوفييت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية ، في ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ . نشر بجريدة برافدا ، عدد ٢٢ ديسمبر ١٩٧٢ .

(٢) وافقت بريطانيا على زيادة الإيجار السنوي إلى ٢٥ مليون جنيه استرليني ، ولكن تقرر أن تدفع البلاد الأعضاء في حلف الأطلسي مبلغ ٧٥ مليون جنيه أخرى سنوياً ، فضلاً عن مبلغ آخر يزيد على ذلك قليلاً من قبيل المعونة . انظر ، Strategic Survey 1971 ، لندن ، ١٩٧٢ .

واخيراً ، استغلال ما هو معروف عن الاتحاد السوفيتي من رغبة في السلام ، وتجنب المواجهة العسكرية - وهي رغبة تحقق المصالح المشتركة للدول الاشتراكية وحركة التحرر الوطني وحركة الجماهير الشعبية في البلاد الرأسمالية - بالدعوى التي تبنتها الحكومات الأمريكية المتعاقبة ، ومؤداها انه إذا وجد الكرملين في طريقه حواجز يتعذر اجتيازها ، فانه سيتكيف معها فلسفياً (١) . وإذا كانت هذه هي الدعوى التي استندت إليها سياسة واشنطن في الستينات ، فمن الواضح أنها أصبحت حتى أشد خطورة وغير ملائمة بوضوح الموقف في السبعينات .

(١) آرون س. كليمان ، Soviet Russia and the Middle East ، ذي جوت هوبكنز برس ، ١٩٧٠ ، ص ٩٨ .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والآفات

إن تفسير علاقة الولايات المتحدة بأفريقيا وتقويمها يعتبران من حيث الجوهر محاولة لقياس تطبيق جزء من قوتها العالمية على قارة ينظر إليها بوصفها جزءاً من عالم عضوي . ولما كان هناك تباين شديد بين القوة الأجنبية والقوة الأفريقية ، كانت القارة ، ولا تزال ، عرضة للخطر على نحو متزايد ، ومن ثم كان التأثير الخطير للإمبريالية الأمريكية في جهودها الرامية إلى « ترجيح التوازن ، لصالحها ، وبخاصة منذ حرب السويس .

ومع ذلك فإن توزيع القوة الأمريكية لا يتضمن فقط قوة عالمية وإقليمية وتغيرات في توازن القوى ، وإنما يتضمن أيضاً اعتبارات النسب والأشكال التي يمكن بها استخدام القوة فيما يتعلق بالمغامرات المعنيه . ويفترض ذلك مقدماً تقويماً متكاملًا لكل الجوانب ، بما في ذلك النقاط ذات الأهمية من : الأهداف السياسية والسياسات الرئيسية للدوائر الحاكمة الأمريكية ، والمصالح الاقتصادية الاحتكارية التي تتحرك بسرعة أبطأ ، والفئات الاجتماعية التي تتأثر بذلك ، والإيديولوجيات المستندة إليها ، والتأثيرات العالمية ، وكذلك بعض الجوانب العسكرية الهامة (١) . وجدير بالذكر أن العلاقة المتبادلة تنعكس أيضاً في المجال الأضيق في صورة تشابك بين المجالات المختلفة . مثال ذلك أن مقولة « المعونة ، الأمريكية تكشف عن نفسها بوصفها نموذجاً متعدد الأبعاد — مركباً سياسياً — إقتصادياً يبرز الأهداف العسكرية ،

(١) فارن على سبيل المثال ما يمكن اعتباره تركيزاً أحادي الجانب ، « إن الاستعمار الجديد إنما هو استثمار يعمل كلية من خلال العلاقات الاقتصادية ، بدلاً من العمل — كما كانت الحال من قبل — من خلال علاقات اقتصادية مقترنة بسيطرة سياسية » . بيرجاليه ، The Third World in World Economy ، في مجلة منثلي ريفيو ، عدد

ويوضح اتجاهها من شكل ثنائي ملطخ إلى شكل متعدد الجوانب أكثر تجانسا بغية تحقيق أثر أكبر بالنسبة للدولار .

ومن الناحية الإقليمية فإن الأولوية والتركيز السياسى — العسكرى اللذين كانت واشنطن تعطيها للدول الأفريقية — العربية إنما كانا ينبعان من استراتيجيتها لما بعد الحرب مباشرة ، استراتيجية «مكافحة الشيوعية» — وفى الحقيقة مكافحة القوى المعادية للإمبريالية — فى منطقة البحر المتوسط ، التى يمتد مجالها من أوروبا الجنوبية وتركيا ، ثم تمضى فى كثافة متزايدة جنبا الى جنب مع الأرباح الاحتكارية الأمريكية التى تتكاثر بسرعة مذهلة فى الشرق الأوسط . وفى أفريقيا الإستوائية بدورها كان التهديد السياسى للإمبريالية تشكله حركة تحرر وطنى كمنغوليه مظفرة بقيادة لومومبا ، مما أغرى واشنطن باستغلال موقعها العالمى فى الأمم المتحدة للتنافس على نفوذ مسيطر فى الكونغو — بمواجهة منافسيها عسكريا فى أول الأمر ، ثم التوصل الى تسوية مؤقتة للاستغلال المشترك لثروة الكونغو المعدنية الهائلة . وفى أفريقيا الجنوبية على وجه الأجمال فإن الاعتبارات السياسية — العسكرية تكمن أيضا خلف الدعم الأمريكى الخطير للبرتغال ، الذى كان يتم إخفاؤه جزئيا من خلال حلف الأطلنطى ، وتخفيف واشنطن (من خلف موقف لندن) للضغط الذى تتعرض له جنوب أفريقيا ، وذلك بوصفها اقوى حليف امبريالى فى القارة يرتبط ارتباطا وثيقا بالاحتكارات الأمريكية (التى تأتى أيضا فى المرتبة الثانية بعد الاحتكارات البريطانية) . ويمكن أن نقول أن هذه الأولويات والاهتمامات ترتبط بها تيارات عديدة متعارضة بين المفكرين وواضعى السياسة الأمريكين لا بد من الإشارة إليها ؛ دون محاولة للدخول فى تحليل سياسى إجتماعى شامل يتعد بنا كثيرا عن إطار هذا الكتاب .

وتتبع السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ، التى تحدد الجانب الأكبر منها بطريقة عملية براجانية على يد المسئولين السياسيين ، بالاعتماد على مستشاريهم

الذين كثيراً ما كان دورهم هو عرض أو تبرير المنهج العملي في شكل «نظري»، تتبع هذه السياسة في المقام الأول من مفاهيمهم لإستخدام القوة في السياسة الخارجية . ودون أن تتجاوز هذه المفاهيم نطاق السياسات الإمبريالية والإقتصاديات الرأسمالية، فانها تتمايز فيما بينها تمايزاً كبيراً، ويمكن تصنيفها، ولو بشيء من التعسف، نظراً لما بينها من تداخل، على النحو التالي : الآراء الرسمية، والنقد السياسي المعتدل، والإصلاحية البورجوازية .

إن الآراء الرسمية للمسؤولين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، والتي تمثل المصالح الإحتكارية السائدة في المجتمع العسكري الصناعي، والمشبعة بالخطيئة المصاحبة دائماً للقوة، إنما تدعو في الواقع - وإن لم تدع بالكلام في جميع الأحوال إلى الاعتماد على استخدام القوة السياسية العسكرية . وهي فوق ذلك توجه اهتماماً زائداً في كثير من الأحيان إلى الجانب العسكري، بحيث يفوق أحياناً جميع المجالات الأخرى . وكان بين من دعوا إلى هذه الآراء بدرجات متفاوتة تبعاً لتغير الفترات (كما سنوضح فيما سيأتي) في خلال السنوات العشر الماضية، والت روستو (الذي تحدثنا عنه فيما سبق)، والذي عمل مع حكومتين من الحكومات الأمريكية، والذي كانت تجربته واهتماماته في الكونجرس بالاعتمادات البحرية والعسكرية توجهه نحو النظر إلى الأحداث العالمية بطريقة عسكرية، وتجعله مدافعاً عنيداً عن الأساليب « الصلبة » في إختيار الوسائل المناسبة لفرض النفوذ الأمريكي، (١) . وقد قدم جورج بول، الوكيل السابق لوزارة الخارجية الأمريكية، التعريف التالي للقوة العالمية اليوم - متأثراً بسحر الإحصاءات - وهو تعريف كثيراً ما يوصف « بالواقعية »، فهو يقول إن الدولة الكبرى لا تكون قوة عالمية إلا إذا شكلت « مجتمعاً متماسكاً يبلغ تعداد أفراده نحو ٢٠٠ مليون،

(١) انظر على سبيل المثال، ب.ل. جيلين، L.B. Johnson and the World

لندن، ١٩٦٦، ص ٣١، ٢٦٩ .

ويبلغ دخله القومى ٣٠٠ بليون دولار، (١)، ويملك أيضاً ترسانة من الأسلحة النووية لا يكون دورها، كما يزعم البعض بغباء، هو إيجاد التكافؤ فى القوة بين الأمم الكبيرة والصغيرة، بل تحدث الأثر المعاكس تماماً، (٢).

وعلى الرغم من أن روبرت مكنمارا قد قضى فترة طويلة كوزير للدفاع وكان من المفروض أن يكون من أشد المدافعين عن فكرة استخدام القوة السياسية العسكرية، فقد كان على النقيض من ذلك واضح الإدراك لحدود القدرة العسكرية، وحدود الميزانية الأمريكية، والدور الأساسى الذى يؤديه الإقتصاد فى البلاد النامية. (وربما كانت هناك صلة بين تجربته الخاصة بالآفاق الجديدة، وفشل حرب فيتنام، وبين استقالته فيما بعد ليشغل منصب رئيس البنك الدولى، ويحاول أن يحقق لبلده مكاسب سياسية وإقتصادية عن طريق تقديم التمويل اللازم للتنمية). ويمثل مكنمارا فى التصنيف الذى قدمناه هنا انتقالاً الفئتين الثانية: النقد السياسى للآراء الرسمية.

والأرجح أن الناقدين «المعتدلين» للسياسة الرسمية المعتمدة على القوة السياسية والعسكرية، قد وجدوا أكبر حافز لهم فى هزائم الولايات المتحدة فى فيتنام فى مطلع الستينات، والتي كان رد واشنطن المتصاعد عليها، على الرغم من ذلك، هو التآدى فى تقديم «التزام واسع باعطاء الجوانب العسكرية للحرب الأولوية على الإصلاحات السياسية» (٣). وترى هذه المجموعة الناقدة، التى يطلق عليها خطأ فى بعض الأحيان اسم «أنصار العزلة الجدد»، أن يستبدل بالدرجات المختلفة من الضغط السياسى الإقتصادى - أى الوصاية السياسية على البلاد «نامية والمجتمعات التقليدية من جانب الرأسمالية» - توجيه

(١) جورج بول، The Discipline of Power، ص ١٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤.

(٣) «Pentagon Papers»، وردت فى جريدة ذا نيويورك تيمس، عدد ٦

يوليه ١٩٦١.

اهتمام أكبر إلى التشييد السلس. ويمكن أن يصنف ضمن هذه الفئة من بين أعضاء الكونجرس فولبرايت وتشيرش ، ومن بين رجال الاعلام ليهان ومحري جريدتي ذي نيويورك تيمز وواشنطن بوست . ويسلم أفراد هذه الفئة ، إلى حد ما ، بضرورة إحداث تغييرات إقتصادية - إجتماعية لتحقيق التحديث المطلوب ، ولكن الأهم من ذلك هو دعوتهم بالحاح إلى استخدام القوة الإقتصادية الأمريكية لتحقيق مزايا سياسية ، وكذلك دعوتهم إلى تشجيع الإتجاهات اليمينية والقومية في العالم الإشتراكي والبلاد النامية .

أما د الليبراليون ، ، أو الإصلاحيون البورجوازيون ، الذين يريدون تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق توجيه قدر أكبر من الإهتمام نحو الإصلاحات الإجتماعية والاقتصادية ، وتقديم قدر أكبر من التنازلات للبلاد النامية في التنافس مع الاشتراكية ، فهم أقل المجموعات الثلاث نفوذاً . وكان يمثلو هذه الفئة يضمون بعض أعضاء جماعة « أفريقيا الجديدة » في حكومة كيندي ، من أمثال شسترباولز ، وبعض المتخصصين في الشؤون الأفريقية في الجامعات والمؤسسات ، وبعض المجموعات الأفريقية - الأمريكية . غير أنه لم يكن لهذه المجموعة غير تأثير هامشي على سياسة الحكومة ، وبلغ هذا التأثير أقصاه في الستينات ، وكان أكبر دور قامت به هو تقديم أفضل وجوه الولايات المتحدة لأفريقيا عند المد العالي لانتصاراتها .

ومن الأمور الهامة أن كلا من هذه المجموعات الثلاث يركز على مجال مختلف من مجالات القوة ، ولكنها جميعاً تسلم بأن العوامل مجتمعة لها أكبر الأهمية ، دون أن يكون اجتماع العوامل هذا مجرد مجموع حسابي ، أو عملية رياضية بسيطة . وفضلاً عن ذلك فإن الخلافات بينها توضع في الاعتبار سواء من جانب الأمريكيين أم الأفريقيين ، وهي خلافات تمتد من موقف « اليمينيين » بشأن استخدام القوة السياسية والعسكرية لمساندة الطغاة في الخارج والداخل دون سواهم تقريباً ، إلى موقف « اليساريين » في المجال الاجتماعي - الإقتصادي وإبداء درجة أكبر من التلاؤم مع القوى الوطنية

والطبيعة الناشئة . وإذا كانت نقطة الضعف المشتركة والاساسية بينها جميعاً تنبع من عجز الامبريالية الامريكية كنظام عن التخلي عن أهدافها ، فإنه يكون من الخطأ الزعم بأنها لا تستطيع تغيير أهدافها ، أو تغيير المجالات التي تركز عليها ، كما برهنت على ذلك خبرة السنوات العشر الماضية .

ذلك أن مقدار ما أرادت واشنطن أن تستخدمه من القوة ، أو ما استطاعت أن تستخدمه ضد القوى الأفريقية المعادية للإمبريالية ، قد تحدد بوجه عام على أساس المد والجزر . ففي فترة تصاعد قوى الاشتراكية العالمية ، وحركة التحرر الوطني ، والتغير في ميزان القوى العالمي ، التي تطابقت في أفريقيا مع هزيمة الاستعماريين البريطانيين والفرنسيين في السويس والجزائر ، نفذت واشنطن من الثغرة ، ورأت أن من الأفضل أن توجه اهتماماً أكبر إلى الروافع الاقتصادية . وإذا تبين أن هذه الروافع غير كافية لاغراء أو تملق الحركات الشعبية ، ولا سيما في الكونغو - وهي المنطقة المتوسطة بين أفريقيا المستقلة وأفريقيا المستعبدة - فإن واشنطن ، التي تعتمد على صورة معدلة للقوة بعد الأزمة الكوبية ، كانت أقل تردداً في اللجوء إلى العنف .

ويمكن اعتبار التدخل المشترك بقيادة الولايات المتحدة في ستانلي فيل في نوفمبر ١٩٦٤ مؤشراً على تحول لإبرة البوصلة في اتجاه استخدام القوة العسكرية . وقد أعقبت ذلك سلسلة من الانقلابات الرجعية (وموقف أكثر تعاطفاً من جانب واشنطن تجاه المستوطنين في أفريقيا) بحيث أصبحت الدول الأفريقية - العربية هي القوة الأكثر تقدماً في القارة . وكانت الحرب العربية - الاسرائيلية ، وهي عدوان علم به الرئيس جونسون مقدماً ووافق عليها شخصياً ، استناداً إلى ما صرح به الرئيس السادات (١) ، تمثل بكل ما أحاط بها من تعقيد استمراراً لهذا الاتجاه . غير أن الطبيعة السياسية المحدودة لذلك الانتصار العسكري ظهرت بوضوح بعد الحرب . ولا بد

(١) حديث بالإذاعة والتلفزيون ، القاهرة ، ١٨ سبتمبر ١٩٧١ .

أن يتحول نقد السياسة الأمريكية في المنطقة الأفريقية - العربية ، وهي موضع اهتمام واشنطن في أفريقيا ، إلى نقد في الوقت نفسه للتركيز الرسمي على القوة السياسية - العسكرية . وتؤدي الاستراتيجية الراهنة ، كما أوضحنا ، إلى اتجاه القوى العربية نحو مزيد من الراديكالية - على الرغم من التفاوت في هذا الاتجاه من وقت لآخر - ومزيد من الإستقطاب ضد الإمبريالية الأمريكية - الإسرائيلية ، واحتمال نشوب جولة جديدة أوسع من جولات الحرب . ويصعب أن نتصور أن حرباً كهذه يمكن أن تنتهي من الناحية العسكرية بنهاية أفضل بالنسبة لتل أبيب أو واشنطن . والأرجح أن نتائجها ستكون أسوأ من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، وذلك فضلاً عن نتائجها المدمرة بالنسبة للشعوب المعنية .

إن الصعوبة المتزايدة في الإبقاء على توازن لحالة « الملاحق واللاسلم » بين قوميتين ديناميكيتين - وهي الحالة التي رأى أوثانت في خريف عام ١٩٦٩ أنها أشبه ببداية « حرب المائة عام » - دفعته بعد عامين إلى تغيير رأيه ، والقول بأنه إذا استمر الجمود الحالي فإن القتال سيشتعل من جديد « إن عاجلاً أو آجلاً » ، ويتحول إلى حرب شاملة تهدد نيرانها بالامتداد إلى بلاد أخرى (١) . وإذا كان يشير بذلك إلى موقف إسرائيل المتعنت من « مسألة الانسحاب » (٢) باعتباره السبب المباشر ، فقد كان الكثيرون يرون بوضوح تلك القوة التي تجعل باستطاعة إسرائيل اتخاذ مثل هذا الموقف ، كما يرون « الطريق المنطقي للخروج من الأزمة » .

إن القرار رقم ٢٤٢ ، الصادر عن مجلس الأمن ، والذي أدخل في اعتباره المسائل المبدئية (أي حقوق الشعوب) وتوازن القوى ، الإقليمي

(١) ملاحظات تمهيدية عن « التقرير السنوي » للدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة.

للامم المتحدة ، ١٩ سبتمبر ١٩٧١ .

(٢) المرجع نفسه .

والدولى على حد سواء ، ما زال أساسا صالحا للتسوية ، حتى إذا كان من المستبعد أن تتخلى الصهيونية التوسعية طواعية عن سياسة احتلال الأراضى أو طرد السكان ، وهى سياسة لا تملك الصهيونية بذاتها القوة المادية أو البشرية اللازمة لفرضها . وقد كتب لورد كارادون ، الذى صاغ قرار مجلس الأمن فى عام ١٩٦٧ ، يقول : « سيتم التوصل إلى تسوية فى يوم من الأيام ، ولكن السؤال هو ما إذا كان يمكن التوصل إليها بالطرق السلمية ، أم لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال سفك الدماء » (١) .

وإذا أردنا أن نتوصل إلى تسوية سياسية ، فمن الصعب أن نتصور أن هذه التسوية يمكن أن تتحقق تلقائياً . قال ليونيد بريجنيف : « لقد أعلنت دول كثيرة تأييدها لحل مشكلات الشرق الأوسط على أساس القرار المعروف لمجلس الأمن . ولكن من سوء الحظ أن التأييد اللفظى لا يكفى ، ولو صحبته أعمال سياسية ملموسة لاضطرت إسرائيل إلى قبول التسوية السلمية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب العربية . أما الإتحاد السوفيتى فيعرف الجميع مدى استعدادة للنهوض بدوره » (٢) .

إن الاستراتيجية الأمريكية^٣، منذ التدخل فى الكونغو ، لا تزال تحمل أخطاء جسيمة ، وإن كانت قد صححت بعض أخطائها الماضية . وإذا كانت هذه الاستراتيجية حريصة على تجنب الكوارث السياسية التى ترتبت فى الماضى على العدوان الإمبريالى المباشر (كما حدث فى السويس والكونغو وفيتنام) ، فعليها أن تدرك أن صانعى السياسة الأمريكية إنما يستمتعون بحركة التحرر الوطنى العربية بوصفها قوة سياسية مستقلة معادية للإمبريالية ، وبقدرتها على

(١) War Peace Report ، ديسمبر ١٩٧٠ .

(٢) الدورة المشتركة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، والسوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتى ، والسوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية ، ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ ، جريدة براندا ، عدد ٢٢ ديسمبر ١٩٧٢ .

إدراك علاقة المساندة المباشرة التي تجمع بين الولايات المتحدة وإسرائيل . كما أن الآراء الرسمية الأمريكية قد بالغت في تقدير حدود القوة العسكرية ، وبالغت بوجه خاص في تقدير قيمة المفاجأة العسكرية ، أو الحرب المخاطفة ، بما تحققه من ميزة في الأمد القصير تجعل من الممكن كسب المعارك ، ولكن تنقصها القدرة في الأمد الطويل على كسب الحرب (١) ، على حين تأكدت من الناحية الأخرى أفضلية الحلول السياسية في حالات كثيرة : في فيتنام ، وفي العالم الأفريقي - العربي في السنوات الأخيرة ، ودون حاجة إلى الرجوع إلى الحرب العالمية الثانية لنحصل على مثال تاريخي بارز (ونذكر هنا أيضاً أنه حدث انتفاص خطير من دور الاتحاد السوفيتي وقوته في جميع الحالات وفضلاً عن ذلك فإن احتمال امتداد الحرب إلى مناطق أخرى ، وهو الاحتمال الذي أدركه الرئيس أيزنهاور بسرعة عندما لجأت الدول الإمبريالية الأخرى إلى العدوان العسكري السافر (٢) ، أو نظرت إليه بعين الرضا ، لم يعد يلقي الاهتمام الكافي ، على الرغم من أنه ليس اليوم أقل واقعية مما كان عليه من قبل .

وعندما وجهت حكومة نيكسون (تحت ضغط الخسائر السياسية المترتبة على الإغراق في الاعتماد على الحلول العسكرية) اهتماماً أكبر إلى المجالين السياسي والدبلوماسي في بداية عام ١٩٧٠ ، لم يلبث أن تبين أن هذا التحول

(١) كانت الحجة العسكرية الخالصة لشن الحرب المخاطفة في السويس ، على سبيل المثال ، كما قدمها لوردن رئيس وزراء بريطانيا للرئيس أيزنهاور أنه « ليس هناك من سبيل غير الانتصارات العسكرية الإسرائيلية السريعة ، والتحرك البريطاني الفرنسي في خلال ٢٤ ساعة ، أو ٤٨ ساعة على الأكثر ، لمنع امتداد الحرب إلى سوريا والأردن والعراق » . أيزنهاور المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٢) حدث على سبيل المثال ، بعد أن وجهت بريطانيا وفرنسا إنذاراً إلى مصر في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ ، أن استدعى وزير الخارجية الأمريكية دوايس السفير الفرنسي ، ووجه إليه تقدماً لاذعاً ، وقال « إن هذا الهجوم على مصر ينطوي على خطر نشوب حرب عامة » . انظر ، هيرمان فيز ، المرجع السابق ، ص ٦ وما بعدها .

لم يكن تغييراً في الاستراتيجية أو في مفهومها للقوة بقدر ما كان من أجل المناورة. وربما تأمل واشنطن ، عن طريق عدم التضامن مع الاحتلال الصهيوني وسياسة إسرائيل إزاء اللاجئين (كما فعلت لندن) ، أن تتجنب دفع ثمن سياسي يزداد ببطء يوماً بعد يوم ، ولكنها بغير التقليل من مساندتها لتل أيب لا تستطيع أن تأمل في تهدئة الجو . وعندما تقوم واشنطن بتقديم أسلحة جديدة ، بما في ذلك الدبابات من طراز M-60 ، التي سلمتها للأردن في منتصف عام ١٩٧١ ، لتكون موجهة ضد سوريا أكثر مما هي موجهة ضد الفدائيين الفلسطينيين ، استناداً إلى الرئيس السادات ، فإنها تزيد في الواقع من خطر نشوب حرب جديدة . وعندما تعمل الحكومة الأمريكية على بث روح الانهزامية ، والقومية اليمينية ، «والعداء للشيوعية» ، فقد تتمكن من تسجيل بعض التراخي في الوحدة الأفريقية — العربية الوطنية والأمية ؛ وارتفاع صيحات تدعو إلى التوازن السياسي بين الدول الإمبريالية والاشتراكية ، ولكن ذلك سيكون مصحوباً في الوقت نفسه بتركيز جميع الجهود على إسرائيل من أجل التوصل إلى حل عسكري .

وعلى نقيض العمليات العسكرية المستمرة في شمال أفريقيا ، أعقب التدخل العسكري الناجح بقيادة الولايات المتحدة في الكونغو في نوفمبر ١٩٦٤ ، استقرار سياسي مناسب لواشنطن التي وجهت معظم جهودها عندئذ نحو المسائل السياسية والاقتصادية . فقد حدث هنا ما حدث في غالبية البلدان الضعيفة نسبياً في أفريقيا الاستوائية ، حيث تسود العلاقات القبلية والمجتمعات التقليدية ، وحيث يرتبط الكفاح الطويل الأمد من أجل الاستقلال الحقيقي بالتنمية الاقتصادية وبناء الأمة ، أن وقفت انتكلات والعلاقات الاستعمارية الجديدة عقبة في طريق هذه التنمية . ومن هنا نبدو الأهمية الكبرى للخطوات السياسية والاقتصادية التي تتخذ لتحقيق قدر أكبر من القوة لأفريقيا من خلال الوحدة ، مثل تشكيل «منظمة الوحدة الأفريقية» ، في عام ١٩٦٣ ،

وعقد كثير من الاجتماعات الاقليمية منذ عام ١٩٦٧ (١). ولا ينأى أى من هذه الاجتماعات أو المنظمات عن تأثير الولايات المتحدة وغيرها من الدول الامبريالية . ولكن لا بد أن واشنطن قد لاحظت اتجاه أفريقيا السوداء إلى التقارب مع البلاد العربية منذ حرب يونيو (٢) ، وأنها تنظر إلى القارة كوحدة مترابطة ، وأنها توجه اهتماما متزايدا إلى نتائج الصراعات المسلحة فى الشمال وفى الجنوب ضد العدو المشترك .

ويتضح ذلك بوجه خاص فى أفريقيا الجنوبية ، حيث نجح الكفاح المسلح ضد الاستعمار البرتغالى منذ بداية الستينات ، وحرب العصابات ضد العنصرية فى روديسيا وجنوب أفريقيا منذ أغسطس ١٩٦٧ ، فى إرغام الامبريالية الأمريكية — التى تشعر بأنها غير آمنة سياسيا وأديا بوصفها من كبار مؤيدى الأقليات العنصرية — بأن تبذل جهودا كبيرة « لرد الاعتبار ، لنظام الأبارتهيد (الفصل العنصرى) من الناحية السياسية فى أعين أفريقيا السوداء والعالم أجمع .

وهناك شريكان يكملان المثلث مع واشنطن هما إسرائيل وجنوب أفريقيا: فكل من هذين البلدين يقوم فى منطقة تستثمر فيها الولايات المتحدة بمبالغ تفوق استثماراتها فى أى مكان آخر بالقارة ، وتوجد فى كل منهما أقلية دخيلة تفرض سيطرتها بقوة السلاح على أغلبية كبيرة تتعرض للإستغلال .

(١) يا. إيتنجر ، Political Problems of Intergovernmental Relations in Africa ، رسالة ماجستير ، ١٩٧٠ . ويحدد المؤلف الفترات التالية : ١٩٥٨ — ١٩٦٢ ، الفترة السابقة لمنظمة الوحدة الأفريقية : ١٩٦٣ — ١٩٦٦ ، فترة منظمة الوحدة الأفريقية : ومنذ عام ١٩٦٧ فترة الإقليم . .

(٢) دعت منظمة الوحدة الأفريقية ، فى اجتماعها المقود فى أديس أبابا فى يونيو ١٩٧١ ، الدول الأفريقية الى اتخاذ خطوات عملية لإرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة . وكان ذلك على الرغم من تصريح أبا إيمان ، وزير الخارجية الإسرائيلى ، بأن « أزمة الشرق الأوسط ليست مسألة أفريقية ، ولا يجوز للأفريقيين أن يتدخلوا فيها » .

وقد نبه فورستر ، رئيس وزراء جنوب أفريقيا إلى أوجه الشبه هذه قائلا :
« إن إسرائيل تواجه الآن مشكلة فصل عنصري ، هي كيفية معاملة قاطنينا
العرب » ، وهي مشكلة ينظر إليها فورستر « بعين الفهم والعطف » (٢) ويمتد
هذا التضامن ، فضلا عن ذلك ، إلى تفاهم عسكري يؤدي ، على سبيل المثال ،
إلى قيام جنوب أفريقيا بانتاج المدفع الرشاش من طراز « أوزي » ، وهو
إختراع إسرائيلي أدخلت فيه التعديلات على النموذج الذي حصلت على حق
إنتاجة من بلجيكا ، ويقال إن التصميمات الإسرائيلية لمحركات طائرة الميراج
المقاتلة قد وضعت تحت تصرف جنوب أفريقيا . إن بريتوريا وتل أبيب
تشعران كلاهما بأنهما موقعان متقدمان للغرب .

* * *

وفي إيجاز ماذا يمكن أن نتوقعه ، من زاوية قوة الولايات المتحدة وسياستها
العالمية ؟ في علاقتها بأفريقيا في فترة السبعينات ، وهي فترة يسلم الجميع بأن
التزامات الولايات المتحدة العالمية فيها تمتد إلى أبعد مما ينبغي .

لقد أثرت مسألة هذا التوسع في الإلتزامات الأمريكية بوضوح كامل
عند بحث النظرية الأمريكية التي وضعت في جوامع في صيف عام ١٩٦٩ ، ثم
في « خطاب الرئيس إلى الأمة » ، في ٣ نوفمبر ١٩٦٩ ، الذي تحدث فيه عن دور
واشنطن فأشار إلى « القوة الذاتية والإستقلال الذاتي المتزايد ، للبلاد الأخرى .
وأشار في الداخل إلى الاتجاه الجديد نحو العزلة كرد فعل للإنتعاش الزائد (١) .
وقال إن الاستمرار في السياسة الأمريكية الراهنة « كان يتجاوز بالتأكيد
مواردنا النفسية » ، حتى إذا لم يكن « قد تجاوز » الموارد المادية للولايات
المتحدة . ومن ثم ينبغي التوجه إلى الحلفاء الذين يتعين عليهم « الاضطلاع

(١) جريدة ذي نيويورك تيمز ، عدد ٢٩ أبريل ١٩٧١ .

(٢) U.S. Foreign Policy for the 70's ، تقرير الرئيس نيكسون

للكونجرس في ٢٥ فبراير ١٩٧١ .

بالمسئولية الأساسية في توفير القوة البشرية، (١) . ومضى قائلاً إن الولايات المتحدة ستكون د إحدى القوى المؤثرة في الميزان ، وليست القوة الوحيدة المؤثرة فيه ، (٢) . وهكذا نجد أن الولايات المتحدة تحاول أن تقوم بدور محدود فيما يتعلق بالإشتراك المباشر برجالها ، وبمقدار التزاماتها المالية ، وفيما يتعلق بصورتها في الداخل والخارج .

وعلى الرغم من أن الصياغة الجديدة لإستراتيجية الحكومة الأمريكية جاءت نتيجة للهزائم الساحقة التي منيت بها القوات المسلحة الأمريكية في محاولتها أن تكون بديلاً لحليف غير ملائم لسايجون في فيتنام ، فإن هذه الصياغة كانت تطبق د بنجاح أكبر ، مع الحليف الآخر لواشنطن ، وهو نل أيب ، ضد الدول الأفريقية - العربية . فها أيضاً كان جوهر التحالف أن تتولى الولايات المتحدة تقديم السند الحلفي والمساعدات العسكرية والإقتصادية وأن تتجنب بذلك مسئولية الخسائر السياسية والمعنوية التي تقع عندئذ على عاتق الشريك الصغير الذي يسعى إلى التوسع .

وفي أفريقيا جنوب الصحراء ، التي تواجه فيها الدول الأفريقية الإستوائية الأكثر ضعفاً ضرورة العمل من أجل التنمية الإقتصادية ، ولكنها تفتقر إلى ما يلزم هذه التنمية من رؤوس أموال وتكنولوجيا ومهارات ، كان المجال الأساسي الذي مارست فيه واشنطن ضغطها هو المجال الإقتصادى وذلك على سبيل المثال عن طريق الحد من المساعدات الثنائية التعاقدية ، والعمل على تشجيع الإستثمارات الخاص الأكثر جشعاً . وعلى الرغم من أن الإستثمار الخاص كان ينمو في السنوات الأخيرة بمعدل ١٢٪ - ١٤٪ سنوياً ، لتشجيع التنمية المناسبة للواردات الأفريقية من النفط والمنتجات المعدنية

(١) المرجع نفسه .

(٢) المرجع نفسه .

والزراعية» (١)، فن المسلم به أنها لم تؤد إلى تقدم يذكر في مجال التصنيع، أو توفير الخبراء المؤهلين، أو إيجاد إقتصاد متوازن. وإذا كان الرئيس الأمريكى قد وعد في فبراير ١٩٧١ بتطبيق تفضيلات جمركية «لفتح أسواق جديدة» (٢)، فإن إعادة النظر في سعر العملة الأمريكية في أغسطس ١٩٧١ أدت على النقيض من ذلك إلى زيادة الصعوبات التجارية التي تواجهها الدول الأفريقية وغيرها من الدول النامية. وكان من الواضح في ثلاثة بلاد هامة (إثيوبيا، وزائير، وغانا) أن المساعدة العسكرية الأمريكية هي الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف واشنطن. وكانت الوسائل الإقتصادية والعسكرية تستخدم بشكل عام للحصول على تنازلات سياسية من جانب البلاد الإستوائية التي يمكن التأثير في كل منها على حدة، والتي كانت تشعر بقلق شديد، على حد تعبير الرئيس الأمريكى في خطابه، «وغيره زائدة على سيادتها المطلقة».

وفي أفريقيا الجنوبية لم تؤد سياسة التحالف، التي اتبعتها واشنطن في السبعينات إلى أى ابتعاد جذرى عن الصلات التي أقامتها طوال فترة ما بعد الحرب، سواء مع حليفها الإستعماري في حلف الأطلسي، أى البرتغال، أو مع شريكها الإقتصادي، أى جنوب أفريقيا. أما البرتغال، التي تحصل على معظم ما تحتاج إليه من سلاح (لستخدمه في مستعمراتها الأفريقية) عن طريق حلف الأطلسي، ولكنها تعجز عن تمويل حروبها الإستعمارية التي تستنزف مواردها، فإن واشنطن تعتمد إلى منحها قروضا كبيرة تحت ستار مدفوعات مثل القواعد. غير أن القوة الرجعية المحورية بلا جدال هي النظام العنصرى في جنوب أفريقيا، الذي تلقى في خلال الستينات نحو أربعة أخماس رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الصناعة التحويلية بالقارة الأفريقية، كما تلقى آلات ثقيلة ومعارف تقنية من خلال التجارة التي تنمو بسرعة مذهلة، وبذلك يتضاعف تفوقه الصناعى والتكنولوجى والعسكرى.

(١) المرجع نفسه، ص ١٠٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٧.

(وإن لم تكن الولايات المتحدة نفسها من الدول الغربية الأساسية التي تمدّه بالسلاح) على أفريقيا السوداء التي تتمتع بالحكم الذاتي .

وفضلاً عن ذلك يجرى تعزيز المشاركة الاقتصادية تحت المظلة السياسية لما بدأت الحكومة تطبيقه في مطلع السبعينات من سياسة مقنعة تستهدف توسيع الاتصالات أو إجراء « حوار » . والحقيقة أن رد الاعتبار السياسي لجنوب أفريقيا يمكن أن يكون خطوة تتفق مع السعى إلى جعلها رجل الشرطة في المنطقة ، بل ربما كان محاولة أعمق أثراً لجعلها حلقة وصل بين حلف الأطلنطي وحلف جنوب شرق آسيا . ومن الواضح أن الرئيس نيكسون « قد قبل العرض الاستراتيجي للقضية » ، وإن كان ليس على استعداد لفقد شعبيته لدى أحد بإعلان أن بيع السلاح لجنوب أفريقيا هو السبيل الصحيح لتنفيذ تلك الاستراتيجية (٢) . وذلك هو ما أعلنه أشخاص آخرون بوضوح أكبر ، ومن بينهم الجنرال هانز كروزل ، الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة في هولندا ، ثم محرر النشرة التي يصدرها حلف الأطلنطي تحت عنوان NATO's Fifteen Nations (الدول الخمس عشرة الأعضاء في حلف الأطلنطي) ، إذ قال إن جنوب أفريقيا يجب أن تصبح « عضواً خارجياً » في ذلك الحلف .

آفاق النجاح بالنسبة لسياسة واشنطن ؟

إذا كانت السويس نقطة تحول ، ومحاولة يائسة من جانب الاستعماريين البريطانيين والفرنسيين والصهيونية الاسرائيلية لصد حركة التحرر الوطني العربية بالقوة السافرة ، فقد تكون حرب يونه أيضاً مؤشراً على انحدار سيستمر لفترة أطول . وقد اتجهت الامبريالية الأمريكية في أواخر الخمسينات

(٢) ذي ايكولومست ، عدد ٩ يناير ١٩٧١ . وتوحي هذه الجريدة المحافظة بان جنوب أفريقيا يجب أن تدفع « ثمناً سياسياً » يمثل في : « تبخير نظام الحظر ، ومزيد من الأموال لرعاية الأفريقيين ، والإفراج عن بضعة مسجونين » .

وبداية الستينات ، فى ظل التوازن العالمى المتغير لصالح الاشتراكية والتحرر الوطنى ، إلى المجال السياسى والاقتصادى فى المقام الأول ، وزادت من نفوذها باستخدام صورتها غير الاستثمارية وروابطها غير المباشرة ، مما أتاح لها التفوق فى أول الأمر على شركائها ومنافسيها الأضعف منها . ولكن ما أعقب ذلك من لجوء واشنطن إلى استخدام القوة السياسية العسكرية لمواجهة التيار المعارض قد يكون مفهوما فى منتصف الستينات ، ولكنه لم يعد مقبولا فى بداية السبعينات ، وهو خطأ فى تقدير توازن القوى الشامل فى الوضع الراهن . وفضلا عن ذلك فإن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، والروابط بين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا والبرتغال ، قد لا تكون ستارا كافيا لمنع استقطاب القوى ضد الامبريالية الأمريكية .

غير أن الدلائل توضح أن واشنطن ما زالت مستمرة فى سياسة استخدام القوة السياسية العسكرية ، ولا سيما من خلال شركائها الصغار ، ضد العرب فى الشمال ، وضد الأفريقين السود فى الجنوب ، وبذلك أصبح مصير بلاد أفريقيا الاستوائية مرتبطاً أوثق الارتباط بنتيجة الكفاح ضد الامبريالية فى كل من قطبي القاره . ولكن القوى الأفريقية والعالمية سوف تضغط فى الأمد الطويل بشكل متزايد ، وتلزمها بالحد من أهدافها ، أو على الأقل بالحد من عدوانيتها ، وذلك بالعودة مرة أخرى إلى التركيز على الوسائل السياسية - الاقتصادية أو الاجتماعية - الاقتصادية ، مثلما كانت تفعل من عشر سنوات . أما إذا توانى رد الفعل التقليدى عن إحداث هذا التغير ، فسوف تتعرض على نحو أسرع لفقد الهيكلين المختلفين لبسط نفوذها : هيكل الاستعمار ، وهيكل الاستعمار الجديد .

فہرست

میتا

٥ تقدير

٨ تمهيد

١٣ الفصل الأول : مقدمة

٢٥ » الثاني : ملامح العلاقة الأمريكية

٥٣ » الثالث : الاستثمار الأمريكي الجديد

٢٤٩ » الرابع : الاستنتاجات والاتفاق

صدر عن

دار الثقافة الجديدة

فواصات سياسية :

- أسس المعارف السياسية ترجمة حمدي عبد الجواد
- نظرية الأمن الإسرائيلي تأليف صلاح ركي

كراسات الثقافة الجديدة :

- راسماليون وطنيون ورأسمالية خائنة ... د . عصمت سيف الدولة
- قضية المرأة السياسية والجنسية د . نوال السعدى
- انفراج لا وفاق خاله محي الدين

روايات دار الثقافة الجديدة :

- جرماني أو ملف البلاد التي ستميش بعد الحرب نذيل سليمان
- حكاية عبده عبد الرحمن أسما حليم

قصص قصيرة :

- موت إله البحر بلينه الناصري

سلسلة اشعار الثقافة الجديدة :

- حكايات في الطريق محمود شندى

رقم الايداع ١٩٧٨ / ٢٨١١
الرقم الدلى (٧٢١٠)

مطبعة عابدين - ت ٩٠٢٧٧٤

هذا كتاب

« إن مكان أفريقيا في النظام الاستعماري المتداعي في فترة ما بعد الحرب يمكن تقسيمه تاريخياً إلى فترتين متميزتين . أولاهما ، حتى أواخر الخمسينات ، عندما كانت أغلبية الشعوب الإفريقية تسكافح بفاعالية ونشاط من أجل تحطيم الروابط الاستعمارية التي استمرت قروناً طويلة ، سعياً وراء تحقيق الاستقلال السياسي . وفي خلال هذه الفترة كانت الإمبريالية عادة في الخلفية ، واسكنها على وجه الإجمال كانت تقدم مساندة وثيقة لحلفائها الاستعماريين في معركة عنيدة ، وإن تكن بلا أمل ، من أجل وقف ، أو إرجاء ، تحقيق العملية التاريخية ، عملية التحرر الوطني ثابتيهما ، ابتداء من أواخر الخمسينات ، عندما حققت أغلبية أفريقيا السيادة سريعاً في غضون سنوات انتقالية قصيرة ثم شرع الأفريقيون يقومون بدور متزايد على مسرح قاراتهم ، وفي الشؤون الدولية في إطار توازن عالمي متغير . وأرغم ذلك الدول الاستعمارية الرئيسية ، بتشجيع من الولايات المتحدة ، على أن تتخذ بوجه عام أشكالاً وأساليب للتأثير والسيطرة ذات طابع غير مباشر بدرجة أكبر كما أفسحت الإمبريالية الأمريكية مجالاً أكبر للمناورة المستقلة ودوراً أكبر لتنظيم الرجعية في قارة تمر بمرحلة من الاضطراب والتغير . . . »

• • •

- مؤلف هذا الكتاب إقتصادي أمريكي معاصر لعب ويلعب دوراً هاماً في الحركة الفكرية التقدمية للشعب الأمريكي وفي نضالاته من أجل الحر لكل الشعوب .
- والكتاب دراسة شاملة للجوانب السياسية والاقتصادية للسياسة الأمريكية في أفريقيا في مواجهة النضال التحرري الإفريقي . .

Bibliotheca Alexandrina



0407746



دار الثقافة الجديدة



الثن ١٠٠ قرش